



# قضايا علم اللغة

في كتاب لمثل لسائر لابن الأثير

دكتور

ناصر علي عبد النبي

الحقيقة والمجاز

قضايا التفسير

العربية واللغات الأخرى

نشأة اللغة

قضايا اللفظ



42 Opera Square - Cairo Tel: (202) 23900868

مكتبة الآداب

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة . ت : ٢٣٩٠٠٨٦٨





# قضايا علم اللغة

في كتاب المثل السائر لابن المقفع



الناشر

مكتبة الآداب  
علي حسن

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى : ١٤٢١هـ - ٢٠١٠م

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية  
إدارة الشئون الفنية

عبد النبي ، ناصر علي

قضايا علم اللغة في كتاب المثل السائر

لابن الأثير / ناصر علي عبد النبي .-

القاهرة : مكتبة الآداب ، ٢٠١٠ .

ص ٢٤٤ سم .

تدمك ٨ ٢٠١ ٤٦٨ ٩٧٧ ٩٧٨

١ - اللغة ، علم

٢ - ابن الأثير الكاتب ، نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم

الشياني ، ١١٦٣ - ١٢٣٩

١ - العنوان

٤٠١

مكتبة الآداب  
علي حسن

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة

هاتف : ٨٦٨ - ٢٣٩٠٠ (٢٠٢) -

e-mail: adabook@hotmail.com

عنوان الكتاب : قضايا علم اللغة في كتاب المثل السائر

تأليف : ناصر علي عبد النبي

رقم الإيداع : ٧٧٢٩ لسنة ٢٠١٠م

الترقيم الدولي : 8 - 201 - 468 - 977 - 978 I.S.B.N.



# قضايا علم اللغة

في كتاب المثل السائر لابن الأثير

دكتور

ناصر على عبد النبي

الطبعة الأولى

١٤٣١هـ - ٢٠١٠م

مكتبة الآداب

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة

ت: ٢٣٩٠٠٨٦٨





## هذا الكتاب

هو -في حقيقته- الأطروحة التي حصلت بها على درجة الماجستير في تخصص الدراسات اللغوية، من كلية الآداب ببنها سنة ١٩٩٣ م .

وقد أثلج صدري، وأسعد نفسي، ما قاله الأستاذ الدكتور رمضان عبد التواب -يرحمه الله- عن البحث والباحث؛ فقد قال في بداية المناقشة عن الباحث-وكنت قد قدّمتُ لرسالتِي ارتجالاً دون قراءة مسن ورقّة- قال : (( وقد أجاد في هذه الرسالة أيّما إجادة، وأعجب أيّما إعجاب، كما أعجب كثيراً بخطبته الفصيحة البليغة، التي ارتجلها ارتجالاً، وهي تخلو من الخطأ اللغوي والنحوي؛ ومن أجل ذلك فإننا نحبيه ونشكره ونثني عليه )) ، وقال في نهاية مناقشته مخاطباً الباحث : (( وأنت تبشّرُ بباحث واعد، وأنا أعتقد أنه سيكون لك مستقبل باهر، وشأن أيّ شأن، في حقل الدراسات اللغوية الذي يحتاج إلى أمثالك الكثير )) .

رحم الله العالم الجليل الدكتور رمضان عبد التواب رحمة واسعة؛ العالم الذي ضرب المثل - في مناقشته- في أخلاق العلماء ، وشهامة الرجال ؛ فقد سبقَ علّمه خلّقه ، وسبقَ خلّقه علّمه ؛ فلا أقلّ من أن أهدي إليه هذا الكتاب ، الذي أفدت فيه من ملاحظات هذا العالم الجليل إفادة كبيرة .

دكتور

ناصر علي عبد النبي





# الإهداء

• إلى العالم:

في زمنٍ قلَّ فيه العلماء وكثر فيه الأدعياء.

• وإلى الإنسان:

في زمنٍ لا يتعلق فيه الإنسان من الإنسانية إلا بالاسم.

• إلى العالم الإنسان الأستاذ الدكتور:

## رمضان عبد التواب

## وفاءً وتقديراً

دكتور

ناصر علي عبد النبي





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ،  
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد ، فإن قراءة تراثنا العلمى ، فى ضوء ما تقدمه الدراسات  
العلمية الحديثة ، من إسهامات فى شتى مجالات العلم - تعد ضرورة  
حضرية ، تملئها علينا ظروف التقدم العلمى ، فى العصر الحديث .  
فترات الأمة ، أى أمة ، هو دليل مجدها وعنوان أصالتها ، بما يحمل  
من إشراقات علمائها ، فى كل ميادين المعرفة . ومما لا يحتاج إلى تأكيد عند  
منصف ، أن علماءنا العرب كانت لهم جهودهم التى أفادت منها البشرية  
إفادة غير قليلة ، وتدل هذه الجهود ، فيما تدل عليه الآن ، على عراقتنا  
وأصالتنا ، وقد شهد غير واحد من العلماء والباحثين ، بهذه المكانة التى  
تبوأها علماءنا القدامى .

أما عن الدراسات اللغوية ، فيقول الدكتور رمضان عبد التواب :  
( ( أما كتب فقه اللغة العربية من تراثنا اللغوى ، فإنها تبعت حقاً على  
الإعجاب والإكبار ؛ إذ يظهر فى شىء غير قليل من قضاياها ، سبق علمائنا  
القدامى لأحدث النظريات اللغوية فى العصر الحديث ، بألف عام أو يزيد ،  
ففى هذه الكتب وغيرها علم كثير ، ونظريات لغوية تقف شامخة  
أمام ما وصل إليه العلماء فى عصر التكنولوجيا الحديثة ، والعقول  
الإلكترونية <sup>(١)</sup> ) .

---

(١) تراثنا اللغوى فى حاجة إلى التهذيب والتقية ٤٦ .

وقد حاول المحدثون من العلماء والباحثين ، إثبات سبق علمائنا القدماء ، من خلال مقارنة ما توصل إليه الدرس الغربى الحديث ، بما ورد فى كتب القدماء من آراء متعلقة بهذا الصدد ، يقول الدكتور كريم حسام الدين : (( إن الدرس اللغوى العربى الذى تناول مستويات اللغة بالتحليل ، منذ أن وضع سيبويه أول كتاب لقواعد العربية ، مبتدئاً بالتركيب فالصيغ ثم الأصوات ، يتفق والتصور الذى جاء به تشومسكى فى أواخر الخمسينيات ، كما أن تصوّره عن التركيب السطحى surface structure ، والتركيب العميق deep structure يقترب من فكرة التركيب الظاهر والتركيب المضمّن عند اللغويين المسلمين . وما أطلق عليه تشومسكى government بمعنى العامل ، فى محاضراته التى نشرها فى أوائل الثمانينيات بعنوان Lectures on Government and Binding ، يتفق إلى حد كبير مع نظرية العامل التى أقام عليها سيبويه كتابه ، وأثرت فى الدرس النحوى بعده ، بل إن مفهوم النحو grammar عند تشومسكى ، لا يختلف كثيراً عن مفهوم النحو عند العالم الفذ عبد القاهر الجرجانى <sup>(١)</sup> )) ، بل لقد أكد الدكتور تمام حسان تفوق عبد القاهر الجرجانى ، وسبقه المحدثين فيما يتعلق بالنظم ، يقول : (( دراسة عبد القاهر للنظم وما يتصل به ، تقف بكبرياء ، كتفاً إلى كتف مع أحدث النظريات اللغوية فى الغرب ، وتفوق معظمها فى مجال فهم طرق التركيب اللغوى ؛ هذا مع الفارق الزمنى الواسع ، الذى كان ينبغى أن يكون ميزة للجهود المحدثّة على جهد عبد القاهر <sup>(٢)</sup> )) .

ولكن على الرغم من اتفاق كثير من آراء علمائنا القدماء ، مع بعض ما وصل إليه علم اللغة الحديث - فإنه يجب التحذير من مغبة الانزلاق فى

---

(١) أصول تراثية فى علم اللغة ٥ .

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ١٨ - ١٩ .



تفضيل القدماء على المحدثين من علماء الغرب ، ومحاولة رد كل الآراء اللغوية الحديثة إلى القدماء ؛ إذ إن ذلك يؤدي بالضرورة إلى ظلم يبين للعربي القديم ، والغربي الحديث على حد سواء . أما ظلم القديم ، فيتمثل فى تحميل العقل العربى ، ما ربما لا يحتمله مما ينسب إليه ، من أشياء ليس له القدرة على الوصول إليها فى زمانه ، وأما ظلم الحديث ، فيكمن فى سلبه حقه فيما وصل إليه ، فى عصر الطاقة الذرية ، والعقول الإلكترونية ، من آراء تفيد منها الدراسات اللغوية الحديثة ، عربية كانت أو غير عربية .

إن تقديم النتائج ونسج المقدمات على منوالها ، لا يخلو من عصبية ينبذها العلم ؛ لذلك فإن أمانة البحث ، وموضوعية الحكم ، تفرض على الباحث ، أى باحث ، أن يأخذ ويرد ، ويثبت وينفى ، حتى يصل إلى النتائج التى تطمئن إليها نفسه ، وتقف الأدلة والبراهين شواهد أكيدة عليها .

وينبغى فى الوقت نفسه ألا نجرد علماءنا القدماء من جهودهم فى مجال الدراسات اللغوية ، وننسب الفضل إلى علماء الغرب . إن التقييم لا ينبغى أن يكون أحد طرفى نقيض : النفى أو الإثبات ؛ وإنما يتجاذبه هذان النقيضان : النفى والإثبات ؛ إثبات ما لنا ، ونفى ما ليس لنا ، وكذا بالنسبة للأمم الأخرى . وقد رفض الدكتور نصر حامد أبو زيد قراءة القديم قراءة متحيزة ، سواء كان هذا التحيز ضد التراث أو معه ، ذاهبا إلى أن (( القراءة المتحيزة بالكامل ، إما أن تؤدي بنا إلى محاكمة التراث من خلال مفاهيم لا يقبلها ، أو تؤدي بنا إلى إلباسه مفاهيم وتصورات مفارقة لطبيعته ، ومعارضة لمنطقه الداخلى<sup>(١)</sup> )) .

---

(١) مفهوم النظم عند عبد القاهر الجرجاني ١١ - ١٢ .

غير أنه يجب أن يوضع في الاعتبار كذلك ، أن الناظر في الأعمال القديمة ، ينظر إليها متأثراً بثقافة عصره ، وما يشيع فيه من اتجاهات فكرية ، ونظريات علمية ؛ لأنه يصعب جداً سلخ الإنسان عن عصره <sup>(١)</sup> .

- ٢ -

وإذا ألقينا نظرة على الدراسات العربية القديمة ، وجدناها متشابكة ، ولا يكاد الباحث يصف كتاباً بأنه كتاب لغة ، أو كتاب بلاغة ، ولا عالماً بأنه لغوى محض ، أو بلاغى صرف ؛ ذلك لأنه لم يكن هناك تخصص كما هو معروف في عصرنا ؛ (( فقد كانت شخصية العالم آنذاك لا تكتمل إلا بأن يأخذ نصيباً من كل العلوم ، فيكون لغوياً ، وراوياً ، ونحويّاً ، وأديباً ، وقارئاً <sup>(٢)</sup> )) . غير أننا نلاحظ في بعض الكتب ، غلبة جانب من جوانب الدرس على ما سواه ، ولعل هذا هو الذى يدفعنا من باب الأغلب أو الأعم ، إلى تصنيف القدماء إلى لغوى وبلاغى ، وما إلى ذلك .

---

(١) تبرز هذه المشكلة بجلاء في الدراسات النقدية التى يعد الذوق من أهم أسسها ، وقد أشار الدكتور نبيل نوفل إلى هذه المعضلة قاتلاً : " كيف يتمكن باحث معاصر ، تحكمه أذواق هذا الزمان وهمومه وقضاياه ، وتوجهه المناهج والدراسات المتطورة من تقييم عمل ناقد عاش منذ ألف سنة أو أكثر أو أقل " . وقد ذهب الدكتور نبيل نوفل إلى أن الحل لا تخرج عن اثنين : " إما تطبيق مفاهيم اليوم على أعمال القدماء أو تمثيل فكر وذوق القدماء تماماً - إذا تصورنا إمكان هذا - ثم مواجهة منهجهم كما لو كان الباحث واحداً منهم " .

انظر : أبو على الحائمي : أفكاره النقدية وتطبيقاته ١١ .

وليس من شك عندى فى أن الحل الثانى الذى ذكره الدكتور نوفل لا يثبت على المحك عند التطبيق ، وإنما هو من باب القسمة العقلية التى اقتضت أن يكون هذا الحل بإزاء الأول ؛ ولذا شكك الدكتور نوفل فى إمكان تصوره .

(٢) فى علم اللغة العام ، للدكتور عبدالصبور شاهين ١١ .

والدراسات البلاغية شديدة الصلة بالدراسات اللغوية ؛ إذ هي منها ، يقول الدكتور تمام حسان : (( ولقد بدأت الدراسات البلاغية ، أول ما بدأت ، على أيدي اللغويين <sup>(١)</sup> )) . ولعل هذه البداية هي التي دفعت إلى القول بأن البلاغة : (( نشأت في غير أهلها ، فأرادوا بها غير طريقها ، ثم رمت بها الأحداث بين من ألبسوها غير زيها ، وكل يروم بها خدمة غرضه لا غرضها <sup>(٢)</sup> )) .

ولكن ليس هناك علم نشأ مستقلاً عن بقية العلوم ، وكانت له غاية خاصة ؛ فقد نشأت علوم العربية خدمة لكتاب الله - عز وجل - القرآن الكريم ، في محاولة لفهم معانيه ، والوقوف على وجوه الإعجاز فيه ، يقول الدكتور رمضان عبد التواب : (( وقد نشأت الدراسات اللغوية عند العرب ، بين كثير من الدراسات التي قامت لخدمة الدين الإسلامي ، ولغرض فهم القرآن الكريم ، المصدر الأول للتشريع الإسلامي ، ودستور المسلمين <sup>(٣)</sup> )) والكتب السماوية لها هذه الخصيصة في استقطاب العقول حولها ، على اختلاف اهتماماتها ؛ فيكون ذلك إثراء للغة التي نزل بها الكتاب السماوي ، يقول الدكتور البدرأوى زهران : (( الكتب المقدسة تبذل حولها طاقات الدارسين ، وبفضلها تستخرج مكنونات العقول ، وتتعدد المباحث ، وتتفجر العلوم وتتوسع <sup>(٤)</sup> )) .

أما عن الصلة بين الدراسات البلاغية والدراسات اللغوية ، فإن المثلث البلاغي بأضلاعه الثلاثة : علم المعاني ، وعلم البيان ، والبديع داخل في إطار الدراسة اللغوية ، وتكاد تكون العلاقة بين الدرسين اللغوي والبلاغي

---

(١) الأصول ٣١٢ .

(٢) فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور ، للدكتور رجاء عيد ٧ .

(٣) تراثنا اللغوي في حاجة إلى التهذيب والتقنية ٣٥ .

(٤) مقدمة في علوم اللغة ١٣ .

علاقة عام بخاص ، وإن شئنا الدقة قلنا : إن هناك تشابكاً بين موضوعات الدرسين ، فمباحث علم المعانى : التقديم والتأخير ، والتعريف والتكثير ، والحذف والزيادة ، والفصل والوصل وغيرها - تدخل فى صميم الدراسة التركيبية للجملة العربية ، بل إنها تعد مما يعنى به الأسلوبى ، بما تمثله من خصائص يمتاز بها تركيب عن تركيب آخر .

وأما مباحث علم البيان : التشبيه ، والاستعارة ، والمجاز المرسل ، والكناية ، فإنها تدخل فى إطار الدراسة الدلالية ، ويمكن معالجتها على المستوى الأسلوبى ، وهو أحد مستويات الدرس اللغوى الحديث الآن . وبعضها يدخل فيما يعرف فى الدراسات اللغوية الحديثة بالمحظور اللغوى . linguistic taboo .

وأما ألوان البديع المختلفة : التورية ، والتضاد ، والجناس ، والسجع ، وغيرها ، فإنها تتصل اتصالاً وثيقاً بالدراسات الصوتية ، والأسلوبية فى علم اللغة الحديث .

وانطلاقاً من هذين الأساسين - ضرورة قراءة تراثنا العلمى ، ووثوق الصلة بين الدراسات البلاغية واللغوية - جعلت أفتش فى كتب التراث ، فوَقعت على كتاب " المثل السائر فى أدب الكاتب والشاعر " لضياء الدين بن الأثير ، المتوفى سنة سبع وثلاثين وستمائة من الهجرة . وقد حاول هذا الاختيار ، بالإضافة إلى قراءة كتاب تراثى ، أن يميظ اللثام عن الفكر اللغوى لعالم بلاغى كابن الأثير ، أو بعبارة أخرى حاول أن يعرض القضية اللغوية من منظور بلاغى .



وقد حظى ابن الأثير ومؤلفاته بعناية الدارسين ؛ فتتبع الدكتور محمد زغلول سلام جهود ابن الأثير فى الدراسات النقدية ، وأودعها دفتى كتاب سماه : " ضياء الدين بن الأثير وجهوده فى النقد " ، وألف الدكتور عبدالواحد حسن الشيخ كتابين : أحدهما عنوانه : " دراسات فى البلاغة عند ضياء الدين بن الأثير " ، والآخر عنوانه : " صناعة الكتابة عند ضياء الدين بن الأثير " ، وقام بتحقيق كتاب : " المفتاح المنشأ لحديقة الإنشا " ، الذى يسمى تارة المعانى المخترعة فى صناعة الإتياء " ، ويسمى تارة أخرى " كتاب الأدعية " . وقد قام الدكتور مصطفى جواد والدكتور جميل سعيد بتحقيق كتاب : " الجامع الكبير فى صناعة المنظوم من الكلام والمنثور " .

أما كتاب " المثل السائر " فإنه يعد من أشهر مؤلفات ابن الأثير ، وأكبرها حجماً ، وأغزرها مادة ، حتى إنه لا يكاد يعرف من مؤلفات ابن الأثير سوى هذا الكتاب ؛ فقد خص ابن العماد الحنبلى ابن الأثير ، وهو يترجم له ، بهذا الكتاب دون غيره من مؤلفاته ، يقول : « .. ضياء الدين ابن الأثير الصاحب العلامة أبو الفتح نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبدالواحد الشيبانى الجزرى الكاتب البليغ صاحب المثل السائر <sup>(١)</sup> » .

ولم يذكر الدليل البليوجرافى للقيم الثقافية العربية ، من مؤلفات ابن الأثير إلا هذا الكتاب ؛ ذاهباً إلى أن ابن الأثير (( استوعب فى هذا الكتاب دراسة الخصائص التى تتميز بها الأساليب الأدبية فى ألفاظها ومعانيها ، ونهج فى ذلك نهجا مستقلا ، قائما على الذوق الفنى ، والدرس التحليلى لكثير من النماذج ، والإحاطة بالعلوم الضرورية للأديب الناقد ، والاطلاع على مناهج من سبقوه فى التأليف البيانى ، ومناقشة آرائهم ومناهجهم <sup>(٢)</sup> )) .

(١) شذرات الذهب ١٨٧/٥ - ١٨٨ .

(٢) الدليل البليوجرافى ٤٠٣ .

وقد أكد الدليل البليوجرافى أن (( الكتاب بمنهجه النظرى والتطبيقى، وبمزجه بين البلاغة والنقد - يمثل مرحلة مهمة فى تطور التأليف فى البيان العربى ، وقد استفاد منه كثير من المتأدبين والناقدين ، منذ كتب إلى اليوم<sup>(١)</sup> )) . وقد أشار محققا الكتاب إلى تميزه ، قائلين : (( كان المثل السائر لونا متميزاً من ألوان التأليف فى البيان العربى ، واستطاع على الرغم من كثرة الآثار فيه، ووفرة الدراسات المتباينة فى هذا الكتاب - أن يكون مرجعاً من مراجع البلاغة العربية ، لا يستغنى عنه باحث من الباحثين فيها<sup>(٢)</sup> )) .

وقد أشار ابن العماد الحنبلى من قبل إلى قيمة كتاب " المثل السائر " ، فهو يقول : (( ولضياء الدين من التصانيف الدالة على غزارة فضله ، وتحقيق نبذه ، كتابه الذى سماه " المثل السائر فى أدب الكاتب والشاعر " ، وهو فى مجلدين ، جمع فيه فأوعى ، ولم يترك شيئاً يتعلق بفن الكتابة إلا ذكره .. ومحاسنه كثيرة<sup>(٣)</sup> )) .

ولا يكاد يخلو كتاب من كتب البلاغة العربية المعاصرة ، من آراء ابن الأثير المشتمل عليها كتابه " المثل السائر " . وقد غالى بعض الدارسين فى إطراء هذا الكتاب ، حتى إنهم نفوا عنه النقص ، يقول الدكتور عبد الواحد الشيخ : (( غير أن من يعرض للكتاب ( يقصد المثل السائر ) بالدرس ، وينعم النظر فيه بالبحث ، لن يستطيع أن يتنقص من قدر هذا الكتاب ، كما فعل ابن أبى الحديد . حقاً إنه كانت هناك بعض السقطات ، فكل عالم هفوة ، ولكل جواد كبوة<sup>(٤)</sup> )) ، ثم يقول بعد ذلك : (( وإن كان ثمة مأخذ تؤخذ على ابن الأثير فى هذا الكتاب ، فواحدة ليس غير ، ألا وهى : اعتزازه الواضح

(١) الدليل البليوجرافى ٤٠٣ .

(٢) المثل السائر ١٧/١ .

(٣) شذرات الذهب ١٨٨/٥ - ١٨٩ .

(٤) صناعة الكتابة عند ضياء الدين بن الأثير ٢٩ .

بنفسه، ويعمله لدرجة يحسها القارئ ، وتكاد تطل عليه من بين السطور ، لا بل من بين الكلمات <sup>(١)</sup> .

وكلام الدكتور عبد الواحد الشيخ يكاد يصل إلى حد التعصب لابن الأثير وكتابه " المثل السائر " ، وليس لذلك من مُسَوِّغٍ عندنا ، سوى تلك الألفة التي تنشأ بين الدارس ومن يدرس أو ما يدرس ؛ ألفة تجعل الباحث يغض الطرف عن غير قليل من مثالب الشخصية موضوع الدراسة ، قاصداً أو غير قاصد ، ويُعْظِمُ بل يَتِيهِ زهواً بما يراه حسناً فيها . إنه الهوى الذي قل أن يجرد باحث نفسه منه ، مهما أبدى من أسباب الموضوعية .

وكتاب " المثل السائر " يشتمل على الغث والسمين ، والمحمود والمذموم ، ولا يمكن اعتبار غثه ومذمومه من باب هفوة العالم ، أو كبوة الجواد ، فقد أخذ ابن الأثير عن سابقيه بعض آرائهم ، ولم يشر مجرد إشارة إلى ذلك <sup>(٢)</sup> ، بل ادعى أنه أول من نبأ على بعض ما جاء به ، وأنه لم يسبقه إليه سابق <sup>(٣)</sup> ، وقد ناقض ابن الأثير نفسه في غير موضع ، غير أنه عدل عن آرائه التي وجدها متعارضة مع ما جاء في القرآن الكريم <sup>(٤)</sup> . ووقع كذلك في غير قليل من الأخطاء ، وهو يعرض لموضوعات تتصل بالدراسة النحوية ، وقد وقف الدكتور أحمد سليمان ياقوت على كثير منها ، وأشار إليها في بحثه الموسوم بـ " النحو والنحاة عند ابن الأثير في المثل السائر " ، تحت عنوان " ما لم يُوقَّق فيه ابن الأثير " .

---

(١) صناعة الكتابة عند ضياء الدين بن الأثير ٢٩ .

(٢) انظر : المثل السائر ١ / ١٦٦ ، ١ / ٢٥٩ ، ١ / ٢٩٦ .

وانظر : ص ٢٣٥ من هذا الكتاب .

(٣) انظر : المثل السائر ١ / ١٦٧ .

(٤) انظر : ص ٣٩ (هامش ١) من هذا الكتاب .

غير أن هذا كله لا يقلل من أهمية الكتاب وقيمته العلمية ، تلك القيمة التي فرضته ، ومازالت ، على الدارسين ، وبخاصة المهتمون بالدراسات الأدبية ، والنقدية والبلاغية ؛ فقد قامت الباحثة رفيقة عبد الله رجب ، بالإضافة إلى تناثر آراء ابن الأثير الواردة في " المثل السائر " في مؤلفات المؤلفين وبحوث الباحثين - قامت بإعداد دراسة في الكتاب ، عنوانها: "العناصر الأسلوبية في كتاب المثل السائر لابن الأثير " ، حصلت بها على درجة الماجستير سنة ١٩٨٩ ، من كلية الآداب بجامعة عين شمس .

وقد أشادت الباحثة في مقدمة دراستها بالكتاب ، وعدّته (( قراءة جديدة لبعض تراثنا القديم في القرن السابع الهجري <sup>(١)</sup> )) ، ذاهبة إلى أن ابن الأثير (( قد أثرنا بتجربته البلاغية ، والنقدية المتميزة ، التي تحلت بصفات وخواص، جعلت إمكانياتي <sup>(٢)</sup> في العثور على بعض العناصر الأسلوبية واضحة بينة ، بل هي أظهر من غيره من البلاغيين <sup>(٣)</sup> )) . وكلام الباحثة يؤخذ منه ويرد عليه ، غير أننا نترك الأمر لأهله من المتخصصين في الدراسات الأدبية والنقدية .

غير أنه يذكر للباحثة اعترافها في مقدمة دراستها ، بأنه (( لم يكن في وسع ابن الأثير وهو محكوم بمقاييس عصره ، أن يقفز إلى تصور كلي وشامل للقضايا المطروحة ؛ لأن معطيات العصر تقتضى موقفاً جديداً من اللغة ، وموقفاً جديداً في طريقة تناول ، ومعالجة المسائل معالجة فنية حديثة <sup>(٤)</sup> )) .

---

(١) العناصر الأسلوبية في كتاب المثل السائر ١ .

(٢) الياء تعود على الباحثة ، وقالت الباحثة إمكانياتي والصواب إمكانياتي .

(٣) العناصر الأسلوبية في كتاب المثل السائر ٢ .

وعبارة الباحثة فيها شيء غير قليل من الاضطراب ، وفساد التركيب ، على الرغم من وضوح الفكرة.

(٤) العناصر الأسلوبية في كتاب المثل السائر ٢ .



هذا ، وقد قام الدكتور أحمد سليمان ياقوت بإعداد دراسة في " المثل السائر " تقع في ثلاثين صفحة تقريباً ، عنوانها : " النحو والنحاة عند ابن الأثير في المثل السائر " ، تتبّع فيها ما أورده ابن الأثير في كتابه من آراء متعلقة بالدراسة النحوية . وقد قسم الدكتور ياقوت بحثه قسمين : أولهما - ما لم يوفق فيه ابن الأثير ، وقد عرض في هذا القسم للأخطاء التي وقع فيها ابن الأثير ، في أثناء معالجته لبعض الموضوعات النحوية ، والآخر - ما وفق فيه ابن الأثير ، وهو - عندى - ما لم يوفق فيه ابن أبي الحديد في رده على ابن الأثير ؛ فقد كان الدكتور ياقوت يعرض في هذا القسم - باستثناء حديثه عن إبدال الواو تاء - رأى ابن الأثير ، ويردّفه باعتراض ابن أبي الحديد عليه ، أو يأتي بالاعتراض مباشرة ، ثم ينتصر لابن الأثير .

وهكذا قامت على كتاب " المثل السائر " دراسات أدبية ، وبلاغية ، ونقدية ، ونحوية ، سواء كانت هذه الدراسات مقصورة على الكتاب وحده ، أو قائمة عليه مع غيره من مؤلفات ابن الأثير ، أو متضمنة إياه مع ما سواه من كتب البلاغة العربية . ولم يحظ الكتاب بدراسة ، تكشف النقاب عما ورد فيه من آراء لغوية ، وهذا راجع إلى ما أشار إليه محققا الكتاب أو مقدما الكتاب ، في قولهما : (( ولقد عرف كتاب " المثل السائر " في بيئات الثقافة العربية على أنه كتاب أدب ، وعرف كذلك على أنه كتاب في أصول البلاغة العربية أحياناً ، وعلى أنه كتاب في النقد الأدبي أيضاً (١) )) .

وإذا فالكتاب لم يعرف في بيئات الثقافة العربية . على أنه كتاب لغة ، وصاحبه لا يمكن عدّه من اللغويين ؛ وقد دفعنى هذا كله ، إلى محاولة

معالجة ما ورد في الكتاب ، من قضايا تمت إلى الدراسات اللغوية بصلة، ولعل هذه الدراسة تكمل جوانب البحث في " المثل السائر " .

وتقع الدراسة في بابين مشتملين على أربعة فصول ، يسبقهما تمهيد، ويعقبهما خاتمة متضمنة أهم النتائج . أما التمهيد ، فسوف أتحدث فيه عن بعض القضايا ، التي يكاد درس اللغوى الحديث يطرحها من مباحثه، فأعرض لرأى ابن الأثير في نشأة اللغة ، والمفاضلة بين اللغة العربية وما سواها من لغات ، وقد رأيت أن أجعل بين هاتين القضيتين قضية تتعلق بهما معاً ، وهى الحقيقة والمجاز ؛ فالحقيقة متعلقة بالنشأة ، والمجاز من أسس المفاضلة بين اللغات .

أما البابان ، فسوف أتناول في أولهما قضايا اللفظ في فصلين ؛ يعالج الأول قضية اللفظ والدلالة ، وسوف أعرض فيه لرأى ابن الأثير في الأصوات اللغوية المفردة ، بوصفها المواد الغُفْل التي تتألف منها الألفاظ المفردة ، ثم أشير بعد ذلك إلى عناية ابن الأثير باللفظة المفردة ، وربطه دلالتها بالمحسوسات ، وجعله إياها رمزاً لشيء ليس من بين دلالتها .

وسوف أعرض لرأى ابن الأثير في الألفاظ المترادفة ، محاولاً الوقوف على الفرق بين مذهبه، ومذهب اللغويين المحدثين في النظر إلى المترادفات. وسوف أفرد مبحثاً خاصاً لمفاضلة ابن الأثير بين المترادفات، وربطه استعمالاتها بالمقامات التي ترد فيها مرة، وبالسياقات اللغوية مرة أخرى. وسوف أعرض كذلك لرأيه في المشتركات اللفظية، وأناقش مذهبه في نسبته المشتركات إلى واضع اللغة، مبيناً علاقة ذلك باستخدامها على مستوى اللغة الأدبية .

ويعالج هذا الفصل أيضاً ، رأى ابن الأثير في قضية الصلة بين اللفظة ودلالتها ، وكان الأولى أن أتناول هذه القضية في التمهيد ؛ لأنها من القضايا

التي لا يُعنى بها الدرس اللغوى الحديث كثيراً ، غير أن ابن الأثير كان له رأيان متناقضان فى هذا المسألة ، وهذا ما دفعنى إلى معالجتها فى صلب الدراسة ؛ فقد ذهب إلى نفي الصلة مرة ، وإلى إثباتها مرة أخرى ، وسأحاول تفسير هذا التناقض .

وأخر مباحث هذا الفصل ، حديث ابن الأثير عن زيادة المبنى فى الأفعال والأسماء ، وصلة ذلك بالمعنى ، وسوف أعرض فيه لرأى ابن الأثير ، فى قصره زيادة المبنى على الأفعال ، والأسماء المتضمنة معنى الفعلية ، وأناقش مذهبه فى اعتباره " فاعلاً " أقوى دلالة من " فعيل " مخالفاً مذهب جمهور النحاة فى ذلك ، وسأعرض لربطه دلالة الوزن بالسياقات التى يرد فيها ، محاولاً تفنيد الرأى القائل ، بأن ابن الأثير لم يربط بين الأوزان ، وحالات الاستخدام اللغوى .

أما الفصل الثانى ، فيعالج قضية تطور دلالة اللفظ المفرد ، وسوف أناقش فيه أسباب إغفال ابن الأثير وسابقيه هذه القضية ، وسأعالج ما أورده ابن الأثير - فى أثناء حديثه عن خصائص اللفظ المفرد ، وما يجب أن يكون عليه من عدم ابتذال - من ألفاظ داخلية فى التطور ، محاولاً الوقوف على الفرق بين مذهب ابن الأثير ، ومذهب اللغويين فى هذه القضية ، ومحاولاً تفسير التطور الذى أصاب الألفاظ التى ذكرها ابن الأثير .

وسأختتم هذا الفصل ، بمحاولة للتفرقة بين تطور الدلالة والمشارك اللفظى من جهة ، وبين تطور الدلالة والمجاز من جهة أخرى ؛ من خلال آراء ابن الأثير فى هذه القضايا .

أما الباب الثانى ، فسوف أناقش فيه قضايا التركيب فى فصلين أيضاً ؛ يعالج أولهما قضية التركيب اللغوى والمعنى ، وسوف أشير فيه إلى وقوف ابن الأثير على مشكلة المعنى ، وأعرض بعد ذلك لخصائص التركيب اللغوى

عنده، وسأحاول معالجة الأقسام الثلاثة للتركيب اللغوى عنده ، وهى: ما دل على معنى واحد ، وما دل على معنيين ضدين ، وما دل على معنيين مختلفين غير ضدين ، وسأحاول الوقوف على أسباب اضطراب ابن الأثير فى فهم معانى التراكيب اللغوية ، وبيان مدى وقوفه على ما يلعبه السياق اللغوى ، وسياق الموقف من دور فى فهم المعنى .

وسأختتم هذا الفصل ، برأى ابن الأثير فى تلك التراكيب التى لا يوقف على معناها من خلال ألفاظها مباشرة ، وهى المعروفة بالتعابير الاصطلاحية فى الدرس الحديث ، وبيان مدى إدراكه لما تلعبه الملابس المحيطة بهذا النوع من التراكيب من دور فى جعلها تعابير اصطلاحية ، أو تراكيب سياقية؛ وبيان مدى وقوفه كذلك ، على الصلة بين المعنى السياقى ، والمعنى الاصطلاحى لهذا النوع من التراكيب .

أما الفصل الثانى ، فسوف أخصه للدراسة الأسلوبية ، وسأحاول فيه الوقوف على مفهوم الأسلوب عند ابن الأثير ، متولاً عناصر الأسلوب عنده المتمثلة فى الألفاظ والتراكيب ، وعارضاً لما أورده ابن الأثير ، فى أثناء حديثه عن اللفظة المفردة ، مما يتصل بالتصوير الصوتى ، الذى يعده بعض المحدثين من عناصر الأسلوب . وسأعالج كذلك رأيه فى دور المترادفات، والمشتركات اللفظية فى فنية التركيب ، ورأيه فيما شاع على ألسنة العامة، من ألفاظ فصيحة تغيرت دلالاتها .

وسوف أعرض فى هذا الفصل ، لرأى ابن الأثير فى اختلاف صيغ الألفاظ وما يلعبه هذا الاختلاف من دور فى الأسلوب ، كنقل اللفظة من صيغة الاسم إلى صيغة الفعل ، ونقلها من وزن إلى وزن ، ونقلها من المفرد إلى المثنى أو الجمع . وسأناقش كذلك نظرة ابن الأثير إلى اللفظة ، بوصفها



وحدة لها وزن ، واستحسانه عدداً من الأوزان ، التي يحسن مجيء اللفظة عليها ، وعدداً مما لا يحسن .

وأما التراكيب ، فسوف أعالج آراء ابن الأثير في التقديم والتأخير، والالتفات ، والتجريد ، والاعتراض ، والتكرار - معالجة تقوم على أساس عرض آراء ابن الأثير من خلال آراء سابقيه ولاحقيه . وسوف أقوم بتحليل الأمثلة التي ساقها ابن الأثير تحليلاً فنياً ، بالإضافة إلى تحليلات ابن الأثير التي اقترت في كثير منها من التحليل الفني .

وسأختتم هذا الفصل ، بحديث ابن الأثير عن العدول عن معيارية التركيب بالمجاز ؛ محاولاً الوقوف على الفرق بين المجاز بمفهومه اللغوي العام ، والمجاز بمفهومه الأسلوبى ، من خلال آراء ابن الأثير في هذه القضية .

وبعد ، فأمل أن تحقق هذه الدراسة شيئاً من الغاية التي تطلعت إليها ؛ فإن يكن ، فذلك فضل من الله ومنة ، وإلا فحسبى أنى اجتهدت غير عابئ بك ، ولا باخل بجهد .

والحمد لله من قبل ومن بعد .

دكتور

ناصر على عبد النبى



# التمهيد

## قضايا تمهيدية

- ١ - نشأة اللغة .
- ٢ - الحقيقة والمجاز .
- ٣ - المفاضلة بين اللغة العربية واللغات الأخرى .





لم يَخُلُ " المثل السائر " من إشارات إلى بعض القضايا اللغوية ، التي يرى اللغويون المحدثون أنه لا طائل من ورائها ؛ لأنها لا تقدم رؤية لغوية ، يمكن الاستفادة منها في مجال الدراسات اللغوية الحديثة . ولذا دعوا إلى تنحية مسألة نشأة اللغة ؛ لأن الحديث عنها حديث ميتافيزيقي ؛ فعلى الرغم من تعدد النظريات في هذ المسألة ، فإنه لم تفلح نظرية منها في تقديم تصور لهذه النشأة ، يقنع به العقل ؛ لأنها كلها نظريات تفتقر إلى الدليل العلمي ، الذي يمكن الوقوف عليه والأخذ به . كذلك طرح اللغويون من مجال دراستهم قضية المفاضلة بين اللغات ؛ لأنها مفاضلة تقوم على أسس غير لغوية ، ويلعب العاملان الدينى والقومى دورهما فى هذه القضية .

وسأعرض فى هذا التمهيد لآراء ابن الأثير فى ثلاث قضايا ، هى : نشأة اللغة ، والحقيقة والمجاز ، والمفاضلة بين اللغة العربية واللغات الأخرى.

### أولا - نشأة اللغة :

لم يَخُصِ ابن الأثير فى الكيفية التى نشأت بها اللغة الإنسانية ، غير أنه ذهب إلى أن وجود اللغة فى حياة الناس ، يعد ضرورة لا بد منها ، يقول ابن الأثير : (( المخلوقات كلها تفتقر إلى أسماء يستدل بها عليها ، ليعرف كل منها باسمه ؛ من أجل التفاهم بين الناس ، وهذا يقع ضرورة لا بد منها <sup>(١)</sup> )) . وقد أكد المحدثون هذه الضرورة ، وسموها الدوافع التى أدت إلى نشأة اللغة ، أو ظروف نشأة اللغة - على حد عبارة فنندريس <sup>(٢)</sup> . وهذه الظروف لا تزيد على اثنين : ظرف إنسانى ، وآخر اجتماعى .

(١) المثل السائر ٨٥/١ .

(٢) اللغة ، لفندريس ٣١ .

ونعرض الآن لهاتين الضرورتين ، الإنسانية والاجتماعية :

### الضرورة الأولى :

أما عن الضرورة الأولى ، فإن الإنسان من حيث كونه إنساناً متفاعلاً مع الموجودات ، وهو أرقاها رتبة - يحتاج إلى ما يؤكد رقيه ، ويمكنه من التفاعل مع الكائنات الأخرى والتعبير عنها ، فكانت اللغة خصيصته . وقد أكد بعض اللغويين أن مقدرة الإنسان اللغوية ، ترجع في جوهرها إلى ما يمكن تسميته بالطبيعة الإنسانية <sup>(١)</sup> ؛ تلك الطبيعة التي توجب أن يكون الإنسان مفكراً متكلماً .

غير أن بعض اللغويين يرون أن الإنسان إنما اختص باللغة دون سائر المخلوقات ؛ لما تميز به من ذكاء يفوق أنواع الحيوان الأخرى ، يقول الدكتور إبراهيم أنيس : (( العامل الأكبر في هذه اللغة وبلوغها ما بلغت ، هو ما امتاز به الإنسان من ذكاء لم يشركه فيه غيره من الحيوانات ؛ إذ إن هذه الحيوانات لم توهب القدرة العقلية الكافية ، لتكوّن من تلك الأصوات لغة لها <sup>(٢)</sup> )) . لذلك يرى الدكتور أنيس أن تعريفهم الإنسان بأنه حيوان ناطق ، يعنى عنده أنه حيوان ذكى ، ذو قوة عقلية خارقة . وقد نفى د . ميشال زكريا أن تكون فطرة الإنسان على الكلام مرتبطة بدرجة ذكائه أو تطور دماغه ، وإنما هي عائدة فقط إلى كونه إنساناً <sup>(٣)</sup> .

---

(١) تعرف هذه النظرية بنظرية الاستعداد الفطري ، وقد دعا إليها اللغوي الألماني " مكس موللر Max

Muller ، ودعاها نظرية " Ding - Dong " .

انظر : المدخل إلى علم اللغة للدكتور رمضان عبد التواب ١١٦ .

(٢) انظر : الأصوات اللغوية ، للدكتور إبراهيم أنيس ١٣ .

(٣) انظر : الألسنية : المبادئ والأعلام ، للدكتور ميشال زكريا ٢٢ .

ولسنا نرى اختلافاً كبيراً بين الرأيين ؛ فليس من مانع أن يكون الإنسان أكثر ذكاءً وأكبر دماغاً ، فإذا كانت اللغة خصيصة إنسانية ، من حيث كون الإنسان إنساناً ، فهو كذلك أذكى من حيث كونه إنساناً ، سواء ارتبطت لغته - في نشأتها الأولى - بالذكاء أو لم ترتبط ؛ (( وقد أكدت البحوث الحديثة أن الإنسان مهياً عضوياً وبيولوجياً للكلام ، وأنه لديه قدرات عقلية ليس للحيوان منها نصيب <sup>(١)</sup> )) .

إن الإنسان يمتاز عن سائر المخلوقات بأنه عاقل ذو فكر ، وليس من وسيلة تظهر هذه الخاصية سوى اللغة ؛ إنها (( فاصلة ما بين حياة الناس ، والحياة في سائر صنوف الأحياء ؛ لأنها الناطقية على أى معنى أردتها من لسان قائل ، أو ذهن فاهم . فاللغة التى هى نشاط اللسان ، ليست فى التقدير الحق إلا تفكيراً <sup>(٢)</sup> )) . ولهذا ذهب اللغويون إلى أن اللغة ذات صلة وثيقة بالفكر الإنسانى ، فالفكر لا يقوم إلا باللغة ؛ إذ هى وسيلة إظهاره ، ولغات البشر ليست فى جوهرها إلا تعبيراً عن فكر ، يقول دى سوسير : (( بدون اللغة تعد الفكرة شيئاً غامضاً ، وسحابة مجهولة . لا وجود لما يسبق الأفكار ، ولا شىء واضح قبل ظهور اللغة <sup>(٣)</sup> )) . واللغة نفسها ، إذا لم تكن أصواتها معبرة عن فكرة ، كانت ضرباً من العبث واللهو ، ومن هنا عُدَّ الفكر واللغة وجهين لورقة واحدة (( الفكر وجه الورقة ، والصوت خلفها ؛ لا يستطيع المرء قطع الورقة من غير أن يقطع خلفها فى نفس الوقت . نفس الشىء فى اللغة ، فإن المرء لا يستطيع فصل الصوت عن الفكرة ، ولا الفكرة عن الصوت <sup>(٤)</sup> )) .

---

(١) مدخل إلى اللغة ، للدكتور محمد حسن عبد العزيز ٤٠ .

(٢) مشكلات حياتنا اللغوية ، للأستاذ أمين الخولى ٥ .

(٣) فصول فى علم اللغة ، ترجمة الدكتور أحمد نعيم الكراعين ١٩٥ .

(٤) فصول فى علم اللغة ، ترجمة الدكتور أحمد نعيم الكراعين ١٩٧ .

## الضرورة الثانية :

أكد ابن الأثير الضرورة الاجتماعية في نشأة اللغة ، وإن لم يكن حديثه بصدد النشأة الأولى للغة ؛ فقد ذهب إلى أن اللغة موضوعة (( من أجل التفاهم بين الناس ، وهذا ( يقصد التفاهم والتواصل ) يقع ضرورة لابد منها )) .

وقد أجمع اللغويون على أن اللغة هي أهم ما يميز المجتمع الإنساني، عن غيره من المجتمعات . إنها في المقام الأول ، وسيلة للتواصل بين أبناء المجتمع الإنساني ، وإنه لمن المستبعد جداً ، بل من المستحيل ، أن تقوم لمجتمع إنساني - والاجتماع الإنساني ضروري كما يقول ابن خلدون في مقدمته - أن تقوم له قائمة بدون لغة ، سواء كان هذا المجتمع حضرياً أو بدوياً ؛ بل إن المجتمعات التي توصف بأنها بدائية ، كانت لها لغاتها التي مكنتها من التواصل وديمومة الحياة ، وإن كانت هذه اللغات قليلة في ألفاظها، بسيطة في تراكيبها . يؤكد ماريوباي هذه الحقيقة قائلاً : (( لا يوجد على سطح الأرض أى جماعة إنسانية ، مهما قل حظها من الحضارة والمدنية، بدون لغة تفاهم وتتبادل الأفكار بها <sup>(١)</sup> )) . وهكذا تكون اللغة نظاماً اجتماعياً ، يتواصل بها الناس ، أو يتفاعل من خلالها الإنسان مع بني جنسه، وبذلك يتحقق الاتصال اللازم للجماعة الإنسانية .

وإذا كان الأساس الذى يقوم عليه المجتمع الإنساني ، هو وجود لغة تيسر سبل التواصل ، ويتحقق من خلالها التفاهم بين الناس ، وتتبادل الأفكار - فإن اللغة نفسها لا يمكن أن توجد منعزلة ؛ بمعنى أن يكون للفرد لغة وهو معزول عن أبناء جماعته اللغوية ؛ فاللغة ليست غريزة فى الإنسان ، وإنما هى مكتسبة ، ولا يتحقق ذلك إلا بوجود الإنسان فى جماعة لغوية .

---

(١) أسس علم اللغة ، ترجمة الدكتور أحمد مختار عمر ٣٨ - ٣٩ .

وهكذا لا يتحقق المجتمع الإنساني إلا بلغة تربط بين أفراده ، واللغة لا تكون إلا فى مجتمع ، ومن هنا ذهب فندريس إلى أن اللغة نشأت فى أحضان المجتمع ، وأنها وجدت يوم أحس الناس بالحاجة إلى التفاهم فيما بينهم <sup>(١)</sup> . وهذا ما أكدته دى سوسير حينما ذهب إلى أن الطبيعة الاجتماعية للغة، تعد إحدى الخصائص الجوهرية لها <sup>(٢)</sup> . فاللغة وإن لم تكن هى كل وسائل الاتصال الإنسانى ، تعد أرقى الوسائل وأسرعها <sup>(٣)</sup> .

وهكذا أكدت الدراسات اللغوية الحديثة هاتين الضرورتين : الإنسانية، والاجتماعية ، اللتين أحاطتا بنشأة اللغة الإنسانية ؛ إذ كان الإنسان فكانت اللغة عليه دليلاً ، ولوجوده تأكيداً . وواضح أن ابن الأثير لم يُعنَ بالنشأة اللغوية الأولى ؛ فهى لا تقدم فى مجال الفصاحة والبلاغة شيئاً يمكن أن يفيد منه مؤلف الكلام ، حتى إن النص الذى أورده ، وهو المتعلق بالنشأة ، كان بصدد حديثه عن الحقيقة والمجاز فى اللغة .

## ثانياً - الحقيقة والمجاز :

عنى علماؤنا القدماء على اختلاف اهتماماتهم ، بقضية الحقيقة والمجاز عناية فائقة ، فما من عالم إلا وقد ضرب فى هذه المسألة بسهام بحثه ؛ ومن ثم كانت موضع اهتمام اللغويين والنحويين ، والبلاغيين ، والمفسرين، وغيرهم . كلٌ يتناول طرفاً من القضية حسب اختصاصه <sup>(٤)</sup> .

---

(١) اللغة ، لفندريس ٣٥ .

(2) De. Saussure, Course in General Linguistics, P. 77.

وانظر . S . Potter, Language P. 10 - P. 176 .

(3) D. Crystal, What is Linguistics, P. 30 .

(٤) انظر : الدرس الدلالى فى خصائص ابن جنى ، للدكتور أحمد سليمان ياقوت ٧٣ .



ويكاد الباحثون يجمعون على أن الأسلوب القرآني ، هو الذي لفت نظر الباحثين القدماء إلى هذه القضية ؛ فشمروا عن سواعد الجد لدراستها، وبخاصة ما ورد في القرآن الكريم من صفات حسية تتصل بالالوهية ؛ فقد عارضوا - على أساس المجاز - إدراك الالوهية على أساس التشبيه الحسي<sup>(١)</sup> ، مما دفع أحد الباحثين إلى أن يعد المجاز مهرباً ، أو ماوى يلجأ إليه المفسرون ، إذا بدا لهم في كتاب الله - عز وجل - ما لا يقوون على تفسيره، والوقوف على حقيقته ، (( كما كان النسخ حكماً لا يقوى المفسرون على توضيحه ؛ من تعارض بدا لهم<sup>(٢)</sup> )) وهذه مغالطة فيما أزعج ؛ فالقرآن الكريم نزل بلغة العرب ، ولغتهم حافلة بألوان المجاز<sup>(٣)</sup> ؛ ومن ثم كان

---

(١) . الصورة الأدبية ، للدكتور مصطفى ناصف ١٩٧ - ١٩٨ .

(٢) المجاز وأثره في الدرس اللغوي ، للدكتور محمد عبد الجليل ١٦٦ .

ويعد النسخ من أصول الفقه ، ومعرفة النسخ والنسوخ مما يشترط في الفقيه . وقد ورد في سورة البقرة قوله تعالى : ﴿ وما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو تنسأها ﴾ ( البقرة ١٠٦/٢ ) ، وقد اختلف العلماء في تفسيره على وجوه :

الأول : أن القرآن نسخ جميع الشرائع والكتب القديمة كالنوازل والإنجيل وغيرهما .

الثاني : المراد من النسخ هو نسخ القرآن ، ونقله من اللوح المحفوظ إلى سماء الدنيا .

الثالث : وعليه جمهور العلماء أن المراد من النسخ هو رفع حكم بعض الآيات بدليل آخر يأتي بعده ، وهو المراد بالآية السابق ذكرها .

تفسير الخازن ٧٣ ، وانظر : تفسير ابن كثير ١٥١/١ ، والبحر المحيط ٣٤١/١ .

(٣) يقول ابن جرير الطبري مثلاً في تفسير قوله تعالى : ﴿ أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما

ربحت تجارتهم ﴾ (( فإن قال قائل : فما وجه قوله تعالى : ﴿ فما ربحت تجارتهم ﴾ ، وهل التجارة مما تربح أو توكلس ، قيل : إن الله - جل ثناؤه - خاطب بكتابه عرباً فسلكت في خطابه إياهم مسلك خطاب بعضهم بعضاً ، وبلغاتهم المستعملة بينهم ، فلما كان فصيحاً لديهم قول القائل لآخر : خاب سعيك ، ونام ليلك ، وخسر بيعك ، ونحو ذلك من الكلام الذي لا يخفى على سامعيه ما يريد قائله - خاطبهم بالذي هو في منطقهم من الكلام ، فقال : فما ربحت تجارتهم )) .

انظر : تفسير الطبري ١٠٨/١ .

المفسرون يستشهدون بالشعر الجاهلي في تفسير أي القرآن.

أما عن ابن الأثير، فقد تأثر بما أورده ابن جني من آراء تتصل بقضية الحقيقة والمجاز، وإن كان قد خالفه وأخذ عليه بعض المآخذ، فيما يتعلق بوقوع المجاز في اللغة، يقول ابن جني: «الحقيقة ما أُقِرَّ في الاستعمال على أصل وضعه، والمجاز ما كان بضد ذلك، وإنما يقع المجاز ويُعَدُّ إليه لمعان ثلاثة: الاتساع، والتوكيد، والتشبيه؛ فإن عُدَّ هذه الأوصاف كان الحقيقة ألَبَّةً<sup>(١)</sup>». أخذ ابن الأثير هذا التعريف، فقال: «فأما الحقيقة فهي اللفظ الدال على موضوعه الأصلي، وأما المجاز فهو ما أُريدَ به غير المعنى الموضوع له في أصل اللغة، وهو مأخوذ من جاز من هذا الموضع إلى هذا<sup>(٢)</sup> الموضع، إذا تخطاه إليه<sup>(٣)</sup>».

لقد آمن ابن الأثير بأن في اللغة حقيقة ومجازاً، والحقيقة عنده هي دلالة الألفاظ على ما وضعت له من المعاني في أصل اللغة، والمجاز هو دلالة الألفاظ على معان أخرى غير الموضوعات لها في أصل اللغة. والدراسات اللغوية الحديثة تؤكد أنه لا سبيل إلى القطع برأي في نشأة الألفاظ، واقتترانها بمعان محددة، بحيث تصبح هذه الألفاظ حقيقة عند إطلاقها على هذه المعاني؛ إذ إن هذه النشأة نفسها مرتبطة بنشأة اللغة الإنسانية عامة، ومن هنا لم يدرك القدماء أن حديثهم عن أحوال اللفظ العربي - من حيث الحقيقة والمجاز، وما إلى ذلك - يعد ضرباً من الكلام الفلسفي النظري القائم على إعمال العقل، يقول الأستاذ أمين الخولي: «فعلم الوضع هذا ليس إلا ضرباً من الكلام الفلسفي العقلي<sup>(٣)</sup>».

(١) الخصائص ٢/٤٤٢-٤٤٣.

(٢) المثل السائر ١/٨٤.

(٣) مشكلات حياتنا اللغوية، للأستاذ أمين الخولي ٣٩.

ويبدو أن ابن الأثير قد استشعر هذا التحكم العقلي في مصير اللغة؛ لذلك يقول : (( والحقيقة اللغوية هي حقيقة الألفاظ في دلالتها على المعاني، وليس بالحقيقة التي هي ذات الشيء ، أي نفسه وعينه . فالحقيقة اللفظية إذاً هي دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له في أصل اللغة <sup>(١)</sup> )) . وإذاً فالحقيقة اللغوية هي الاستعمال الأول ، أو بعبارة أخرى ، هي أول ما وقع عليه اللفظ من الأشياء ، ليكون عليه دليلاً ، وليست الحقيقة التي تمثل ذات الشيء يقول ابن الأثير : (( ومثال ذلك أنا إذا قلنا : " شمس " أردنا به هذا الكوكب العظيم الكثير الضوء ، وهذا الاسم له حقيقة ؛ لأنه وضع بإزائه ؛ وكذلك إذا قلنا: " بحر " أردنا به هذا الماء العظيم المجتمع الذي طعمه ملح ، وهذا الاسم له حقيقة ؛ لأنه وضع بإزائه <sup>(٢)</sup> )) . فإذا نقل اللفظ من دلالاته على الشيء الموضوع له أول الأمر كان مجازاً ، ومن هنا كان إيمان ابن الأثير بأن في اللغة حقيقة ومجازاً ، على الرغم من أن فريقاً من العلماء ذهب إلى أن الكلام كله حقيقة ، لا مجاز فيه ، وآخر ذهب إلى أن الكلام كله مجاز ، لا حقيقة فيه <sup>(٣)</sup> .

---

(١) المثل السائر ٨٥/١ .

(٢) المثل السائر ٨٦/١ .

(٣) انظر : المثل السائر ٨٥/١ . وقد ذهب ابن الأثير إلى أن هذين المذهبين كلاهما فاسد ، مشيراً إلى ما جاء على الحقيقة ، وعلى المجاز من الألفاظ .

## فلسفة الانتقال من الحقيقة إلى المجاز :

تؤكد النظرية التحليلية في الدراسات اللغوية الحديثة <sup>(١)</sup> ، أن ما تحمله الكلمة من دلالة يتمثل في مجموعة الملامح والصفات المميزة ، التي يختص بها الشيء الواقع عليه اللفظ ، ولا يشاركه فيها غيره من الأشياء . ويكون إطلاق اللفظ حينئذ ، استحضاراً لهذه السمات أو الملامح الخاصة به ، وهو ما يثبُ إلى الذهن عند سماع اللفظ ، وهذا ما سماه القدماء بالحقيقة اللغوية ، فإذا انتقلت هذه الملامح الخاصة بشيء ما ، إلى شيء آخر غيره ، كان المجاز .

وقد ذهب ابن الأثير إلى أن الشمس ، إذا أطلقت على الكوكب العظيم الكثير الضوء ، كانت هذه هي دلالة اللفظ الحقيقية ، وكذا البحر ، إذا أطلق على الماء العظيم المجتمع الذي طعمه ملح ، فإذا نقلنا الشمس إلى الوجه المليح استعارة ، كان ذلك له مجازاً لا حقيقة ، وكذلك إذا نقلنا البحر إلى الرجل الجواد استعارة ، كان ذلك له مجازاً لا حقيقة <sup>(٢)</sup> .

وانتقال اللفظ من مدلوله الأصلي ( استعماله الأول ) ، ووقوعه على مدلول آخر ، إنما هو محاولة للوصول بالمنقول إليه إلى " النموذج " ، من خلال نقل الخصائص النموذجية ، التي هي الملامح التمييزية للفظ المستعار . ومن هنا فإن المجاز عند ابن الأثير ، يقع للتوكيد - لا في اصطلاح النحاة - وإنما هو التوكيد الذي يعنى عنده : (( المبالغة والمغالاة في إبراز المعنى

---

(١) تعد النظرية التحليلية أحد مناهج دراسة المعنى في علم اللغة الحديث ، وتقوم على أساس تحليل معنى الكلمة إلى سلسلة من العناصر الأولية ، تبدأ من العام وتنتهي إلى الخاص ، وتنسب هذه النظرية إلى اللغويين Jerry Fodor, Jerrold Katz ، وقد نشرها في مقالهما المشهور " The Structure of a Semantic Theory " عام ١٩٦٣ . انظر : علم الدلالة ، للدكتور أحمد مختار عمر ١١٤ .

(٢) انظر : المثل السائر ٨٦/١ .

الموهوم إلى الصورة المشاهدة <sup>(١)</sup> ، في محاولة لإثبات الصفات التي يريدونها المتكلم ، فيمن أو فيما يتكلم عنه .

وقد حاول ابن الأثير أن يقترب بنا من أسباب تَرْحُزُح الألفاظ عن معانيها ؛ فذهب إلى أن الانتقال من الحقيقة إلى المجاز ، إنما يكون لسبب اقتضاه ؛ (( وذلك السبب الذي يعدل فيه عن الحقيقة إلى المجاز ، إما أن يكون لمشاركة بين المنقول والمنقول إليه ، في وصف من الأوصاف ، وإما أن يكون لغير مشاركة <sup>(٢)</sup> )) . وعلى هذا فالمجاز عنده : (( ينقسم إلى : توسع في الكلام ، وتشبيه ، واستعارة ، ولا يخرج عن أحد هذه الأقسام الثلاثة ، فأيهما وجد كان مجازاً <sup>(٣)</sup> )) .

أما التشبيه والاستعارة ، فيقعان - كما يرى ابن الأثير - لمشاركة بين المنقول والمنقول إليه ، ويفرق بينهما قائلا : (( فإن كان ( أى العدول عن الحقيقة إلى المجاز ) لمشاركة ، فإما أن يذكر المنقول والمنقول إليه معاً ، وإما أن يذكر المنقول إليه دون المنقول ، فإن ذكر المنقول والمنقول إليه كان ذلك تشبيهاً <sup>(٤)</sup> )) ، أما إذا ذكر المنقول إليه دون المنقول ، كان ذلك استعارة . وأما التوسع في الكلام ، فهو القسم الذي يكون (( العدول فيه عن الحقيقة إلى المجاز ، لغير مشاركة بين المنقول والمنقول إليه ؛ فذلك لا يكون إلا لطلب التوسع في الكلام ، وهو سبب صالح ؛ إذ التوسع في الكلام مطلوب <sup>(٥)</sup> )) .

---

(١) المثل السائر ٨٦/٢ .

(٢) المثل السائر ٧٢/٢ .

(٣) المثل السائر ٧١/٢ .

(٤) المثل السائر ٧٢/٢ .

(٥) المثل السائر ٧٨/٢ .



ويذهب المحدثون إلى أن التوسع يقع في الكلام ؛ لأن « اللغة - أي لغة في العالم - أضيق في مجالها اللفظي ، من حقل الأفكار التي ترد على ذهن المتكلمين بها ، ومن الصور والظلال التي ترد على أخیلتهم . ومن هنا تصبح هذه المعانى العرفية ( أي الحقيقة ) للألفاظ ، قاصرة عن الوفاء بمطالب التعبير اللغوى ، وفي مجال الأفكار المجردة والصور والظلال بوجه خاص . ومن هنا يصبح التعبير اللغوى ، بحاجة إلى جواز الحقيقة العرفية ، إلى استعمال آخر للفظ يسمى المجاز <sup>(١)</sup> .

وهذا التوسع الذى أشار إليه ابن الأثير والدكتور تمام حسان ، وغيرهما من القدماء والمحدثين ، يعد أمراً طبيعياً فى اللغة ، بل هو خصیصة إنسانية . غير أن ابن الأثير نظر إلى هذا التوسع من جهة الحُسن والقبح ، فقسمه قسمين : (( أحدهما - يرد على وجه الإضافة ؛ واستعماله قبيح ؛ لبعدهما بين المضاف والمضاف إليه ؛ وذلك لأنه يلتحق بالتشبيه المضمّر الأداة ؛ وإذا ورد التشبيه ، ولا مناسبة بين المشبّه والمشبّه به ؛ كان ذلك قبيحاً .. كقول أبى نواس :

بُحَّ صَوْتُ الْمَالِ مِمَّا مِنْكَ يَشْكُو وَيَصِيحُ <sup>(٢)</sup>

فقوله : " بح صوت المال " من الكلام النازل بالمرّة ، ومراده من ذلك أن المال يتظلم من إهانتك إياه بالتمزيق ، فالمعنى حسن ، والتعبير عنه قبيح ... وأما الضرب الآخر من التوسع ، فإنه يردّ على غير وجه الإضافة،

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ، للدكتور تمام حسان ١٩ .

(٢) من قصيدة مطلعها :

غَرَدَ الدَّيْكَ الصَّدُوحُ فَاسْقِنِي طَابَ الصُّوح .

ديوان أبى نواس ١٦٩ .

وهو حسن لا عيب فيه ، وقد ورد في القرآن الكريم ، كقوله تعالى : ﴿ ثم استوى إلى السماء وهي دخان فقال لها وللأرض ائتيا طوعاً أو كرها ، قالتا أتينا طائعين ﴾<sup>(١)</sup> . فنسبة القول إلى السماء والأرض من باب التوسع ؛ لأنهما جماد ، والنطق إنما هو للإنسان لا للجماد ، ولا مشاركة - هاهنا - بين المنقول والمنقول إليه<sup>(٢)</sup> .

ويبدو لنا من كلام ابن الأثير أن الإضافة تعد معيار حسن وقبح في الكلام ؛ فما ورد على وجه الإضافة كان قبيحاً عنده ، وما ورد على غير وجه الإضافة كان حسناً ؛ إذ إنه على الرغم من أن ابن الأثير ذكر أن استعمال الضرب الأول - وهو ما ورد على الإضافة - يعد قبيحاً ؛ « لبعد ما بين المضاف والمضاف إليه ؛ وذلك لأنه يلتحق بالتشبيه المضمّر الأداة ، وإذا ورد التشبيه ولا مناسبة بين المشبه والمشبه به ، كان ذلك قبيحاً<sup>(٣)</sup> » - على الرغم من ذلك ، فإن الضرب الثاني نفسه - وأمثلة ابن الأثير شواهد على ذلك - لا مناسبة فيه بين المشبه والمشبه به ؛ فقد استحسّن ابن الأثير في القرآن الكريم نسبة القول إلى السماء والأرض في قوله تعالى : ﴿ قالتا أتينا طائعين ﴾ ؛ لأنه ورد على غير وجه الإضافة ، واستقبح صوت المال لأنه ورد على الإضافة ، وهما سواء في الاستعارة . ويبدو أن استحسان ابن الأثير للضرب الثاني ، قائم على أساس وروده في القرآن الكريم ، أما الأول فلم يرد في النص القرآني . فالاستعمال القرآني إذاً هو المعيار أو المقياس ؛

---

(١) سورة فصلت ١١/٤١ .

(٢) المثل السائر ٧٨/٢ - ٨٠ .

(٣) المثل السائر ٧٩/٢ .

ومن ثم فلا مسوغ لأن يبتكر ابن الأثير أسباباً، لا تثبت على المحك عند التطبيق<sup>(١)</sup>.

على أية حال ، لسنا نشغل هنا بحسن العبارة أو قبحها ، فهذه مسألة أسلوبية في المقام الأول ، وإنما يهمنا أن نشير إلى تلك الخصيصة الإنسانية والمقدرة الإبداعية ، التي تجعل الإنسان يستنطق الجمادات ، ويحرك السواكن .

### النقل بالتشبيه والاستعارة :

سبقت الإشارة إلى أن ابن الأثير كان على دراية بأن المشاركة أو المشابهة ، هي الأساس الذي تقوم عليه الاستعارة ، وكذا التشبيه . فالاستعارة عنده هي « نقل المعنى من لفظ إلى لفظ لمشاركة بينهما ، مع طي ذكر المنقول »<sup>(٢)</sup> . ويؤكد أولمان هذا الرأي ذاهباً إلى أن : « المجازات تعتمد في أساسها على نوع من المشابهة بين المدلولات المختلفة »<sup>(٣)</sup> . والربط بين الأشياء للتشابه بينها يعد خصيصة إنسانية ، بل إن من بنية العقل البشرى أن يدرك هذا التشابه ، فيستعير صفة من هنا وينقلها إلى هناك ، إنه - أعني

---

(١) تجدر الإشارة هنا إلى أن ابن الأثير كان يعدل عن آرائه النقدية ، إذا تعارضت مع ماورد في القرآن الكريم ؛ فهو يذهب مثلاً إلى أنه إذا وردت صفتان يلزم من وجود إحداهما وجود الأخرى ، فإنه يكفي بذكرها ؛ لأن الأخرى تحيى ضمناً وتبعاً . لكنه وجد في القرآن الكريم ما يخالف ذلك ، فعزف عن رأيه قائلاً : « غير أن القرآن الكريم أحق أن يتبع ، وأجدر بأن يقاس عليه لا على غيره ، والذي ورد فيه من هذه الآية : ﴿ ما لهذا الكتاب إلا غادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها ﴾ (الكهف ١٨/١٩) ، ناقض لما تقدّم ذكره ، ويقول مزاجياً : "وقد كان هذا هو المذهب عندي ، حتى وجدت كتاب الله تعالى قد ورد بخلافه ، وحيث عدت عما كنت أراه وأقول به " .

انظر : المثل السائر ٢/٢٠٧ - ٢٠٨ وكذلك ٣/١٥٨ .

(٢) المثل السائر ٢/٨٣ .

(٣) دور الكلمة في اللغة ، ترجمة الدكتور كمال بشر ١٨٨ .

العقل - يزاوج بين الأشياء ، فيولد من خلالها معانى أخرى جديدة ؛ ولذا سمي أولمان المجاز بالتوليد المعنوى <sup>(١)</sup> ؛ لأنه يكون نتيجة الشبه بين المعنى الأصلي والمعنى المولد .

وقد يكون الشبه محسوساً مرئياً ؛ يذهب أولمان إلى أننا : (( حين نتحدث عن عين الإبرة ، نكون قد استعملنا اللفظ الدال على عين الإنسان استعمالاً مجازياً . أما الذى سَوَّغَ لنا ذلك ، فهو شدة التشابه بين هذا العضو والثقب الذى ينفذ الخيط من خلاله . والحق أن التشابه قوى إلى درجة أن كل وجوه الخلاف هنا بين الجانبين ، تسقط من الحسبان عند المقارنة <sup>(٢)</sup> )) . وهذا - فى رأينا - هو أدنى صور النقل بين الأشياء ؛ إذ إنه يقوم على أساس ما تقع عليه العين من متشابهات ، بل إن هذا النوع قد يؤدي ، لشدة الشبه بين الشئين ، إلى أن يخطأ المتكلم ، فيطلق اسم الشئ على ما يشبهه ، والعكس بالعكس .

وقد يكون المعنى المشترك بين الشئين ، هو الأساس الذى يقوم عليه النقل ؛ فتشبيه الإنسان بالأسد ، قائم على أساس المعنى بين " زيد " من الناس والأسد ، وهو الشجاعة . وكذا تشبيه الإنسان بالحمار مثلاً ، يكون لبلادته وغباوته . وفى غير قليل من الأحيان ، يكون الشبه المعنوى مرتبطاً بالشكل ؛ فالقوة ترتبط أحياناً بضخامة الجسم ، وجهامة الوجه ؛ ولذلك كثيراً ما نجد الناس ينعنون من له بسطة فى الجسم ، بأنه غضنفر ، أو ما شاكل ذلك .

هذا ، واستعمال الألفاظ استعمالاً حقيقياً ، لا يستطيع الباحث أن يربطه بمرحلة تاريخية معينة ؛ وإن كانت القسمة العقلية تقتضى أن يكون الإنسان

---

(١) انظر : دور الكلمة فى اللغة ، ترجمة الدكتور كمال بشر ٨٤ .

(٢) دور الكلمة فى اللغة ، ترجمة الدكتور كمال بشر ١٨٣ .

فى أول عهدہ باللغة ، قد استعمل الألفاظ بدلالاتها الحقيقية ، ثم اقتضى تطور العقل البشرى ، وقدرته على الربط بين الأشياء للتشابه الحسى أو المعنوى - أن يستخدم الألفاظ فى غير دلالاتها الأولى توسعاً - مجرد توسع - فى استعمال اللغة ، ويكون المجاز هاهنا شركة بين الناس جميعاً .

أما التحول فى استخدام اللغة لأغراض فنية ، فيما أسميه بالمجاز الفنى ، فيمثله الخاصة من الناس ، وهم الأدباء . فالمجاز بمفهومه العام ، أى باعتباره خصيصة إنسانية ، شركة بين الناس جميعاً ، أما المجاز الذى يمثل مستوى لغوياً معيناً ، فهو مقصور على الأدباء . وقد ذهب ابن الأثير إلى أن اللغة العربية هى أكثر اللغات اشتمالاً على الصور المجازية ؛ وقد كان هذا سبباً فى تفضيله إياها على ما سواها من اللغات .

### ثالثاً - المفاضلة بين اللغة العربية واللغات الأخرى :

يكاد يكون مسلماً به فى الدرس اللغوى الحديث ، أنه لا تفاضل بين اللغات التى يتكلمها البشر <sup>(١)</sup> ؛ إذ ليس هناك سبيل إلى القطع برأى فى تفوق لغة على لغة أخرى . فاللغات جميعها إنْ هى إلا وسائل يعبر بها الناس عن أفكارهم وأحاسيسهم ، ويتواصلون من خلالها ، وكل لغة لها خصائصها التى تمتاز بها عن غيرها ؛ لذلك يرى ساپير Sapir أنه لا معنى للقول بأن هناك لغة - مهما كان شأنها - أكثر فصاحة ، أو أكثر إبانة من لغة أخرى ؛ إنها قد تكون - على حد رأى ساپير - أكثر تعقيداً فى تراكيبها <sup>(٢)</sup> . ولذلك فإن (( اللغوي الحديث لا يحاول تفضيل لغة على أخرى ، بل يعجب بكل لغة ،

(١) انظر : فقه اللغة فى الكتب العربية ، للدكتور عبده الراجحي ١٠٣ .

وانظر : دراسات فى فقه اللغة ، للدكتور صبحى الصالح ٣١٢ .

(2) E. Sapi, Culture, Language and Personality, P. 6 .



ولا ينظر إلى ما اتصفت به إلا على أنه خصائص لهذه اللغة ، عليه أن يدرسها ، وأن يبحث عن سرها <sup>(١)</sup> .

وعلى الطرف الآخر ، يذهب غير واحد من العلماء المحدثين ، إلى أنه من العبث أن تكون النظرة إلى اللغات نظرة واحدة ؛ فاللغات جميعها لا تقف على قدم المساواة ، وإنما تختلف وتتمايز ، يقول ماريوباي : (( وإنه من اللغو أن نتوقع من اللغوى الجغرافى أن يعامل لغات مثل Zuni, Hopi ، على قدم المساواة مع لغة مثل الفرنسية أو الأسبانية ؛ تتمتع بجمهور كبير ، وبرقعة أرضية واسعة ، وبمكانة سياسية واقتصادية مرموقة . وليس هذا نوعا من التقييم للغات ، أو حكما ذاتيا بعيدا عن الموضوعية اللغوية ، أو محاولة لتفضيل بعض اللغات على بعض ؛ وإنما هو - بكل بساطة - النظر إلى اللغات من زوايا مختلفة ، ومن أبعاد متفاوتة ، وأيضا لأغراض مختلفة ، وحين تتضح هذه الفكرة فى الأذهان ، سوف يتلاشى كثير من الخلافات والمنازعات ، التى تنور اليوم بين اللغويين ذوى الاتجاهات المختلفة <sup>(٢)</sup> )) . وهذا النص لماريوباي ، على الرغم من نفيه تقييم اللغات ، لا يخلو من نبرة تفضيل الفرنسية والأسبانية على غيرهما من اللغات .

أما عن ابن الأثير فيمكن أن نميز اتجاهين له فى قضية المفاضلة بين اللغات : أولهما - إيمانه بأن اللغات جميعها تتصف بالفصاحة والبلاغة ، والآخر - اعتقاده بأن العربية تفضل غيرها من اللغات . أما الاتجاه الأول : فإن ابن الأثير لم يقع فيما وقع فيه غير واحد من القدماء ، من غلو فى تقديس

(١) دلالة الألفاظ ، للدكتور إبراهيم أنيس ٢١١ .

(٢) أسس علم اللغة ، ترجمة الدكتور أحمد مختار عمر ٢١٠ .

والزوني Zuni والهوبى Hopi لغتان لقيلتين من قبائل الهنود الحمر ، تقعان شمال وشمال شرق الولايات المتحدة الأمريكية .

اللغة العربية ، وتفضيلها على ما سواها ؛ حتى إنهم كانوا يرون أنها اللغة ، وأن ما سواها رطانات لا ترقى إلى أن تكون لغة ؛ يقول ابن فارس - أحد علماء القرن الرابع الهجرى : (( فإن قال قائل : فقد يقع البيان بغير اللسان العربى ؛ لأن كل من أفهم بكلامه على شرط لغته فقد بيّن ، قيل له : إن كنت تريد أن المتكلم بغير اللغة العربية قد يعرب عن نفسه حتى يفهم السامع مراده ، فهذا أخس مراتب البيان ؛ لأن الأبكم قد يدل بإشارات وحركات له ، على أكثر مراده ، ثم لا يسمى متكلماً ؛ فضلاً عن أن يسمى بيّناً أو بليغاً <sup>(١)</sup> )) .

وقد وقع ابن جنى - وهو من ألمع اللغويين القدماء - أسير هذا الرأى الذى يُعَلَى شأن العربية ، ويحقر اللغات الأخرى ؛ فقد ذهب إلى أن العجم لو أحست بلطف العربية ، وما فيها من الدقة ؛ لاعتذرت من اعترافها بلغتها <sup>(٢)</sup> .

جاء ابن الأثير فى أواخر القرن السادس الهجرى وأوائل القرن السابع ، فكان أهدأ نبرة من سابقه ، وأدرك أن كل لغة من اللغات تشمل صنوفاً من فنون القول ، يبتدعها أبناؤها ، يقول ابن الأثير : (( ..... فإن كل لغة من اللغات ، لا تخلو من وصفى الفصاحة والبلاغة ، المختصين بالألفاظ

---

(١) الصحاحى ١٦ .

(٢) الخصائص ٢٤٢/١ .

وقد ذهب الدكتور البدرأوى زهران إلى أن القدماء بنظرتهم هذه إلى اللغات الأخرى ، فرتوا على العربية نفعاً كبيراً ، كان يمكن أن تناله لو أنهم درسوا اللغات المحيطة بها والمتصارعة معها ، أو أخواتها الساميات ، بالإضافة إلى أنهم أهملوا لهجات القبائل العربية التى تتصل بأى من هذه اللغات الأخرى .  
انظر : مقدمة فى علوم اللغة ١٠٣ .

والمعاني <sup>(١)</sup> . وليس يخفى أن كل لغة لها خصائصها التي تمتاز بها عن غيرها ، فاللغة تأخذ شكلها الذي تكون عليه تبعاً لرغبة الناطقين بها ؛ ولذا يصعب أن يكون هناك تطابق بين لغتين ، سواء في المفردات أو التراكيب ، ومن هنا ذهب ابن خلدون إلى أن لكل لسان أحكاماً في البلاغة تخصه <sup>(٢)</sup>

وقد حاول ابن الأثير تأكيد ما ذهب إليه من أن اللغات كلها تشتمل على فنون القول المختلفة ؛ فذهب إلى أن المقابلة في اللفظ والمعنى ، لا تختص بها العربية وحدها ، وإنما تشاركها في هذه الخصيصة اللغة الفارسية ، وكذا اليونانية ؛ يقول ابن الأثير . « وهذا النوع من الكلام ( وهو المقابلة ) ، لم تختص به اللغة العربية دون غيرها من اللغات ، ومما وجدته في لغة الفرس ، أنه لما مات قَبَاز <sup>(٣)</sup> أحد ملوكهم ، قال وزيره <sup>(٤)</sup> : " حَرَكْنَا بِسُكُونِهِ " . وأول كتاب الفصول لأبقراط في الطب قوله : " العمر قصير ، والصناعة طويلة " ، وهذا الكتاب على لغة اليونان <sup>(٥)</sup> .

ولسنا نشك في أن الفارسية واليونانية تحويان أشكالاً فنية أخرى ، وأن ما جاء به ابن الأثير هنا ، إنَّ هو إلا شاهد على مذهبه الذي أقره ، وفيما

---

(١) المثل السائر ٩٥/١ .

(٢) مقدمة ابن خلدون ٥٦٩ .

(٣) هو قَبَاز بن فيروز ، ويقال له كَوَاز ، وَغَبَاد ، وَكُوبَاد ، تولى حكم بلاد فارس في الفترة من ٤٨٣ - ٥٢٦ م بعد أخيه " بلاس " بن فيروز " ، الذي حكم البلاد في الفترة من ٤٨٢ - ٤٨٣ م ، وقد ظهرت في عهد قَبَاز فتنة دينية عرفت بفتنة مزدك ، وقد قام أتباع مزدك بتكبير قَبَاز وسجنه ، وتولية أخيه " جاماسب " مكانه ، غير أن قَبَاز تمكن من الهرب من السجن بمساعدة إحدى أخواته ، وقصد خوش نواز " سلطان التتر الذي ساعده على ارتقاء العرش مرة أخرى .

انظر : تاريخ إيران ، لشاهين مكاريموس ٨٠ : ٨٢ : ٩٢ .

وانظر : تاريخ سني ملوك الأرض والأنبياء للأصفهاني ٣٩ .

(٤) اسمه بزرگهر بن سوکرا ، انظر : تاريخ إيران ٨٢ .

(٥) المثل السائر ١٤٥/٣ .

يبدو أن ابن الأثير لم يكن على علم كافٍ باللغات الأخرى ، وأن هذا الذى ذكره يمكن أن يكون من قبيل المصادفة التى تتحقق من خلال شيوع عبارات معينة من لغات مختلفة ؛ لارتباطها - أى العبارات - بأحداث تاريخية مهمة ، كما يبدو فى عبارة " حَرَكْنَا بسكونه " ؛ أو أعمال علمية ذات تأثير كبير فى حياة البشرية ، وكتاب أبقراط فى الطب له مكانته التى فرضت نفسها على العلماء ؛ فاشتهر بين الناس . لذا فإن العبارتين اللتين ذكرهما ابن الأثير ، ربما يعرفهما من ليس له صلة بالأدب وفنونه <sup>(١)</sup> ؛ يؤكد رايينا هذا ، أن ابن الأثير نفسه كان يذكر ما تمتاز به العربية على غيرها من اللغات ، مستنداً على الظن أحياناً ؛ يقول فى معرض حديثه عن التجريد : «وقد تأملته (يقصد التجريد) فوجدت له فائدتين ؛ إحداهما أبلغ من الأخرى . فالأولى - طلب التوسع فى الكلام ، فإنه إذا كان ظاهره خطاباً لغيرك ، وباطنه خطاباً لنفسك ، فإن ذلك من باب التوسع» ثم يقول : «وأظن أنه شيء اختصت به اللغة العربية دون غيرها من اللغات <sup>(٢)</sup> » .

وهذا الظن من ابن الأثير يحمل بين ثناياه اعترافاً على استحياء ، بأن الصلة بينه وبين اللغات الأخرى ليست بالقوية ؛ إذ لا يمكن أن يكون الظن هنا بمعنى اليقين ، على أحد معانى الظن عند النحاة <sup>(٣)</sup> ؛ فما كان لابن الأثير ، وهو من هو فى الإعجاب بنفسه ، والاعتداد برأيه ، أن يستخدم الظن إلا إذا كان شاكاً فيما يذهب إليه ، غير واثق به ، إلا أن يكون هذا الظن دفعاً

---

(١) يؤكد هذا أن بعض العامة فى بلادنا يحفظون عبارات من لغات أجنبية ، وليس من سبب فى هذا سوى شيوع هذه العبارات على أسماعهم فعلفت بأذهانهم ، ورددتها ألسنتهم .

(٢) المثل السائر ١٦٠/٢ .

(٣) ذهب ابن عقيل شارح ألفية ابن مالك إلى أن " ظن " قد تستعمل لليقين كقوله تعالى : ﴿ وَظَنُوا أَنَّ

لا ملجأ من الله إلا إليه ﴾ .

انظر : شرح ابن عقيل ٣٤/٢ .

للاحتمالات ، التى غالبًا ما يضعها العالم فى حسبانہ ، حتى لو لم تكن واردة. وفى هذه الحال لا تكون هناك علاقة بين ابن الأثير وإجادته للغات الأخرى .

إن الإيمان بأن كل لغة من لغات البشر تحوى اشكالاً مختلفة من فنون القول ، وضروب التعبير - أمر لا يحتاج إلى تأكيد عند منصف ؛ فالفصاحة والبلاغة شركة بين كل الألسنة ؛ يحاول كل قوم أن يدلوا فيها بدلوهم ، حتى إن العامة أنفسهم يأتون فى كلامهم ، بصورٍ فنية ربما لا يستطيعها الخاصة أنفسهم (١) .

أما الاتجاه الثانى (٢) : فقد ذهب ابن الأثير ، على الرغم من إقراره بأن اللغات جميعها لا تخلو من وصفى الفصاحة والبلاغة - إلى أن اللغة العربية تفوق سائر اللغات . قد قام تفضيل ابن الأثير للغة العربية على أساس ما تنفرد به خصائص (٣) ويمكن القول بأن ابن الأثير استخدم منهج المقابلة فى تفضيله للعربية ؛ محاولاً هو نفسه من خلال هذه المقابلة ، أن يثبت أن اللغة العربية خصيصة : إحداهما - سهولة ألفاظها ، والأخرى - انفرادها ببعض فنون القول .

---

(١) خصص ابن الأثير الفصل السادس من فصول مقدمة " المثل السائر " . للحديث عن الأقوال البليغة ، والحكم ، والأمثال التى يأتى بها العامة ، أو من ليس له كبير شأن فى مجال البلاغة ، وعنوان الفصل " فى الحكمة التى هى ضالة الزمن " . وعقب ابن الأثير ، بعد ما ذكر عدداً من هذه الأقوال التى تصير أمثالا سائرة بقوله : (( فكثيراً ما يصدر مثل هذه الأقوال على ألسنة الجهال .

انظر : المثل السائر ٨١/١ - ٨٤ .

(٢) سبقت الإشارة إلى أن ابن الأثير كان له اتجاهان فى المفاضلة بين اللغات ؛ أولهما : إيمانه بأن اللغات جميعها تشتمل على فنون القول المختلفة ، والثانى : تفضيله للغة العربية على اللغات الأخرى .

انظر : ص ٣٤ من هذه الدراسة .

(٣) لا نشك فى أن العاملين الدينى والقومى لهما أثرهما فى تفضيل ابن الأثير للغة العربية ، غير أنه لم يصرح بذلك ؛ وكأنه يدرك أن المفاضلة لا ينبغى أن تقوم على أسس غير لغوية .



أما عن سهولة الألفاظ ، فإن ذلك - كما يرى ابن الأثير - يجعل أكثر ألفاظ اللغة مستعملا غير مهمل ؛ لأن النفس البشرية تنفر من استعمال الثقيل ، الذى لا تكاد تتطلق به الألسنة ، ولاتأنس له الأذان . وسهولة الألفاظ تؤدي بدورها إلى التوسع فى اللغة ، وتجعل المتكلم أمام حشد من الكلمات ، يختار منها ما يشاء ليعبر عن فكرته ؛ «فسعة الوسائل ، وتنوع الأدوات والعلامات، دلالة على ثروة اللغة ومرونتها ، ومطاوعتها لمواضع التعبير عما فى النفس، بما يتفق ومقتضى الحال ... ، وتلك صفة فى العربية ، تستطيع أن تفى بما يريد من شؤنها باستعمال صيغ مختلفة<sup>(١)</sup> .

ويسوق ابن الأثير واقعة يؤكد من خلالها تميز العربية بسهولة ألفاظها؛ فيقول : «وحضر عندي فى بعض الأيام رجل من اليهود ، وكنت إذ ذاك بالديار المصرية ، وكان لليهود فى هذا الرجل اعتقاد ؛ لمكان علمه فى دينهم وغيره ، وكان كذلك ، فجرى ذكر اللغات ، وأن اللغة العربية هى سيدة اللغات ، وأنها أشرفهن مكاناً ، وأحسنهن وضعاً ، فقال ذلك الرجل : كيف لا تكون كذلك وقد جاءت آخراً ، فنفت القبيح من اللغات قبلها ، وأخذت الحسن ، ثم إن واضعها تصرف فى جميع اللغات السابقة ، فاختصر ما اختصر ، وخفف ما خفف ، فمن ذلك اسم الجمل ، فإنه عندنا فى اللسان العبرانى : كوميل " ممّالا على وزن " فوعيل " ، فجاء واضع اللغة العربية ، وحذف منها الثقيل المستبشع ، وقال " جمل " ، فصار خفيفاً حسناً ، وكذلك فعل فى كذا وكذا، وذكر أشياء كثيرة، ولقد صدق فى الذى ذكره، وهو كلام عالم به<sup>(٢)</sup> .

وليس من قبيل المصادفة أن يذكر ابن الأثير أن هذا الرجل اليهودى كان ثقة عند قومه ، فهو ذو مكانة علمية فى دينهم ؛ ومن ثم فإن لرأيه ما له

(١) أسلوب طه حسين فى ضوء الدرس اللغوى الحديث ، للدكتور البدر اوى زهران ٨٥ .

(٢) المثل السائر ١/٢٠٦ .

هو نفسه من مكانة عندهم . وكان ابن الأثير يريد أن يقيم الحجة على أبناء هذه اللغة ، من خلال هذا العالم الفذ ؛ فشهادة أحد أبناء لغة ، للغة غير لغة قومه ، يعد دليلاً قوياً على تميز هذه اللغة ، المشهود لها من قبل أبناء اللغات الأخرى ، وبخاصة شهادة من يعتد برأيهم عند أقوامهم ؛ بما لهم من مكانة علمية ، أو دينية ، أو معرفة باللغات ؛ إذ ليس هناك من هوى ، فى هذه الحال ، يدفع صاحبه إلى هذا الحكم .

وليس من شك فى أن سهولة ألفاظ العربية ، التى أثبتتها ابن الأثير على لسان هذا العالم اليهودى ، تؤكد ما ذهب إليه من أن أكثر ألفاظ اللغة مستعمل ، يقول ابن الأثير : (( فإن أكثر اللغة مستعمل على غير مكروه ، ولا تقتضى حكمة هذه اللغة الشريفة ، التى هى سيدة اللغات ، إلا ذلك ، ولهذا أسقط الواضع حروفاً كثيرة ، فى تأليف بعضها مع بعض ، استئقلاً واستكراهاً <sup>(١)</sup> )) .

ولعله ملاحظ فى هذا النص أن ابن الأثير جعل سيادة العربية وشرفها ، سبباً فى أن يأتى واضع هذه اللغة بالألفاظ خفيفة سهلة غير مستكرهة ، فجعل - أعنى ابن الأثير - العلة معلولة لما هى علة له ؛ إذ إن الأصل أن تكون خفة الألفاظ وسهولتها هى سبب تفضيل العربية وسيادتها ، وليس العكس .

وإذا كانت ألفاظ اللغة جلّها سهلة خفيفة على اللسان ، ولا تمجها الأذان ؛ فإن أبناء اللغة يقبلون على استعمالها ، وينشأ فى اللغة - تبعاً لذلك - من التوسعات ما لا يكون فى غيرها من اللغات ؛ فيكون لها التميز والتفوق . وهذا ما يريد أن يصل إليه ابن الأثير ، وهو : (( أن اللغة العربية مزينة على غيرها ؛ لما فيها من التوسعات التى لا توجد فى لغة أخرى

---

(١) المثل السائر ١/١٧٢ .

سواها <sup>(١)</sup>)). ويرى ابن الأثير أن التوسع ليس كله محموداً في اللغة ؛ فإن من التوسعات، على مذهبه ، ما لا يذكر إلا للتصرف في اللغة ، لا لفائدة أخرى . ولاشك أن هذا الضرب من التوسع لا يمكن التعويل عليه في تفضيل اللغة على غيرها .

وإذا كانت العربية تمتاز بسهولة ألفاظها ، وكثرة التوسع فيها ؛ مما يجعلها تفوق غيرها من اللغات في هذا الجانب كما ذكر ابن الأثير - فإنها تتفرد ببعض فنون القول التي لا تشتمل عليها لغة أخرى ، ومن هذه الفنون التي اقتصت بها العربية " التجريد " ، يقول ابن الأثير : (( وقد تأملته فوجدت له فائدتين : إحداهما أبلغ من الأخرى . فالأولى - طلب التوسع في الكلام ، فإنه إذا كان ظاهره خطاباً لغيرك ، وباطنه خطاباً لنفسك ، فإن ذلك من باب التوسع ، وأظن أنه شيء اقتصت به اللغة العربية دون غيرها من اللغات <sup>(٢)</sup>)).

ويذهب ابن الأثير كذلك إلى أن العربية تختص بالالفاظ ، يقول : (( ويسمى أيضاً ( يقصد الالفاظ ) شجاعة العربية ؛ وإنما سمي بذلك لأن الشجاعة هي الإقدام ، وذاك أن الرجل الشجاع يركب ما لا يستطيعه غيره ، ويتورد ما لا يتورده ، وكذلك هذا الالفاظ في الكلام ، فإن اللغة العربية تختص به دون غيرها من اللغات <sup>(٣)</sup>)).

ويرى ابن الأثير أن الاشتقاق الكبير يعد من عجائب اللغة ، يقول : (( وهذا مما يدل على شرفها وحكمتها ؛ لأن الكلمة الواحدة تتقلب على ضروب من التقاليب ، وهي مع ذلك دالة على معنى واحد ، وهذا من أعجب

---

(١) المثل السائر ٩٥/١ .

(٢) المثل السائر ١٦٠/٢ .

(٣) المثل السائر ١٦٨/٢ .

الأسرار التي توجد في لغة العرب وأغربها <sup>(١)</sup> . غير أنه لا يزعم أن هذه الخصيصة تطرد في ألفاظ اللغة كلها؛ يقول: ((واعلم أنا لا ندعى أن هذا (يقصد الاشتقاق الكبير) يطرد في جميع اللغة ، بل قد جاء شيء منها كذلك <sup>(٢)</sup> )) .

وإذا كان ابن الأثير يرى أن اللغة العربية تمتاز عن اللغات الأخرى بالتوسعات التي تأخذ أشكالاً مختلفة ، وببعض فنون القول التي لا توجد في لغة غيرها ؛ فإنه لا يمكن أن يرد على ذهنه ، أن تختص لغة أخرى بفن من فنون القول ، لا تشتمل عليه العربية ؛ لأن في ذلك إخلالاً بمذهبه الذي ارتضاه لنفسه ؛ كما لا يمكن أن يدور بخلده ، أن اللغات الأخرى تفوق العربية في فن من الفنون ، التي تشترك فيها العربية مع غيرها ، وهذا ما أكدته العقاد من المحدثين ، حيث يقول : (( وقد تشاركها اللغات في بعض هذه المزايا ، ولكنها لا تجمعها كما جمعتها ولا تفوقها في واحدة منها <sup>(٣)</sup> )) .

وهكذا أقام ابن الأثير حجته في تفضيل العربية على أساس لغوي؛ يتمثل فيما تنفرد به هذه اللغة من خصائص ، منحتها قيمة في ذاتها ، فتوفر لها من الوقار والهيبة ، ما بوأها هذه المكانة في نفوس أبنائها . غير أن هذه القيمة الذاتية لا تقف وحدها دليلاً على تفوق اللغة ؛ ذلك أن أية لغة ترتبط بمتكلميه ارتباطاً وثيقاً ؛ تتقدم بنقدمهم ، وتهبط بهبوطهم ؛ (( فكل تطور في حياة الأمة يترك أثراً قوياً واضحاً في لغتها <sup>(٤)</sup> )) .

---

(١) المثل السائر ٣/ ١٩٩ .

(٢) المثل السائر ٣/ ١٩٩ .

(٣) أشات مجتمعات ، للعقد ١٤ .

(٤) دلالة الألفاظ للدكتور إبراهيم أنيس ١٤٦ .

وقد ذهب الدكتور عبد الصبور شاهين إلى أن اللغة العربية توصف الآن بأنها لغة متخلفة جامدة ، وليس من سبب في ذلك سوى ما أصاب المسلمين والعرب من تخلف وجمود ، فنضح تخلفهم على لغتهم ، فأصابها ما أصابهم من ركود . يقول : « إن تقدم اللغة من تقدم أهلها ، واللغة الإنجليزية لغة متقدمة لأنها لغة الحضارة ، ولغة العلم ، وأهلها متحضرون ، ويقبضون على ناصية العلم والتكنولوجيا ، ونعد من العالم الثالث ، وقاربنا على العالم الرابع ، وكل ما عندنا مستورد ، حتى أصبحنا لا نملك أنفسنا نتيجة الديون التي غرقنا فيها ، وقد نباع بعد فترة في سوق النخاسة <sup>(١)</sup> » .

إنه التقدم العلمي الذي تتبوا من خلاله أمة من الأمم مكان الصدارة، فيكون للغتها بين اللغات ما يكون لها من مكانة بين الأمم ، وقد جعل بعض اللغويين التقدم العلمي ، وما تحمله اللغة من تراث حضارى، وما تقدمه من نتاج حضارى حديث - الأساس الأول الذى يمكن من خلاله المفاضلة بين اللغات <sup>(٢)</sup> . واللغة العربية ، وهذا لاشك فيه ، لغة حضارة، وحضارات الأمم المعاصرة تدين بشئء غير قليل للحضارة العربية الإسلامية؛ ومن ثم كان لها هيبتها بين اللغات ؛ فأحتلت المكانة التى جعلت السنة الناطقين بها تلهج بذكرها ، وتفضلها على غيرها .

هذا ، ويرى الدكتور بيومى مذكور أن انتشار اللغة ، وكثرة الناطقين بها - يعد أحد أسباب تميزها على غيرها من اللغات ، التى لا يكون لها حظ الانتشار <sup>(٣)</sup> . ولذا يذهب بلومفيلد إلى أنه لو وضع فى الحساب ، أن

---

(١) تخلف المسلمون فتخلفت اللغة العربية ٧ .

(٢) انظر : علم اللغة العربية ، للدكتور محمود فهمى حجازى ٢٨ .

(٣) فى اللغة والأدب ، للدكتور بيومى مذكور ١٩ .



تفضل لغة لغة أخرى ، بكثرة الناطقين بها من غير أبنائها ، لكن  
للإنجليزية السبق على كثير من اللغات ؛ لأنها أكثرهن انتشاراً (١) .

---

(1) Bloomfield, Language. P. 57 .

الباب الأول

قضايا اللفظ



## **الفصل الأول**

### **اللفظ والدلالة**

- ١ - الصوت اللغوي عند ابن الأثير.
- ٢ - اللفظ المفرد بين الترادف والاشتراك.
  - أ - رأى ابن الأثير فى الترادف .
  - ب - المفاضلة بين المترادفات .
  - ج - رأى ابن الأثير فى المشترك .
- ٣ - الصلة بين اللفظ والدلالة.
- ٤ - الصلة بين زيادة المبنى والمعنى .





لقد أصبح من المُسلّم به في الدراسات اللغوية الحديثة ، أن اللغة أصوات تصدر عن جهاز النطق عند الإنسان ، ويستخدمها الناس للتواصل ، والتعبير عن أفكارهم ومشاعرهم ، ومختلف شئون حياتهم . والصوت اللغوي هو النواة الأولى في اللغة ، من حيث التحليل لا الاستعمال ؛ ينفرد فلا تكون له قيمة في ذاته ، ويضم إلى غيره من الأصوات فتتكون الكلمات ، والكلمات نفسها قد تأتي منعزلة ، وقد يصحبها غيرها من الكلمات فتتكون الجمل ، والأخيرة قد تكون مفردة ، وقد تأتي مركبة مع غيرها من الجمل ، وهذا ما يسمى بالنص اللغوي . وهكذا يكون التدرج في اللغة : أصوات ، فكلمات ، فجمل ، فنص لغوي يمثل الحدث الكلامي .

### الصوت اللغوي عند ابن الأثير :

لم يحتفل ضياء الدين بن الأثير كثيراً بالأصوات اللغوية المفردة؛ إذ إنه لم يرَ في الحديث عنها فائدة يمكن أن تحقق شيئاً من الغاية التي من أجلها كان مؤلفه " المثل السائر " ، الذي حاول فيه أن يضع بين يدي الكاتب والشاعر ، الأدوات التي تجعل منه كاتباً بليغاً ، أو شاعراً مفلحاً. لم يقف ابن الأثير عند هذا الحد، بل لقد جعل حديث البلاغي عن الصوت اللغوي المفرد مما يؤخذ عليه ويعاب؛ ولذا عاب الخفاجي في إكثاره- وإن لم يكن هناك معيار للكثرة- من الحديث عن الأصوات، يقول ابن الأثير: (( وكتاب سر الفصاحة، وإن نبّه فيه على نكت منيرة؛ فإنه قد أكثر مما قلّ به مقدار كتابه، من ذكر الأصوات والحروف والكلام عليها، ومن الكلام على اللفظة المفردة وصفاتها، مما لا حاجة إلى أكثره <sup>(١)</sup> )) ؛ بل لقد كان هذا- كما هو

---

(١) المثل السائر ١/ ٣٤ .

واضح من كلام ابن الأثير - سبباً في أن كتاب الخفاجي فقد كثيراً من قيمته<sup>(١)</sup>.

لم ير ابن الأثير في الحديث عن الأصوات اللغوية المفردة فائدة يمكن التعويل عليها في الحكم على اللفظة المفردة ؛ لذا فند مذهب ابن سنان الخفاجي في أوصاف اللفظة المفردة ، المتمثل في وجوب تباعد مخارج أصواتها المكوّنة لها حتى تكون فصيحة ، ذاهباً إلى أنه لا يعتد في حسن اللفظة وقبحها بتباعد المخارج أو قربها . وحاسة السمع عنده هي الحاكمة بحسن ما يحسن ، وقبح ما يقبح ، يقول ابن الأثير : « إذا سئلت عن لفظة من الألفاظ ، وقيل لك : ما تقول في هذه اللفظة ، أحسنه هي أم قبيحة ؟ فإنى لا أراك عند ذلك إلا تفتى بحسنها أو قبحها على الفور ، ولو كنت لا تفتى بذلك حتى تقول للسائل : اصبر إلى أن أعتبر مخارج حروفها ، ثم أفتيك بعد ذلك بما فيها من حسن أو قبح لصح لابن سنان ما ذهب إليه من جعل مخارج الحروف المتباعدة شرطاً في اختيار الألفاظ<sup>(٢)</sup> » .

ويؤكد ابن الأثير رأيه فيذهب إلى أن هناك ألفاظاً متباعدةً مخارجُ أصواتها ، وهي مع ذلك قبيحة ، يقول : « وقد ورد من المتباعد المخارج شيء قبيح أيضاً ؛ ولو كان التباعد سبباً للحسن لما كان سبباً للقبح ؛ إذ هما ضدان لا يجتمعان . فمن ذلك أنه يقال : ( ملع ) إذا عدا ، فالميم من الشفة ، والعين من حروف الحلق ، واللام من وسط اللسان ، وكل ذلك متباعد ، ومع

---

(١) اعترض المحققان على هذا ، وذهبا إلى أن كلام الخفاجي عن اللفظة المفردة في كتابه " سر الفصاحة " ،

يعد من أمتع الدراسات النقدية ، وهو أصل لما كتب البلاغيون في فصاحة الكلمة في مقدمات كتبهم

البلاغية . ومن الملاحظ أن ابن الأثير نفسه أفاد من آراء الخفاجي في أثناء حديثه عن الكلمة المفردة .

انظر : المثل السائر ٣٤/١ ( هامش ٦ ) .

(٢) المثل السائر ١٧٣/١ .

هذا فإن اللفظة مكروهة الاستعمال، ينبو عنها الذوق السليم ، ولا يستعملها من عنده معرفة بفن الفصاحة <sup>(١)</sup> . أما الميم والعين ، فهما كما ذهب ابن الأثير؛ الأول صوت شفوي ، والثاني صوت حلقى ، ولم يختلف القدماء ولا المحدثون حول هذين الصوتين ؛ فقد ذهب الخليل بن أحمد ، وسيبويه ، وابن جنى ، إلى أن مخرج الميم ((مما بين الشفتين ، والعين مبدؤها من الحلق <sup>(٢)</sup>)). وقد أكد المحدثون ذلك ؛ فالميم يكون نطقه بضم الشفتين، والعين يكون نطقه بالتقاء مؤخرة اللسان بوسط الحلق <sup>(٣)</sup> .

أما اللام التي ذهب ابن الأثير إلى أنها من وسط اللسان ، فهي صوت ذلقى - على حد تعبير الخليل بن أحمد <sup>(٤)</sup> ، ويحدد سيبويه مخرجها بقوله : ((ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ، ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى ، وما فوق الضاحك والنباب والرابعة والثنية - مخرج اللام <sup>(٥)</sup>)). ويؤكد الدرس اللغوي الحديث مذهب الخليل وسيبويه ، فاللام صوت لثوي alveolar ، يكون بالتقاء طرف اللسان باللثة <sup>(٦)</sup> . وقد ذهب الدكتور كمال بشر إلى أن اللام صوت أسناني لثوي ، مخالفًا بذلك جمهور المحدثين ، وإن كان قد أكد أن مخرجي نطق الأصوات اللثوية ، والأصوات

---

(١) المثل السائر ١٧٤/١ .

(٢) انظر : العين ٦٥/١ ، والكتاب ٤٣٣/٤ ، وصر صناعة الإعراب ٥٢/١ .

(٣) مناهج البحث في اللغة ، للدكتور تمام حسان ١٠٢ ، ١٠٥ .

وانظر : الأصوات العربية ، للدكتور كمال بشر ٨٩ ، والمدخل إلى علم اللغة ، للدكتور رمضان

عبدالتواب ٣١ .

(٤) العين ٦٥/١ .

(٥) الكتاب ٤٣٣/٤ .

(٦) مناهج البحث في اللغة ، للدكتور تمام حسان ١٠٥ .

وانظر : المدخل إلى علم اللغة ، للدكتور رمضان عبد التواب ٣١ .

الأسنانية اللثوية متقاريان جداً ، حتى إنه ليصعب التفريق بينهما <sup>(١)</sup> . ومن الواضح أن أصوات الميم والعين واللام ، متباعدة كما ذهب ابن الأثير .

ويرى ابن الأثير أن هناك ألفاظاً متقاربةً مخارجُ أصواتها ، وهى مع هذا حسنة ، يقول : (( ألا ترى أن الجيم والشين والياء مخارج متقاربة ، وهى من وسط اللسان بينه وبين الحنك ، وتسمى ثلاثتها الشجرية ، وإذا تركب منها شيء من الألفاظ جاء حسناً رائعاً ؟ فإذا قيل : ( جيش ) كانت لفظة محمودة ، أو قدّمت الشين على الجيم فقليل : ( شجى ) كانت أيضاً محمودة . ومما هو أقرب مخرجاً من ذلك الباء والميم والفاء ، وثلاثتها من الشفة ، وتسمى الشفهية ، فإذا نظم منها شيء من الألفاظ كان جميلاً حسناً ، كقولنا : ( فم ) فهذه اللفظة من حرفين ، هما : الفاء والميم ، وكقولنا : ( ذقته بقمى ) ، وهذه اللفظة مؤلفة من الثلاثة بجملتها ، وكلاهما حسن لا عيب فيه <sup>(٢)</sup> )) .

أما عن مخارج الجيم والشين والياء ، فهى كما ذهب ابن الأثير ، يقول سيبويه : (( ومن وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء <sup>(٣)</sup> )) . وأما تسميتها بالشجرية فمردها إلى الخليل بن أحمد ، حيث يقول : (( والجيم والشين والياء شجرية ؛ لأن مبدأها من شجر الفم ، أى مفرج الفم <sup>(٤)</sup> )) . ويؤكد المحدثون من اللغويين رأى القدماء ؛ فأصوات الجيم والشين والياء أصوات غارية Palatal ، ويكون نطقها بالتقاء وسط اللسان بالغار .

---

(١) الأصوات العربية ، للدكتور كمال بشر ٨٩ .

(٢) المثل السائر ١٧٣/١ - ١٧٤ .

(٣) الكتاب ٤٣٣/٤ .

(٤) العين ٦٥/١ .

أما أصوات الباء والميم والفاء التي ذهب ابن الأثير إلى أنها من الشفة، وتسمى شفوية، فهذا هو رأى الخليل بن أحمد من القدماء، الذي يقول: (( والفاء والباء والميم شفوية؛ لأن مبدأها من الشفة <sup>(١)</sup> )) . غير أن سيبويه ذهب إلى أن الباء والميم ومعهما الواو - أصوات شفوية، أما الفاء فهي غير شفوية عنده، يقول سيبويه: (( ومن باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا مخرج الفاء <sup>(٢)</sup> )) . هذا هو رأى ابن جنى أيضاً، وقد نقله عن سيبويه بلفظه دون تغيير <sup>(٣)</sup> . ويؤكد الدرس اللغوى الحديث مذهب سيبويه، فالفاء صوت شفوي أسناني labio - dental، والباء والميم والواو أصوات شفوية Labial <sup>(٤)</sup> .

وهكذا أثبت ابن الأثير أن مخارج الأصوات لا صلة لها بحسن اللفظة وقبحها؛ فقد تألف من المتقارب ألفاظ حسنة مستعملة، وجاء من المتباعد ألفاظ غير حسنة. غير أنه يجب الإشارة إلى أن هناك أصواتاً لا يمكن تأليف ألفاظ منها، كالأصوات الأسنانية والطبقية، والحلقية مثلاً.

ولم يفرق ابن الأثير بين الصوت والحرف تفرقة المحدثين بينهما؛ فقد استخدم الحرف للدلالة على الصوت، يقول عن واضع اللغة: (( فلم يؤلف بين حروف الحلق كالحاء والخاء والعين <sup>(٥)</sup> )) . ويقول كذلك: (( على أنه لو أراد الناظم أو الناثر أن يعتبر مخارج الحروف عند استعمال الألفاظ، وهل

---

(١) العين ٦٥/١ .

(٢) العين ٦٥/١ .

(٣) الكتاب ٤٣٣/٤ .

(٤) سر صناعة الإعراب ٥٣/١ .

(٥) الأصوات العربية، للدكتور كمال بشر ٨٩ .

انظر: المدخل إلى علم اللغة، للدكتور رمضان عبدالنواب ٣١ .



هى متباعدة أو متقاربة ، لطال الخطب فى ذلك وعسر <sup>(١)</sup> )) وإطلاق الحرف على الصوت هو استخدام الخليل بن أحمد وسيبويه ، فقد ورد فى العين : (( قال الليث : قال الخليل : فى العربية تسعة وعشرون حرفاً ، منها خمسة وعشرون حرفاً صحاحاً ، لها أحياء ومخارج ، وأربعة هوائية ، وهى الواو والياء والألف اللينة والهمزة <sup>(٢)</sup> )) . وورد فى الكتاب : (( ولحروف العربية ستة عشر مخرجاً <sup>(٣)</sup> )) . أما ابن جنى فقد استخدم كلمة الحرف كذلك للدلالة على مخرج الصوت ، كما استخدم كلمة الصوت للدلالة على صوتذبذبة الأوتار الصوتية . وقد أشار إلى هذا الدكتور رمضان عبد التواب <sup>(٤)</sup> . ويتضح هذا من كلام ابن جنى نفسه فهو يقول : (( اعلم أن الصوت غرضٌ يخرج مع النفس مستطيلاً متصلاً ، حتى يعرض له فى الحلق والقم والشفيتين مقاطع تنبيه عن امتداده واستطالته ، فيسمى المقطع أينما عرض له حرفاً <sup>(٥)</sup> )) .

وقد استخدم ابن الأثير الصوت للدلالة على اللفظ ، يقول : (( والذي يدرك بالسمع إنما هو اللفظ ؛ لأنه صوت يأتلف عن مخارج الحروف <sup>(٦)</sup> )) . إنه يستخدم كلمة الصوت هنا بمعناها اللغوى العام ، فالصوت يطلق على كل أثر سمعى <sup>(٧)</sup> . فالصوت المفرد يعد صوتاً ، وكذا الكلمة ، والجملة ؛ بل إن الحدث الكلامى كله يعد صوتاً . أما المحدثون من اللغويين فيفرقون بين الصوت والحرف تفريقهم بين اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة ؛ فالصوت

---

(١) المثل السائر ١/١٧٣ .

(٢) العين ١/٦٤ - ٦٥ .

(٣) الكتاب ٤/٤٣٣ .

(٤) المدخل إلى علم اللغة ٨٥ .

(٥) سر صناعة الإعراب ١/٦ .

(٦) المثل السائر ١/٩٢ .

(٧) ورد فى المعجم : (( الصوت : الأثر السمعى الذى تحدثه قوجات ناشئة من اهتزاز جسم ما )) .

انظر : المعجم الوسيط ( ص ١ / ٥٤٧ ) .

متعلق بالمنطوق وما يحدثه من أثر سمعى . أما الحرف فمتصل بالمكتوب؛ إذ هو محاولة لرسم المنطوق ، والصوت سابق الحرف سبق اللغة على الكتابة<sup>(١)</sup>، يقول الدكتور رمضان عبد التواب : « فالصوت هو ذلك الذى نسمعه ونحسه ، أما الحرف فهو ذلك الرمز الكتابى ، الذى يتخذ وسيلة منظورة ، للتعبير عن صوت معين ، أو مجموعة من الأصوات ، لا يؤدي تبادلها فى الكلمة ، إلى اختلاف المعنى<sup>(٢)</sup> » .

وإذا فعدم وضوح الفرق بين اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة فى ذهن ابن الأثير ، هو الذى أدى إلى عدم الدقة فى استخدامه لفظتى " الصوت " و" الحرف " ؛ إذ لو كان الحرف عنده يطلق على المنطوق ، فماذا يمكن أن يسمى رسمه فى الكتابة ؟ فإن كان يطلق الحرف قاصداً به ما كان منطوقاً ومرسوماً ، لكان على غير صواب ؛ لأنه ذهب إلى أصل ليس بمتحقق ؛ إذ إن الأصل أن يكون لكل صوت حرف أو رمز واحد يكتب به ، وألا يعبر هذا الرمز إلا عن ذلك الصوت المنطوق<sup>(٣)</sup> ، ولكن واقع اللغة لا يقر ذلك ، يقول فندريس : « لسنا فى حاجة إلى القول بأننا لا نستطيع إحصاء الأصوات فى لغة ما بعدد الحروف الموجودة فى أبجديتها ، فكل لغة فيها من الأصوات أكثر مما فى كتابتها من العلامات ، تلك حال الفرنسية ، والإيطالية ، والإنجليزية ، والألمانية ، ومع ذلك فإن عدد الأصوات فى أية لغة لا يكاد يتعدى الستين عادة ، بل يمكن أن ينزل عن ذلك نزولاً محسوساً<sup>(٤)</sup> » . ولذلك ذهب الدكتور تمام حسان إلى أن الحرف أعم من الصوت ، فالحرف هو الأشكال المختلفة التى يرد عليها الصوت عند النطق به مركباً « كالنون

---

(١) مدخل إلى علم اللغة ، للدكتور محمود فهمى حجازى ٣١ .

(٢) المدخل إلى علم اللغة ٨٣ - ٨٤ .

(٣) مدخل إلى علم اللغة ، للدكتور محمود فهمى حجازى ٣٢ .

(٤) اللغة ، لفندريس ٦٢ .

فى بداية " نحن " ، والذى قبل الثاء فى " إن ثاب " ، وقبل الظاء فى " إن ظهر " ، وقبل الشى فى " إن شاء " ، وقبل القاف فى " إن قال " <sup>(١)</sup> .

وهكذا يبدو لنا أن الصوت اللغوى المفرد عند ابن الأثير ، ليست له قيمة دلالية يمكن الاعتداد بها ، فتفرد الصفحات لدراسته ؛ وأن النقطة التى يجب الانطلاق منها عند البلاغى هى اللفظة المفردة ، وقد ذهب غير واحد من اللغويين المحدثين إلى أن الصوت المفرد هو أصغر عناصر اللغة ، ولا يحمل دلالة فى ذاته <sup>(٢)</sup> ، فأصوات السين ، والصاد ، والباء والتاء وغيرها من الأصوات المفردة ، لا تعنى شيئاً بنفسها ، وإنما وظيفتها أن تجتمع لتكون وحدات أكبر وهى الكلمات <sup>(٣)</sup> . إنها المواد الغفل - إن جازت التسمية - التى تصنع منها الكلمات فالجمل ؛ إذ (( لا توجد فى اللغات أصوات لغوية منعزلة ، فلا يتكلم إلا بمركبات من الأصوات اللغوية ، فأقل جملة ، وأقل كلمة تفترض سلسلة من الحركات النطقية المعقدة ، وقد تركبت فيما بينها <sup>(٤)</sup> )) .

غير أن الدكتور تمام حسان يرى أن للصوت المفرد معنى ، ولكنه معنى سلبى ؛ لأنه يقف عند حد التفريق بين الكلمات ، كما فى نحو ( قام ) و( نام ) ، فليس للقاف أو النون من معنى سوى أن إحداهما تقف بإزاء الأخرى ، وكون القاف أو النون فارقة بين معنى الكلمتين هو ما يعد معنى لها <sup>(٥)</sup> . وهذا رأى للدكتور تمام حسان يعد ضرباً من التجوز ؛ إذ لا يمكن أن يكون اختلاف عدد من الكلمات فى صوت أو فونيم ، معنى للأصوات أو الفونيمات

---

(١) مناهج البحث فى اللغة ١٢٥ .

(2) E. Sapir, Language, P. 24.

(٣) دور الكلمة فى اللغة ، ترجمة الدكتور كمال بشر ٢٢ .

وانظر : علم اللغة العربية ، للدكتور محمود فهمى حجازى ١٣ .

(٤) اللغة ، لفندريس ٨٣ .

(٥) الأصول ، للدكتور تمام حسان ٣٢٤ .

موضع التباين ، وإنما تختلف كلمة " قام " عن " نام " فى المعنى لاشتغال الأولى على فونيم القاف ، والثانية على فونيم النون ، يقول الدكتور كمال بشر: « فمثلاً " نام " تختلف عن " قام " فى المعنى بفضل وجود فونيم النون فى الكلمة الأولى ، والقاف فى الثانية <sup>(١)</sup> » .

وإذا كان الدرس اللغوى الحديث يرى أن للقاف والنون فى قام ونام قيمة دلالية ، من حيث كونهما فونيمين تتميز من خلالهما دلالة الكلمة الأولى عن دلالة الثانية - فإن ابن الأثير لم ينظر إلى اختلاف الكلمات فى فونيم واحدة من هذه الزاوية الدلالية ، وإنما نظر إليه على أنه يمثل قيمة جمالية ؛ ولذلك فإن اختلاف كلمتين فى فونيم واحدة لا غير، يعد عند ابن الأثير من المشبه بالتجنيس ، والتجنيس عنده : « غرة شاذخة وجه الكلام <sup>(٢)</sup> » . وقد مثّل له بقوله تعالى : ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ، إلى ربها ناظرة ﴾ <sup>(٣)</sup> . يقول : « فإن هاتين اللفظتين على وزن واحد ، إلا أن تركيبهما مختلف فى حرف واحد <sup>(٤)</sup> » .

واختلاف الكلمتين فى فونيم واحدة يحقق - بالإضافة إلى التجنيس - السجع فى الكلام المنثور ، ومن أمثلته عند ابن الأثير قوله تعالى : ﴿ فأما اليتيم فلا تقهر ، وأما السائل فلا تهر ﴾ <sup>(٥)</sup> ، ويلاحظ فى هذه الحال أن الفونيم لا تقع فى آخر الكلمة .

---

(١) الأصوات العربية ١٦٠ .

(٢) المثل السائر ١/٢٦٢ .

(٣) سورة القيامة ٧٥/٢٢ - ٢٣ .

(٤) المثل السائر ١/٢٦٨ .

(٥) سورة الضحى ٩/٩٣ - ١٠ .

هذا ، وقد حاول بعض اللغويين الربط بين الأصوات المفردة والمعاني المختلفة ، يقول الدكتور تمام حسان : « ولقد فطن بعض الدارسين إلى علاقة طبيعية بين صوت الكسرة أو ياء المد من جهة ، وبين الضالة والاستصغار من جهة أخرى ، ثم بين الضمة أو واو المد من ناحية ، وبين الضخامة والتهويل من ناحية ثانية ، ومثل ذلك ما نلمحه أيضاً من فارق إيحائي بين الترقيق والتفخيم في حروف اللغة العربية <sup>(١)</sup> » .

ولقد ولع ابن جنى بهذه المسألة ولوعاً خرج به عما يفرضه الواقع اللغوي ، فهو يرى أن للأصوات معاني يراعيها أبناء اللغة في استخدامهم إياها ، فيجعلون في أول الكلمة من الأصوات ما يناسب أول الحدث الذي تدل عليه ، وكذا في وسط الكلمة ، وآخرها <sup>(٢)</sup> . وعلى الرغم من اطلاع ابن الأثير على رأى ابن جنى في " الخصائص " فإنه لم يتناول هذه المسألة ، ولم يشر إليها مجرد إشارة ، وكأنه لا قيمة للربط بين الأصوات ودلالة الكلمات ، ولا فائدة تعود على الأديب من وراء ذلك . والربط بين الأصوات والمعاني المختلفة شيء يصعب التسليم به ؛ لأنه لا يزيد على كونه خصائص يمتاز بها صوت عن صوت آخر . وهكذا يقف الصوت المفرد عند ابن الأثير عند كونه مجرد لبنة في بناء اللفظة .

---

(١) الأصول ، للدكتور تمام حسان ٣٢٠ .

(٢) الخصائص ١٦٢/٢ .

ويسوق ابن جنى أمثلة لذلك فهو يقول مثلاً : « ومن ذلك قولهم شد الحبل ونحوه ، فالشين بما فيها من التفشى تشبه بالصوت أول انجذاب الحبل قبل استحكام العقد ، ثم يليه 'حكام الشد والجلد وتأريب العقد ، فيعبر عنه بالبدال التي هي أقوى من الشين ، ولاسيما وهي مدغمة ، فهو أقوى لصنعها ، وأدل على المعنى الذي أريد بها » .

انظر : الخصائص ١٦٣/٢ .



عنى ابن الأثير باللفظة المفردة عناية فائقة ، فأفرد للحديث عنها صفحات كثيرة ، بل لقد جعل ، كما سبقت الإشارة ، القسم الأول من المقالة الأولى خاصاً بها . وهذه اللفظة هي مجموعة من الأصوات التى يضم بعضها إلى بعض تعبيراً عن فكرة أو شيء «ذلك أن تتابع الأصوات لا يكون لغوياً إلا إذا كان معبراً عن فكرة»<sup>(١)</sup> ، وهذا مرده إلى أبناء الجماعة اللغوية الذين يصطلحون على الألفاظ فيجعلون هذه اللفظة بإزاء هذا المعنى ، وتلك بإزاء معنى آخر ، ولهم ألا يستعملوا هذه اللفظة ولا تلك ، فتكون اللفظتان - هنا - مهملتين . وكذلك المهمل من الألفاظ لو أنهم استعملوه علامات على معان لأصبح مستعملاً ، «قلو أن واضع اللغة كان قد قال : ( ربض ) مكان (ضرب) لما كان فى ذلك ما يؤدى إلى فساد»<sup>(٢)</sup> .

وهكذا يكون لأبناء الجماعة اللغوية الهيمنة على الألفاظ يستعملون ويهملون ، ويثبتون وينفون ، فتكون اللفظة ذات دلالة ، وربما لا تكون ، وهذا ما تناوله القدماء تحت عنوان " المهمل والمستعمل " ، المستعمل كزيد ، والمهمل كديز . وخلاصة القول أن الكيان اللغوى لا يتحقق إلا إذا ارتبط الدال أو اللفظ بالمدلول ، فدراسة الأصوات اللغوية مجتمعة بعضها إلى بعض دون نظر إلى المعانى التى يمكن أن تؤديها - بعد ضرباً من العبث واللغو<sup>(٣)</sup> .

واللفظة المفردة عند ابن الأثير هي أصغر عناصر اللغة التى تحمل دلالة ، فاللغة عنده مجموعة من الألفاظ الدالة على معان ، فإذا أطلق اللفظ كان ذلك إخباراً عن المعنى المرتبط به هذا اللفظ ، وهذا هو البيان عند ابن الأثير ، يقول : «أما البيان فقد وفى به الأسماء المتباينة التى هي كل اسم واحد دال على مسمى واحد ، فإذا أطلق اللفظ فى هذه الأسماء كان بينا

---

(1) Course in General Linguistics, P. 103 .

(٢) دلائل الإعجاز - صححه محمد رشيد رضا ٤٠ .

(3) Bloomfield, Language, P. 139 .

مفهوماً ، لا يحتاج إلى قرينة ، ولو لم يضع الواضع من الأسماء شيئاً غيرها  
لكان كافياً في البيان<sup>(١)</sup> .

ومفهوم اللفظة عند ابن الأثير وثيق الصلة بفكرته عن الوضع الأول  
للغة ، حينما كانت الأشياء عارية عن أسمائها ، وكانت حاجة الجماعة  
الإنسانية للتفاهم والتواصل سبباً في مقابلة هذه الأشياء أو الموجودات بأسماء  
تدل عليها ، ومن هنا كان حديثه عن الحقيقة اللغوية التي هي دلالة اللفظ على  
موضوعه الأصلي .

يمكن القول كذلك ، انطلاقاً من كلام ابن الأثير في نشأة اللغة  
وأمثله<sup>(٢)</sup> ، أن دلالة اللفظة المفردة كانت مرتبطة - أول الأمر -  
بالمحسوسات وهو ما يتمثل في إطلاق هذه الألفاظ على الموجودات الكونية  
كالسما ، والأرض ، والشمس ، والقمر ، والبحر ، والجبل وما إلى ذلك من  
جمادات ونباتات . وقد أكد المحدثون هذه القضية ، يقول الدكتور إبراهيم  
أنيس : « يجمع الباحثون في نشأة الدلالة على أنها بدأت بالمحسوسات ، ثم  
تطورت إلى الدلالة المجردة بتطور العقل الإنساني ورقيه ، فكلما ارتقى  
التفكير العقلي جنح إلى استخراج الدلالات المجردة وتوليدها والاعتماد عليها  
في الاستعمال<sup>(٣)</sup> » . وقد استخدم ابن الأثير الاسم بمعنى اللفظ ، كما هو  
واضح في النص السابق له ، وهذا يقود إلى حقيقة مفادها أن أول ما وضع  
من اللغة هو الأسماء ، وتكون الأسماء تبعاً لذلك سابقة على الأفعال

---

(١) المثل السائر ٥١/١ .

(٢) المثل السائر ٨٥/١ - ٨٦ .

(٣) دلالة الألفاظ ١٦١ .

والحروف في الوجود . وهذا عندي هو أحد أسباب تقديمها على الأفعال والحروف (١) .

وقد أشار ابن الأثير إلى أهمية السياق اللغوي ، أو ما سماه بمناسبة المعنى لمعنى تأخر عنه ، في الوقوف على دلالة اللفظة . فقد أورد قوله تعالى : ﴿ والتين والزيتون ، وطور سينين ﴾ (٢) ، ثم قال : « فالتين والزيتون هما هذا الشجر المعروف ؛ وهما اسماء جبلين أيضاً ، وتأويلهما بالجبلين أولى ، للمناسبة بينهما وبين ما أتى بعدهما من ذكر الجبل الذي هو الطور (٣) » .

وإذا فالسياق اللغوي يحدد بدقة دلالة اللفظة المفردة ؛ ولذا رفض عدد من اللغويين أن يكون للفظ المفردة دلالة محددة ؛ لأنها مفردة تدل على معانٍ كثيرة ، ولا يمكن قصرها على واحد من هذه المعاني ، إلا إذا وردت في سياق لغوي (٤) .

ولا يقف دور السياق على تحديد دلالة اللفظة بدقة ، وإنما يمكن أن تكون اللفظة - من خلاله - رمزاً لشيء ، لا صلة له بدلالاتها ، وهذا ما عرض له ابن الأثير فيما سماه بتفسير اللفظة تفسيراً حقيقياً ومجازياً من خلال السياق . عرض ابن الأثير لقوله تعالى : ﴿ ويوم يحشر أعداء الله إلى النار فهم

---

(١) ذهب البصريون إلى أن الاسم مشتق من السمو لأنه يسحر على الفعل والحرف ، حيث يخبر به ويخبر عنه ، أما الفعل فيخبر به فقط ، والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه .

انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، لابن الأنباري ( المسألة الأولى ) ٧/١ .

(٢) سورة التين ١/٩٥ - ٢ .

(٣) المثل السائر ٧٧/١ .

(4) Semantics, S. Ullmann, P. 49 .

Language and Style, S. Ullmann. P. 27

وانظر :

ومن المراجع العربية : اللغة العربية معناها ومبناها ، للدكتور تمام حسان ٣٩ ، والألسنية : المبادئ

والأعلام ، للدكتور ميشال زكريا ٢١١ .

يؤمرعون ، حتى إذا ما جاءوها شهد عليهم سمعهم وأبصارهم وجلودهم بما كانوا يعملون ﴿<sup>(١)</sup>﴾ ، ثم قال : « فالجلود - هاهنا - تفسر حقيقة ومجازاً ، أما الحقيقة فيراد بها الجلد مطلقاً ، وأما المجاز فيراد بها الفروج خاصة » .

وقد حاول ابن الأثير تفسير الرمز إلى الفروج بالجلود ، قائلاً : « طريقة لفظ الجلد عام ، فلا يخلو إما أن يراد به الجلد مطلقاً ، أو يراد به الجوارح التي هي أدوات الأعمال خاصة ، ولا يجوز أن يراد به الجلد على الإطلاق ؛ لأن شهادة غير الجوارح التي هي الفاعلة شهادة باطلة ؛ إذ هي شهادة غير شاهد ، والشهادة هنا يراد بها الإقرار ، فتقول اليد : أنا فعلت كذا وكذا ، وتقول الرجل : أنا مشيت إلى كذا وكذا . وكذلك الجوارح الباقية تنطق مقرةً بأعمالها ، فتترجح بهذا أن يكون المراد به شهادة الجوارح . وإذا أريد به الجوارح ، فلا يخلو إما أن يراد به الكل أو البعض ، فإن أريد به الكل دخل تحته السمع والبصر ولم يكن لتخصيصها بالذكر فائدة ، وإن أريد به البعض فهو بالفرج أخص منه بغيره من الجوارح لأمرين : أحدهما - أن الجوارح كلها قد ذكرت في القرآن الكريم شاهدة على صاحبها بالمعصية ، ماعدا الفرج ، فكان حمل الجلد عليه أولى ، ليستكمل ذكر الجميع . الآخر - أنه ليس في الجوارح ما يكره التصريح بذكره إلا الفرج ، فكفى عنه بالجلد ؛ لأنه موضع يكره التصريح فيه بالمسمى على حقيقته <sup>(٢)</sup> » .

ومن الملاحظ أنه ليس هناك ارتباط ذهني بين الجلد والفروج ، وليس هناك شبه حسي أو معنوي بينهما ، وإنما جعل منها السياق اللغوي رمزاً للمستقبل ذكره من خلال تفاعلها مع عناصر السياق الأخرى ، لذلك يقول الدكتور مصطفى ناصف : « فالمجال اللغوي ليس مؤلفاً من وحدات بسيطة

(١) سورة فصلت ١٩/٤١ - ٢٠ .

(٢) المثل السائر ٧٢/١ .

نطلق عليها اسم الكلمات أى أن الكلمات ليست نقطة البدء ، كما نتوهم أول الأمر .. فإن الكلمات تعتبر مظاهر لاتجاهات أو أفكار أو سياق عام . وكان هذا السياق هو الحقيقة الأولى ، ولا وجود للكلمات خارجه ، فالكلمات لا تعدو أن تكون رموزاً لأشياء كلية هامة <sup>(١)</sup> .

وإذا كان ابن الأثير قد أشار إلى دور السياق أو المناسبة فى الوقوف على دلالة اللفظة ، وإذا كان السياقيون عامة يذهبون إلى ضرورة السياق للوقوف على دلالة اللفظة - فإن فندريس يرى أنه « مهما تعددت الاستعمالات التى تصلح لها الكلمة وتتوعدت ، فإن أحدها يطغى غالباً على ما عداه ، وهو الذى يُعَيَّن معنى الكلمة الأساسى ، على النحو الذى يسجل عليه فى القاموس <sup>(٢)</sup> » .

يتبين لنا مما سبق أن دلالة اللفظة المفردة ارتبطت عند ابن الأثير بالوضع مرة ، وبلاستعمال مرة أخرى ، فاللفظة عنده لها دلالة سواء كانت مفردة - أى غير مركبة - أو مستعملة فى سياق لغوى . وقد يبدو ابن الأثير متناقضاً مع نفسه ، وغير مستقر على رأى فى هذه القضية ؛ فالسياقيون يرفضون أن يكون لللفظة معنى إلا من خلال السياق ، وغيرهم يرى أن اللفظة المفردة تحمل معنى تاماً <sup>(٣)</sup> . وليس هناك تناقض بين دلالة اللفظة فى الحالين؛ لأن النظر إلى اللفظة باعتبارها وحدة معجمية شىء ، والنظر إليها باعتبارها خيوطاً فى النسيج اللغوى شىء آخر . والتفرقة التى أقرها دى سوسير بين اللغة والكلام تفسر ذلك بوضوح ، فاللغة ألفاظ مفردة ، والكلام ألفاظ مركبة ، ولا يمكن أن يكون الحدث الكلامى ألفاظاً مفردة ؛ فنحن لا

---

(١) المثل السائر ٧٢/١ .

(٢) نظرية المعنى فى النقد العربى ، للدكتور مصطفى ناصف ١٦٠ - ١٦١ .

(3) S. Ullmann, Semantics, P. 31 .

وانظر : دور الكلمة فى اللغة ، ترجمة الدكتور كمال بشر ٣٤ ، ٤٩ ؛ واللغة ، لفندريس ٢٥٤ .



نتكلم بمفردات من الألفاظ ، ومن هنا كان استبعاد بعض اللغويين لدلالة اللفظة المفردة قائماً على اعتبار الحدث الكلامي ، أما القائلون بدلالة المفردات ، فذلك على اعتبار اللغة . ولذا فإن الدكتور تمام حسان كان أثقب رؤية ، وأعمق تحليلاً ، حينما ذهب إلى أن الكلمة وحدة اللغة ، والجمله وحدة الكلام <sup>(١)</sup> .

وعلى الرغم مما قيل في دلالة اللفظة المفردة ، فإنها تظل دمية يحركها مستعملوها كيفما يشاءون ، وتستبدل كل حين ثياباً من المعاني رغماً عنها ، فقد تقع عند جماعة على شيء ، ويقع عليها عند آخرين شيء آخر . إنها لا تمتلك من معناها شيئاً سوى الذي ملَّكه إياها مستخدموها ، ولكل قوم في ذلك هوى ، وهي أسيرة ذلك الهوى . فنرى الأطباء يحملونها من المعنى غير الذي يحملها التجار ، ويلبسها التجار ثوباً ، ويرى فيها الشعراء رأياً . لذا ذهب فندريس إلى أن اللفظة المفردة يَرْجِعُها كل واحد من المتكلمين إلى الموضوع الذي يألّفه <sup>(٢)</sup> ، بل إن اللفظة لا يمكن أن تحتل - في الغالب - مقداراً ثابتاً من الدلالة عند جميع الأفراد ؛ فإن للأحداث المختلفة والمؤثرات النفسية والاجتماعية وغيرها ، أثرها في ذلك <sup>(٣)</sup> .

---

(١) مناهج البحث في اللغة ، للدكتور تمام حسان ٣٩ .

(٢) اللغة ، لفندريس ٢٥٨ .

وانظر : علم اللغة ، للدكتور على عبد الواحد وافي ٣٢١ ؛ وعلم اللغة الاجتماعي لهدسون ، ترجمة الدكتور محمود عياد ١١٦ .

(٣) دلالة الألفاظ ، للدكتور إبراهيم أنيس ١٧٣ .

وانظر : علم اللغة بين القديم والحديث ، للدكتور عبد الغفار هلال ١٠٦ ، والمجاز وأثره في الدرس اللغوي ، للدكتور محمد عبد الجليل ٢٤٣ .

## اللفظ المفرد بين الترادف والاشتراك :

من أغرب الظواهر اللغوية ، أن يقع اللفظ الواحد على غير واحد من المعانى أو الأشياء ، أو أن يكون للمعنى الواحد عدد من الألفاظ الدالة عليه؛ إذ إن الأصل أن يكون لكل معنى لفظ واحد دال عليه وحده ، غير مرتبط بغيره من المعانى ، ولا يشركه غيره من الألفاظ فى الدلالة على هذا المعنى.

وتعدد الألفاظ أو الأسماء - several names ، واتحاد المعنى أو الموضوع one sense هو ما يعرف بالترادف synonymy ، أو bilateral implication أو semantic equivalence<sup>(١)</sup> . أما اتحاد اللفظ one name وتعدد المعنى several senses فإنه يسمى بالمشترك اللفظى homonymy<sup>(٢)</sup> . ويتصل بالاشتراك اللفظى دلالة اللفظ على معنيين متناقضين أو متضادين ، ويسمى هذا النوع بالتضاد antithetical polysemy<sup>(٣)</sup> ، وهو أشد غرابة من الترادف والاشتراك اللفظى ، ولا تكاد تخلو لغة من هذه الظواهر الثلاث ، يقول الدكتور حسن ظاظا : « ويبدأ الخلط والاضطراب بمجرد أن يوجد لفظان فأكثر لمعنى واحد ، أو معنيان فأكثر للفظ الواحد ، وإن كانت اللغات جميعاً لا تتجو من هذا الإصابة بقدر ما، قلَّ أو كثر<sup>(٤)</sup> » .

ونعرض الآن لرأى ابن الأثير فى الترادف والمشارك اللفظى :

---

(١) معجم المصطلحات اللغوية ، للدكتور رمزى البعلبكي ٥٦٥ .

وقد سمي بعض العلماء الترادف بالمتوارد نحو : أسد ، وسبع ، وليث ، وضرغام . أما الترادف عندهم فيكون فى الجمل والعبارات مثل : أصلح الفاسد ، ولم الشعث ، ورتق الفتق ، وشعب الصدع .

انظر : المزهري ، للسيوطي ٣٧/١ .

(٢) معجم المصطلحات اللغوية ، للدكتور رمزى البعلبكي ٤٩ .

(٣) معجم المصطلحات اللغوية ، للدكتور رمزى البعلبكي ٢٢٩ .

(٤) كلام العرب : من قضايا اللغة العربية ، للدكتور حسن ظاظا ٨٥ .

## ١ - رأى ابن الأثير فى الترادف :

عرض ابن الأثير لمسألة الترادف فى أثناء حديثه عن النوع الثانى<sup>(١)</sup> من الآلات التى يفتقر إليها الأديب فى صناعة الكلام من للنظوم والمنثور يقول ابن الأثير : « ويفتقر أيضاً مؤلف الكلام إلى معرفة عدة أسماء ، لما يقع استعماله فى النظم والنثر ، ليجد ، إذا ضاق به موضع فى كلامه بإيراد بعض الألفاظ فيه ، العدول عنه إلى غيره ، ومما هو فى معناه . وهذه الأسماء تسمى المترادفة ، وهى اتحاد المسمى واختلاف أسمائه ، كقولنا : الخمر ، والراح ، والمدام ، فإن المسمى بهذه الأسماء شىء واحد ، وأسماءه كثيرة<sup>(٢)</sup> » .

يتضح لنا من كلام ابن الأثير أمران : أحدهما - إيمانه بوقوع الترادف فى اللغة ، والثانى - اهتمامه بالغاية أو الأهمية التى يحققها الترادف للأديب شاعراً كان أو ناثراً . أما عن وقوع الترادف فى اللغة ، فقد اختلف القدماء فى ذلك اختلافاً بيناً ، يقول الدكتور كمال بشر : « لقد صال علماء العربية فى القديم ، وحاولوا فى هذا الباب ، وأعطوه عناية كبيرة ؛ حتى إن بعضهم قد وضع فيه كتباً مستقلة ، ولهؤلاء العلماء آراء مختلفة فى معنى الترادف ، وفى إمكانية وقوعه أو عدم إمكانية ذلك<sup>(٣)</sup> » .

وقد كان هناك اتجاهان بارزان إزاء هذه القضية : أحدهما - ينكر وقوع الترادف فى اللغة ، ويرى أنه لا يمكن أن تكون هناك لفظتان تحملان

---

(١) ذكر ابن الأثير ثمانية أنواع من الآلات التى يفتقر إليها الأديب إجمالاً ثم عرض لها بالتفصيل بعد ذلك . انظر : المثل السائر ٤٠/١ - ٦٢ .

(٢) المثل السائر ٥٠/١ .

(٣) دور الكلمة فى اللغة ، ترجمة الدكتور كمال بشر ١١٦ / هامش ٧٤ . ومن أشهر الكتب المؤلفة فى الترادف : " الألفاظ المترادفة " للرماني ، وكتاب " الروض المسلوف فيما له اسمان إلى ألف " للفيروزآبادي .

نفس الدلالة ، وعند هذا الفريق : « أن كل اسمين يجريان على معنى من المعانى ، وعين من الأعيان فى لغة واحدة ، فإن كل واحد منهما يقتضى خلاف ما يقتضيه الآخر ؛ وإلا لكان الثانى فضلاً لا يحتاج إليه <sup>(١)</sup> . وهذا قريب مما ذهب إليه أولمان من أن الترادف : « نوع من الكماليات التى لا تستطيع اللغة أن تجود بها فى سهولة ويسر <sup>(٢)</sup> » .

أما المنكرون للترادف ، فأشهرهم من القدماء أحمد بن يحيى ثعلب ، وتلميذه أحمد بن فارس ، وأبو على الفارسى ، وله حكاية مشهورة مع ابن خالويه ، فقد كانا بحضرة سيف الدولة بطلب ، فقال ابن خالويه إنه يحفظ للسيف خمسين اسماً ، فقال أبو على : إنه لا يحفظ له سوى اسم واحد وهو السيف ، فجعل ابن خالويه يعدد أسماء للسيف ، فقال أبو على : هذه صفات له <sup>(٣)</sup> .

وهكذا يرفض أصحاب هذا المذهب أن يوجد فى اللغة لفظان متطابقان تمام المطابقة ، بحيث لا يؤثر استبدال أحدهما بالآخر فى تغير المعنى ؛ لأن المترادفات « هى ألفاظ متحدة المعنى ، وقابلة للتبادل فيما بينها فى أى سياق <sup>(٤)</sup> » ، دون اهتزاز للصورة الذهنية التى يثيرها كل لفظ منها ، وهذا النوع من الترادف يسميه اللغويون المحدثون الترادف الكامل أو التام complete synonymy ، أو perfect synonymy ، أو pure synonymy وينكر أكثرهم وقوعه ، ويرون - كما رأى بعض علماء العرب - أن اختلاف

---

(١) الفروق فى اللغة ، لأبى هلال العسكري ١٣ ، وقد سمي الباب الأول من كتابه : " فى الإبانة عن كون اختلاف العبارات والأسماء موجبا لاختلاف المعانى فى كل لغة " .

(٢) دور الكلمة فى اللغة ، ترجمة الدكتور كمال بشر ١٠٩ .

(٣) الزهر ، للسيوطى ٢٤٠/١ .

(٤) الزهر ، للسيوطى ٢٤٠/١ .



الكلمات يوجب اختلافاً في معانيها <sup>(١)</sup>، وبذلك فإنه لو تطابقت كلمتان تماماً ما كانت هناك حاجة إلى إحداهما ؛ لأنها تكون حينئذ فضيلة .

ويذهب أنصار هذا المذهب من اللغويين العرب إلى أن الفروق الدقيقة بين الألفاظ المزعوم أنها مترادفة كانت قائمة في أذهان العرب ، ولا يعنى جهلنا بهذه الفروق بين بعض الألفاظ أنها مترادفة ، يقول ابن الأعرابي : ((كل حرفين أوقعهما العرب على معنى واحد ، فى كل واحد منهما ما ليس فى صاحبه ، ربما عرفناه فأخبرنا به ، وربما غمض علينا فلا نلزم العرب جهله <sup>(٢)</sup>)). وقياساً على هذا فإن القول بالتترادف يعنى غموض دلالات الكلمات التى يظن أنها مترادفة ؛ إذ لو وقف على معانيها لما كان للتترادف وجود . وقد دفع هذا بعض اللغويين إلى القول بأن الترادف من الظواهر اللغوية التى تتصل بغموض دلالة الكلمة <sup>(٣)</sup> .

ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أن التماس فروق بين كل الألفاظ المترادفة يعد نوعاً من المغالاة ، ذاهبا إلى (( أن بعض هؤلاء الذين أنكروا الترادف كانوا من الأدباء النقاد الذين يستشفون فى الكلمات أمورا سحرية ، ويتخيلون فى معانيها أشياء لا يراها غيرهم <sup>(٤)</sup>)). ويرد إنكارهم للترادف إلى تقديسهم اللغة، واعتدادهم بها اعتداداً يجعل من الحكمة أن يكون لكل لفظ ظلال ، تختلف كثيراً أو قليلاً عن بقية الألفاظ يقول : (( فهم قوم شديدو الاعتزاز بالفاظ اللغة ، يتبنون الكلمات ، ويرعونها رعاية كبيرة ، ينقبون عما وراء المدلولات ، سابحين فى عالم من الخيال ، يصور لهم من دقائق المعانى

---

(1) Bloomfield Language P. 145 .

(٢) المزهر للسيوطى ٤٠٠/١ .

(٣) العربية والغموض ، للدكتور حلمى خليل ١٠٤ .

(٤) فى اللهجات العربية ١٨١ .



وظلالها ما لا يدركه إلا هم ، ولا يقف عليه إلا أمثالهم ، وفي كل هذا من المبالغة والمغالاة ما يبابه اللغوى الحديث في بحث الترادف (١) .

أما الاتجاه الثانى فقد أقر أصحابه بوقوع الترادف فى اللغة ، وكان الواحد منهم يفخر بأنه يحفظ للشيء الواحد عدداً كبيراً من أسمائه الدالة عليه ، كابن خالويه الذى كان يفخر بحفظه خمسين اسماً للسيف (٢) . وقد أورد القائلون بالترادف قصصاً للتدليل على مذهبهم ، فقد ذكروا أن أبا هريرة كان جليس رسول الله ﷺ : فوَقَعَتِ السَّكِينُ مِنْ يَدِي رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ لِأَبِي هُرَيْرَةَ: " نَاوِلْنِي السَّكِينُ ، فَلَمْ يَفْهَمْ أَبُو هُرَيْرَةَ ، فَكَّرَ النَّبِيُّ ذَلِكَ حَتَّى قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ أَلْمَدِيَّةُ تَرِيدُ ؟ فَقَالَ : نَعَمْ ، فَقَالَ : أَوْ تَسْمَى عَنْدَكُمْ سَكِينًا ، ثُمَّ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : وَاللَّهِ لَمْ أَكُنْ سَمِعْتُهَا إِلَّا يَوْمَئِذٍ (٣) .

غير أن بعض القائلين بالترادف أسرفوا فى ذلك ، فجعلوا من المترادف ما ليس منه ، وسووا بين الألفاظ لأدنى ملابسة فى المعنى بينها ، يقول الدكتور إبراهيم أنيس : « ومنهم من ينادون بالترادف أو يعترفون بوقوعه فى الألفاظ ، وبعض هؤلاء المؤيدين لفكرة الترادف يغالون فى رأيهم إلى أن سمحوا بمئات الكلمات للمعنى الواحد فى بعض الأحيان (٤) . وقد ذكر الدكتور إبراهيم أنيس عدداً من المترادفات التى أوردها الرمانى فى كتابه "الألفاظ المترادفة" ، ويبدو فيها المغالاة والتعسف ، منها مثلاً : وصلته ، ورفدته ، وحبوته ، وأعطيته ، وكذلك ألقنى ، وكربنى ، وضعضعنى وغيرها ثم علق قائلاً : « لا أظن أننا بحاجة إلى التعليق على هذه الأمثلة ،

---

(١) فى اللهجات العربية ١٨١ .

(٢) الزهر للسيوطى ٤٠٥/١ . وانظر : دور الكلمة فى اللغة ، ترجمة الدكتور كمال بشر ١١٨/ هامش ٧٤ .

(٣) فى اللهجات العربية ١٧٦ .

(٤) فى اللهجات العربية ١٧٤ .

فمجرد النظر إليها يبين بوضوح مقدار مغالاة أصحاب الترادف وتجاهلهم لتطور الدلالات في الأجيال المختلفة، وخلطهم بين دلالات جاهلية وأخرى إسلامية (١) .

وهكذا يتضح لنا معالم هذه المسألة ، فالصلة بين الألفاظ من حيث دلالاتها لا تقف عند شكل واحد ، وإنما تتعدد أشكالها ، فتارة تتحد الدلالات فيكون الترادف التام pure synonymy ، وإن كان أكثر العلماء ينكرونه، وتارة تقترب فيكون شبه الترادف pseudo synonymy ، أو Homonyms ، وهذا أشبه شيء بالمثلثات أو المسدسات في الهندسة ؛ إذ بقدر ما تشتمل عليه من أضلاع متساوية ، وزوايا متطابقة ، يكون تطابقها .

وعلى الرغم من الآراء الكثيرة في قضية الترادف ، فإن برند شبلنر يقرر أن « مشكلة الترادف الذي يعنى المساواة في المعنى أو التشابه الدلالي بين الوحدات القاموسية لم تحل في اللغة ، وما زالت موضع خلاف حتى الآن . فعلى حين ينادى بعض الباحثين بوجود الترادف في كل الوحدات القاموسية التي تدل في إطار علم الدلالة على المعنى نفسه ، يرفض آخرون الاعتراف مطلقاً بإمكانية وجود الترادف بمعنى المساواة في الدلالة (٢) » .

وهكذا كان الخلاف شديداً بين المنكرين للترادف والمثبتين له ، ولم يجتمع العلماء قديماً أو حديثاً على رأى واحد . وبالرغم من هذا كله فإن ابن الأثير لم يعرض لهذا الخلاف ؛ إذ لم يحاول الانتصار لمذهبه ، وإقامة الدليل

---

(١) دلالة الألفاظ ٢٢٠ - ٢٢١ .

وهذه الرواية التي جاء بها القائلون بالترادف ضعيفة ؛ لأن كلمة السكين وردت في القرآن الكريم، في قوله تعالى ﴿وَآتَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سَكِينًا﴾ يوسف ٣١/١٢ . ويستبعد بناء على ذلك عدم معرفة أبي هريرة لدلالة كلمة السكين .

(٢) علم اللغة والدراسات الأدبية ترجمة د. محمود جاد الرب ٤٦ .

عليه ، ولم يحاول تفنيد مذهب القائلين بعدم وقوع الترادف ؛ وإنما اكتفى بالإشارة إلى وقوع الترادف في اللغة مُعَرِّقاً إياه بأنه : «اتحاد المسمى واختلاف أسمائه» ممثلاً بالخمير ، والراح ، والمُدَام.

وتجدر الإشارة إلى أن ابن الأثير تحدث عن نشأة النحو العربى فى أثناء عرضه للنوع الأول من الآلات التى يفتقر إليها الأديب ، وهو معرفة علم العربية من النحو والتصريف <sup>(١)</sup> ، وذكر عدداً من الروايات التى وردت فى سبب النشأة ، وهذا على خلاف موقفه من مسألة الترادف . ويبدو أن اهتمام ابن الأثير بنشأة النحو كانت غايته إثبات أن النحو العربى تواضع عليه واضعوه ، ومن ثم فلا ضير إذا خرج الأديب عن قواعده ، مادام الكلام منسوجاً على منوال الحسن ، يقول ابن الأثير بعد حديثه عن ضرورة معرفة الأديب النحو والتصريف : « ... ومع هذا فينبغى لك أن تعلم أن الجهل بالنحو لا يقدح فى فصاحة ولا بلاغة ، ولكنه يقدح فى الجاهل به نفسه ؛ لأنه رسوم قوم تواضعوا عليه ، وهم الناطقون باللغة ، فوجب اتباعهم . والدليل على ذلك أن الشاعر لم ينظم شعره وعرضه منه رفع الفاعل ونصب المفعول أو ما جرى مجراهما ، وإنما عرضه إيراد المعنى الحسن فى اللفظ الحسن ، المتصفين بصفة الفصاحة والبلاغة . ولهذا لم يكن اللحن قادحاً فى حسن الكلام <sup>(٢)</sup> . » أما الحديث عن وقوع الترادف فهى مسألة لم تحسم ؛ ولذلك لم ير ابن الأثير فائدة فى الحديث عن الخلاف القائم بين العلماء حولها ، وكان همه بيان فائدة الترادف بالنسبة للأديب .

ذهب ابن الأثير إلى أن الترادف يمنح مؤلف الكلام القدرة على الاختيار والمفاضلة بين الألفاظ المترادفة ، وإيثار اللفظ الذى يحقق فنية العمل

(١) المثل السائر ٤٢/١ - ٥٠ .

(٢) المثل السائر ٤٩/١ .

الأدبي ، فالسجع مثلاً يحقق لفظ ولا يحققه آخر مرادف له في سياق ما ، وهذا اللفظ الثاني يحقق السجع في سياق لغوي آخر لا يحققه الأول ، وهكذا. ووزن الألفاظ المترادفة يلعب دوراً أيضاً في اختيار بعضها ، وطرح بعضها الآخر لتحقيق إيقاع موسيقى يتطلبه النص ؛ ذلك أن الألفاظ المترادفة تختلف غالباً في أوزانها ، وقد أشار أولمان إلى هذه الأهمية للمترادفات قائلاً : (( .... أضف إلى ذلك أن المترادفات في حالات الضرورة يكون لها دور أكبر من هذا أهمية وخطورة في نظام التعامل باللغة . فإذا ما تطرق الغموض مثلاً إلى كلمة من الكلمات بحيث تصبح غير وافية بالغرض ؛ فالغالب أن يلجأ إلى كلمة أخرى مرادفة لها كي تسد هذا النقص <sup>(١)</sup> )) .

وعلى الرغم من أن ابن الأثير وأولمان يريان أن المترادفات تعد وسيلة يستعين بها الكاتب أو الشاعر - فإن الدكتور إبراهيم أنيس يرى أن الشعراء يلعبون دوراً في زيادة المترادفات في اللغة ؛ لأنهم يعنون بموسيقى الكلام ، فيستعملون الألفاظ دون مراعاة للفروق الدقيقة بينها ، ومن هنا ينشأ الترادف يقول الدكتور إبراهيم أنيس : (( وكثرة الترادف في اللغة العربية أمر مفهوم نستطيع تفسيره ، فقد شغلت موسيقى الكلام أصحاب اللغة عن رعاية الفروق بين الدلالات فأهملوها أو تناسوها ، واختلطت الألفاظ بعضها ببعض ، أو تراكت في محيط واحد كسرب من النحل يجتمع في خلية واحدة <sup>(٢)</sup> )) .

ويؤكد الدكتور إبراهيم أنيس رأيه بأن السيف له أسماء كثيرة هي أوصاف له ، وكل وصف له خصيصة دلالية ، غير أن المتنبى استعمل هذه الأوصاف دون تفريق بينها ، يقول الدكتور أنيس : (( ... كالهندي الذي عرف بأنه سيف حاد رقيق ، في صلبه مرونة ، وكان يصنع في بلاد الهند.

(١) دور الكلمة في اللغة، ترجمة د. كمال بشر ١١٦.

(٢) دلالة الألفاظ ٢١٢ .



واليماني الذي كان يصنع في بلاد اليمن ، مَقَوَّس النَّصْل بعض التقويس ، وله فِرْنْد ونقوش ، والمَشْرِفِي الذي كان يصنع في دمشق على شكل خاص متميز عن سابقيه ، وهكذا . ومع هذا فحين استعمل عنتره أمثال هذه الأوصاف في شعره ، لا تكاد تلاحظ تلك الفروق ، بل الذي يستبين من كلامه أنه عَنَى سيقاً جيداً ، وقد ألزمتَه القافية أو نظام المقاطع أن يستعمل الهندي في موضع ، واليماني في موضع آخر ، والمشرقي في موضع ثالث <sup>(١)</sup> .

وزأى الدكتور إبراهيم أنيس ، وإن لم يورد نصوصاً تؤكد ، لا يخلو من وجاهة ؛ فالضرورة الشعرية التي تسمح للشاعر أن يخرج عن قواعد النحو - وإن كان ذلك في إطار ما يعرف بالضرائر الشعرية - يمكن أن تضطره إلى استخدام الألفاظ التي تتشابه في كثير من زواياها الدلالية ، فينشأ الترادف بينها . وفي الوقت نفسه فإن الألفاظ المترادفة أصلاً تضيف إلى معجم الشاعر أو الكاتب ثراء ، يُمكنه من استبدال لفظة بأخرى إذا دعت الضرورة الفنية إلى ذلك . ولذلك فليس هناك تنافر بين ما ذهب إليه ابن الأثير ، وما رآه الدكتور إبراهيم أنيس .

### المفاضلة بين المترادفات :

ذهب كثير من العلماء إلى جواز وقوع الترادف في اللغة ، غير أنهم لم يحاولوا المفاضلة بين هذه الألفاظ المترادفة ، فقد كان مهمهم إثبات الظاهرة ، والوقوف على الشواهد التي تؤكد ، ولعلمهم كانوا يَعُدُّون هذه الألفاظ سواء ، ولا ميزة لأحدها على الآخر ، فكلها تدور في فلك معنى واحد .

لكن ضياء الدين بن الاثير يرى أن الألفاظ المترادفة تتفاضل فيما بينها ، فيكون بعضها حسناً ، وبعضها قبيحاً ، ويسوق أمثلة لذلك ، فيقول : « وقد رأيت جماعة من الجهال إذا قيل لأحدهم : إن هذه اللفظة حسنة ، وهذه قبيحة ،

(١) دلالة الألفاظ ٢١٢ .



أنكر ذلك ، وقال : كل الألفاظ حسن ، والواضع لم يضع إلا حسناً ! ومن يبلغ جهله إلى أن لا يفرق بين لفظة ( الغصن ) ولفظة ( الغسلوج ) ، وبين لفظة ( المدامة ) ولفظة ( الإستقنط ) ، وبين لفظة ( السيف ) ولفظة ( الخنثليل ) ، وبين لفظة ( الأسد ) ولفظة ( الفذوكس ) ، فلا ينبغي أن يخاطب بخطاب ، ولا يجاوب ، بل يترك شأنه .. وما مثاله في هذا المقام إلا كمن يُسوّى بين صورة زنجية سوداء مظلمة السواد ، شوهاء الخلق ، ذات عَيْنٍ حمرة ، وشفة غليظة كأنها كُوة ، وشعر قَطَط كأنه زبيبة ، وبين صورة رومية بيضاء مشربة بحمرة ، ذات خد أسيل ، وطرف كحيل ، ومبسم كأنما نُظِم من أقاح ، وطرة كأنها ليل على صباح <sup>(١)</sup> .

ولعله باد من النص أن الألفاظ المذكورة أولاً هي المفضلة عند ابن الأثير على المذكورة بعدها فلفظ ( الغصن ) أفضل من ( الغسلوج ) ، و( المدامة ) أفضل من ( الإستقنط ) ، ولفظ ( السيف ) أفضل من ( الخنثليل ) ، و( الأسد ) أفضل من ( الفذوكس ) . ولم يذكر ابن الأثير معياراً للمفاضلة بين هذه الألفاظ المترادفة سوى الذوق ، ومصدره حاسة السمع ، فما أنست له الأذان كان حسناً ، وما مَجَّتْهُ الأسماع كان قبيحاً ، يقول ابن الأثير : ((والألفاظ داخلة في حيز الأصوات ، فالذى يستلذه السمع منها ويميل إليه هو الحسن ، والذى يكرهه وينفر عنه ، هو القبيح ، ألا ترى أن السمع يستلذ صوت البلبل من الطير ، وصوت الشحرور ويميل إليهما ، ويكره صوت الغراب وينفر عنه ، وكذلك يكره نهيق الحمار ، ولا يجد ذلك في صهيل الفرس ؟ والألفاظ جارية هذا المجرى <sup>(٢)</sup> )) . ويقول كذلك : (( ومن له أدنى بصيرة يعلم أن للألفاظ في الأذن نغمة لذيذة كنغمة أوتار ، وصوتاً منكراً

(١) المثل السائر ١/١٧٠ .

(٢) المثل السائر ١/٩١ ، ١٦٩ .

كصوت حمار ، وأن لها فى الفم أيضا حلاوة كحلاوة العسل ، ومرارة كمرارة الحنظل ، وهى على ذلك تجرى مجرى النغمات والطعوم <sup>(١)</sup> .

وإذا كانت حاسة السمع هى المقياس للمفاضلة ، فإن الألفاظ التى استقبحها ابن الأثير لا يمجها السمع ، هذا من جهة ، ومن جهة ثانية فإن ابن الأثير يرى أن الترادف يفتقر إليه الأديب <sup>(٢)</sup> «أليجد - إذا ضاق به موضع فى كلامه بإيراد بعض الألفاظ فيه - العدول عنه إلى غيره ، ومما هو فى معناه <sup>(٣)</sup>» ، فماذا يمكن أن يصنع الأديب إذا ضاق به موضع فى كلامه بإيراد لفظة الأسد ، ولم يجد بديلا لها سوى الفذوكس ؟ لأن القافية أو الوزن فى الشعر أو السجع فى النثر يقتضى ذلك ! ألا تكون هذه اللفظة فى هذا الموضع أحسن من نظيراتها ؟

ولم يقف ابن الأثير عند هذا الحد ، بل ذهب إلى أن الألفاظ المترادفة يحسن استعمال بعضها فى مواضع لا يحسن فيها استعمال الأخرى ، والعكس بالعكس ، يقول : (( ومن عجيب ذلك أنك ترى لفظتين تدلان على معنى واحد ، وكلاهما حسن فى الاستعمال ، وهما على وزن واحد وعدة واحدة إلا أنه لا يحسن استعمال هذه فى كل موضع تستعمل فيه هذه ، بل يفرق بينهما فى مواضع السبك ، وهذا لا يدركه إلا من دق فهمه ، وجل نظره . فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ ما جعل الله لرجل من قلين فى جوفه ﴾ <sup>(٤)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ رب إنى نذرت لك ما فى بطنى محررا ﴾ <sup>(٥)</sup> فاستعمل ( الجوف ) فى الأولى ، و( البطن ) فى الثانية ، ولم يستعمل ( الجوف ) موضع ( البطن ) ، ولا ( البطن )

(١) المثل السائر ١/١٧١ .

(٢) المثل السائر ١/٥٠ .

(٣) سورة الأحزاب ٤/٣٣ .

(٤) سورة آل عمران ٣/٣٥ .

موضع ( الجوف ) ، واللفظتان سواء في الدلالة . وهما ثلاثيتان في عدد واحد ، ووزنهما واحد أيضا <sup>(١)</sup> .

ويسوق ابن الأثير مثالا آخر فيقول : (( ومما يجري هذا المجرى قوله تعالى : ﴿ ما كذب الفؤاد ما رأى ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وقوله : ﴿ إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد ﴾ <sup>(٣)</sup> ، فالقلب والفؤاد سواء في الدلالة ، وإن كانا مختلفين في الوزن ، ولم يستعمل في القرآن أحدهما في موضع الآخر <sup>(٤)</sup> . وهذه الألفاظ المترادفة التي ذهب ابن الأثير إلى أنه لا يمكن أو لا يحسن استبدال أحدها بالآخر ، لا تعد مترادفة عند من يشترط أن تكون المترادفات قابلة للتبادل بينها في أي سياق <sup>(٥)</sup> ، فإذا تعذر تبادلها انتفى ترادفها .

والناظر في المعجم يجد هذه الألفاظ مترادفة ، ويفسر أحدها بالآخر ، فالبطن هو الجوف ، والفؤاد هو القلب <sup>(٦)</sup> ، ولكن الاستعمال يفرض على هذه المترادفات أن يستخدم أحدها في سياق لا يستخدم فيه غيره ، أو يرتبط بلفظ لا يليق ارتباط مرادفه به ، فنحن نقول : ( سويداء قلبي ) بإضافة السويداء

---

(١) المثل السائر ١/١٦٤ .

(٢) سورة النجم ٥٣/١١ .

(٣) سورة ق ٥٠/٣٧ .

(٤) المثل السائر ١/١٦٤ .

(٥) S. Ullmann, The Principles of Semantics, PP. 108 - 109 .

(٦) ورد في المعجم « البطن من كل شيء : جوفه » .

انظر : المعجم الوسيط ( بطن ) ١/٦٤ .

وكذلك « الجوف من كل شيء باطنه الذي يقبل الشغل والفراغ » .

انظر : المعجم الوسيط ( جاف ) ١/١٥٣ .

وورد أيضاً « الفؤاد : القلب » .

انظر : المعجم الوسيط ( فؤاد ) ٢/٦٩٥ .

إلى القلب غالباً ، ونادراً ما تضاف إلى الفؤاد ، وكذلك نقول : ( إراقة الدماء )  
مثلاً ، ولا نقول : ( صب الدماء ) ، والإراقة هي الصب .

وفى اللغة الإنجليزية تستعمل كلمة strong مع كلمة tea ، وكلمة  
powerful مع كلمة car ، والكلمتان strong ، و powerful بمعنى واحد ،  
كذلك فإن ما يستخدم من المترادفات فى موقف قد لا يصلح للاستخدام فى  
موقف آخر ، فكلمة الوداع bye - bye ، و goodbye فى الإنجليزية  
تستخدم الأولى بين شخصين على درجة واحدة ، ولا يجوز أن يقول مرءوس  
لرئيسه bye - bye ، وإنما يودعه بالكلمة الثانية goodbye <sup>(١)</sup> .

وقد تنبه ابن الأثير إلى ما يلعبه سياق الموقف من دور فى استخدام  
لفظة فى موضع ، واستخدام مرادفتها فى موضع آخر ، وعدم استخدام  
إحدهما فى موضع الأخرى ، على الرغم من دلالتها على معنى واحد ، يقول  
ابن الأثير : (( ليس كل الألفاظ المترادفة يقوم بعضها مقام بعض <sup>(٢)</sup> )) .  
ويقول : (( واعلم أن من المعانى ما يعبر عنه بألفاظ متعددة ، ويكون المعنى  
المندرج تحتها واحداً ، فمن تلك الألفاظ ما يليق استعماله بالمدح ، ومنها ما  
يليق استعماله بالذم ، ولو كان هذا الأمر يرجع إلى المعنى فقط ، لكانت جميع  
الألفاظ الدالة عليه سواء فى الاستعمال ، وإنما يرجع فى ذلك إلى العرف دون  
الأصل .

(( ولنضرب لذلك مثلاً فنقول : هل يجوز أن يخاطب الملك فيقال له :  
وحق دماغك قياساً على وحق رأسك ؟ وهذا يرجع إلى أدب النفس دون أدب  
الدرس ، فإذا أراد مؤلف الكلام أن يمدح ، ذكر الرأس والهامة والكاهل وما

(١) دور الكلمة فى اللغة ، ترجمة الدكتور كمال بشر ١٢٦ / هامش ٧٤ .

(٢) المثل السائر ٣٤١/٢ .

جرى هذا المجرى ، فإذا أراد أن يهجو ذكر الدماغ والقفا والقذال وما جرى هذا المجرى <sup>(١)</sup> .

وقد اعترضت باحثة على رأى ابن الأثير ، ذاهبة إلى أنه ليس هناك ترادف بين لفظتى " رأس " و " دماغ " ، تقول : (( لم يدرك ابن الأثير أن دماغ غير رأس ، فالمعنى ليس متطابقا ، وإنما متقارب <sup>(٢)</sup> ، فالدماغ هى الرأس منظورا إلى محتواها من المخ أو الذهن ، والرأس هى الدماغ منظورا إليها من حيث تسنمها ذروة الجسم وقيادتها له . والعرف هو أن الرأس هو الذى يستخدم فى صيغة اليمين ؛ لأن كلمة رأس هى التى تشير إلى تمجيد المقسم به ، أما كلمة دماغ فلا تفيد هذا التكريم ، ومن ثم فإن هذه الملاحظة كان ينبغى أن تقوده إلى أنه بالرغم من وجود منطقة مشتركة فى المعنى بين الكلمتين ، إلا أن كلا منهما تحتوى على عناصر دلالية لا توجد فى الأخرى <sup>(٣)</sup> .

وإذا كانت لفظة الدماغ تعنى حشو الرأس أو محتوى الرأس - كما ذهبت الباحثة - فهذا أحد معنيين لها ، فقد ورد فى المعجم أن الدماغ هو الرأس ، فالدماغ والرأس مترادفتان . وإذا فرضنا أن اللفظتين غير مترادفتين فى كل الزوايا الدلالية لهما ، فإن كثيراً من المترادفات تختلف فى بعض زواياها الدلالية ، ولا يكون هذا الاختلاف سبباً مباشراً فى اختلاف استخدام هذه المترادفات ، إلى حد أن تستخدم لفظة فى موضع المدح ، وتستخدم

---

(١) المثل السائر ١٩٠/٣ .

(٢) فى نص الباحثة ؛ وإنما مقارباً ، وهذا خطأ ، والصواب : متقارب .

(٣) العناصر الأسلوبية فى كتاب المثل السائر ٤٤ .

وملاحظ أن الباحثة استخدمت كلمتى الدماغ والرأس مؤنثتين والصواب أنهما مذكرتان ، وقالت :  
" بالرغم من ... إلا أن " والصواب " بالرغم من كذا ... فإن ..... " .



أخرى فى مقام الذم ، كلفظتى الرأس والدماغ اللتين أشار إليهما ابن الأثير .  
ويؤخذ على ابن الأثير أنه لم يأت بشواهد شعرية أو نثرية تؤكد مذهبه .

ومن عجيب ما ذكره ابن الأثير أن لفظتى "العسل" و"الشهد" وهما مترادفتان، استخدمت إحداهما فى القرآن وهى العسل ، ولم تستخدم الأخرى،  
وأنها وردتا فى بيتين من الشعر فكانت كلمة "الشهد" أحسن من كلمة  
"العسل" ، يقول ابن الأثير: (( وعلى هذا ورد قول الأعرج من أبيات  
الحماسة :

نَحْنُ بَنُو الْمَوْتِ إِذَا الْمَوْتُ نَزَلَ لَا عَارَ بِالْمَوْتِ إِذَا حُمَّ الْأَجَلُ  
الْمَوْتُ أَحْلَى عِنْدَنَا مِنَ الْعَسَلِ (١)

وقال أبو الطيب المتنبى :

إِذَا بِي مَشَتْ حَقَّتْ عَلَى كُلِّ سَابِجٍ رِجَالٌ كَأَنَّ الْمَوْتَ فِي فَمِهَا شَهْدُ (٢)

(١) وردت الأبيات فى ديوان الحماسة هكذا :

خَلَقْتُ غَيْرَ زُمْلٍ وَلَا وَكَلٍ	- أَنَا أَبُو بَرْزَةِ إِذْ جَدُّ الْوَكَلِ
لَا جَزَعُ الْيَوْمَ عَلَى قُرْبِ الْأَجَلِ	- ذَا قُوَّةٍ وَذَا سَبَابٍ مُقْتَبِلِ
نَحْنُ بَنَى ضَبَّةً أَصْحَابُ الْجَمَلِ	- الْمَوْتُ أَحْلَى عِنْدَنَا مِنَ الْعَسَلِ
نَعْنَى ابْنِ غَفَّانٍ بِأَطْرَافِ الْأَسَلِ	- نَحْنُ بَنُو الْمَوْتِ إِذَا الْمَوْتُ نَزَلَ

رُدُّوا عَلَيْنَا شَيْخَنَا ثُمَّ بَجَلْ

أبو برزة : أى ملازم لمبارزة الأعداء ، والوهل : الفزع ، والزمل : الضعيف ، الوكل : الذى يتكل  
على غيره، والمقتبل : الغض الجديد ، والأسل : الرماح، وبجل بمعنى حسب ، والتقدير : ثم حسبنا  
ذلك . انظر : ديوان الحماسة ، شرح التبريزى ١/١٠٣ - ١٠٤ .

(٢) من قصيدة يمدح فيها محمد بن سيار بن مكرم التميمى ، مطلعها :

أَقْلُ لِعَالِي بَلَّةٍ أَكْثَرُهُ مَجْدُ وَذَا الْجِدُّ فِيهِ نِلْتُ أُمَّ لَمْ أَنْلِ جَدُّ .

والبيت فى الديوان :

إِذَا مَشَتْ حَقَّتْ بِي عَلَى كُلِّ سَابِجٍ رِجَالٌ كَأَنَّ الْمَوْتَ فِي فَمِهَا شَهْدُ

والمعنى أنه مطاع فى قومه ، متى شاء أحاط به رجال يستعملون الموت كما يستحلى العسل .

فهاتان لفظتان هما: العسل والشهد، وكلاهما حسن مستعمل، لا يشك في حسنه واستعماله، وقد وردت لفظة العسل في القرآن دون لفظة الشهد؛ لأنها أحسن منها، ومع هذا فإن لفظة الشهد وردت في بيت أبي الطيب، فجاءت أحسن من لفظة العسل في بيت الأعرج<sup>(١)</sup>.

وهكذا يختلف استخدام الألفاظ المترادفة من سياق لغوي إلى آخر، ومن موقف إلى آخر؛ ولذلك فإن النظر إلى الألفاظ المترادفة، بوصفها وحدات قاموسية، يختلف عنه بوصفها نسيجاً في النص الأدبي؛ ولذلك يقرر أولمان أن دراسة الترادف أصبحت موضع اهتمام علم الدلالة semantics، والأسلوبية stylistics، والمعجميات lexicography<sup>(٢)</sup>.

---

(١) المثل السائر ١/١٦٥.

وسأقوم بتحليل هذه الأبيات في الفصل الأخير من الدراسة.

(2) Ullmann, The Principles of Semantics, p.113.

## ٣ - رأي ابن الأثير في المشترك اللفظي :

إذا كان المعنى الواحد يقع عليه أحياناً غير واحد من الألفاظ فيما يعرف بالترادف synonymy ، فإن اللفظ الواحد قد يدل على عدد من المعاني فيما يعرف بالمشترك اللفظي homonymy ، وهو أحد أشكال ارتباط اللفظ الواحد بالمعاني المختلفة <sup>(١)</sup> . ويؤكد أولمان أنه لم يحظ تخصص من تخصصات علم اللغة بما حظي به المشترك اللفظي من عناية في هذا القرن <sup>(٢)</sup> . وهذا الاهتمام الزائد بالمشترك اللفظي مرده - في رأينا - إلى دخول هذه الظاهرة في إطار دراسة المعنى ، ودراسة المعنى هي الشغل الشاغل - أو تكاد تكون - للغويين المحدثين ؛ ولذلك اختلفت الآراء ؛ وتعددت المذاهب في هذه المسألة .

---

(١) ذهب أولمان إلى أن هناك نوعين من أنواع تعدد المدلولات لكلمة واحدة ، وهما البوليزمى polysemy ، والهومونيمى homonymy . والمصطلح الأول يعنى عنده تعدد المعاني لكلمة واحدة نتيجة استخدامها في سياقات مختلفة مثل كلمة عملية operation التى تعنى عملية جراحية ، وعملية استراتيجية ، وصفقة تجارية.. إلخ. أما المصطلح الثانى فيعنى أن هناك كلمات مختلفة واقعة على معان مختلفة ، ولكنها متفقة نطقاً أو لفظاً ، مثل كلمة Page التى تعنى ورقة فى نحو the page of a book ، وتعنى ساعياً أو بواباً فى نحو a page boy .

انظر : دور الكلمة فى اللغة ، ترجمة الدكتور كمال بشر ١٢٦ - ١٢٩ .

وقد أضاف أولمان فى كتابه " The Principles of Semantics " نوعاً ثالثاً من أنواع تعدد المعنى للكلمة الواحدة ، وهو shifts in application ويتمثل فى الأشكال المختلفة التى يكون عليها المعنى several aspects of one sense ، ومثل أولمان لهذا النوع بكلمة حائط wall التى تختلف أشكالها طبقاً للمادة المصنوعة منها ( stone - brick ) according to its material ، وطبقاً للدور الوظيفى ( concrete - timber ) according to its functional role فهناك حائط منزل wall of house ، وبوابة fortress ، وطبقاً لخلفية المستعملين : بناء Bricklayer ، أو مهندس معمارى Architect ، أو مؤرخ فنون Art Historian .

انظر : 117 - 115 PP. The Principles of Semantics .

(2) S. Ullmann, The Principles of Semantics, PP. 125 - 126 .

وقد عرض ابن الأثير للمشترك اللفظي في اللغة فأقر وقوعه ، بل لقد أوجب على الكاتب أو على مؤلف الكلام معرفته والاستعانة به في كلامه، يقول ابن الأثير : (( وكذلك يحتاج ( أى مؤلف الكلام ) إلى معرفة الأسماء المشتركة ليستعين بها على استعمال التجنيس في كلامه ، وهى اتحاد الاسم واختلاف المسميات ، كالعين فإنها تطلق على العين الناضرة ، وعلى ينبوع الماء ، وعلى المطر وغيره ، إلا أن المشتركة تفتقر في الاستعمال إلى قرينة تخصصها ، كي لا تكون مبهمة ، لأننا إذا قلنا : " عين " ثم سكتنا ، وقع ذلك على محتملات كثيرة بين العين الناضرة ، والعين النابعة ، والمطر ، وغيره، مما هو موضوع بإزاء هذا الاسم ، وإذا قرنا إليه قرينة تخصصه زال ذلك الإبهام بأن نقول : عين حسناء ، أو عين نضّاجة ، أو ملّنة أو غير ذلك <sup>(١)</sup> )) .

وقد اعترضت باحثة على مذهب ابن الأثير في المشترك اللفظي بقولها : (( فقول ابن الأثير بأن المشتركة تفتقر إلى قرينة في الاستعمال افتراض غير صحيح ؛ لأن الكلمات المفردة لا أساس لها في حديثنا ، وليس هنالك كلمة ترد بلا سياق ، فالسياق الافتراضى الذى قصده سياق لغوى ؛ إذ إن هناك سياقات أخرى غيرها - كما نعلم - كسياق الحال مثلاً <sup>(٢)</sup> )) . وكلام الباحثة ينساق إلى كثير من ألفاظ اللغة ، مشتركة كانت أو غير مشتركة .

وفى كلام ابن الأثير إشارة إلى إيمانه بوقوع المشترك اللفظي في اللغة، وبيان لحد المشترك ، وأمثله ، وفائدته في الكلام . أما عن إيمان ابن الأثير بوقوع المشترك اللفظي في اللغة ، فهذا يعد أحد رأيين في هذه القضية ، فإن من القدماء من أنكر أن تكون الألفاظ التى يلتمس بين معانيها صلة مجازية كلفظة العين التى ذكرها ابن الأثير - أنكر أن تكون هذا الألفاظ من المشترك.

(١) المثل السائر ٥٠/١ .

(٢) العناصر الأسلوبية في كتاب المثل السائر ، للباحثة ربيعة عبد الله ١١٤ .

ويعرض ابن الأثير لرأى المنكرين وحجتهم فى ذلك فيقول : (( وهذا موضع للعلماء فيه مجاذبات جدلية ، فمنهم من ينكر أن يكون اللفظ المشترك حقيقة فى المعنيين جميعاً <sup>(١)</sup> )) ، ويقول : (( إن ذلك يخل بفائدة وضع اللغة ؛ لأن اللغة إنما هى وضع الألفاظ فى دلالاتها على المعانى ، أى وضع الأسماء على المسميات ، لتكون منبئة عنها عند إطلاق اللفظ ، والاشتراك لا بيان فيه ، وإنما هو ضد البيان ، لكن طريق البيان أن يجعل أحد المعنيين فى اللفظ المشترك حقيقة ، والآخر مجازاً ؛ فإذا قلنا : هذه كلمة ، وأطلقنا القول فهم منه اللفظة الواحدة ، وإذا قيدنا اللفظ فقلنا : هذه كلمة شاعرة ، فهم منه القصيدة المقصدة من الشعر ، وهى مجموع كلمات كثيرة ، ولو أطلقنا من غير تقييد وأردنا القصيدة من الشعر ، لما فهم مرادنا ألبتة . هذا خلاصة ما ذهب إليه من ينكر وقوع المشترك فى المعنيين حقيقة <sup>(٢)</sup> )) .

وقد رد ابن الأثير على منكرى وقوع المشترك ، غير أننا نعرض أولاً لتعريف ابن الأثير وناقشه ؛ لأن فى ذلك تيسيراً لفهم القضية والوقوف على أبعادها ، فالمشترك عند ابن الأثير هو : (( اتحاد الاسم ، واختلاف المسميات <sup>(٣)</sup> )) ، سواء كانت هناك صلة بين هذه المسميات أو لا ، ويتضح ذلك من تمثيله له بالعين .

وهذا التعريف الذى يكاد القدماء يجمعون عليه ، لا يقبله الدرس اللغوى الحديث على إطلاقه ؛ فالمشترك اللفظى هو وقوع عدد من الكلمات المتفقة لفظاً على عدد من المعانى ، فيكون الاتفاق فى النطق موحياً بأن هناك كلمة واحدة ، والأصل أنها كلمات عدة . وعلى هذا فإن كلمة العين التى مثل بها

---

(١) المثل السائر ١ / ٥١ .

(٢) المثل السائر ١ / ٥١ .

(٣) المثل السائر ١ / ٥٠ .



ابن الأثير خارجة عن أن تكون مشتركا لفظياً ؛ ذلك « لأن المشترك اللفظي الحقيقي إنما يكون حين لا نلمح أى صلة بين المعنيين ، كأن يقال لنا مثلاً : إن الأرض هي الكرة الأرضية ، وهي أيضا الزكام . وكأن يقال لنا إن الخال هو أخو الأم ، وهو الشامة في الوجه ، وهي الأكمة الصغيرة <sup>(١)</sup> » .

أما كلمة العين فإن معانيها المختلفة تعد تنويعات مجازية انطلاقاً من دلالة واحدة ؛ (( فالأصل في العين أنها تدل على عضو الإبصار الذي يرى به الإنسان والحيوان ، أما دلالتها على عين الماء ؛ فلأن هذه تبدو للوارد عليها من أعلى الصحراء قطعة لامعة من الماء يجف بها النبات ، فتكون أشبه بالعين بأهدابها <sup>(٢)</sup> . وقد أدرك ابن أبي الحديد إمكان وقوع اللفظ على معنيين بينهما صلة مجازية ، ولذلك قال بعد أن أورد تعريف ابن الأثير للمشارك : « أقول - والكلام لابن أبي الحديد - ينبغي أن تزداد في ذلك زيادة فيقال : هي التي وضعت لها وضعاً أولاً ، فيكون ذلك احترازاً عما يدل على شيء بالحقيقة ، وعلى غيره بالمجاز ، فإنه متحد تختلف مسمياته ، ولا يسمى مشتركاً <sup>(٣)</sup> . وقياساً على هذا ، فكل المعاني التي يلتبس بينها صلة مجازية ، لا تعد ألفاظها من المشترك اللفظي ، وهذا يسلم إلى نتيجة فحواها أن المشترك اللفظي قليل في اللغة ، على الرغم مما يبدو من كثرته <sup>(٤)</sup> .

وقد ذهب ابن الأثير إلى أن وجود المشترك اللفظي في اللغة يرجع إلى واضع اللغة ، فالمشارك إذا لم يقع مصادفة ، وإنما هو أمر مقصود لغاية

---

(١) دلالة الألفاظ ، للدكتور إبراهيم أنيس ٢١٤ .

(٢) كلام العرب : من قضايا اللغة العربية ، للدكتور حسن ظا ٩٠ .

وانظر : دلالة الألفاظ ، للدكتور إبراهيم أنيس ٢١٥ .

(٣) الفلك الدائر ( ملحق بالمثل السائر ) ٤٨/٤ .

(٤) انظر : كلام العرب : من قضايا اللغة العربية ، للدكتور حسن ظا ٨٩ .

وانظر : دلالة الألفاظ للدكتور إبراهيم أنيس ٢/٤ .

حددها ابن الأثير وهى " التحسين " ، يقول ابن الأثير رداً على منكرى وقوع الاشتراك لتعارضه مع البيان الذى من أجله كانت اللغة - يقول : (( أما قولك<sup>(١)</sup> : إن فائدة وضع اللغة إنما هو البيان ، عند إطلاق اللفظ ، واللفظ المشترك يخل بهذه الفائدة - فهذا غير سليم ، بل فائدة وضع اللغة هو البيان والتحسين ، أما البيان فقد وفى به الأسماء المتباينة التى هى كل اسم واحد دل على مسمى واحد ، فإذا أطلق اللفظ فى هذه الأسماء كان بيناً مفهوماً ، لا يحتاج إلى قرينة ، ولو لم يضع الواضع من الأسماء شيئاً غيرها ، لكان كافياً فى البيان . وأما التحسين فإن الواضع لهذه اللغة العربية التى هى أحسن اللغات ، نظر إلى ما يحتاج إليه أرباب الفصاحة والبلاغة فيما يصوغونه من نظم ونثر ، ورأى أن من مهمات ذلك التجنيس ، ولا يقوم به إلا الأسماء المشتركة ، التى هى كل اسم واحد دل على مسميين فصاعداً ، فوضعها من أجل ذلك<sup>(٢)</sup> )) .

ويكاد ابن الأثير ينفرد بهذا رأى فى نشأة المشترك اللفظى ؛ إذ يجمع اللغويون - أو يكادون - على أن نشأة المشترك اللفظى ترجع إلى أسباب خارجية تتمثل فى اختلاف لهجات القبائل العربية ، وأسباب داخلية تتمثل فى التغير فى النطق ، والتغير فى المعنى<sup>(٣)</sup> . ولم يشر أحد إلى أن واضع اللغة عمد إلى وقوع اللفظ الواحد على غير واحد من المعانى ؛ فهذه مسألة تتعلق بالنشأة الأولى للغة ، تلك النشأة التى لم يفلح العلماء فى الوقوف على رأى أكيد فيها ، وكل ما ورد عنهم من آراء ونظريات يعد ضرباً من الاجتهاد؛ لأنه يفتقر إلى الدليل العلمى اليقينى .

---

(١) الكاف تعود على منكر المشترك اللفظى .

(٢) المثل السائر ٥١/١ .

(٣) علم الدلالة ، للدكتور أحمد مختار عمر ١٥٩ - ١٦١ .

وانظر : العربية والغموض ، للدكتور حلمى خليل ٩٩ - ١٠١ .

ومذهب ابن الأثير إلى أن واضع اللغة نظر إلى ما يحتاج إليه أرباب الفصاحة والبلاغة ، فيما يصوغونه من نظم ونثر ، ورأى أن من مهمات ذلك التجنيس ، وما إلى ذلك - هذا المذهب فيه ربط لمستويات الاستعمال اللغوى بالنشأة الأولى ، وهذا أيضاً لا يمكن الوقوف عليه والأخذ به ، يقول الأستاذ أمين الخولى : (( تنظر فى هذا فتشعر شعوراً قوياً بأن فى الأمر مخالفة لطبائع الأشياء ؛ لأن سير الحياة فيما تبين ليس إلا نشوءاً يعقبه ارتقاء ، وخالفاً يكبر عن سالف ، فكيف يكون الأمر فى اللغة على عكس هذا ؟ <sup>(١)</sup> )) ، ولذلك ينفى الأستاذ الخولى ما ينسب إلى واضع اللغة من أنه نظر إلى ما يحتاج إليه أرباب الفصاحة والبلاغة فوضعه لهم ، يقول : (( لا تلبث مهما تكن متسامحاً أن تستكثر هذا الذى يدعونه للقوم البداءة من الحكمة الشاملة ، والنظرة الثاقبة التى تطلعت فى بداوتها الساذجة من وراء الأجيال الكثيرة إلى المطالب الإنسانية اللغوية النامية المتجددة فليس لوضع الواضع الأول بحكمته وحسن تأتيه ، أو بغير ذلك ، وجود ولا سند <sup>(٢)</sup> )) .

وقد رفض ابن الأثير أن يكون اختلاف اللهجات سبباً فى وجود المشترك ، وقد طرح سؤالاً وأجاب عنه ، يقول : (( فلم لا تتسبب الأسماء المشتركة إلى اختلاف القبائل لا إلى واضع واحد ؟ قلت فى الجواب : هذا تعسف لا حاجة إليه ، وهو مدفوع من وجهين : أحدهما - ما قدمت القول فيه من الترجيح الذى سوّغ للواضع أن يضع ، الآخر - أنا نرى أنه قد ورد من الجموع ما يقع على مسميين اثنين كقولهم : " كعاب " جمع " كعَب " ، الذى هو كعَبُ الرَّجُل ، وجمع كعَبَة ، وهى البنية المعروفة ، وإذا أطلقنا اللفظ فقلنا : " كعاب " من غير قرينة لا يُدْرَى ما المراد بذلك : أكعَبُ الرجل أم

(١) مشكلات حياتنا اللغوية ، للأستاذ أمين الخولى ٤٠ .

(٢) مشكلات حياتنا اللغوية ، للأستاذ أمين الخولى ٤٤ .

البنية المعروفة ؟ وكذلك ورد واحد وجمع على وزن واحد ، كقولهم : " رَاح " اسم للخمر ، و " رَاح " جمع " رَاحَة " وهى الكَف ، وقولهم : " عِقَاب " وهو الجزاء على الذنب ، وجمع عَقَبَة أيضا . وفى اللغة من هذا شىء كثير ، وهو بالإجماع من علماء العربية أنه لم يجر فيه خلاف بين القبائل ، فاتضح بهذا أن الأسماء المشتركة من وضع واحد <sup>(١)</sup> .

أما الوجه الأول وهو الترجيح ؛ فقد وضحه ابن الأثير ، بقوله : ((ويبينه أن التحسين يقضى بوضع الأسماء المشتركة ، ووضعها يذهب بفائدة البيان عند إطلاق اللفظ ، وعلى هذا فإن وضعها الواضع ذهب بفائدة البيان ، وإن لم يضع ذهب بفائدة التحسين ، لكنه إن وضع استدرك ما ذهب من فائدة البيان بالقرينة ، وإن لم يضع لم يستدرك ما ذهب من فائدة التحسين ؛ فترجح حينئذ جانب الوضع فوضع <sup>(٢)</sup>)). وقد يبدو كلام ابن الأثير منطقياً ، غير أن نسبة هذا إلى واضع اللغة أمر لا يقنع به عقل لما فيه من التحكم ، ونسج المقدمات على منوال النتيجة التى أقرها .

وما ساقه ابن الأثير من أمثلة للمشارك ، لا يمكن نسبتها إلى اختلاف القبائل ، مثل ؛ كِعَاب جمع : كَعَب " و " كَعْبَة " لا يتعارض مع نسبة عدد من الألفاظ المشتركة إلى اختلاف القبائل ، لذلك كان على ابن الأثير أن يفند ما ورد من ألفاظ مشتركة منسوبة إلى اختلاف القبائل . كذلك فإن كلمة "كَعَب" و "كَعْبَة" لا تجمعان على "كِعَاب" فحسب ، وإنما تجمع الأولى على كُعُوب ، والثانية على كُعَبَات ، وباستخدام هاتين الصيغتين ينتفى الاشتراك . ومشابهة كلمة فى صيغة الجمع لكلمة أخرى فى صيغة المفرد نحو " راح "

(١) المثل السائر ٥٢/١ .

(٢) المثل السائر ٥١/١ .



جمع راحة ، و راح بمعنى الكف هو أيضاً سبب من أسباب الاشتراك ، لكنه ليس دافعاً لما ورد من اختلاف اللهجات في هذه القضية .

وقد ذهب ابن أبي الحديد إلى أن الجموع التي ذكرها ابن الأثير يمكن ردها إلى قبائل مختلفة ، يقول : « إن هذه الجموع أيضاً وضعتها قبائل مختلفون ، فوضع بنو تميم مثل الكعاب جمع كَعْبَة ، وكذلك ما جاء مثل الراح المفرد بمسمى ، والراح الجمع لمسمى آخر ، يجوز أن يكون ورد عن قبيلتين ، كل واحدة منهما وضعت اللفظة بمسمى غير ما وضعتة القبيلة الأخرى له <sup>(١)</sup> » .

ويبدو مما سبق أن ابن الأثير لم تكن القضية تشغله من حيث هي ألفاظ يقع الواحد منها على عدد من المعاني ، وإنما كانت تشغله بوصفها أداة فنية يمكن للأديب أو مؤلف الكلام ، على حد عبارته ، أن يفيد منها في تحقيق فنية العمل الأدبي ، الذي يخاطب العقل والعاطفة معاً . ومن هنا كان إصرار ابن الأثير على نسبة هذه القضية إلى واضع واحد ؛ ليكون الأمر مقصوداً ، ويسعى الأدباء إلى التماسه ، وتحقيقه في أعمالهم قدر جهدهم ؛ وليس أدل على ذلك من أنه - أعني ابن الأثير - جعل المشترك اللفظي والترادف ثانياً ثمانى أدوات يجب على الأديب معرفتها والوقوف عليها .

غير أن ابن الأثير يكاد يوقف التحسين في اللغة على التجنيس ، وهو في حقيقته لا يعدو أن يكون واحدة من الأدوات التي يمكن الاستعانة بها في وشى الكلام ، وقد يكون الكلام حسناً وهو خالٍ من التجنيس ؛ ولذا تعجب ابن أبي الحديد من رأى ابن الأثير ، قائلاً : « والعجب من قول هذا الرجل : إن عدم التجنيس يُذهبُ حسن الكلام ، وقوله : إن واضع اللغة نظر إلى ما يحتاج إليه أرباب الفصاحة والبلاغة ، فوجد من مهمات ذلك التجنيس الذي لا يقوم

(١) الفلك الدائر ( ملحق بالمثل السائر ) ٥٢/٤ .



إلا بالأسماء المشتركة ، وهو يرى القرآن عارياً عن التجنيس ، وهو أحسن الكلام وأفصح وأبلغه ، كما قال تعالى : ﴿ الله نزل أحسن الحديث ﴾ <sup>(١)</sup> .

وقد أشار المحدثون من اللغويين إلى الدور الذي يلعبه المشترك اللفظي في الكلام ، يقول أولمان : « يستطيع من شاء أن يستغل كلاً من تعدد المعنى polysemy ، والمشارك اللفظي homonymy ، أى فى استطاعته أن يتلاعب بالمعاني المختلفة للكلمة الواحدة ، كما يتلاعب بالكلمات المختلفة المتحدة الصيغة <sup>(٢)</sup> . وهذا التلاعب بالمشاركات اللفظية ، والذي يبدو فى صور مختلفة كالتورية ، والجناس يمثل القيمة الفنية لهذه الألفاظ <sup>(٣)</sup> .

وإلى جانب هذه القيمة ، هناك قيمة لغوية ، أشار إليها أولمان فى قوله : « والآثار المترتبة على تعدد المعنى للكلمة الواحدة بالنسبة للثروة اللفظية للغة آثار بعيدة المدى . من ذلك مثلاً أن وجود كلمة مستقلة لكل شئ من الأشياء التى قد نتناولها بالحديث من شأنه أن يفرض حملاً ثقيلاً على الذاكرة الإنسانية ، وسوف يكون حالنا حينئذ أسوأ من حال الرجل البدائي الذى قد توجد لديه كلمات خاصة للدلالة على المعانى الجزئية كغسل نفسه وغسل رأسه ، وغسل شخصاً آخر ، وغسل وجهه ، وغسل وجه شخص آخر .. إلخ ؛ فى حين أنه لا توجد لديه كلمة واحدة للدلالة على العملية العامة البسيطة ، وهى مجرد الغسل . إن اللغة فى استطاعتها أن تعبر عن الفكر المتعدد بواسطة تلك الطريقة الحصيفة القادرة ، التى تتمثل فى تطويع الكلمات وتأهيلها للقيام بعدد من الوظائف المختلفة <sup>(٤)</sup> .

(١) الفلك الدائر ( ملحق بالمجلد السائر ) ٥٠/٤ .

(٢) دور الكلمة فى اللغة ، ترجمة الدكتور كمال بشر ١٣٨ .

(٣) سأشير إلى هذه القيمة فى الفصل الأخير من الدراسة .

(٤) دور الكلمة فى اللغة ، ترجمة الدكتور كمال بشر ١٢٩ - ١٣٠ .

وعلى الرغم مما يحدثه المشترك اللفظي من قيمة فنية وأخرى لغوية ، فإنه يمكن أن يؤدي - وإن كان هذا نادراً - إلى الغموض في العبارة ، يقول الدكتور أحمد مختار عمر : (( إن أخطر الآثار السلبية لظاهرة المشترك اللفظي ما قد تجده من تشويش ، يعوق التفاهم ، أو يلقى ظلالاً من الغموض على المعنى <sup>(١)</sup> )) .

### الصلة بين اللفظ والدلالة :

تعد قضية الصلة بين اللفظ وما يدل عليه من القضايا الشائكة ، التي شغلت العلماء كثيراً ، لغويين كانوا أو غير لغويين . وإعجاب كل قوم بلغتهم يجعل فئة منهم ترى في الألفاظ سحراً ، وأسراراً يجب الكشف عنها ، وأول هذه الأسرار هو تلك الحكمة التي جعلت هذا اللفظ يقع على هذا الشيء ، في محاولة لاستكناه هذه الصلة .

لم يكن حديث ابن الأثير عن الصلة بين اللفظ ودلالته حديثاً قائماً بذاته ، وإنما جاء كلامه عنها في أثناء عرضه لقضايا بلاغية ، تتصل بعلم البيان محور الدراسات الواردة في " المثل السائر " . تحدث ابن الأثير عن هذه الصلة في موضعين : أولهما - في أثناء حديثه عن الحقيقة والمجاز ، والآخر - في أثناء عرضه للفظ المفرد وأوصافه . وقد بدا كلام ابن الأثير في أحد الموضعين متناقضاً مع كلامه في الآخر ؛ ففي أحدهما ينفي أن تكون هناك صلة بين اللفظ ودلالته ، وفي الآخر يثبت هذه الصلة ، يقول ابن الأثير مُعرِّفاً الحقيقة اللغوية : (( والحقيقة اللغوية هي حقيقة الألفاظ في دلالتها على المعاني ، وليست بالحقيقة التي هي ذات الشيء أي نفسه وعينه . فالحقيقة اللفظية إذاً هي دلالة اللفظة على المعنى الموضوع له في أصل اللغة <sup>(٢)</sup> )) .

(١) علم الدلالة ، للدكتور أحمد مختار عمر ١٨٣ .

(٢) المثل السائر ٨٥/١ . وهذا النص ينفي الصلة .

ويقول عن واضع اللغة : « وقد اعتنى بأمور آخر جزئية ، كمماثلته بين حركات الفعل في الوجود وبين حركات المصدر في النطق ، كالغليان والضربان والنقدان والنزوان ، وهي مماثلة لحركات الفعل في الوجود<sup>(١)</sup> » .

غير أنه لا يمكن الوقوف عند مجرد القول بأن ابن الأثير ناقض نفسه في هذه القضية ؛ وإنما يجب التفتيش عن أسباب هذا التناقض وتفسيره ، والوقوف على حقيقة نظرة عالم غير لغوى كابن الأثير ، لقضية كان لها أهمية كبيرة عند سابقيه من العلماء العرب ، وبخاصة ابن جنى الذى بلغ غلوه فى خصائص اللغة ، ومناسبة ألفاظها لمعانيها حداً يقف عنده الخيال ؛ فقد ذهب إلى أن ترتيب الأصوات فى اللفظة المفردة يتفق مع ترتيب الحدث الذى تدل عليه ، فيكون أول اللفظة من الأصوات مناسباً أول الحدث ، ووسطها مناسباً وسطه ، وآخرها ملائماً آخره<sup>(٢)</sup> .

أما النص الذى نفى فيه ابن الأثير الصلة بين اللفظة ودلالاتها ، فكان فى أثناء حديثه عن الحقيقة والمجاز ، وليس من شك فى أن ابن الأثير كان يُعنى فى هذا الموضع بالمجاز ، بل إن المجاز هو كل ما يشغل ذهنه ؛ ومن ثم فقد كان حديثه عن الحقيقة اللغوية ، أو دلالة الألفاظ على مدلولاتها فى أول الوضع ، مدخلاً للحديث عن المجاز الذى هو تحوُّل الألفاظ عن مدلولاتها الأصلية ، وهو تحول يهين للأديب سبلاً كثيرة للوصول بأدبه إلى القمة ، وبعبارته إلى أسمى مراتب التعبير .

ولذلك لم يُفَضِّ ابن الأثير فى الحديث عن الحقيقة اللغوية ، واكتفى بأن ينفى أن تكون اللفظة ممثلة ذات الشيء الذى تدل عليه دون محاولة لسرد

(١) المثل السائر ١/١٧٢ - ١٧٣ . وهذا النص يثبت الصلة .

(٢) انظر : الخصائص ، لابن جنى ٢/١٦٣ - ١٦٤ .

البراهين والأدلة ، فالقضية برمتها لا تقدم فى مجال الفصاحة والبلاغة شيئاً ، وما جدوى أن يعلم البلاغى أن ليست هناك صلة بين الألفاظ ومدلولاتها ؟ وما جدوى أن يقف البلاغى على الأدلة الكثيرة التى تنفى الصلة بين الألفاظ ومدلولاتها ؟

وإذا نظرنا إلى الألفاظ التى عدها ابن الأثير حقيقة لغوية وجدناها أسماء واقعة على محسوسات ، فهو يقول : « ومثال ذلك أنا إذا قلنا : شمس » أردنا به هذا الكوكب العظيم الكثير الضوء ، وهذا الاسم له حقيقة ؛ لأنه وضع بإزائه ... فإذا نقلنا الشمس إلى الوجه المليح استعارة كان ذلك له مجازاً لا حقيقة . وكذلك إذا قلنا : " بحر " أردنا به هذا الماء العظيم المجتمع الذى طعمه ملح ، وهذا الاسم له حقيقة ؛ لأنه وضع بإزائه .. وإذا نقلنا البحر " إلى الرجل الجواد استعارة كان ذلك مجازاً لا حقيقة <sup>(١)</sup> .

وإذا فابن الأثير ينفى أن تكون هناك صلة بين أسماء المحسوسات ومدلولاتها ، وهذا واضح من الأمثلة التى ساقها " شمس " و " بحر " ، وإذا تتبعنا رأى القائلين بنفى الصلة بين الألفاظ ومدلولاتها ، وجدناهم يستشهدون بأسماء المحسوسات ، فهم يرون أن لفظة البيت ليست هى ذات المبنى الذى يسكنه الناس <sup>(٢)</sup> ، وأن لفظة المنضدة مثلاً لا صلة بينها وبين مدلولها <sup>(٣)</sup> ... إلخ .

أما النص الذى أقر فيه ابن الأثير بالصلة بين الألفاظ ومدلولاتها ، فقد ذكره وهو يعرض لرأى ابن سنان الخفاجى فى أوصاف اللفظة المفردة ، وما يجب أن تكون عليه - عند الخفاجى - من تباعد مخارج أصواتها ، لتكون

---

(١) المثل السائر ١ / ٨٦ .

(2) E. Sapir, Language P, 12 .

(٣) دور الكلمة فى اللغة ، ترجمة الدكتور كمال بشر ٨٢ .



حسنة . ذهب ابن الأثير إلى أن واقع اللغة ينفي ذلك ؛ فاللفظة لم تحظ بهذه العناية التى أشار إليها ابن سنان الخفاجى من جانب واضع اللغة ، على الرغم من اهتمامه - أى واضع اللغة - بأمور آخر جزئية ، منها مناسبتة بين حركات الفعل فى الوجود ، وحركات المصدر الدال عليه فى النطق .

وقد أشار ابن جنى فى كتابه " الخصائص " إلى هذه الفكرة ، وهى المناسبة بين حركات الفعل فى الوجود ، وحركات المصدر الدال عليه ، تحت عنوان : " باب إمساس الألفاظ أشباه المعانى " ، ذاكراً أن الخليل بن أحمد وسيبويه هما أول من تنبه إلى هذا ، ونَبَّه عليه ، فقد ورد أن الخليل قال عن العرب : كأنهم توهموا فى صوت الجندب استطالة ومَدّاً ، فقالوا : صرّ ، وتوهموا فى صوت البازى تقطيعاً ، فقالوا : صرّصر . وقال سيبويه فى المصادر التى جاءت على الفعلان : إنها تأتى للاضطراب والحركة ، نحو : النَّقْزَان ، والغَلَيَان ، والغَثَيَان ، فقابلوا بتوالى حركات المثال توالى حركات الأفعال . وقد أضاف ابن جنى أشياء من هذا القبيل جاء بها هو نفسه ، منها أن المصادر الرباعية المضغفة تأتى للتكرير ، نحو : الزُّعْزَعَة ، والقَلْقَلَة ، والصلَّصلَّة ، والقَعْقَعَة ، والصَّعْصَعَة ، والجَرْجَرَة ، والقرقرة . وكذلك المصادر والصفات التى تأتى على " فعلى " ، فإنها تدل على السرعة ، نحو : البشكى ، والجَمْزَى ، والولقى (١) .

وواضح - هاهنا - أن العلاقة التى أشار إليها ابن الأثير ، وسبقه إليها الخليل وسيبويه وابن جنى - قائمة على أساس الربط بين الإحياء الصوتى للألفاظ ومدلولاتها ، ذلك الإحياء الذى رَشَّح له تتابع الحركات فى هذه المصادر من جهة ، ودلالات هذه المصادر من جهة أخرى . وهذا الإحياء الصوتى لا يمكن الوقوف عليه فى أسماء المحسوسات ، نحو : شمس ،

(١) انظر : الخصائص ٢ / ١٥٢ - ١٥٣ .



وبحر؛ إذ ليس لهذه الحركات أثر في الصلة بين أسماء المحسوسات ومدلولاتها، فلفظة " رجل " مثلا تتألف من خمسة أصوات متتابعة الحركة، ولا علاقة بين هذه الحركات ومدلول الكلمة. وإذا كان تتابع الحركات قد جاء في مصادر دالة على الحركة والاضطراب؛ فإن القسمة العقلية تقتضى أن تتابع السكنات في مصادر دالة على السكون والهدوء، وهذا غير وارد؛ لأن لغة الضاد لا يجتمع فيها ساكنان.

وأقرب مما ذكره ابن الأثير وسابقوه في هذا الباب، ما وقف عليه العلماء من وجود صلة بين بعض الأصوات ومدلولاتها، وهو ما يطلق عليه Onomatopoeia، فقد أقر أولمان بوجود هذه الألفاظ في كثير من اللغات، وذهب إلى أنها: (( نفي الحقيقة كلمات متشابهة إلى حد بعيد في لغات مختلفة، فالطائر المسمى Cuckoo هو في الفرنسية Coucou، وفي الألمانية Kuckuck، وفي الهنغارية Kakuk، وفي الإغريقية القديمة Kakkyia<sup>(١)</sup>)). وقد كانت هذه الألفاظ من أقوى الأدلة التي استند إليها القائلون بالمناسبة بين الألفاظ ودلالاتها، أو الطبيعيون The Naturalists كما سماهم أولمان<sup>(٢)</sup>.

هذا، وإذا أمعنا النظر فيما ذهب إليه ابن الأثير في هذه القضية، تبين لنا أن الرجل لم يناقض نفسه؛ لأنه في حال نفي الصلة، نفى أن تكون هناك صلة بين أسماء المحسوسات ومدلولاتها، ولم يقل لُغويٌّ إن هناك صلة بين كلمة " شمس " أو " بحر " ودلالاتها. وهو في حال الإثبات، يثبت الصلة بين نوع من المصادر ودلالته. ولذلك يمكن أن نقول إن القائلين بطبيعة الصلة أي إثباتها، والقائلين بحرفيتها أي نفيها - لا يمثلان فريقين متناقضين؛ لأن

(١) دور الكلمة في اللغة، ترجمة الدكتور كمال بشر ٨٢ - ٨٣.

(2) S. Ullmann, Semantics, P. 1.

الألفاظ التى نفيت من خلالها الصلة ليست هى التى استعان بها المثبتون،  
والعكس بالعكس .

غير أنه إذا كان إطلاق الأحكام فى أى قضية من القضايا قائماً على  
أساس الأغلب أو الأكثر ، فإن أكثر ألفاظ اللغة يصعب التماس صلة بينها  
وبين مدلولاتها . أما تلك التى يلتبس بينها وبين مدلولاتها صلة كالمصادر  
التى أشار إليها ابن الأثير وسابقوه ، وكذلك التى تعرف بالأونوماتوبيا  
Onomatopoeia ، فإنها قليلة جداً إذا ما قيست بألفاظ اللغة كلها ، حتى إن  
بعض العلماء رجّح أن تكون هذه الألفاظ قد ارتبطت بمدلولاتها عن طريق  
المصادفة <sup>(١)</sup> . ومن هنا كان مذهب جمهور اللغويين أنه لا توجد علاقة بين  
اللفظ ودلالته .

إن محاولة الوقوف على الصلة بين الألفاظ ومدلولاتها محاولة صعبة  
عسيرة ؛ لأنها وثيقة الصلة بالنشأة الأولى للغة <sup>(٢)</sup> ، تلك النشأة التى حيرت  
العلماء قروناً طويلة ، ولما لم يفلحوا فى الإمساك بأصولها ، استبعدوها من  
مجال بحثهم فى قضايا اللغة ؛ فهى مسألة أكبر من أن يستوعبها عقل إنسان ،  
على الرغم من النظريات الكثيرة التى قدّمت فى هذا الشأن .

ومن ثم فقد كان أمراً طبيعياً أن يذهب أكثر اللغويين من المحدثين ،  
إلى أنه من العبث أن نبحث عن الصلة بين الألفاظ ومدلولاتها ، محاولين  
استحضار العهود السحيقة فى القدم ، وافترض أن الإنسان فى أول عهده  
باللغة ، قد راعى فى استخدامه الألفاظ صلة وثيقة بين الأصوات  
والمدلولات <sup>(٣)</sup> . فإن السر فى ارتباط لفظ بمدلول لا يزال لغزاً من

(١) انظر : دلالة الألفاظ ، للدكتور إبراهيم أنيس ٣٧ .

(٢) اللغة بين العقل والمغامرة ، للدكتور مصطفى مندور ٣٢ .

(٣) من أسرار اللغة ، للدكتور إبراهيم أنيس ١٤٢ .

الألغاز<sup>(١)</sup> ، والبحث نفسه عن هذه الصلة يعد فكرة ميتافيزيقية مجردة لأنها تمثل نظرات تأملية ذاتية غير موضوعية ولا علمية<sup>(٢)</sup> . ولذا قرروا أنه ليست هناك علاقة طبيعية أو منطقية بين الألفاظ ومدلولاتها في أى لغة من لغات العالم ، وأن الصلة عرفية<sup>(٣)</sup> .

### العلاقة بين زيادة المبنى والمعنى :

ذهب ابن الأثير إلى أن واضع اللغة العربية قسم ألفاظها ثلاثة أقسام : ثلاثياً ، ورباعياً ، وخماسياً ، (( والثلاثى من الألفاظ الأكثر ، ولا يوجد فيه ما يكره استعماله إلا الشاذ النادر ، وأما الرباعي فإنه وسط بين الثلاثى والخماسى فى الكثرة عدداً واستعمالاً . وأما الخماسى فإنه الأقل ، ولا يوجد فيه ما يستعمل إلا الشاذ النادر<sup>(٤)</sup> )) . ويصل ابن الأثير من خلال هذا التقسيم إلى (( أن أكثر اللغة مستعمل على غير مكروه<sup>(٥)</sup> )) . فبناء اللفظة العربية على ثلاثة أصوات ، وهو الأكثر ، يعد واحدة مما تمتاز به اللغة العربية من خصائص . وقد أدرك اللغويون القدماء أن اللفظة العربية - اسماً كانت أم فعلاً - ذات أصول ثلاثية ترد إليها ، و وافقهم فى ذلك المحدثون من

---

(١) أسس علم اللغة ، ترجمة الدكتور أحمد مختار عمر ٤٢ .

(٢) مناهج البحث فى اللغة ، للدكتور تمام حسان ١٥ ، ٢٧ .

(٣) ذهب الدكتور تمام حسان إلى أن هناك ثلاثة أنواع من العلاقات ، هى : العلاقة الطبيعية ، والعلاقة المنطقية ، والعلاقة العرفية . أما الأولى فمثالها أن يشعر الإنسان بتقلص فى معدته فيعلم أنه جائع ، فالعلاقة بين تقلص المعدة والجوع علاقة طبيعية ، وأما الثانية فكالربط بين لون السحابة وما تودى إليه ، فإن كانت داكنة توقعنا المطر ، وهذا شئ منطقي ، وأما العلاقة العرفية فهى القائمة بين الألفاظ ودلالاتها ، إذ ليس بين الألفاظ ومدلولاتها علاقة طبيعية ولا منطقية ، وإنما ترجع إلى العرف الاجتماعى . انظر : اللغة بين المعيارية والوصفية ١٠٩ - ١١٠ .

(٤) المثل السائر ١/ ١٧٢ .

(٥) المثل السائر ١/ ١٧٢ .

اللغويين <sup>(١)</sup> ؛ فاللفظة تتألف من ثلاثة أصوات صامتة ، يقابلها أو يعبر عنها في الميزان الصرفي بالفاء والعين واللام .

والأصول الثلاثية للكلمة تمثل المادة التي تصب بقدرة المتكلم في قوالب متنوعة ، فينتج عنها أشكال مختلفة من الصيغ الصرفية ، تؤدي معاني مختلفة، فكل بنية وظيفية تؤديها . وهذه التتوعات في بنية اللفظة المفردة ، والأشكال التي ترد عليها ، هي موضوع علم الصرف أو ما يعرف في الدراسات اللغوية الحديثة بالمورفولوجي Morphology <sup>(٢)</sup> .

ومن المعلوم أن هناك نوعين من أبنية الألفاظ : أبنية بسيطة لا تخضع للتحليل الصرفي كالحروف ، والضمائر ، ويضاف إليهما الكلمات الدخيلة على الألفاظ العربية ؛ وأبنية مركبة تخضع للتحليل الصرفي مثل الأسماء والأفعال <sup>(٣)</sup> .. وقد أطلق اللغويون على الوحدات الصرفية التي تحدث تغييرات في البنية الأصلية للفظ ، فتنحول معها اللفظة إلى بناء جديد، له معالمه الصرفية والوظيفية - أطلقوا عليها اسم المورفيمات morphemes .

---

(١) ذهب جورجى زيدان إلى أن الكلمة العربية ذات أصول ثنائية ، وأن هذه الجذور الثلاثية التي يراها اللغويون أصلاً في اللفظة العربية ، ترتد إلى جذور ثنائية بالاستقراء . وقد ساق زيدان عدداً غير قليل من الأمثلة للتدليل على هذه القضية ؛ فهو يرى مثلاً أن الأفعال : قطع ، وقطب ، وقطف ، وقطل جميعها تتضمن معنى القطع ، وأنه يمكن ردها إلى القاف والطاء ، وكذلك القاف والصاد " أصل للأفعال " قصم ، وقصل ، وقصب ، وقصف " ، وجميعها يدل على القطع أيضاً .

انظر : الفلسفة اللغوية ٧٢ - ٨٥ .

غير أن هذه الأمثلة في رأيي تعد من الشاذ الذي لا يجوز القياس عليه .

(٢) يعد ال morphology أحد أربعة مستويات تقوم على أساسها دراسة اللغة - أى لغة - في ضوء الدرس اللغوي الحديث ، وهذه المستويات هي : المستوى الصوتي phonetics ، والصرفي morphology ، والنحوي أو التركيبى syntax ، والمستوى الدلالي semantics ويضاف إليها الآن مستوى خامس وهو الأسلوبية stylistics .

(٣) أصول تراثية ، للدكتور كريم حسام الدين ٢٠٤ .



والمورفيم عند بعض اللغويين هو أصغر وحدة صرفية يمكن أن تؤدي وظيفة نحوية أو دلالية ، ويعرفه كريستال بأنه أصغر وحدة في التحليل النحوي <sup>(١)</sup> .

ومصطلح المورفيم يكتفه - في رأينا - شيء غير قليل من الغموض ؛ ذلك أنه ليست كل زيادة في بنية اللفظة تؤدي وظيفة نحوية أو دلالية ، فإذا كانت الهمزة في قولنا : " أنصر " مورفيماً له وظيفة نحوية وهي الدلالة على المضارعة ، فإن الهمزة في قولنا : " انتصر " مثلاً لا وظيفة لها ، وإنما هذا الفعل جاء على وزن " افتعل " ، وهذا الوزن يدل - بالإضافة إلى دلالات أخرى - على المبالغة ، وإذا كانت الياء في نحو : عُمَيْرُ تعد مورفيماً له وظيفة دلالية وهي التصغير ، فإن الياء في نحو : " عليم " لا وظيفة لها ، وإنما هذه الكلمة جاءت على وزن " فعيل " ، وهو وزن يدل - هنا - على المبالغة .

وإذا فمصطلح المورفيم يجب تحديده تحديداً لا يذغ مجالا للخلط بين الزيادات التي تطرأ على البنية الثلاثية للكلمة ، وما يتبع هذه الزيادة من اختلاف في الحركات . فإذا حددناه بأنه أصغر وحدة صرفية تؤدي وظيفة نحوية أو دلالية ، وجب حينئذ الوقوف على هذه الوحدات وحصرها ، وبيان مدى اطرادها في دلالتها على هذه الوظائف النحوية والدلالية ، وإذا عرفناه بأنه أصغر وحدة صرفية في التحليل الصرفي ، عُدَّت كل زيادة مورفيماً .

---

(1) D. Crystal, Linguistics, P. 184.

وقد عرف الدكتور تمام حسان المورفيم بعبارات فيها شيء غير قليل من الغموض الذي يلبس على الدارس ، فهو يعرفه بقوله : (( المورفيم اصطلاح تركيبي ، لا يعالج علاجاً ذهنياً غير شكلي ، إنه ليس عنصراً صرفياً ، ولكنه وحدة صرفية في نظام من المورفيمات المتكاملة الوظيفة )) .

انظر : مناهج البحث في اللغة ١٧٣ .



غير أنه يمكن أن يقال من خلال الأمثلة التي ساقها اللغويون في هذه المسألة أن المورفيم يطلق على كل زيادة تلحق بالبنية الأساسية للكلمة ، سواء أكان لهذه الزيادة وظيفة نحوية أو دلالية أم لا ، ويطلق على كل تغيير يصيب هذه البنية الأساسية ، سواء بتغيير في الحركات أو في الترتيب الداخلي للكلمة.

وقد يقع المورفيم في أول اللفظة ، فيسمى صدرأ أو سابقة prefix ، أو في وسطها فيكون حشوا infix ، أو في آخرها ويسمى عجزاً أو لاحقة suffix . (( وأشهر الصدور في اللغة العربية حروف المضارعة ، وهمزة التعدية المفتوحة ، والحركة التي في أول الافتعال ، ثم الحركة والنون الساكنة في الانفعال ، والحركة والسين والتاء في الاستفعال ، والتاء المفتوحة في تَفَعَّل ، وتفاعَلَ ، والتاء والميم في تمفعَلَ ، كتمنطق .... وأشهر الأحشاء في اللغة العربية تاء الافتعال ، والتضعيف في مضعف العين من الثلاثي ، والفاء المكررة في نحو هدهد ، وما زيد زيادة حرة في وسط الكلمة في أفعال مثل : دحرج من درج ، وبعثر من بثر ، والأفعال العامية شغبط من شبث وفرطح من فتح ، وهردم من هدم ، وطريق من طبق ، ودفلق من دفق ، وخلبط من خبط .... وأشهر الأعجاز في اللغة العربية الضمائر المتصلة ، ونون الوقاية ، وحركات الإعراب ، وحروفه ، وعلامة التانيث . وتشمل جموع التكسير كثيراً من الصدور والأحشاء والأعجاز ، كما تحتوى على كثير من مجرد التغيرات الداخلية <sup>(١)</sup> .

---

(١) مناهج البحث في اللغة ١٨٧ - ١٨٨ .

وما سماه الدكتور تمام حسان بالزيادة الحرة في وسط الكلمة لا صلة له بفكرة المورفيم ؛ لأنه يخضع لقانون صوتي يسمى قانون المخالفة الصوتية dissimilation ، وهذا القانون (( يعتمد إلى صوتين متماثلين تماماً في كلمة من الكلمات ، فيغير أحدهما إلى صوت آخر ، يغلب أن يكون من أصوات العلة الطويلة ، أو من الأصوات المتوسطة أو المائعة ، وهي اللام والميم والنون والراء )) . =

هذا ، وتعد اللفظة قبل لحوق مورفيمات بها وحدة صرفية حرة free morphem ، أو مورفيماً حراً ، له دلالة عامة ، وتضاف إليه هذه المورفيمات التي تكون صدوراً ، وأحشاء وأعجازاً ؛ لتؤدي المعنى الذي يريده المتكلم .

وقد حاول ابن الأثير أن يربط بين أبنية الأسماء والأفعال ، بعد إضافة هذه الوحدات الصرفية إليها ، ودلالاتها ، في محاولة للوقوف على ما تلعبه هذه الوحدات الصرفية من دور في دلالة الأسماء <sup>(١)</sup> والأفعال ؛ إذ لابد أن يكون الشكل البنيوي للوحدة اللغوية متصلاً بحالات الاستخدام اللغوي ، والمتكلم نفسه لابد أن يكون على وعي بدلالات الوحدات اللغوية في أشكالها البنيوية المختلفة ، حتى إذا ما وضعها في تراكيب لغوية أبانت إيانة تامة ، أو قريبة من التامة - عن المعاني التي يريدها ، أما إذا كان المتكلم غير واع بدلالة الألفاظ وما تقتضيه المعاني من أبنية مختلفة تعبر عنها ، وتراكيب قائمة على هذه الأبنية ، فإنه ، من غير شك ، لا يستطيع إفراغ ما في نفسه من المعاني في قالب اللغة إفراغاً محكماً .

---

= انظر : التطور اللغوي للدكتور رمضان عبد التواب ٥٧ .

والأفعال الرباعية التي ذكرها الدكتور تمام حسان تخضع كلها لهذا القانون ، فالفعل دحرج أصله درج؛ وبعثر أصله بثر ، وشعبط العامي أصله شَبَّث ، وفخمت التاء المنقلبة عن التاء للسهولة ، فصارت طاء؛ وفرطح أصله فطح ، وفخمت التاء فصارت طاء؛ وهردم أصله هذم ، وطريق أصله طبق، ودفلق أصله دقق ، وخلبط أصله خلط .

(١) الأسماء التي يقصدها ابن الأثير هي الأسماء المتضمنة معنى الفعلية .

ذهب ابن الأثير إلى ما ذهب إليه سابقوه ، وبخاصة ابن جنى <sup>(١)</sup> ، من أن كل زيادة فى المبنى تؤدي إلى زيادة فى المعنى ، يقول ابن الأثير : ((اعلم أن اللفظ إذا كان على وزن من الأوزان ، ثم نقل إلى وزن آخر أكثر منه ؛ فلا بد أن يتضمن من المعنى أكثر مما تضمنه أولا ، لأن الألفاظ أدلة المعانى ، وأمثلة للإبانة عنها ، فإذا زيد فى الألفاظ أوجبت القسمة زيادة المعانى ، وهذا لا نزاع فيه لبيانته <sup>(٢)</sup> )) .

وقد جاء ابن الأثير بالأمثلة التى جاء بها ابن جنى فى الخصائص ، يقول ابن الأثير : (( فمن ذلك قولهم خَشَّنَ ، واخشوشن ، فمعنى خشن دون معنى اخشوشن ، وكذلك قولهم أعشب المكان ، فإذا أرادوا كثرة العشب قالوا : اعشوشب . ومما ينتظم بهذا السلك قدر واقتدر ؛ فمعنى اقتدر أقوى من معنى قدر ، قال الله تعالى : ﴿ فَأَخَذْنَا مِمَّا فَرَغْنَا مَقْتَدِرًا ﴾ <sup>(٣)</sup> ، فمقتدر - هاهنا - أبلغ من قادر ، وإنما عدل إليه للدلالة على التفخيم للأمر ، وشدة الأخذ الذى لا يصدر إلا عن قوة الغضب ، أو للدلالة على بسطة القدرة ؛ فإن المقتدر أبلغ فى البسطة من القادر ، وذاك أن " مقتدر " اسم فاعل من اقتدر ، و " قادر " اسم فاعل من قدر ، ولا شك أن افتعل أبلغ من فعل <sup>(٤)</sup> )) .

---

(١) أفرد ابن جنى فى ' الخصائص ' باباً سماه : " باب فى قوة اللفظ لقوة المعنى " ، ذهب فيه إلى أن زيادة المبنى تؤدي إلى زيادة المعنى ، وجاء ابن الأثير وأخذ العنوان نفسه من ابن جنى : قوة اللفظ لقوة المعنى " ، وذهب إلى ما ذهب إليه ابن جنى . غير أنه وقف هذه القاعدة بالنسبة للأسماء على الأسماء الدالة على معنى الفعلية ، وهذا ما لم يشر إليه ابن جنى .

انظر : الخصائص ٢٦٤/٣ - ٢٦٨ .

(٢) المثل السائر ٢٤١/٢ .

(٣) سورة القمر ٤٢/٥٤ .

(٤) المثل السائر ٢٤١/٢ .

ويؤكد ابن الأثير في موضع آخر أن زيادة المبنى في الفعل " قدر " المتمثلة في مورفيمية الهمزة والتاء ، هي التي أدت إلى زيادة المعنى ، يقول : (( فإن قادر اسم فاعل قدر وهو ثلاثي ، ومقتدر اسم فاعل اقتدر وهو رباعي ، فلذلك كان معنى القدرة في اقتدر أشد من معنى القدرة في قدر ، وهذا لا نزاع فيه " (١) )) . ويسوق ابن الأثير بيتاً من الشعر يؤكد به رأيه ، فيقول : (( وعلى هذا ورد قول أبي نواس :

فَعَفَوْتَ عَنِّي عَفْوَ مُقْتَدِرٍ      حَلَّتْ لَهُ نِقَمٌ فَأَلْقَاهَا (٢) .

أى : عفوت عني عفو قادر متمكن القدرة ، لا يرده شيء عن إمضاء قدرته (٣) )) .

وإذا كان ابن الأثير يرى أن خشن دون اخشوشن في المعنى ، واعشوشب تدل على كثرة العشب ، فإن ذلك يطرد في كل فعل جاء على وزن افعوعل ، نحو : " احقوقف الظبي " ، و " اغدودن الشعر . أما اقتدر التي يرى ابن الأثير أنها أقوى - وهي كذلك - من قدر ، فليس كل ما جاء على افتعل دلّ على المبالغة في معنى الفعل ؛ إذ إن دلالة الوزن افتعل ، المشتمل على مورفيمية الهمزة صد. رأ ، والتاء حشواً ، على المبالغة في الفعل - هي أحد المعاني التي يدل عليها هذا الوزن ؛ فمن هذه المعاني - بالإضافة إلى المبالغة - اتخاذ كاختتم أى اتخذ خاتماً ، والاجتهاد والطلب كاكْتَسَب ؛ والتشارك ، نحو :

(١) المثل السائر ٢/٢٤٣ .

(٢) هذا البيت هو آخر بيت من قصيدة مطلعها :

مَا مِنْ يَدٍ فِي النَّاسِ وَاحِدَةٍ      كَيْدِ أَبِي الْعَبَّاسِ مَوْلَاهَا .

وفي الديوان فالغاه موضع فالقاه . انظر ديوان أبي نواس ٦٨٤ .

(٣) المثل السائر ٢/٢٤٢ .

اشتورا ، ومطاوعة الثلاثي كعدله فاعتدل ، وجمعه فاجتمع <sup>(١)</sup> ،  
... إلخ .

ويذهب ابن الأثير إلى أن وزن " فَعَّال " أبلغ في الفعل من " فاعل " ،  
فقد اشتمل الأول على مورفيمي التضعيف والألف ، والثاني على مورفيم  
الألف فقط ، ويسوق لذلك أمثلة ، فيقول : (( وكذلك ورد قوله تعالى في سورة  
نوح عليه السلام : ﴿ قُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّاراً ﴾ <sup>(٢)</sup> ، فإن  
" غَفَّاراً " أبلغ في المغفرة من " غافر " ؛ لأن " فَعَّالاً " يدل على كثرة صدور  
الفعل ، و " فاعلاً " لا يدل على الكثرة ؛ وعليه ورد في قوله تعالى : ﴿ إِنْ أَنْتَ إِلَّا اللَّهُ  
يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، فالتوَّاب هو الذي تتكرر منه التوبة مرة  
على مرة ، وهو " فَعَّال " ، وذلك أبلغ من التائب الذي هو " فاعل " ، فالتائب  
اسم فاعل من تاب يتوب فهو تائب ، أي صدرت منه التوبة مرة واحدة ، فإذا  
قليل : " توَّاب " كان صدور التوبة منه مراراً كثيرة <sup>(٤)</sup> )) .

وإذا كانت كلمة " غَفَّار " أبلغ في المغفرة من " غافر " كما ذهب ابن  
الأثير ؛ لزيادة الأولى مورفيما عن الثانية فإن القرآن الكريم اشتمل على  
آيات وصف فيها الحق بأنه " غافر " ، يقول تعالى : ﴿ حَمْدُكَ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ  
مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ، غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ ، لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ، إِلَهُ  
المُصِيرِ ﴾ <sup>(٥)</sup> . غير أن ابن الأثير لم يعالج - هاهنا - ورود الوزن الثاني

(١) شرح ابن عقيل ٢٦٣/٤ - ٢٦٤ .

(٢) سورة نوح ١٠/٧١ .

(٣) سورة البقرة ٢/٢٢٢ .

(٤) المثل السائر ٢/٢٤٢ .

(٥) سورة غافر ٤٠ / ١ - ٢ - ٣ .



غافر في القرآن الكريم ، ولم يحاول تبعاً لذلك الوقوف على المفارقة الكامنة وراء الاستخدامين . والوقوف على الفروق في الاستخدام ، تعد - في رأينا - الأهم والأكثر فائدة في هذا الصدد ؛ إذ إن ربط الوزن بالاستعمال ، وإظهار الأحوال التي يمكن أن تنتقل فيها الكلمة من وزن إلى آخر ، يمثل الجانب التطبيقي في دراسة اللغة .

ويبدو أن ابن الأثير قد راودته هذه الفكرة فهو يقول : (( وينبغي أن يعلم أنه إذا وردت لفظة من الألفاظ ، ويجوز حملها على التضعيف الذي هو طريق المبالغة ، وحملها على غيره - أن ينظر فيها ، فإن اقتضى حملها على المبالغة فهذا الوجه <sup>(١)</sup> . ولذلك حاول ابن الأثير في موضع آخر أن يربط بين الوزن " فعَّال " والاستعمال الذي ورد فيه ، ذاهباً إلى أن استعمال " فعَّال " لم يحقق الغاية منه ، وهي المبالغة في المعنى ، يقول : (( وهذا الباب بجملته لا يقصد به إلا المبالغة في إيراد المعاني ، وقد تستعمل في مقام المبالغة ، فينعكس المعنى فيه إلى ضده ، كما جاء لأبي كرام التميمي من شعراء الحماسة ، وهو قوله :

لِلَّهِ تَيْمٌ ! أَيُّ رُمْحٍ طِرَادٍ      لَأَقَى الْحِمَامَ وَأَيُّ نَصْلِ جِلَادٍ  
وَمَحْشٌ حَرْبٍ ، مُقَدِّمٌ ، مُتَعَرِّضٌ      لِلْمَوْتِ ، غَيْرَ مُكَذِّبٍ حَيَّادٍ <sup>(٢)</sup>

(١) المثل السائر ٢/٢٤٥ .

(٢) هذان البيتان مطلع قصيدة للشاعر ، وقد ورد الشطر الثاني من البيت الأول هكذا :

لَأَقَى الْحِمَامَ بِهِ وَنَصْلٍ جِلَادٍ

و ورد الشطر الثاني من البيت الثاني هكذا :

لِلْمَوْتِ غَيْرَ مُعَرِّدٍ حَيَّادٍ

وتيم : اسم رجل قتله الشاعر ، الحمام : الموت ، النصل : الرمح ، والتعريد : ترك القصيدة .

ديوان الحماسة ( مختصر من شرح التبريزي ) للشيخ محمد عبد القادر سيد الراجعي ١٩٧

فلفظة " حَيَّاد " قد وردت هاهنا ، وإنما أوردتها هذا الشاعر ، وقصد بها المبالغة في وصف شجاعة هذا الرجل ، فانعكس عليه المقصد الذي قصده ؛ لأن " حَيَّادا " من حَيَّدَ فهو حَيَّاد ، أى : وجد منه الحيدودة مراراً ، كما يقال : " قَتَلَ " فهو قَتَّال ، أى : وجد منه القتل مراراً ، وإذا كان هذا الرجل غير حَيَّاد كان حائداً ، أى وجدت منه الحيدودة مرة واحدة ، وإذا وجدت منه مرة كان ذلك جبناً ، ولم يكن شجاعة . والأولى أن كان قال : غير مكذب حائد<sup>(١)</sup> .

وهذا العيب الذى يراه ابن الأثير فى استعمال " حَيَّاد " فى البيت ؛ لأنه استعمال يخل بمعنى الشجاعة الذى يريده الشاعر - لا يثبت على المحك ؛ لأن هناك فرقاً بين استخدام هذه الصيغة " فَعَّال " فى الإثبات ، واستعمالها فى النفى ، فهى - وإن دلت فى الإثبات على المبالغة وكثرة وقوع الحدث - لا تدل فى النفى على نفى المبالغة ، أو نفى الكثرة ، وإمكان وقوع القلة أو المرة من الحدث ، وإنما تعنى عدم إمكان وقوع الحدث . ولذلك عاب ابن أبى الحديد ابن الأثير فى هذا رأى قائلاً : (( فعلى هذا القياس يكون قوله تعالى : ﴿ وما ربك بظلام للعبيد ﴾<sup>(٢)</sup> ، يقتضى أن يكون دالاً على نفى تكرار الظلم ، ويكون مفهوم ذلك وفحواه أنه يظلم العباد ظلماً قليلاً ، كما كان فحوى بيت الشاعر أن هذا المرثى يجبن نادراً ، وأن يكون قوله - ﷺ - لعلى عليه السلام : لأعطين الراية غداً لرجل يحب الله ورسوله ، ويحبه الله ورسوله ، كَرَّار غير فََرَّار<sup>(٣)</sup> )) ، أى لا يكثر الفر ، بل يفر أحياناً فى النادر ، مع أن علياً لم

(١) المثل السائر ٢/٢٤٣ - ٢٤٤ .

(٢) سورة فصلت ٤١/٤٦ .

(٣) ورد فى هذا الحديث ثلاث روايات ، ذكرت فى صحيح مسلم - كتاب فضائل الصحابة - وهى :

٢٤٠٥/٣٣ ، ٢٤٠٦/٣٤ ، ٢٤٠٧/٣٥ . ولم يرد فى أى منها " كَرَّار غير فََرَّار " كما ذكر ابن

أبى الحديد فى الرواية التى أوردتها . صحيح مسلم ٤/١٨٧١ - ١٨٧٣ .

وانظر : البداية والنهاية ٤/١٨٤ - ١٨٥ .

يفر قط على ما نقل عنه المخالف والمؤلف ، وأن يكون قول سطيح <sup>(١)</sup> في كهانته عن رسول الله ﷺ : " ليس بفظ ولا صخاب " ، يقتضى ألا يصخب كثيراً ، بل يصخب في وقت بعيد <sup>(٢)</sup> .

وقد خلص ابن أبى الحديد من خلال الشواهد الواردة في القرآن الكريم ، والسنة النبوية ، وكلام العرب شعراً ونثراً ، إلى « أن العرب إذا استعملت هذه اللفظة - يقصد لفظه فَعَّال - في النفي فإنهم لا يعنون بها إلا ما يعنون بلفظة فاعل فقط ... فأما في الإثبات فإنهم قل أن يستعملوها إلا في الكثرة والتكرير كما ذكره هذا الرجل <sup>(٣)</sup> ، وكان الواجب أن يتصفح كلامهم ، ويفرق بين استعمالهم لها نفياً ، واستعمالهم لها إثباتاً <sup>(٤)</sup> » .

وقد اتفق الدكتور أحمد سليمان ياقوت مع ابن أبى الحديد في رأيه ، قائلاً : « وعندى أن ابن الأثير مخطئ في فهمه ، وأن ابن أبى الحديد على صواب في قوله <sup>(٥)</sup> » ، ولكنه أخذ على ابن أبى الحديد أن جعل " فَعَّال " منفية كفاعل في حال النفي ، يقول : « إلا أنه - يعنى ابن أبى الحديد - لم يستطع أن يفرق بين استعمال اسم الفاعل وصيغة المبالغة ، وسوى بينهما <sup>(٦)</sup> » . ولا مسوغ لهذا الاعتراض من الدكتور ياقوت ، فابن أبى الحديد لم يذهب إلى أن صيغة المبالغة " فَعَّال " تستوى مع اسم الفاعل

---

(١) سطيح : كاهن من بني ذنب . كان يتكهن في الجاهلية ؛ سمي بذلك لأنه إذا غضب قعد منبسطاً فيما زعموا لوقيل : سمي بذلك لأنه لم يكن له بين مفاصله قصب تعمدد ، فكان أبداً منبسطاً منسطحاً على الأرض ، لا يقدر على قيام ولا قعود ؛ ويقال : كان لأعظم فيه سوى رأسه .

انظر : لسان العرب (سطح) ٢٠٠٥/٣ .

(٢) الفلك الدائر (ملحق بالمثل السائر) ٢٦٧/٤ - ٢٦٨ .

(٣) يقصد ابن الأثير .

(٤) الفلك الدائر (ملحق بالمثل السائر) ٢٦٨ .

(٥) النحو والنحاة عند ابن الأثير ٢٥ .

(٦) النحو والنحاة عند ابن الأثير ٢٥ .

مطلقاً. وإنما قيد هذه التسوية بقوله : (( إذا استعملت هذه اللفظة في النفي )) .  
وإذا فصيغة " فَعَّال " عند نفيها لا تعني أكثر مما تعنيه " فاعل " عند نفيها،  
من عدم إمكان وقوع الحدث الدال عليه هذا الوزن أو ذاك .

وقد ذهب الدكتور ياقوت - ربما من باب تسويغ اعتراضه على ابن  
أبي الحديد - إلى أن (( معنى الآية ، ويقاس عليها معنى البيت الذي أتى به  
ابن الأثير ، هو المبالغة في نفي الظلم عن الله سبحانه وتعالى ، وليس نفي  
المبالغة في الظلم <sup>(١)</sup> )) . ورأى الدكتور ياقوت هذا يعني أن نفي صيغة فعال  
لا يعني مجرد نفي الحدث ، وإنما المبالغة في هذا النفي وتأكيدده ، أما صيغة  
فاعل فإن نفيها يعني مجرد نفي الحدث الدالة عليه .

وهذه المحاولة من الدكتور ياقوت للفرقة بين صيغتي " فَعَّال " و  
" فاعل " عند نفيهما تمثل انطباعاً ذاتياً ، أو وجهة نظر خاصة به ؛ لأنه لا  
فرق عندنا بين المبالغة في نفي الحدث ومجرد النفي في هذا الموضع ، بل  
إنه إذا لم تكن هناك علة أو سبب لتأكيد نفي الحدث ، كان القول بالتأكيد  
ضرباً من المغالاة . والغاية عند المتكلم هي انتفاء وقوع الحدث الدال عليه  
أي من الوزنين هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإن لتأكيد الحدث أو  
المبالغة فيه وسائل معلومة ، يعرفها أبناء اللغة ، ويأتون بها في كلامهم؛ ولذا  
فليس هناك ما يقوم على صحة هذا الرأي الذي جاء به الدكتور ياقوت .

وقد ذهب بعض المفسرين إلى أن " فَعَّالاً " في الآية الكريمة مقصود  
بها النسب ، وغير جارية على الفعل، فيكون المعنى في الآية غير ذي  
ظلم <sup>(٢)</sup> ، وفي بيت ابن الأثير غير ذي حيدودة . وحمل بعض الأوزان على  
معنى النسب هو مذهب جمهور البصريين ، فقد ذهب البصريون إلى أن

(١) النحو والنحاة عند ابن الأثير ٢٥ .

(٢) تفسير الجلالين ٦٣٦ .

طالق، وطامث ، وحائض ، وحامل ، حذفت منها علامات التأنيث ؛ لأنهم قصدوا به النسب ، ولم يجروه على الفعل كما يقال : رجل راح ونابل أى ذو رمح ونبل ، وليس محمولاً على الفعل (١) .

وعلى الرغم من جنوح ابن الأثير ، وفساد حكمه على " فعّال " المنفية فى بيت الشعر ، فإن الفكرة التى يريد إقرارها تمثل رؤية فنية ، تقوم على أساس استقراء دلالة الوزن من خلال النص الذى يرد فيه ، أو استخدام الوزن فى المنظوم والمنثور بدلالته المحددة له سلفاً . وكلا هذين الأمرين متصل بعملية الإبداع الأدبى ، فاستقراء الدلالة خاص بالمتلقى ، وصحة الاستخدام متعلقة بالمبدع ، شاعراً كان أو ناثراً . والعلاقة بين المرسل أو المبدع والمتلقى أو المستقبل علاقة متبادلة . وبذلك يكون ابن الأثير مصيباً فى فكرته ونظريته ، وإن كان مخطئاً فى تمثيله أو تطبيقه .

ويسوق ابن الأثير مثالا لكلمة نقلت عن وزنها فكانت واقعة فى موقعها، من حيث دلالتها على المعنى ، يقول : « فمن ذلك قول البحرى فى قصيدته التى مطلعها :

مَنْى النَّفْسِ فِي أَسْمَاءَ لَوْ تَسْتَطِيعُهَا (٢)

وهى قصيدة مدح بها الخليفة المتوكل - رحمه الله - وذكر فيها حديث الصلح بين بنى تغلب فمما جاء فيها قوله :

رَفَعْتَ بِضَيْعَى تَغْلِبَ ابْنَةَ وَائِلَ وَقَدْ يَيْسَتْ أَنْ يَسْتَقِلَّ صَرِيغُهَا

---

(١) الإنصاف فى مسائل الخلاف ، لابن الإنبارى ٧٥٨/٢ .

(٢) عجز البيت :

بِهَا وَجَلَّتْ مِنْ غَاذَةِ وَوَلُغَهَا .

ديوان البحرى ٥/١ .



فَكُنْتَ أَمِينَ اللَّهِ مَوْلَى حَيَاتِهَا      وَمَوْلَاكَ فَتَحَ يَوْمَ ذَلِكَ شَفِيعُهَا  
تَأَلَّفَتْهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا شَرَّدَتْ بِهِمْ      حَقَائِظُ أَخْلَاقٍ بَطِيءٍ رُجُوعُهَا  
فَأَبْصَرَ غَاوِيَهَا الْمَحَجَّةَ فَاهْتَدَى      وَأَقْصَرَ غَالِيَهَا وَدَانَى شَسُوعُهَا<sup>(١)</sup>

فقوله " تألفتهم من بعد ما شردت بهم " ، يجوز أن تخفف لفظة " شردت " ، ويجوز أن تتقل ، والتثقل هو الوجه ؛ لأنه فى مقام الإصلاح بين قوم تتازعوا ، واختلفوا ، وتباينت قلوبهم وآراؤهم<sup>(٢)</sup> .

وهكذا يضع ابن الأثير أيدينا على أمر مهم ، وهو أن الصيغة الصرفية لا ينبغي أن ينظر إليها مجردة ، وإنما يجب النظر إليها مرتبطة بالسياقات التى ترد فيها ، فيستخدم من الأوزان ما يناسب المعنى ويؤديه ، ويترك منها ما يقصر عن الأداء ، ويبعد عن صميم الفكرة . إن ابن الأثير يأخذ على الأديب استخدام الصيغ الصرفية فى غير مواضعها من حيث الدلالة ، بل يدعو إلى توظيف هذه الصيغ توظيفاً يخدم المعانى التى يريد بها .

هذا ، وقد حاول ابن الأثير أن يدفع عن فكرته ما يمكن أن ينقضها ؛ لذلك قرر أن الألفاظ المقصودة بزيادة معانيها إذا زيدت مبانيها ، هى الألفاظ التى تحتل معنى الفعلية ، فزيادة دلالة الصيغة الصرفية لزيادة المورفيمات فيها ، لا يطرد إلا فى الأفعال ، والأسماء التى تحتل معنى الفعلية ، يقول : (( والزيادة فى الألفاظ لا توجب زيادة فى المعانى إلا إذا تضمنت معنى الفعلية ؛ لأن الأسماء التى لا معنى للفعل فيها إذا زيدت استحال معناها<sup>(٣)</sup> )) . وعلى هذا فالأسماء الواقعة على أشخاص أو نبات أو جماد لا تدخل فى إطار هذه

(١) ديوان البحرى ٥/١ - ٦ .

وقد ورد البيت الثانى " وكنْتَ " مكان " فكنْتَ " ، واليت الثالث " تَأَلَّفَتْهُمْ " موضع " تألفتهم " .

(٢) المثل السائر ٢/٢٤٥ .

(٣) المثل السائر ٢/٢٤٣ .

القاعدة . وقصر ابن الأثير هذه الفكرة على الأسماء التي تحتل معنى الفعلية هو ما يمتاز به عن ابن جنى ، وقد قرر هو نفسه هذا فى أول كلامه عن هذه المسألة ، حيث يقول : « وهذا النوع قد ذكره أبو الفتح ابن جنى فى كتاب "الخصائص" ، إلا أنه لم يورده كما أورده أنا ، ولا نبّه على ما نبهت عليه من النكت التى تضمنته ، وهذا يظهر بالوقوف على كلامى وكلامه <sup>(١)</sup> » .

ويخرج ابن الأثير - بناء على قاعدته - زيادة مورفيم التصغير ، فهى زيادة فى المبنى ، ولكنها نقص أو انتقاص للمعنى ، وسبب ذلك أن زيادتها تكون فى أسماء لا تحتل معنى الفعلية ، يقول ابن الأثير : « ولربما نظر بعض الجاهل فى هذا فقام عليه زيادة التصغير ، وقال : إنها زيادة ولكنها زيادة نقص ، لأنه يزداد فى اللفظ حرف ، كقولهم فى الثلاثى فى رجل : رَجُلٌ <sup>(٢)</sup> ، وفى الرباعى فى قنديل : "قَنَدِيلٌ" ، فالزيادة وردت - هنا - فنقصت من معنى هاتين اللفظتين . وهذا ليس من الباب الذى نحن بصدد ذكره ؛ لأنه عارٍ عن معنى الفعلية <sup>(٣)</sup> » . وكذلك أى زيادة تلحق بالأسماء لا تعنى زيادة فى المعنى ، يقول ابن الأثير : « ألا ترى أنا لو نقلنا لفظة عَذْبٌ ، وهى ثلاثية ، إلى الرباعى فقلنا : عَذْبٌ على وزن جَعْقَرٍ لاستحال معناها ، ولم يكن لها معنى ، وكذلك لو نقلنا لفظة عَسْجَدٌ ، وهى رباعية ، إلى الخماسى فقلنا : عَسْجَدٌ على وزن جَحْمَرٍ لاستحال معناها <sup>(٤)</sup> » .

---

(١) المثل السائر ٢/٢٤١ .

(٢) ذهب أبو البركات بن الأنبارى إلى أن " رجل " تصغر على " رويجل " على خلاف القياس .

انظر : الإنصاف فى مسائل الخلاف ، لابن الأنبارى ٢/٨١٢ .

وقد وهم ابن الأنبارى إذ جعلها شاذة ، فكلمة " رويجل " تصغير لكلمة " راجل " ، وليست تصغيراً لكلمة " رجل " .

(٣) المثل السائر ٢/٢٤٣ .

(٤) المثل السائر ٢/٢٤٧ .

وقد نفى ابن الأثير ، التزاماً بفكرته ، أن يكون وزن " فعيل " أقوى في الدلالة على الفعل من وزن " فاعل " ؛ لأنه ليس في " فعيل " زيادة في المبنى على " فاعل " ، فالوزن " فعيل " يشتمل على مورفيم واحد وهو الياء ، و"فاعل" يشتمل على مورفيم واحد كذلك وهو الألف ، فالوزنان متساويان فيما أضيف إليهما من مورفيمات ، وكلاهما مؤلف - بعد إضافة المورفيمات - من أربعة أحرف ، يقول ابن الأثير : (( ومن هاهنا شذ الصواب عن شذ عنه في " عالم " و " عليم " ، فإن جمهور علماء العربية يذهبون إلى أن "عليماً" أبلغ في معنى العلم من " عالم " . وقد تأملت ذلك ، وأمعنت نظري فيه ، فحصل عندي شك في الذي ذهبوا إليه ، والذي أوجب ذلك الشك هو أن " عالماً " و"عليماً" على عِدَّة واحدة ؛ إذ كل منهما أربعة أحرف ، وليس بينهما زيادة ينقل فيها الأدنى إلى الأعلى <sup>(١)</sup> )) .

ويبدو من كلام ابن الأثير أن حرصه على سلامة فكرته وصحتها، جعله يخالف جمهور النحاة فيما ذهبوا إليه من أن " فعيل " المحولة عن صيغة " فاعل " تكون للمبالغة ، والتكثير في الفعل ؛ فكتب النحو تذكر أن هناك خمسة أوزان مشهورة ، محولة عن صيغة فاعل لقصد إفادة المبالغة، وهذه الأوزان هي : فَعَّال ، وَمِفْعَال ، وفَعُول ، وفَعِيل ، وفَعِل . وتسمى خَمْسَتُهَا أمثلة المبالغة أو صيغ المبالغة <sup>(٢)</sup> . غير أن ابن الأثير هدم كل هذا لمجرد أن " فاعل " و " فعيل " حرفهما متساوية ، فمورفيم الألف في فاعل يقابله مورفيم الياء في فعيل ، وحيث إنه لا زيادة في مورفيمات أحدهما على الآخر، فلا زيادة في دلالة أحدهما على الآخر كذلك .

(١) النحل السائر ٢/٢٤٧ .

(٢) شرح ابن عقيل ٣/١١١ .

ولم يقف ابن الأثير عند حدّ نفي زيادة المعنى في "عليم" عنه في "عالم" ؛ وإنما ذهب إلى أن "عالما" أبلغ من "عليم" ؛ وسبب ذلك أن "عالما" اسم فاعل من : عَلِمَ وهو متعدّ، وأن "عليما" اسم فاعل من : عَلَّمَ، إلا أنه أشبه وزن الفعل القاصر ، نحو: شَرَفَ فهو شريف ، وكرَّم فهو كريم ، وعَظَّمَ فهو عظيم ؛ فهذا الوزن لا يكون إلا في الفعل القاصر ؛ فلما أشبه "عليم" انحط عن رتبة "عالم" الذي هو متعدّ ، ألا ترى أن فَعِلَ ( بفتح الفاء وكسر العين ) يكون متعديا ، نحو: عَلِمَ وَحَمِدَ، ويكون قاصرا غير متعدّ ، نحو: غَضِبَ وَشَبِعَ ؛ وأما فَعَلَ ( بفتح الفاء وضم العين ) فإنه لا يكون إلا قاصرا غير متعدّ ؛ ولما كان فَعِلَ ( بفتح الفاء وكسر العين ) مُتَرَدِّدًا بين التعدي والقاصر ، وكان فَعَلَ ( بفتح الفاء وضم العين ) قاصرا غير متعدّ - صار القاصر أضعف مما يدور بين المتعدي والقاصر ، وحيث كان الأمر كذلك ، وأشبه وزن المتعدي وزن القاصر ، حطّ ذلك من درجته ، وجعله في الرتبة دون المتعدي الذي ليس بقاصر<sup>(١)</sup> .

ويبدو أن ابن الأثير قد عدل في تفضيله "عالما" على "عليم" عن معيار الزيادة المورفيمية؛ فقد سبق أن سوّى بينهما في الدلالة؛ إذ هما متساويان في عدد الحروف الأصلية ( العين واللام والميم ) ، وفي المورفيمات ( الياء في: فَعِيل ، والألف في: فَاعِل ) ؛ وجعل معيار المفاضلة بينهما الفعل الذي أُشْتُقَّ منه كُلُّ منهما ، وتَرَدَّدَ هذا الفعل بين التعدي واللزوم ؛ فما تعدى فعله وَلَزِمَ كان مُفَضَّلًا على ما لَزِمَ فعله ولم يَتَعَدَّ .

وقد عرضت باحثة لتفضيل ابن الأثير "عالما" على "عليم" ، بقولها: ((... بل الأمر عنده - تعني عند ابن الأثير - أن يكون "عالم" أبلغ من "عليم" ؛ حيث إن "عالم" اسم فاعل من علم المبنية للمعلوم ، و"عليم" اسم

(١) المثل السائر ٢/٢٤٧ .



فاعل من علم المبنية للمجهول ، وهذا الذى أوجب التشكيك فيما ذهب إليه غيره ولم يطلع عليه <sup>(١)</sup> .

ولم يذهب ابن الأثير إلى أن " عالماً " اسم فاعل من علم المبنية للمعلوم، وأن " عليماً " اسم فاعل من علم المبنية للمجهول ، وإنما ذهب، وهذا واضح من خلال كلامه ، إلى أن " عالماً " اسم فاعل من عَلِمَ على وزن فَعَلَ، وهذا الوزن يكون فعله متعدياً ولزماً ، أما " علیم " فهي - عند ابن الأثير - اسم فاعل من عَلِمَ على وزن فَعَلَ ، وهذا الوزن لا يكون الفعل عليه إلا قاصراً أى لازماً ؛ فلما كان عَلِمَ متردداً بين التعدى واللزم كان أفضل من عَلِمَ الموقوف على اللزوم ، ومن ثم كان - عند ابن الأثير - اسم الفاعل من الأول ، أفضل من اسم الفاعل من الثانى .

وقد عقت الباحثة على مذهب ابن الأثير فى تفضيل "عالم" على "علیم" بقولها: ((وهذا الجانب يكشف لنا عن بلاغية ابن الأثير البحتة فى هذا الموضوع؛ لأنه قد افترض مبدأ أساسياً ، وهو أن الزيادة فى المبنى تؤدي إلى زيادة فى المعنى استناداً إلى مادة عَلِمَ وَعَلَّمَ، إلا أنه أغفل شيئاً رئيسياً، وهو أن اللغة لها منطقتها الذى يلتقى حيناً بالمنطق العام، وينفصل عنه حيناً آخر، هذا من جانب، ومن جانب آخر سعى إلى تحكيم المنطق العام فى إطار المنطق اللغوى، وربما يكون الشيء الذى فاتته ولم يطلع عليه، كما صرح هو، أن الاستعمال اللغوى لا يخضع دائماً للمبادئ الذهنية المطلقة، وإنما تتخصص بعض الصيغ بفائدة قد تؤديها الصيغ الأخرى. فصيغة فعيل مثلاً وردت فى السياقات بفائدة المبالغة والتكثير كرحيم وسميع، وسواهما .

(( إذا الأمر الذى يحتكم إليه فى قياس مدى قوة الصيغة لا يصبح هو التكوين المادى للحروف ، أو البنية الصوتية ، بل لابد وأن [ كذا ] يضاف

(١) العناصر الأسلوبية فى كتاب المثل السائر ، للباحثة ربيعة عبد الله ٤١ .



إليه معيار آخر وهو الوظيفة أو البنية المعنوية ، أو الاستعمال فى التراكيب المختلفة ، وهذا ما أغفله <sup>(١)</sup> .

ويبدو لنا على كلام الباحثة ملاحظتان :

**الأولى :** أنه يفهم من كلامها أن رأى ابن الأثير فى زيادة المباني التى تؤدى إلى زيادة المعانى رأى مطلق ، وليس الأمر كذلك ، فالألفاظ المقصودة بزيادة معانيها إذا زيدت مبانيها عند ابن الأثير ، هى الأفعال والأسماء المتضمنة معنى الفعلية ؛ ولذا أخرج ابن الأثير زيادة باء التصغير من هذه القاعدة .

**الثانية :** تتمثل فيما ذهبت إليه الباحثة من أن ابن الأثير أغفل فى نظريته إلى الوزن الوظيفة، أو البنية المعنوية، أو الاستعمال فى التراكيب؛ فقد تنبه ابن الأثير إلى ما زعمت أنه أغفله ، وربط غير مرة بين الوزن والاستعمال الذى يرد فيه ، يقول ابن الأثير: ((وينبغى أن يعلم أنه إذا وردت لفظة من الألفاظ ويجوز حملها على التضعيف الذى هو طريق المبالغة، وحملها على غيره- ان ينظر فيها فإن اقتضى حملها على المبالغة فهو الوجه <sup>(٢)</sup>)). وقد ساق ابن الأثير أمثلة تطبيقية لذلك، سبق أن أشرنا إليها ، فمن ذلك وزن فَعَّال الذى يكون للمبالغة فى الإثبات ، ويرى ابن الأثير أن نفيه يعنى نفى كثرة وقوع الحدث ، ونفى الكثرة يعنى إمكان وقوع القلة عنده ، ولذلك عاب أحد شعراء الحماسة فى قوله ، واصفاً قتيله بالشجاعة :

---

(١) العناصر الأسلوبية فى كتاب المثل السائر ، للباحثة رفيقة عبد الله ٤١ - ٤٢ .

وقالت الباحثة : لا بد وأن ، والصواب : لا بد أن .

(٢) المثل السائر ٢/٢٤٥ .

وَمِحْشٌ حَرْبٍ ، مُقَدِّمٌ ، مُتَعَرِّضٌ لِلْمَوْتِ ، غَيْرُ مُكَذِّبٍ حَيًّا.

لأن نفي كثرة الحيدودة يعنى إمكان وقوع القليل منها ، وهذا ينتفى مع الوصف بالشجاعة . وهذا- من حيث المبدأ- صواب إلا فى هذا الوزن الذى يعنى نفيه نفي الحدث نفسه <sup>(١)</sup> . ولكن على الرغم من خطأ ابن الأثير فى التمثيل ، فإنه كان مصيباً فى فكرته ، متنبهاً لعلاقة الوزن بالسياق الوارد فيه.

أما حجة ابن الأثير التى أقامها للتدليل على أن " عالما " أبلغ من "عليم" فهى حجة واهية ؛ ذلك أن " عليما " ليست اسم فاعل من " عِلِمَ " أو عَلِمَ ؛ لأن اسم الفاعل يكون من الفعل الثلاثى على وزن "فاعل" ، نحو: ضارب، وبائع وقاض ، ويكون من غير الثلاثى على زنة مضارعه بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة ، وكسر ما قبل الآخر، نحو: منتصر .

وهكذا يتبين لنا أن ابن الأثير وقع فى الخطأ من جهتين: الأولى- أنه جعل عليماً اسم فاعل ، والثانية - وإن كانت نتيجة طبيعية للأولى ، أنه جعلها اسم فاعل من فَعَلَ ، و" فَعَلَ " لا يجىء منه اسم الفاعل ، وإنما يجىء منه الصفة المشبهة باسم الفاعل كظريف ، وشريف ، وما جاء منه على وزن فاعل يعد صفة مشبهة أيضاً ، فمن ذلك مثلاً طَهَرَ يَطْهَرُ فهو طَاهِر .

وقد حاول ابن أبى الحديد تخريج دلالة فعيل على المبالغة ، فقال: (إِنْ فَعِيلًا ، وَإِنْ لَمْ يَنْصِ الْعَرَبُ عَلَى أَنَّهُ لِلْمَبَالِغَةِ ، فَقَدْ نَبِهُوا عَلَى ذَلِكَ بِاسْتِعْمَالِهِمْ إِيَّاهُ خَبَرًا عَنِ الْجَمَاعَةِ ، وَإِجْرَاءَ صِفَتِهِ عَلَى الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ ، أَمَا كَوْنُهُ خَبَرًا عَنِ الْجَمَاعَةِ فَنَحْوُ قَوْلِ جَرِير :

---

(١) نلاحظ أننا نقول فى العامة " أنا مش ككذاب " ، والمتكلم لا يتفى عن نفسه هنا كثرة الكذب ، ويثبت قليله ، وإنما يتفى الكذب نفسه ، قليلا كان أو كثيرا .

جَلَوْنَ الْعُيُونَ النَّجْلَ ثُمَّ رَمَيْنَا بِأَعْيُنِ أَعْدَاءِ وَهْنٌ صَدِيقُ<sup>(١)</sup>

ومثله في الخبر قوله تعالى ﴿إِنْ رَحِمَ اللَّهُ قَرِيبَ الْحَسَنِ﴾<sup>(٢)</sup> ولم يقل قريبة. وإذا وصف به المذكر والمؤنث ووقع خبراً عن الجماعة، صار كالمصادر الواقعة للأجناس المشترك في الوصف بها المفرد والجمع، والمذكر والمؤنث، نحو قولهم: رجل فطر، وامرأة فطر، ورجال فطر، ونساء فطر<sup>(٣)</sup>.

وأما ما ذهب إليه ابن أبي الحديد من أن العرب لم ينصوا على أن فعلاً للمبالغة فهو غير صحيح؛ لأن كتب النحو والصرف تنص على أن هناك خمسة أوزان تكون للمبالغة، وهي: فَعِلٌ، وَفَعِيلٌ، وَفَعُولٌ، وَفَعَّالٌ، وَمِفْعَالٌ، ويسمونها الأمثلة الخمسة. ويبدو أن ابن أبي الحديد يعلل هنا دلالة فعيل على المبالغة، وفرق بين إقرار العرب لهذا الوزن بدلالته على المبالغة، وتعليل ابن أبي الحديد لهذه الدلالة.

ويذهب ابن الأثير كذلك إلى أن وزن فَعْلٌ - مُضَعَّفُ الْعَيْنِ، لا بد أن يكون منقولاً عن الثلاثي غير المضعف؛ ليكون دالاً على الكثرة، فإن لم يكن له ثلاثي، خرج عن القاعدة، يقول ابن الأثير: «ألا ترى أنه إذا قيل في الثلاثي: "قَتَلَ" ثم نقل إلى الرباعي ف قيل: "قَتَّلَ" بالتشديد فإن الفائدة من هذا النقل هي التكاثر، أي أن القتل وجد منه كثيراً، وهذه الصيغة

(١) من قصيدة يمدح فيها الحجاج، مطلعها:

بِتُّ أَرَأَيْ صَاحِبِيَّ تَجَلَّدًا وَقَدْ عَلِقْتَنِي مِنْ هَوَاكِ عُلُوقُ.

والبيت في الديوان:

دَعَوْنَ أَهْوَى ثُمَّ ارْتَمَيْنَ قُلُوبَنَا بِأَسْهُمِ أَعْدَاءِ، وَهْنٌ صَدِيقُ

شرح ديوان جرير، شرح وتقديم مهدي محمد ناصر الدين ٢٩٩.

(٢) سورة الأعراف ٥٦/٧.

(٣) الفلك الدائر (ملحق بالمثل السائر) ٢٧١/٤.

الرباعية بعينها لو وردت من غير نقل ، لم تكن دالة على التكرير ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ <sup>(١)</sup> فإن " كَلَّمَ " على وزن " قَتَلَ " ، ولم يُرَدَّ به التكرير ، بل أريد به أنه خاطبه ، سواء كان خطابه إياه طويلاً أو قصيراً ، قليلاً أو كثيراً . وهذه اللفظة رباعية وليس لها ثلاثى نقلت عنه إلى الرباعى ، لكن قد وردت بعينها ، ولها ثلاثى ورباعى ، فكان الرباعى أكثر وأقوى فيما دل عليه من المعنى ، وذلك أن تكون " كَلَّمَ " من الجرح - أى : جَرَّحَ ولها ثلاثى وهى كَلَّمَ مُخَفَّفًا أى جَرَّحَ ، فإذا وردت مخففة دلت على الجراحة مرة واحدة ، وإذا وردت مُثَقَّلَةً دلت على التكرير .

« وكذلك ورد قوله تعالى : ﴿ وَرَتَّلَ الْقُرْآنَ تُرْتِيلًا ﴾ <sup>(٢)</sup> فإن لفظة " رَتَّلَ " على وزن " قَتَلَ " ومع هذا ليست دالة على كثرة القراءة ، وإنما المراد بها أن تكون القراءة على هيئة التأتى والتدبر ، وسبب ذلك أن هذه اللفظة لا ثلاثى لها حتى تنقل عنه إلى الرباعى ، وإنما هى رباعية موضوعة لهذه الهيئة المخصوصة من القراءة <sup>(٣)</sup> » .

ودلالة " فَعَّلَ " على التكرير والمبالغة ، هى إحدى ثماني دلالات يستعمل لها هذا الوزن ، أو يدل عليها مورفيم التضعيف ، فهذا الوزن يستعمل لتعدية الفعل اللازم نحو : قَعَذَ زَيْدٌ وَقَعَدْتُهُ أَنَا ، وقَامَ وَقَوْمُهُ . والملاحظ أن الأفعال التى مثل بها ابن الأثير تكون متعدية فى الحالتين كليهما ، فَفَعَّلَ متعدٍ ، وكذا قَتَلَ ، و" كَلَّمَ " بمعنى جَرَّحَ و" كَلَّمَ " . ويستعمل هذا الوزن للدلالة على الإزالة نحو قَشَّرَ بمعنى أزال القشر ، ويدل كذلك على صيرورة شئ شبه شئ ، نحو : حَجَّرَ الطِّينَ ، أى صار شبه الحجر فى

(١) سورة النساء ٤/١٦٤ .

(٢) سورة المزمل ٤/٧٣ .

(٣) المثل السائر ٢/٢٤٦ .

الجمود ، ويدل على نسبة الشيء إلى أصل الفعل نحو ، كَفَر فلاناً أى نَسَبَهُ إلى الكفر ، ويدل على التوجه إلى الشيء كَشَرَقَ وغَرَّبَ إذا اتجه إلى الشرق أو الغرب ، ويستخدم لاختصار حكاية الشيء ، كَهَلَّ وكَبَّرَ وسَبَّحَ ، إذا قال : لا إله إلا الله ، والله أكبر ، وسبحان الله ، ... إلخ <sup>(١)</sup> .

غير أنه يمكن القول بأن ابن الأثير احترز بفعل المنقول عن فعل مما ليس منقولاً ؛ ولذلك فالأفعال شَرَقَ وغَرَّبَ ، وهَلَّلَ ، وحَجَّرَ ، وقَشَّرَ خارجة عن الأفعال التي يقصدها ابن الأثير ؛ لكونها غير منقولة عن الثلاثي . وقد صرح هو نفسه بهذا في قوله : « وعلى هذا فلا يستقيم معنى الكثرة والقوة في اللفظ والمعنى إلا بالنقل من وزن إلى وزن أعلى منه <sup>(٢)</sup> » . وكذلك الأمثلة التي ساقها ابن الأثير ، الثلاثي منها متعد ، وكأنه بهذا يحترز مما ليس ثلاثيه متعدياً من هذه الأفعال .

وقد اعترض ابن أبي الحديد على ما ذهب إليه ابن الأثير ، من أن وزن " فَعَّلَ " مضعف العين لابد أن يكون منقولاً عن الثلاثي غير المضعف ، ليكون دالاً على الكثرة ، قائلاً : « إنه لا يصح أن يقال على الإطلاق متى كان لهذه الصيغة - وهي فَعَّلَ بالتشديد - ثلاثي فإنها تعطى معنى التكرير والقوة ؛ وذلك أنا قد وجدناها في مواضع بخلاف هذه الصفة ، نحو قولك : قَلَصْتُ شَقَّتُهُ إذا انزوت بالتخفيف ، ومثله قَلَصْتُ بالتشديد ، ولا فرق بينهما عند أهل اللغة في كثرة ولا قلة <sup>(٣)</sup> » .

وعلى الرغم من وجاهة اعتراض ابن أبي الحديد ، فإنه - أي الاعتراض - لا ينقض مذهب ابن الأثير ؛ لأن كلام ابن الأثير يحمل على

(١) شرح ابن عقيل ٢٦٣/٤ .

(٢) المثل السائر ٢٤٦/٢ .

(٣) الفلك الدائر ( ملحق بالمثل السائر ) ٢٦٩/٤ .



الأصل فى الأشياء ، وكلام ابن أبى الحديد يحمل على الفرع ، وهو ما خرج عن الأصل ؛ إذ إن لكل شىء أصلاً يلزمه ، وقد يخرج عن أصل الشىء بعضه لعلّة تعترضه ، أو سبب يعترضه ، ولا يكون خروج بعض الشىء عن أصل الشىء بمخرج للشىء عن أصله . وكل قاعدة لها شواذ تخرج عنها ، والأفعال الثلاثية التى تكون مُضَعَّعة وغير مضعّعة ودلالاتها واحدة تعد من الشواذ ، وهى أفعال يمكن إحصاؤها ، والوقوف عليها ، بخلاف تلك التى يدل المضعف منها على الكثرة ، ويقع غير المضعف على القلة .

وعلى الرغم من دفاع ابن الأثير الشديد عن قاعدته التى وقفها على زيادة المبنى فى الأفعال والأسماء المتضمنة معنى الفعلية - فإننا نلاحظ أن هناك أفعالاً زيد فى مبناها ، ولم تكن هذه الزيادة فى المبنى إيذاناً بزيادة فى المعنى ، فالفعل " كَسَرَ " مثلاً إذا زدنا عليه حرفين فقلنا " انكسر " ، لم يكن للفعل المزيد من زيادة فى الدلالة سوى أنه يدل على المطاوعة ، بخلاف " كَسَّرَ " الدال على شدة التكسير أو كثرته ، مثلاً . كذلك إذا نظرنا إلى الفعل " غَفَرَ " وزدنا عليه ثلاثة أحرف فقلنا : " استغفر " ، وجدناه - أى المزيد - أقل قوة فى المعنى من غفر ؛ لأنها تدل على الطلب ، والطالب أقل أو أضعف من المطلوب منه ، وإذا كان ابن الأثير يرى أن " مقتدر " أقوى من " قادر " ، فهل مستغفر أقوى من غافر ؟

واسم الفاعل يكون أقوى من اسم المفعول فى نحو " ضارب " " مضروب " ، فالذى وقع منه الضرب أقوى ممن وقع عليه ، غير أننا نلاحظ أن اسم المفعول يكون أقوى من اسم الفاعل ، مثال ذلك " عابد " و " معبود " فإن من وقعت له العبادة ( اسم المفعول ) أفضل ممن وقعت منه ( اسم الفاعل ) وكذلك " شاكر " و " مشكور " و " حامد " و " محمود " .

يمكننا القول بعد ذلك أن هناك حالات تكون فيها زيادة المبنى في الأفعال أو الأسماء المتضمنة معنى الفعلية مؤدية أو مؤذنة بزيادة في المعنى، وهي - غالباً - الأفعال التي تشتمل على مورفيم التضعيف ، نحو قَطَعَ وكَسَرَ، وكذلك الفعل المكررة فَاوَهُ نحو كَبَّكَبَ، وَجَرَجَرَ، وما شابه ذلك . وهناك حالات لا تكون فيها زيادة المبنى إلا إيذاناً بوزن جديد للفعل ، وزن تكون له دلالة عامة لا تقف على فعل بعينه، وإنما يشترك فيها أكثر الأفعال كقولنا: إن كل ما يجيء على وزن "انفعل" يدل على المطاوعة، وما يجيء على استفعل يدل على الطلب ، وهكذا ، مع الوضع في الاعتبار أن لكل قاعدة شواذ تخرج عليها .

إنها محاولة من ابن الأثير للكشف عن التغيرات الدلالية للفظ بعد تغير معالم بنيتها وهي مفردة، والوقوف على أداة من أدوات اللغة، يمكن للكاتب أن يستعين بها من خلال إدراك الفروق بين الأبنية اللفظية، التي هي في الوقت نفسه فروق بين الجوانب الدلالية ، وكل بناء من اللفظ له قاطنه من المعنى.

## **الفصل الثاني**

### **تطور دلالة اللفظ**

١ - ابن الأثير والتطور.

٢ - التطور وخصائص اللفظ المفرد.

٣ - تطور الدلالة والمشارك اللفظي.

٤ - تطور الدلالة والمجاز.



## ابن الأثير والتطور :

لا خلاف بين العلماء ، مهما تباينت اهتماماتهم واختلفت مجالات دراستهم ، في أن التغير يعد من أهم ظواهر الحياة ونواميسها ، وهو واقع على الإنسان وغيره من الكائنات ؛ فتصاريف الزمن وتبدلات الدهر تعيد تشكيل الناس والأشياء طوعاً أو كرهاً ، والناس أنفسهم يسهمون في التغير بنصيب وافر ؛ ومن ثم كانت مسيرتهم هذا التغير ، والتكيف معه ، واستيعابه ، أمراً طبيعياً ؛ إذ قد منحوا القدرة على معاشة كل متبدل ومتحول .

واللغة - أى لغة - تخضع للتطور ، ويصيبها من التغير قدر ما يصيب الناطقين بها في شئون حياتهم ؛ لأنها تحيا على ألسنتهم ، فهي لا توجد منعزلة ، وإنما هي كائن اجتماعي له حياته <sup>(١)</sup> ، ولذا يطرأ التغير على مستوياتها المختلفة ؛ على أصواتها ، وتراكيبها ، وألفاظها تصريفاً ودلالة <sup>(٢)</sup> . وقد أكد ماريوباي أن التغير يعد اتجاهاً طبيعياً في اللغة ، وهو اتجاه يبعدها عن المركز ، ويمكن تسميته اتجاهاً طرديمركزياً centrifugal ، وهو أمر مستمر على الرغم من المحاولات التي تبذل لجذب اللغة إلى هذا المركز ، والتي يمكن تسميتها الجذبيمرركزية <sup>(٣)</sup> .

إن جدول اللغة - على حد تعبير دي سوسير - يجري دون توقف ، سواء كان هذا الجريان سريعاً أو بطيئاً <sup>(٤)</sup> . ويؤكد بلومفيلد هذا التطور الذي

---

(١) على الرغم من أن بعض اللغويين يستخدمون عبارة " اللغة كائن حي " ، كالكتور رمضان عبد

التراب في " التطور اللغوي " ص ١٢ ، والكتور عبد الصبور شاهين في " في علم اللغة العام "

ص ١٩٠ - فإن فندريس يرى أن هذا التعبير مجازي وغير حقيقي . انظر : اللغة ، لفندريس ٢٤٩ .

(٢) دور الكلمة في اللغة ، ترجمة كمال بشر ١٧٠ .

(٣) أسس علم اللغة ، ترجمة الدكتور أحمد مختار عمر ٧١ .

(4) Course in General Linguistics, P. 140 .



يصيب اللغة حتى إنها لتستحيل معه لغة أخرى ، يقول : (( فالإنجليزية في القرن التاسع عشر في عهد الملك الفريد الأعظم ، والتي بين أيدينا نصوص منها - تبدو كأنها لغة أجنبية عنا ؛ إذ إنه لو قدر لنا أن نلتقي بمتكلمي الإنجليزية في هذه الحقبة الزمنية ، ما أمكننا أن نفهم لغتهم ، وما أمكنهم أن يفهموا لغتنا <sup>(١)</sup> )) .

وليست اللغة العربية بدعاً بين اللغات ؛ فتكون بعيدة عن دائرة التغير ، ولا يتخيل لها أن تحيا طوراً واحداً من أطوار حياة اللغات ، وإنما هي دائماً تلبى داعي التطور ؛ بما فيها من مرونة تمنحها القدرة على استيعاب ما يجد من الأشياء ؛ فيقع اللفظ القديم على معنى جديد ، أو يبتكر للمعنى الجديد لفظ ينسج على منوال اللغة . لذا ذهب ابن جني إلى أنه : (( لا بد أن يكون وقع في أول الأمر بعضها ثم احتيج فيما بعد إلى الزيادة عليه لحضور الداعي إليه ، فزيد فيها شيئاً قشياً <sup>(٢)</sup> )) . وقد أكد ابن فارس أن لكل عصر حاجته من المفردات اللغوية ، وقد علّم آدم من الأسماء ما احتاج إلى علمه في زمانه هو <sup>(٣)</sup> .

غير أن اللغة العربية انفردت من بين اللغات كلها بأنها لغة كتاب خالد، وهو القرآن الكريم ، ومن ثم كان لها البقاء والخلود ؛ (( ولولا أن شرفها الله عز وجل ، فأنزل بها كتابه ، وقبض له من خلقه من يتلوه صباح مساء ، ووعد بحفظه على تعاقب الأزمان - لولا كل هذا لأمست العربية الفصحى لغة أثرية ، تشبه اللاتينية أو السنسكريتية <sup>(٤)</sup> )) . ولا يمكن ، مهما بدا عليها من أعراض التغير ، أن تستحيل لغة أخرى ، كما هو الحال في الإنجليزية،

---

(1) Bloomfield, Language. . P. 281 .

(٢) الخصائص ٢/ ٢٨ .

(٣) الصاحي ٦ .

(٤) التطور اللغوي للدكتور رمضان عبد التواب ١٢ - ١٣ .

التي أصبحت في القرن العشرين لغة أخرى غير التي كان يتكلمها أبناء القرن التاسع عشر ، ونزعم أنها ستتحول مستقبلاً إلى حالة غير التي هي عليها الآن، وهذا واقع على الإنجليزية وغيرها من اللغات .

والناظر في " المثل السائر " نظرة متأنية يقف على حقيقة، وهي إيمان ابن الأثير بالتطور أو التغير الذي يكون صدى لتجدد الأحداث وتغيرها، وتفاعل الإنسان مع ما حوله <sup>(١)</sup>. وإذا كان ابن الأثير قد أدرك أن التطور أمر طبيعي ، سواء في اللغة أو في غيرها، فإنه لم يذكر صراحة تطور دلالة الألفاظ المفردة ، إلا ما جاء في أثناء حديثه الطويل عن حسن الألفاظ وقبحها <sup>(٢)</sup> .

ويبدو أن إغفال جانب التطور في اللغة ، كان سمة عامة عند علمائنا القدماء ، لغويين كانوا أو غير لغويين ، على الرغم من أن ما يتصل بالدلالة المفردة لكل كلمة ، وتاريخ الكلمات ، وتطورها ، يعد من أهم المشكلات المتعلقة بالمفردات <sup>(٣)</sup> . وقد أشار الدكتور رمضان عبد التواب إلى هذا العيب الذي وقع فيه القدماء قاصدين أو غير قاصدين ، قائلاً: ((بذلك أغفلوا ناحية مهمة من نواحي الدراسات اللغوية ، تلك هي ناحية التطور اللغوي في نواحي الأصوات ، والبنية ، والدلالة ، والأسلوب ، فلم يحاول أحد المؤلفين في المعاجم في القرن الرابع أو الخامس الهجري مثلاً، أن يبين لنا تطور معنى الكلمة التي جمعها من قبله أحد علماء القرن الثاني الهجري . وبعبارة أخرى لم يبين لنا المعنى الذي كان يفهم من الكلمة في عصره ، كما أنه لم يبين لنا كيف كانت تنطق الكلمة في لغة التخاطب

(١) المثل السائر ٤٣/١ - ٤٤ ( كلام في نشأة النحو ) .

(٢) المثل السائر ٦٤/١ وما بعدها .

(٣) انظر : أسس علم اللغة ، ترجمة الدكتور أحمد مختار عمر ٥٥ .

فى عصره ، وليس لدينا فى هذا المجال سوى إشارات سريعة ، فيما يعرف  
بكتب لحن العامة <sup>(١)</sup> .

وإذا كان ابن الأثير ومن قبله من العلماء قد أغفلوا هذا الجانب  
المهم فى بحوثهم المتصلة باللغة العربية ، فلا بد أن نحاول - مجرد  
المحاولة - الوقوف على الأسباب الداعية إلى ذلك ، والتي يمكن أن  
نحصرها فى سببين:

الأول : نظرة العلماء القدماء إلى اللغة العربية فى العصر الجاهلى ، وحتى  
القرن الثانى الهجرى ، على أنها المثال الذى يجب أن يحتذى ألفاظاً  
وأصاليب ؛ خاصة أن القرآن الكريم نزل بهذه اللغة رفيعة المستوى؛  
وصون القرآن يقتضى صونها ، ولذلك لما اختلط العرب بغيرهم؛ شمر  
العلماء عن سواعد الجد ، وخرجوا إلى البادية عن بكرة أبيهم؛ باحثين  
عن الألفاظ العربية الفصيحة ، ملتجئين ذلك عند القبائل العربية التى لم  
يكن لها صلة من قريب أو بعيد بالجماعات اللغوية غير العربية ،  
ولذلك أخذ اللغويون عن قبائل قيس وتميم وأسد وهذيل، وأعرضوا عن  
قبائل قضاة وغسان وإياد لمجاورتهم أهل الشام الذين يتكلمون  
الآرامية . وكذلك لم يأخذ اللغويون عن أهل اليمن لاختلاطهم بأبناء  
الهند والحبشة ، ونأوا بجانبهم عن قبائل شرق الجزيرة العربية ، ومدن  
الحجاز التى اختلط لسانها بلسان غير عربى <sup>(٢)</sup> . ولم يكن اللغويون  
العرب وحدهم - فى عهد الأمويين - هم الذين جابوا البوادي بحثاً عن  
اللغة الفصيحة السليمة ، بل كانت الدوائر الإسلامية غير العربية من  
طبقة الموالى ، تحاكي هؤلاء العلماء فى هذا المحال ، فاحتضنت

(١) تراثنا اللغوى فى حاجة إلى التهذيب والتقية ٣٩ .

(٢) علم اللغة العربية ، للدكتور محمود فهمى حجازى ص ٩٥ - ٩٦ .

حركة تنقية اللغة العربية ؛ وذلك بإعلاء شأن اللغة البدوية الخالصة <sup>(١)</sup>.

إن هذا السلوك من جامعي اللغة ، يؤكد أنهم لا يريدون لألفاظ غير عربية أن تغزو العربية من جهة ؛ ومن جهة أخرى يريدون الوقوف بألفاظ اللغة على المعاني التي دلت عليها في العصر الجاهلي وصدر الإسلام ؛ لأن وقوع اللفظ العربي على معنى غير الذي كان عليه ، يعنى - بالطبع - وقوع آى القرآن على معانٍ غير التي أرادها الله سبحانه وتعالى ، مما قد يفسد على الناس عقيدتهم وإسلامهم . وقد ذهب غير واحد من العلماء ، قدامى ومحدثين ، إلى أن اللغة العربية في العصر الجاهلي ، دخلها عدد من الألفاظ الفارسية ، والرومية ، وغيرها ، وامترجت هذه الألفاظ الأجنبية بغيرها من الألفاظ العربية ، وقد ورد في القرآن الكريم بعض هذه الألفاظ ؛ لذلك يرى الدكتور تمام حسان أنه من الحقائق المقررة « أن القرآن نفسه اشتمل على كلمات دخيلة ؛ جاءت إلى اللغة العربية في الجاهلية من لغات مختلفة ، فلما نزل القرآن كانت هذه الكلمات قد أصبحت عربية ، لا تختلف في هذا الوصف وتلك النسبة ، عن غيرها من المفردات الأخرى العربية الأصل ، ومن ثم وردت في القرآن كالصراط ، والسندس ، والإستبرق ، والقنطار ، والدينار ... إلخ <sup>(٢)</sup> » .

وأما الخوف من تحوّل الألفاظ العربية عن معانيها ، مما قد يمثل خطراً على كتاب الله - عز وجل - فتلك حسنة تذكر للغويين ، غير أنهم وقفوا جهدهم عند مجرد جمع الألفاظ العربية الفصيحة ، وتثبيتها على معانيها الدالة عليها ، وكان في مكنّتهم ، بجانب هذا العمل ، أن يسجلوا ما طرأ على

---

(١) العربية ، ليوهان فك - ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب ٤٠ - ٤١ .

(٢) الأصول ، للدكتور تمام حسان ٧٣ .

وانظر : اللغة بين المعيارية والوصفية ، للدكتور تمام حسان ٧٣ ، و " من أسرار اللغة " ، للدكتور

إبراهيم أنيس ١٢٥ .



الألفاظ من تغير خصص عموم دلالاتها ، أو عمم خصوص هذه الدلالات ، أو غير ذلك من أشكال التغير الدلالي . لكن شيئاً من هذا لم يحدث ، وتلك نقيصة تؤخذ عليهم في هذا الصدد ؛ ((وبذلك لم يكن العمل اللغوى الميدانى فى القرن الثانى الهجرى ، محاولة لتسجيل جوانب الحياة اللغوية عند أبناء الجماعة اللغوية ، أو محاولة لبحث جوانب التنوع اللغوى فى الجزيرة العربية ؛ بل كان محاولة للبحث عن الصيغ الفصيحة ، والكلمات الفصيحة ، عند القبائل العربية التى يقترب استخدامها للغة من المستوى اللغوى المنشود <sup>(١)</sup>)).

وعلى الرغم من أن ابن الأثير قد أقر بتطور الدلالة - كما سيتضح لنا فى أثناء حديثه عن تطور دلالة لفظة " الظريف " المختصة بالنطق ، إلى حسن الخلق وجمال الهيئة - فإنه سمى ذلك غلطاً فى الاستعمال ، وإن كان لا يوجب فى اللفظة قبحاً ، وعدّه جهلاً بالدلالة الأصلية للفظه ؛ وكأنه بذلك يدعو إلى التماس الصحة فى استخدام الألفاظ ووضعها فى مواضعها من حيث الدلالة . وإذا فالدلالة الأولى للفظه تلح على ابن الأثير ، على الرغم مما يفرضه عليها الواقع اللغوى من دلالات أخرى .

الثانى : أن البحث عن المعانى المختلفة التى دلت عليها اللفظة المفردة عبر فترات زمنية متعاقبة ، ليس له موضع فى الدرس البلاغى ؛ ولذلك فإنه يعد طبيعياً ألا يلتفت ابن الأثير إلى هذه القضية ، فى كتاب جعل موضوعه علم البيان ، الذى يشمل فنى الفصاحة والبلاغة .

---

(١) علم اللغة العربية ، للدكتور محمود فهمى حجازى ٩٧ .



## التطور وخصائص اللفظ المفرد :

تناول ابن الأثير طرفاً من قضية تطور دلالة الألفاظ ، في أثناء حديثه عن خصائص اللفظة المفردة ، وما يجب أن تكون عليه من عدم ابتذال ؛ رابطاً ذلك بقضية حسن اللفظة وقبحها ، فقد ذهب ابن الأثير إلى أن اللفظة يجب ألا تكون مبتذلة بين العامة ، وابتذالها يكون على قسمين : أحدهما - أن يستخدم العامة اللفظة بمعنى غير الذي وضعت له في أصل اللغة ، والثاني - أن تشيع اللفظة ، ويكثر تداولها على السنة العامة ، وإن لم يتغير معناها ، وهذا القسم لا يعنينا في هذا الصدد ؛ لأن حديثنا عن تغير دلالة الألفاظ .

أما الألفاظ التي استخدمها العامة بمعنى غير الموضوع له في أصل اللغة ، فقد جعلها ابن الأثير ضربين : أحدهما - ما يكره ذكره ، كقول أبي الطيب المتنبى :

أَذَاقَ الْغَوَايِي حُسْنَهُ مَا أَذَاقَنِي وَعَفَّ فَجَارَاهُنَّ عَنِّي بِالصَّرْمِ (١)

فقد استخدم المتنبى لفظة " الصرم " - هنا - بمعناها اللغوي ، وهو القطع أو البين والفراق . وهذه اللفظة نفسها شاعت على السنة العامة بمعنى المحل المخصوص من الحيوان دون غيره ، ومن هنا كان قبحها في بيت المتنبى ، على مذهب ابن الأثير . ويرى ابن الأثير أن هذه اللفظة لا تعاب إذا استخدمها البدوي ؛ لأنها لا تحمل عنده معنى آخر غير الذي وقعت عليه في أصل اللغة ، ولذلك فهي غير معيبة في قول أبي صخر الهذلي :

---

(١) من قصيدة يمدح فيها الحسين بن إسحاق التوحي ، مطلعها :

مَلَأَمِي النَّوَى فِي ظُلْمِهَا غَايَةَ الظُّلْمِ لَعَلَّ بِهَا مِثْلَ الَّذِي بِي مِنَ السُّقْمِ .

ملا مي : لومي ، والنوى : البعد . والمعنى : أن لومي للنوى في ظلمها لي غاية الظلم لأنه ربما يكون

عندها . من الشوق لهؤلاء الأحبة مثل ما عندي . ورواية الديوان هكذا :

أَذَاقَ الْغَوَايِي حُسْنَهُ مَا أَذَقَنِي وَعَفَّ فَجَارَاهُنَّ عَنِّي بِالصَّرْمِ

انظر : ديوان المتنبى ٨٢ .

قَدْ كَانَ صَرْمٌ فِي الْمَمَاتِ لَنَا      فَعَجَلَتْ قَبْلَ الْمَوْتِ بِالصَّرْمِ (١)

أما الحضري من الشعراء والكتاب ، فيعاب عليه استعمالها ، لوقوعها على المعنى القبيح الذي شاع في بيئته . أما ثاني الضربين اللذين تتغير فيهما دلالة اللفظة عما وقعت عليه أول استعمالها ، فهو ما وضع في أصل اللغة لمعنى ، وجعلته العامة دالاً على غيره ، ولكنه ليس بمستقبح ولا مستكره ، كوصفهم من دمث خلقه ، وحسنت صورته ولباسه ، بأنه إنسان ظريف ، والظرف في أصل اللغة مختص بالنطق (٢) .

ولعله ياد لنا أن ابن الأثير تناول قضية تطور دلالة اللفظة من باب المفاضلة بين المعنيين اللذين تدل عليهما اللفظة المفردة ، فكلمة " الصرم " التي تعنى ، في الإطلاق الأول ، القطع ، صارت إلى معنى قبيح يكره ذكره ، وقد ذهب بعض اللغويين إلى أن تغير دلالة الألفاظ ليس مشروطاً بالمعنى الذي تتول إليه اللفظة ؛ فليس بشرط أن يكون المعنى المنتقل إليه أفضل من المنتقل منه ، ولذلك رفض بعض الباحثين كلمة التطور في هذا المجال ؛ لأنها تحمل بين ثناياها دلالة الارتقاء والتقدم ، أو التغير إلى الأفضل ، وهذا شيء لا يتحقق في مجال الدراسات اللغوية ؛ فليست هناك لفظة أفضل من لفظة ، ولا صوت أفضل من صوت (٣) . غير أن هذه الكلمة - كلمة التطور -

---

(١) من قصيدة مطلعها :

بِيَدِ الَّذِي شَغَفَ الْفَوَادَ بِكُمْ      تَفْرِجُ مَا أَلْقَى مِنْ أَلَمٍ .

ديوان الحماسة ، شرح التبريزي ٦٨/٢ . والمعنى : كل منا يعلم أن الموت مفرق ، ولكنك تعجلت الفراق والقطيعة قبله .

(٢) المثل السائر ١٩٦/١ - ١٩٨ .

(٣) التطور اللغوي ، للدكتور رمضان عبد التواب ١٤ .

وانظر : مدخل إلى علم اللغة ، للدكتور محمود فهمي حجازي ٢٥ ، والثرث اللغوي والتقدم الاجتماعي ، للدكتور أحمد عبد الستار ٨٩ ، ٩١ .

تستخدم في مجال الصناعات بمعنى الانتقال إلى الأفضل والأجود ، ولعل هذا هو الذي حمل بعض ظلال هذه الكلمة المستخدمة في المجال الصناعي ، إلى مجال الدراسات اللغوية عند استخدامها فيه .

ولو كان اللفظ كريهاً ، ولا يجوز للخاصة استعماله لدلالته على معنى تكرهه النفس كما يرى ابن الأثير - لوجب ، قياساً على هذا ، ألا تستعمل الألفاظ التي دلت في أصل الوضع على المعاني الكريهة ، وكثير ما هي ، كالألفاظ الدالة على الموت والمرض والخوف والجوع ، وأسماء الحيوانات المفترسة وغيرها ، وهذا لم يكن ، ولن يكون . وجدير بالذكر - هنا - أن هناك ألفاظاً كانت تقع قبل الإسلام على معان لا يجد الإنسان في نفسه حرجاً من ذكرها ، وجاء الإسلام فخصت هذه الألفاظ بمعانٍ قد تثير في النفس حرجاً ، فقد كانت كلمة " فرج " تدل على كل انفتاح ، ثم خصص عموم هذه المعنى ، فصارت تطلق في الفقه الإسلامي على أحد أعضاء جسم الإنسان<sup>(١)</sup> .

وقد ذهب بعض اللغويين إلى أن اللفظة قد تقع على دلالة أفضل من دلالتها الأولى ، فيما سموه بالتغير المتسامي *meltorative change* أو رقي المعنى *Elevation* ، ويحدث هذا بأن تكون اللفظة واقعة على معنى ضعيف ، ثم تستخدم للدلالة على معنى قوى ، مثل كلمة " السُّفْرَة " فقد كانت تطلق قديماً على طعام المسافرين ، وأصبحت الآن تطلق على الأثاث الفاخر . وكذا كلمة " العَفْش " كانت تطلق على سقط المتاع ، وتطلق الآن على المتاع الفاخر<sup>(٢)</sup> . وقد تدور على اللفظة الدائرة ؛ فتَهبط بها إلى معنى قبيح ، فيما يعرف بالتغير الخافض *pejorative change* ، أو انحطاط المعنى

(١) مناهج البحث في اللغة ، للدكتور تمام حسان ٢٤١ .

(٢) دلالة الألفاظ ، للدكتور إبراهيم أنيس ١٥٢ - ١٦٧ .

Degeneration ، وذلك عندما تقع اللفظة ذات الدلالة الرفيعة على معنى وضيع ، فقد كانت لفظة " البلغة " تطلق على ما يكفي لسد الحاجة ، ولا يفضل عنها <sup>(١)</sup> . أما الآن فقد شاع استعمالها على السنة العامة بمعنى الحذاء.

وقد يبدو هذا الرأي من اللغويين المحدثين متفقاً مع ما ذهب إليه ابن الأثير ، وليس الأمر كذلك ؛ فابن الأثير يدعو إلى استبعاد هذه الألفاظ التي انحطت دلالتها ، وصارت تطلق على القبيح من المعاني ، كلفظة " الصرم " التي أشار إليها . أما هؤلاء اللغويون فإنهم يصفون - مجرد الوصف - ما آلت إليه اللفظة من رقي في دلالتها أو انحدار ، وفرق بين النظرتين كبير؛ فنظرة ابن الأثير تقويمية ، ونظرة اللغويين المحدثين وصفية بحتة .

ويؤكد عناية ابن الأثير بالمعنى الذي تنتقل إليه الكلمة ، ما أشار إليه في الضرب الثاني من القسم الأول للمبتذل من الألفاظ ، من أن كلمة " ظريف " المختصة بالنطق صارت على السنة العامة دالة على دموثة الخلق ، وجمال الهيئة واللباس . ومن ثم فليست الكلمة مستقبحة ولا مستكرهة ، ولا يعاب استعمالها بهذا المعنى عند الخاصة لوقوعها على هذه الصفات الحسنة والمعاني النبيلة ؛ فهذا تحول ، أو على حد تعبير ابن الأثير ، " غلط لا يوجب في اللفظة قبحاً ؛ يقول ابن الأثير : (( فالظرف إنما يتعلق بالنطق خاصة، فغيرته العامة عن بابه ، وممن غلط في هذا الموضع أبو نواس حيث قال :

اخْتَصَمَ الْجُودُ وَالْجَمَالُ      فَيْكَ فَصَارَا إِلَى جِدَالٍ  
فَقَالَ هَذَا : يَمِينُهُ لِي      لِلْعُرْفِ وَالْبَذْلِ وَالنُّوَالِ

(١) انظر : المعجم الوسيط ( بلغ ) ٧٢/١ .

وتجدر الإشارة إلى أن هناك كتابين جعل صاحباهما من كلمة " البلغة " عنواناً لهما ، وهما " البلغة في تاريخ أمة اللغة " للفرزبادي ، و " البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث " لأبي البركات بن الأنباري.



وَقَالَ هَذَاكَ : وَجْهَهُ لِي لِلظُّرْفِ وَالْحُسْنِ وَالْكَمَالِ  
فَافْتَرَقَا فَيْكَ عَنْ تَرَاضٍ كِلَاهُمَا صَادِقُ الْمَقَالِ<sup>(١)</sup>

وكذلك غلط أبو تمام فقال :

لَكَ هَضْبَةُ الْحِلْمِ الَّتِي لَوْ وَازَيْتَ أَجَا إِذَنْ ثَقُلْتَ وَكَانَ خَفِيفًا  
وَحَلَاوَةُ الشَّمِ الَّتِي لَوْ مَا زَجْتَ خُلِقَ الزَّمَانُ الْقَدَمِ عَادَ ظَرِيفًا<sup>(٢)</sup>

فأبو نواس غلط - هاهنا - فى أنه وصف الوجه بالظرف وهو من صفات النطق . وأبو تمام غلط فى أنه وصف الخلق بالظرف ، وهو من صفات النطق أيضاً ، إلا أن هذا غلط لا يوجب فى اللفظة قبحاً ، لكنه جهل بمعرفة أصلها فى وضع اللغة<sup>(٣)</sup> .

وجدير بالذكر أن كلمة " ظريف " تستخدم بين العامة فى عصرنا للدلالة على الإنسان المرح ، خفيف الظل ، وتستخدم أحياناً للدلالة على السفية والأحمق ، غير أن سياق الموقف فى هذه الحال هو الذى يحدد

(١) أبيات مدح بها عبدالوهاب بن مايسان من أشرف الفرس . انظر : ديوان أبي نواس ٥٢٥ .  
وقد ورد لابيتان الثانى والثالث فى الديوان هكذا :

فَقَالَ هَذَا : يَمِينُهُ لِي لِلْعُرْفِ وَالْجُودِ وَالنَّوَالِ .  
وَقَالَ هَذَا : وَوَجْهَهُ لِي لِلْحُسْنِ وَالظُّرْفِ وَالْكَمَالِ .

(٢) من قصيدة يمدح فيها أبا سعيد محمد بن يوسف ، مطلعها :

أَطْلَأْلَهُمْ سَلَبَتْ دُمَاهَا الْهَيْفَا وَاسْتَبَدَلْتُ وَخَشًا بِهِنَّ عُكُوفًا

الدمى : هنا كناية عن النساء ، والهيف : جمع الهيفاء : الضامرة ، والعكوف : المقيمة .

انظر : شرح ديوان أبي تمام ، شرحه إيليا الحاوى ٣٧٩ .

وفى الديوان " الشيم " مكان " الشم " فى البيت الثانى . الهضبة : المرتفع من الأرض ، أجاً : جبل ، والمعنى : إن لك من الحلم ما تتضاءل من دونه الجبال . القدم : الغليظ ، والمعنى : لو ما زجت أخلاق الممدوح العذبة أخلاق الزمان القاسية الغليظة ، لعذبت .

(٣) المثل السائر ١/ ١٩٨ .



المعنى. ولو قدر أن استخدم العامة في عصر ابن الأثير كلمة " ظريف " بمعنى السمج لجعلها من الضرب الأول الذى يعاب ذكره ويستقبح .

وإذا لا يمكن أن تكون اللفظة حسنة بمعناها ، وتكون هى نفسها قبيحة بتغير هذا المعنى ، وهذا ما يؤكد الدرس اللغوى الحديث ، الذى يهدف إلى الوقوف على الأطوار الدلالية التى مرت بها اللفظة ، محاولاً البحث عن أسباب هذا التغير وتفسيره ، من خلال ربط كل دلالة بالعصر الذى شاعت فيه، والوقوف على الصلة بين المعانى التى ارتدتها اللفظة عبر العصور ، والمعنى الأصلي لها .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحس العربى كان ينفر من الأشياء الكريهة، ولذلك كانت تسمى هذه الأشياء عندهم بأسماء حسنة ، فسميت الصحراء بالمفازة ، وسموا المدوغ بالسليم ، وغير ذلك من أسماء تبث فى النفس الطمأنينة والهدوء ، وإن كانت مدلولاتها تثير الفزع والخوف ، فقد كان العرب شديدي الاعتقاد فيما تحدثه الأسماء من أثر نفسى عند قرعها الأذان لأول مرة ؛ ولعل هذا هو الذى دفعهم إلى تسمية أبنائهم بأسماء الحيوانات المفترسة ، أو الطيور الجارحة ، أو الموجودات الثابتة الشامخة ؛ ظناً منهم بأن هذه الأسماء تلعب دورها فى حروبهم - وحياتهم كلها حروب - فى ضعضة قوى الخصم ، وتفتيت عزمه . وفى مقابل هذا كانوا يسمون عبيدهم بأسماء تبعث على السرور والسعادة . وبهذا يمكن القول بأن ابن الأثير لم يخرج عن الحس العربى فى استقبحه لفظة الصرم لاتحداها إلى هذا المعنى المستقبح ، وهو المحل المخصوص فى الحيوان دون غيره ، وهو على أية حال حس إنسانى عام .

وقد أشار اللغويون المحدثون إلى أن ارتباط كلمة بمعنى غير كريم ، أو بمعنى لا يحسن التعبير عنه صراحةً ، يجعلها ممجوجة ؛ ومن ثم يطرحها

المجتمع ، ويستبدل بها كلمة أخف فظاظاً منها ، وهذه الثانية تسوء أيضاً مع طول ملازمتها للمعنى القبيح وملاستها له ، فتهجر ويؤتى بثالثة ، وهكذا دواليك . يقول فندريس : « فالأسباب الاجتماعية واضحة جداً في تغير الكلمات للياقة ؛ إذ ليس من اللائق أن يتكلم في أحد المجتمعات عن أفعال معروفة بالفظاظ ، أو بأنها مما يجرح الحياء ، وتستبعد الألفاظ التي تعبر عنها من بين المفردات التي يستعملها الأشخاص المهذبون <sup>(١)</sup> » .

وإذا كانت الكلمة الواقعة على معنى قبيح يستبدل بها كلمة أخرى ، والثانية يستبدل بها ثالثة ، وبالثالثة رابعة ، حتى يصبح للمعنى السيئ خمس كلمات دالة عليه أو يزيد - فإن هذا لا يعنى أن هذه الألفاظ قبيحة في ذواتها ، وإنما ارتباطها بمعنى يندى له الجبين حياءً ، أو تشمئز منه النفس تقززاً ، أو يرتجف منه البدن خوفاً - هو الذى هبط بها إلى الحد الذى جعل المجتمع يرفضها . وهذه الألفاظ المستقبحة وغيرها تعد في الدرس اللغوى من المحظورات اللغوية ، أو اللامساس ؛ ولذا فإن التطور الدلالى للفظة يكون في بعض أشكاله صدى لذوق المجتمع الإنسانى .

وقد ربط ابن الأثير تطور الألفاظ بمستوى الاستخدام اللغوى : العامى والفصيح ؛ فأى تغير عنده في دلالة اللفظة ينسب إلى العامة . وهذا يوقفنا على حقيقة ، وهى أن اللفظة عند ابن الأثير يجب أن تثبت على دلالتها عند استعمالها على المستوى الفصيح ، أو بعبارة أخرى ، يجب على الخاصة ألا يستعملوا اللفظة إلا بمعناها الدالة عليه في أصل الوضع ؛ ولذا جعل ابن الأثير تغير الدلالة نوعاً من الابتذال ، وقرن هذا الابتذال بالعامة ، حتى إن كلمة ظريف التي تغيرت دلالتها على مستوى الخاصة ، من صفة حسن في

(١) اللغة لفندريس ٢٨٠ .

وانظر : اللغة معناها ومبناها ، للدكتور تمام حسان ٣٢٢ .

النطق إلى دماثة في الخلق ، اعتبر هذا التغير غلطاً ، وإن لم يكن مقبهاً للدلالة .

ويبدو أن ابن الأثير حاول أن يضع سداً منيعاً بين المستويين : الفصيح والعامي ؛ ولذلك حرّم - إن جاز التعبير - على أبناء المستوى الأول استخدام الألفاظ التي شاعت على السنة العامة ، وهي فصيحة في أصل الاستخدام؛ لأن (( مثل هذه الألفاظ إذا وردت في الكلام وضعت من قدره ، ولو كان معنى شريفاً <sup>(١)</sup> )) . ومهما كانت محاولة الفصل بين المستويين فإنه فصل متوهم؛ إذ ليس هناك حاجز بين أبناء المستويين ؛ فهم يحيون في مجتمع يفرض عليهم الاتصال والاحتكاك ، ويلتقط العامة بعض ألفاظ الخاصة ويلبسونها من المعاني ما يشاءون ؛ ولذلك فقد تستخدم لفظة على المستوى الفصيح بمعنى ، وتستخدم هي نفسها على المستوى العامي بمعنى آخر ، ولا نستطيع أن نفرض على أبناء أحد المستويين - وبخاصة المستوى العامي - أن يرضخ أو ينقاد للمعنى الذي يستخدمه أبناء المستوى الآخر ، ومن ثم فلا لوم على أبناء المستوى الفصيح إذا استخدموا هذه الألفاظ التي تشيع على السنة العامة ، ما داموا يستخدمونها بمعانيها الفصيحة ، بل إن على الخاصة أن يستخدموا هذه الألفاظ نفسها بمعانيها العامية في الخطاب العامي .

إن عدداً غير قليل من المفردات التي ترددها السنة العامة ، يمكن ردها إلى أصول فصيحة، سواء كانت هذه المفردات مستخدمة بنفس المعاني التي دلت عليها في الفصحى ، أو ألبسها العامة معاني غير التي كانت عليها ، أما تلك الألفاظ التي لا يتصور أن يكون لها أصل في الفصحى فإنها تكون منحدره إلى اللهجات الحديثة من اللهجات القديمة ، أو أصابها تغير انمحت معه معالمها، وليس يخفى في هذا المقام، ما تلعبه الانحرافات الفردية من دور

---

(١) المثل السائر ١/٢٠٠ .

فى تغير دلالة الألفاظ ؛ « ذلك لأن اللغة منذ نشأتها سلوك إنسانى فى مجتمع إنسانى، أى أن للإنسان دخلاً فى تطوراتها وتغيراتها، ومثل قوانينها مثل كل القوانين الاجتماعية التى لا تعرف الاطراد التام ؛ ولهذا تختلف عن القوانين الطبيعية <sup>(١)</sup> » .

غير أن الانحرافات الفردية لا يكون تأثيرها مطرداً فى تطور الألفاظ، أو أى جانب آخر من جوانب اللغة ؛ فهو انحراف أو خروج مشروط بأن يصادف هوى ، ويلقى تأييداً من المجتمع ، فإنه يقابل بالرفض ولا يكتب له الذيوع والانتشار ؛ فالنشاط الفردى كما يرى الدكتور تمام حسان شىء ، والقبول الاجتماعى لما أوجده الفرد شىء آخر ، ويؤكد فندريس هذا بقوله: « وإذا وقعت مخالفة من جانب فرد منعزل ، أصححت على الفور ، والسخرية اللاذعة كفيلة بإمساك الجانى عن التفكير فى المعاودة ، ولا يمكن أن تصير للمخالفة قوة القانون إلا إذا كان أعضاء الجماعة كلهم على استعداد لارتكابها، أى أن يشعروا بها على أنها قاعدة ، وفى هذه الحالة لا تصبح مخالفة <sup>(٢)</sup> » .

وإذا فأتى تغير يصيب اللغة يمر بمرحلتين أساسيتين : مرحلة الإبداع أو التجديد innovation ، وهى فردية individual وتبدو فى الكلام ؛ ومرحلة انتشار التغير dissemination ، وهى مرحلة اجتماعية social <sup>(٣)</sup> . وعلى هذا يمكن القول بأن تحول دلالة كلمة " الصرم " إلى المحل المخصوص فى

---

(١) اللغة بين القومية والعالمية ، للدكتور إبراهيم أنيس ١٥ . وانظر : دلالة الألفاظ ، ١٤٦ .

(٢) اللغة لفندريس ٣٠٤ .

وانظر : اللغة العربية معناها ومبناها ، للدكتور تمام حسان ٣٢١ ، ودلالة الألفاظ ، للدكتور إبراهيم أنيس ٨ ، وعلم اللغة العربية ، للدكتور محمود فهمى حجازى ص ٢٧ .

ومن المراجع الأجنبية : . De Saussure, Course in General Linguistics P. 168 -

(٣) دور الكلمة فى اللغة ، ترجمة الدكتور كمال بشر ١٧٠ .



الحيوان دون غيره ، قد صادف هوى عند العامة فى عصر ابن الأثير ، فاستعملوها ، وثبت اللفظ على هذا المعنى ؛ ومن ثم فلا يمكن لابن الأثير أو غيره من النقاد أن يبدلوا أو يغيروا دلالة كلمة ارتضتها الجماعة اللغوية ، التى سماها ابن الأثير " العامة " .

وإذا كان ابن الأثير قد أشار إلى التغير الذى أصاب كلمة الصرم ، فحوّلها من دلالتها على القطع فى أصل اللغة إلى المحل المخصوص فى الحيوان ، فإنه لم يذكر مرشحات هذا التغير ؛ ذلك أن تغير دلالة اللفظة المفردة ، ووقوعها على غير واحد من المعانى أو الأشياء لا يكون عشوائياً ، ولا يتم بين عشية وضحاها ، وإنما يسبق هذا التغير أشياء ترشح له ، وتقف شاهداً على وقوعه ؛ فلا بد أن يكون بين المعنيين - المنتقل منه والمنتقل إليه - علاقة أو صلة ترجح هذا الانتقال ، كعلاقة المجاورة أو المشابهة .

وقد ذهب اللغويون إلى أن هناك أعراضاً عامة للتغير الدلالى ، شبهها الدكتور إبراهيم أنيس بأعراض المرض ، وتتمثل فى تخصيص المعنى العام restriction of meaning أو تضيقه narrowing ، وتعميم المعنى الخاص expansion of meaning أو توسيعه widening ، وتغير مجال الاستعمال القائم على المجاز . وإذا كان علماء اللغة المحدثون قد حاولوا الوقوف على أسباب تغير دلالة الألفاظ وأعراضه المختلفة ، فإن ابن الأثير - كما قلنا آنفاً - لم يحاول تفسير التغير الذى أصاب كلمة الصرم ، فتحول معناها من الدلالة على القطع إلى الدلالة على المحل المخصوص من الحيوان دون غيره ؛ ذاك أنه ، كما سبقت الإشارة ، كان ينظر إلى تغير دلالة الألفاظ نظرة تقويمية تقوم على أساس القبول والرفض ، لا الوصف أو التحليل والاستنتاج .



ويبدو لى أن هذا التغير الدلالى لهذه اللفظة قائم على أساس تخصيص دلالتها ، فالصرم هو القمع على إطلاقه ، والمحل المخصوص من الحيوان يعد صرماً أو قطعاً ، لأن موضع القطع يمثل آخر الشيء ، ولما كان المحل المخصوص من الحيوان وغيره يمثل آخر الجهاز الهضمى <sup>(١)</sup> ، سمي صرماً، غير أن هذه الكلمة شاعت على السنة العامة فى عصر ابن الأثير بمعنى المحل المخصوص من الحيوان دون غيره .

وهناك تفسير آخر ، وهو أن تكون كلمة الصرم التى بمعنى المحل المخصوص من الحيوان ، متطورة عن كلمة السُرْم ( بالسین المضمومة ) التى تعنى فى اللغة الدُّبْرُ ، فقد ورد فى اللسان : (( السُرْم : الدُّبْر <sup>(٢)</sup> )) . وأما كيفية تطورها ، فتتمثل فى أن الراء تفخم الأصوات المجاورة لها ، فالراء فى السرم فخمت السين فصارت صاداً ، وأصبحت الكلمة بعد التفخيم الضُرْم فأشبهت كلمة الصُرْم . ولما كانت الصرم المفتوحة الصاد أخف فى النطق من الصرم المضمومة الصاد ، أصبحت الكلمة تنطق بالصاد المفتوحة ، وتطلق على المعنيين معاً : الدبر أو المحل المخصوص من الحيوان ، والفراق أو القطيعة .

### تطور الدلالة والمشارك اللفظى :

التطور الدلالى للفظه يفرض عليها عدداً من المعانى ، فكلمة " الصرم " التى أشار ابن الأثير إلى أنها كانت تعنى " القطع " فى اللغة - صارت على السنة العامة تطلق على " المحل المخصوص من الحيوان دون غيره "؛ فأصبحت عند إطلاقها تقع على معنيين : أحدهما أصل ، والآخر فرع عنه،

---

(١) المحل المخصوص عند الحيوان يسمى " مَبْعَرًا " لدى الحف وذى الظلف ، و " مَرَأًا " لدى الحافر ، و " جاعرة " للسبع . انظر : فقه اللغة وصر العربية ، للتحالى ٧٥ .

(٢) لسان العرب ٣ / ٢٠٠٠ .

غير أنه يمكن استخدامها فيهما على حد سواء ، وإن كان الاستخدام على مستويين مختلفين . والمشارك اللفظي هو ارتباط اللفظ الواحد بعدد من المعاني ، وقد ذكر ابن الأثير مثلاً لذلك كلمة " العين " التي تعني العين المبصرة ، والسحاب ، والبئر ، وما إلى ذلك . وقد يبدو للوهلة الأولى أن ثمة صلة بين تطور دلالة اللفظة المفردة ، والمشارك اللفظي . وهذا وارد على اعتبار ، وغير وارد على اعتبار آخر ، ويمكن توضيح ذلك كما يلي :

أولاً : إذا كان المشارك اللفظي كما ذهب أولمان وغيره من المحدثين - هو وقوع عدد من الكلمات المتحدة نطقاً ، على معانٍ ليس بينها صلة من نوع ما ، فإنه لا يمكن أن تكون هناك صلة بين تطور الدلالة والمشارك اللفظي ؛ لأن التطور الدلالي لا يتم عشوائياً ، وإنما يقوم على أساس علاقة الشبهية ، سواء أكان الشبه حسياً أم معنوياً ، أو العلاقة اللزومية بين المعنيين الأصلي والفرعي . والمشارك بعيد تماماً عن هاتين العلاقتين ؛ (( لأن المشارك اللفظي الحقيقي إنما يكون حين لا نلمح أي صلة بين المعنيين ، كأن يقال لنا مثلاً : إن الأرض هي الكرة الأرضية ، وهي أيضاً الزكام <sup>(١)</sup> )) . والمثال الذي ذكره ابن الأثير للمشارك اللفظي وهو كلمة " العين " ، خرّجه العلماء - كما سبقت الإشارة - على أن الكلمة لها دلالة واحدة ، أما بقية الدلالات فهي تنويعات للمعنى ، انطلاقاً من الدلالة الأولى أو الأصلية <sup>(٢)</sup> . وقياساً على هذا ، فإن ما سماه ابن الأثير بالمشارك اللفظي ، ليس في حقيقته إلا تطوراً في الدلالة .

(١) دلالة الألفاظ ، للدكتور إبراهيم أنيس ٢١٤ .

(٢) انظر حديثي عن الاشتراك في اللغة ٨٩ - ٩٨ .

غير أن ابن الأثير ردّ ألفاظ المشترك اللفظي كلها إلى واضع اللغة . فلا مجال إذا لتتويع معطيات الدلالة الواحدة للكلمة ، ولا مسوغ لأن تحال ألفاظ المشترك اللفظي إلى التطور الدلالي للكلمة ، وهذا يتنافى مع المثال الذى ساقه ابن الأثير ، وتخريج العلماء له على النحو الذى رأينا، إلا أن يكون واضع اللغة نفسه قد التمس صلة بين المعانى المختلفة التى أوقفها بإزاء لفظة من الألفاظ ، وإن جاز هذا ، فماذا يمكن أن يقال فى تلك التى لا يلتبس بين معانيها صلة من أى نوع ؟ يسهل للمؤيد أن يشكك فى عدم الصلة ، ويدعو إلى البحث عنها واكتشافها .

إن المثال الذى ساقه ابن الأثير للاشتراك ، وإن نسبته ألفاظ المشترك إلى واضع اللغة يمثلان رأيين متناقضين ، فالمثال يوحى بالصلة بين التطور الدلالي للكلمة ، والألفاظ المشتركة ؛ بل إن التطور هنا يكون أحد الأسباب الرئيسية لوجود الاشتراك . أما ادعاء ابن الأثير أن هذه الألفاظ ترجع إلى واضع واحد ، فينجم عنه نفى الصلة بين تطور الدلالة والاشتراك .

ثانياً : إذا كان المشترك اللفظي مجرد ارتباط اللفظ الواحد بعدد من المعانى ، دون أن يكون للصلة بين المعانى أو عدمها أثر فى هذه الظاهرة ، فإن تطور الدلالة أو تغييرها - مجرد التغير - يَدْخُلُ اللفظة فى دائرة الاشتراك . والملاحظ من الأمثلة التى ساقها ابن الأثير وسابقوه من العلماء ، أنها تشتمل على غير قليل من الألفاظ التى يمكن التماس صلات بين معانيها ؛ وبهذا يمكن القول بأن تطوراً أصاب دلالة هذه الألفاظ ، ثم استعملت بعد ذلك تعبيراً عن هذه المعانى المتطورة على حد سواء .

وقد لاحظ الدكتور إبراهيم أنيس أن الاستعمال المجازى هو أهم عامل فى تغير المعنى ، وليس من الضروري عنده أن يكون الاستعمال المجازى

مقصوداً متعمداً ، وإنما يلجأ إليه الناس في تخاطبهم ؛ لتوضيح المعانى التى يريدونها ، وإبرازها فى صورة جلية كقياسهم على رأس الإنسان رأس الجبل ، ورأس النخلة ، ورأس الحكمة ، وهم لا يقصدون لكلمة رأس فى كل استعمال من هذه الاستعمالات سوى الجزء الأعلى البارز من كل شىء ، وإن اختلفت هذه الأجزاء فى تفاصيلها <sup>(١)</sup> . ولذلك يؤكد الدكتور أنيس أن معنى اللفظ المشترك غالباً ما يكون أحدهما حسياً ، والآخر معنوياً ، يقول : ((والذى نلاحظه بصفة عامة أن كثيراً من الكلمات التى تسمى بالمشترك اللفظى تجمع بين معنيين : أحدهما حسى ، والآخر معنوى . ولاشك أن المعنى الأصلى فى مثل هذه الحالة هو الحسى ، وأن المعنوى فرع عنه عن طريق المجاز <sup>(٢)</sup> )) .

### تطور الدلالة والمجاز :

إذا كان المجاز عند ابن الأثير هو نقل المعنى عن اللفظ الموضوع له إلى لفظ آخر ، فإن تطور الدلالة يعنى كذلك ارتباط اللفظ بمعنى آخر غير الذى يدل عليه فى أصل الوضع . ولا يبدو لنا من خلال هذا أن هناك فرقاً بين التطور الدلالى للفظ والمجاز ، وإن كان الدكتور إبراهيم أنيس يرى أن المجاز مظهر من مظاهر التطور الدلالى <sup>(٣)</sup> ، وكان العلاقة بينهما علاقة ما هو عام بما هو خاص ، أو علاقة الجنس بالنوع .

غير أننا نلاحظ من خلال حديث ابن الأثير عن المجاز ، أن المجاز عنده يكاد ينحصر فى صور الاستعارة ، والتشبيه ، وقد سميناه المجاز الفنى ، وهذه الصور لا يمكن أن تكون تطوراً فى دلالة اللفظة المفردة ، ففى قول ابن

(١) انظر : فى اللهجات العربية ١٩٣ .

(٢) فى اللهجات العربية ١٩٩ .

(٣) دلالة الألفاظ ١٢٧ .



الأثير مفرقاً بين الحقيقة والمجاز : (( ومثال ذلك أنا إذا قلنا : " شمس " أردنا به هذا الكوكب العظيم الكثير الضوء ، وهذا الاسم له حقيقة ؛ لأنه وضع بإزاره . فإذا قلنا " الشمس " إلى الوجه المليح استعارة كان ذلك مجازاً لا حقيقة ، وكذلك إذا قلنا " البحر " إلى الرجل الجواد كان ذلك له مجازاً لا حقيقة <sup>(١)</sup> )) - في هذا القول لا يمكن الادعاء بأن كلمة " الشمس " تطلق على الكوكب المعروف ، وعلى الوجه المليح أو الصبوح ؛ ولا يمكن كذلك ادعاء أن البحر يطلق على الماء المجتمع المالح ، والرجل الجواد ؛ وقس عليه ألفاظ الأسد والحصار ؛ الأولى للإنسان الشجاع ، والثانية للبليد الغبي . وهذا بخلاف كلمة " الصَّرم " التي ذكر ابن الأثير أنها تطلق على القطع ، والمحل المخصوص من الحيوان دون غيره على حد سواء .

إن المجاز عند ابن الأثير لا يقف عند مجرد انتقال اللفظ من دلالاته على معنى إلى معنى آخر ، وإنما هو انتقال مشروط بإحداث التأثير ، ولذلك نسبته ابن الأثير إلى الشعراء والخطباء ، يقول : (( ..... فعلمنا حينئذ أن من اللغة حقيقة بوضعه ، ومجازاً بتوسعات أهل الخطابة والشعر <sup>(٢)</sup> )) . ولذلك رفض ابن الأثير اعتبار الكلمة مجازاً ؛ إذ أمكن حملها على الحقيقة ، ولم يكن لاستعمالها مجازاً فضلاً أو مزية على استعمالها حقيقة ، يقول ابن الأثير : (( واعلم أنه إذا ورد عليك كلام يجوز أن يحمل معناه على طريق الحقيقة وعلى طريق المجاز باختلاف لفظه ، فانظر فإن كان لا مزية لمعناه في حمله على طريق المجاز ، فلا ينبغي أن يحمل إلا على طريق الحقيقة ؛ لأنها هي الأصل ، والمجاز هو الفرع ، ولا يعدل عن الأصل إلى الفرع إلا لفائدة ، مثال ذلك قول البحتري :

(١) المثل السائر ٨٩/١ .

(٢) المثل السائر ٨٧/١ .



مَهِيْبٌ كَحَدِّ السِّيفِ لَوْ ضُرِبَتْ بِهِ ذُرّاً أَجَا ظَلَّتْ وَأَعْلَامُهَا وَهَذُ (١)

ويروى أيضاً " لو ضربت به طَلَى أجَا " ، جمع طَلِيَّةٌ ، وهى العنق . فهذا البيت لا يجوز حمله على المجاز ؛ لأن الحقيقة أولى به ، ألا ترى أن الذرا جمع ذروة وهى أعلى الشئ ، يقال : ذروة الجبل أعلاه ، والطلّى جمع طليّة وهى العنق ، والعنق أعلى الجسد ولا فرق بينهما فى صفة العلو هنا ، فلا يعدل إذاً إلى المجاز ؛ إذ لا مزية له على الحقيقة (٢) .

وكلام ابن الأثير هذا ، يوقفنا على فرق جوهرى بين تطور دلالة اللفظة والمجاز ، وهو أن المعنى المجازى يكون له مزية على المعنى الحقيقى ، بمعنى أن دلالتى الكلمة الواحدة ، إن جاز أن يكون المعنى المجازى دلالة ، لا تكونان على حد سواء ، أما تطور الدلالة ، فالكلمة تقع على المعنيين على حد سواء . يضاف إلى هذا أن الاستعمال المجازى للكلمة يجعل دلالتها مؤقتة ، ومرتبطة بالاستعمال ، فإذا قلنا : " رأيت أسداً على المنبر " مثلاً ، فإن كلمة الأسد هنا تدل على الإنسان الشجاع ، ولكنها ليست دلالة مطردة ، وإنما هى دلالة مؤقتة مرتبطة بالنص .

---

(١) من قصيدة يصف فيها ذنبا حين لقيه ، مطلعها :

سَلَامٌ عَلَيْكُمْ لَا وِفَاءَ وَلَا عَهْدَ      أَمَا لَكُمْ مِنْ هَجَرٍ أَحْبَابِكُمْ بُدُّ .

وقد ورد البيت فى الديوان هكذا :

مَهِيْبًا كَنَصْلِ السِّيفِ لَوْ ضُرِبَتْ بِهِ      ذُرَى أَجَا ظَلَّتْ وَأَعْلَامُهَا وَهَذُ

انظر : ديوان البحرى ١/ ١١٣ .

(٢) المثل السائر ١/ ٨٩ .

الباب الثاني

قضايا التركيب



# **الفصل الأول**

## **التركيب اللغوى والمعنى**

- ١ – مشكلة المعنى بين القدماء والمحدثين وموقف ابن الأثير .
- ٢ – خصائص التركيب اللغوى .
- ٣ – الإعراب ودلالة التركيب .
- ٤ – أقسام التركيب .
- ٥ – التراكيب الاصطلاحية .





يكاد اللغويون المحدثون يجمعون على أن اللغة - ألفاظاً وتراكيب وقواعد - مستقرة في أذهان أبناء الجماعة اللغوية بشكل مجرد ، وأنه لا يكون لها وجود حقيقي ، إلا إذا صارت كلاماً ، حين توضع مفرداتها في تراكيب ، تنتظم بسلك لغوي على ألسنة المتكلمين بها . فاللغة وعاء الفكر ، ونحن لا يمكن أن نفكر إلا بتراكيب تحمل معاني ، ويبعد كثيراً أن يكون التفكير بألفاظ مفردة . ومن ثم فإن الدراسات اللغوية الحديثة ، لم تقصر اهتمامها على دراسة الألفاظ المفردة ، وتحليل المعنى المعجمي lexical meaning ، وإنما وجهت البحث نحو التراكيب اللغوية ، فكان اهتمامها بالمعنى المركب syntactic meaning<sup>(١)</sup> .

### مشكلة المعنى بين القدماء والمحدثين وموقف ابن الأثير :

إن أي دراسة من الدراسات المختلفة ، في أي مجال من مجالات العلوم ، لابد أن يكون لها هدف تسعى إليه ، محاولة تحقيقه بوسائل يستند إليها المتخصصون في كل علم . والدراسات التي تدور حول اللغة على مستوياتها المختلفة : الصوتية ، والصرفية ، والنحوية ، تهدف إلى الوقوف على المعنى الكامن وراء هذه المستويات<sup>(٢)</sup> ، وتلك هي الغاية التي يسعى إليها اللغويون<sup>(٣)</sup> ، فالمعنى هو هدف هذه الدراسات .

---

(١) التعبير الاصطلاحي ، للدكتور كريم حسام الدين ٦ .

(٢) يعد ميشيل بريال Michel Breal أول من اهتم بدراسة المعنى أو علم الدلالة ، وذلك في كتابه

Essai de Semantique سنة ١٨٩٧ .

انظر : علم اللغة ، للدكتور محمود السمران ٣١٧ .

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها ، للدكتور تمام حسان ٩ .

وانظر : اللغة بين المعيارية والوصفية ، للدكتور تمام حسان ١١٨ ، علم اللغة : مقدمة للقارئ العربي ،

للدكتور محمود السمران ٢٨٥ .

وقد ذهب اللغويون المحدثون إلى أن المعنى هو المشكلة الجوهرية في علم اللغة ؛ فهو أعقد المستويات اللغوية ، وأصعبها على نفوس الدراسين ؛ لذا كان بلومفيلد يرى أن « دراسة المعنى تعد أضعف مجالات الدراسة اللغوية ، وستظل كذلك حتى تتقدم مجالات المعرفة الإنسانية <sup>(١)</sup> ». ومرد ذلك إلى أن هناك عوامل غير لغوية - نفسية واجتماعية وغيرها - لها أثر كبير في تحديد المعنى . ومن هنا كانت دراسة المعنى موضع اهتمام الفلاسفة ، وعلماء النفس ، والمنطق ، والأنثروبولوجيا ، والأدب ، واللغة ، والاقتصاد ، وعلماء الدراسات الطبيعية <sup>(٢)</sup> ، كل ينظر إلى القضية من خلال مجاله هو ، وما يتطلبه اهتمامه أو تخصصه . ومن هنا تختلف الآراء وتتعدد النظريات .

ونظراً لتعدد مشكلة المعنى ، فقد تعددت المذاهب والآراء ، واختلفت المناهج ، في محاولة للوقوف على الطريقة المثلى ، التي يمكن من خلالها تحديد المعنى ، فظهر منهجان في دراسة المعنى ، أشار إليهما أولمان ، وهما : المنهج التحليلي the analytical approach أو analytical definition of meaning الذي يُعنى بالوصول إلى المعنى من خلال الألفاظ المفردة ، والمنهج التطبيقي operational approach أو operational Definition of meaning الذي يحاول الوصول إلى المعنى من خلال السياقات المختلفة

---

(1) L. Bloomfield, Language P. 140 .

(2) S. Ullmann, The Principles of Semantics, P. 1

= S. Ullmann, Semantics. P. 54. و انظر

= D. Crystal, Linguistics. P. 235 .

ومن المراجع العربية :

مناهج البحث في اللغة ، للدكتور تمام حسان ص ٢٤٠ ، واللغة العربية معناها ومبناها ، للدكتور تمام حسان ص ٢٤ ، وأصول تراثية في علم اللغة ، للدكتور كريم حسام الدين ص ٢٦٧ - ٢٦٨ .

التي تحيط بالتراكيب اللغوية <sup>(١)</sup> . وقد عدت نظرية السياق أكثر العناصر تأثراً في تطور علم الدلالة في القرن العشرين <sup>(٢)</sup> .

وقد ذهب أولمان إلى أن أفضل محاولة ظهرت في إطار المنهج الأول، هي نظرية المثلث القاعدي basic triangle ، التي وضعها أوجدن وريتشاردز Ogden and Richards في كتابهما: "معنى المعنى" The Meaning of Meaning . أما المنهج الثاني ، فيشير أولمان إلى أنه يقوم على أساس السياق والملابسات المختلفة ، وما تلعبه من دور في تحديد المعنى . وممن ذهبوا هذا المذهب - كما يرى أولمان - Bridgman في كتابه "The Logic of Modern Physics" ، وكذا اللغويان Wittgenstein و Bertrand Russel وغيرهم <sup>(٣)</sup> .

هذا ، وإذا عدنا إلى موقف القدماء من مشكلة المعنى ، وجدناهم أيضاً شديدي الاهتمام بهذه القضية لاتصالها بكتاب الله - عز وجل - وتفسيره ، وما يترتب على هذا التفسير ، من أحكام تتصل بالعبادات أو المعاملات ، يقول الدكتور السامرائي : « ولكن علوم القرآن فرضت على المسلمين أن يعمدوا إلى كتاب الله فيفسروه ، ويتعقبوا ألفاظه ، وكانت الحاجة إلى معرفة لغة القرآن وغريبه سبباً في خوضهم في بحوث لغوية عن المعنى والدلالة <sup>(٤)</sup> » . لكن القضية لم تعد مقصورة بعد ذلك على تفسير آي القرآن

---

(1) S. Ullmann, Language and Style. PP. 17 - 28 .

(2) S. Ullmann, The Principles of Semantics. P. 63 .

(3) S. Ullmann, Semantics. P. 64 .

وتجدر الإشارة إلى أن الدكتور أحمد مختار عمر أشار إلى النظريات المختلفة في علم الدلالة ، وهي :

- النظريتان الإشارية والتصورية ( ٥٤ - ٥٨ ) - النظرية السلوكية ( ٥٩ - ٦٧ ) .

- نظرية السياق ( ٦٨ - ٧٨ ) . - نظرية الحقول الدلالية ( ٧٩ - ١١٣ ) .

- النظرية التحليلية ( ١١٤ - ١٣٨ ) . انظر : علم الدلالة ، للدكتور أحمد مختار عمر .

(٤) فقه اللغة المقارن ، للدكتور السامرائي ١٧٣ .

الكريم ، وإنما صارت قضية عامة ، وهى كيف يمكن الوقوف على المعانى من خلال التراكيب اللغوية المختلفة، سواء كانت هذه التراكيب شعراً أو نثراً.

وقد عانى ابن الأثير كثيراً وهو يعالج هذه القضية ؛ فهو - وإن كان يرى أن اللفظة المفردة لها معنى محدد ، وهو المعنى الموضوع له فى أصل اللغة - يرى أن التركيب اللغوى ، وهو مركب من ألفاظ معلومة الدلالة ، لا يمكن الوقوف على معناه بسهولة ويسر ، يقول : « فإن قيل .... ونرى أن من آيات القرآن ما لا يفهم ما تضمنه من المعنى إلا باستنباط وتفسير ، وتلك الآيات فصيحة لا محالة ، وهذا بخلاف ما ذكرته ، قلتُ : لأن الآيات التى تستبطن ، وتحتاج إلى تفسير ، ليس شئ منها إلا ومفردات ألفاظه كلها ظاهرة واضحة ، وإنما التفسير يقع فى غموض المعنى من جهة التركيب ، لا من جهة ألفاظه المفردة ؛ لأن معنى المفردة يتداخل بالتركيب .... وأعجب ما فى ذلك أن تكون الألفاظ المفردة التى تركبت منها المركبة واضحة كلها، وإذا نظر إليها مع التركيب احتاجت إلى استنباط وتفسير <sup>(١)</sup> » .

إن اللفظة تسكب مع غيرها من اللفظات فى قالب لغوى ، فيصير لها مع أخواتها بعد ذلك شكل لغوى جديد له خصائصه ، ومن ثم لا يكون الوقوف - حينئذ - على اللفظة الواحدة ، وإنما ينظر إلى ما ينجم عن هذه الألفاظ مجتمعة ، وهو التركيب اللغوى ؛ إنه أشبه شئ بمعادن كثيرة أذيبت فى قالب ، فنجم عنها شكل معدنى جديد ، لا يمكن رده إلى أحد هذه المعادن منفرداً ؛ لذا ذهب ابن الأثير كما أشرت إلى أن : « التفسير يقع فى غموض المعنى من جهة التركيب ، لا من جهة ألفاظه ؛ لأن معنى المفردة يتداخل بالتركيب ، ويصير له هيئة تخصه <sup>(٢)</sup> » .

---

(١) الملل السائر ٩٢/١ - ٩٣ .

(٢) الملل السائر ٩٣/١ .



لقد أدرك ابن الأثير أن المعنى الكامن وراء كل تركيب لغوى ، ليس من السهل أن نمسك به ، وإن لم يشر إلى أسباب ذلك ؛ إذ ليس من شك فى أن الملابسات التى تحيط بكل تركيب لغوى ، هى التى تقترب بنا من معناه ، وكلما ازدادت هذه الملابسات وضوحاً ، كان المعنى أقرب إلى الأفهام ، فقد يحتمل التركيب الواحد المعنى ونقيضه ، وليس لذلك من مسوغ سوى ارتباط التركيب نفسه بمواقف متباينة فى الحالين .

وقد أشار ابن الأثير إلى ما ينجم عن هذه المشكلة ، من تعدد لمعانى التركيب الواحد ، وإلباس ذلك على السامع أو القارئ ؛ فقد ذهب ابن الأثير إلى أن التركيب اللغوى ينقسم من حيث دلالاته على المعنى إلى ثلاثة أقسام : الأول - أن يدل التركيب على معنى واحد ، يمكن الوقوف عليه من غير التباس بمعانٍ آخر ، والثانى - أن يقع التركيب على معنيين ضدين ، أما الثالث - فيتمثل فى دلالة التركيب على معنيين متغايرين - أى ليسا بضدين.

وإمكان الوقوف على معنى واحد للتركيب اللغوى ، يعنى وضوح الملابسات التى تكتنف هذا التركيب وضوحاً ، يُمكنُ المتلقى من الوقوف على المعنى بسهولة . أما دلالة التركيب على معنيين ، سواء أكانا ضدين أم غير ضدين ، فإنه يعنى غموض الملابسات المحيطة بالتركيب ، غموضاً يعز معه أن يقف السامع أو القارئ على معنى محدد لهذا التركيب . وهذا الغموض يكون فى المكتوب - والكتابة محور اهتمام ابن الأثير - أكثر منه فى المنطوق ؛ لأن الكتابة لا تقوم بتدوين النبر والتنعيم ، ولا تعبيرات الوجه وحركات اليدين ، وغير ذلك من أشياء يمكن الاستعانة بها فى كشف غموض كثير من معانى التراكييب اللغوية .



وهكذا كانت مشكلة المعنى قائمة في ذهن ابن الأثير ، وجاء المحدثون من اللغويين فحاولوا الاقتراب من أسبابها ، وقد وضعوا أيديهم على موطن الداء أو كادوا .

### خصائص التركيب اللغوي :

ذهب ابن الأثير في أثناء حديثه عن التقديم والتأخير ، إلى أن هناك ضربين يكون عليهما التقديم والتأخير : « الأول - يختص بدلالة الألفاظ على المعاني ، ولو أُخِّرَ المَقْدَّمُ أو قُدِّمَ المؤخر لتغير المعنى ، والثاني : يختص بدرجة التقدم في الذكر ؛ لاختصاصه بما يوجب له ذلك ، ولو أُخِّرَ لما تغير المعنى <sup>(١)</sup> » . وقسم ابن الأثير الضرب الثاني قسمين : « أحدهما - يكون التقديم فيه هو الأبلغ ، والآخر - يكون التأخير فيه هو الأبلغ <sup>(٢)</sup> » . والقسم الثاني ، من الضرب الأول ، الذي يكون التأخير فيه هو الأبلغ - على مذهب ابن الأثير - متعلق بترتيب الوحدات اللغوية داخل التركيب ، ترتيباً يتوقف عليه صحة التركيب نحواً من جهة ، وفهم معناه من جهة أخرى ؛ يقول : « وأما القسم الثاني : فهو أن يُقَدِّمَ ما الأولى به التأخير ؛ لأن المعنى يختل بذلك ويضطرب ، وهذا هو المعاطلة المعنوية <sup>(٣)</sup> » .

وعبارة ابن الأثير عن هذا النوع من التقديم والتأخير غير دقيقة ؛ إذ ليس هناك بليغ وأبلغ في هذه التراكيب ، وإنما الصواب والخطأ هما الحاكم عليها ؛ فصواب التراكيب اللغوية يكون بتقديم ما حقه التقديم ، وتأخير ما يجب تأخيره ، وقد أشار ابن الأثير نفسه في موضع آخر إلى ذلك ، ففي شرحه سبب فساد قول الفرزدق :

(١) المثل السائر ٢/ ٢١٠ .

(٢) المثل السائر ٢/ ٢١٠ .

(٣) المثل السائر ٢/ ٢١٩ .

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمْلَكًا أَبُو أُمِّهِ حَيُّ أَبُوهُ يُقَارِبُهُ (١)

يقول : (( ألا ترى إلى تَرَاكِبِ معانيه ، بتقديم ما كان يجب تأخيرهُ ، وتأخير ما كان يجب تقديمه ؛ لأن الأصل في معناه " وما مثله في الناس حَيُّ يقاربه إلا مملكا أبو أمه أبوه (٢) )) .

وتقديم ما يجب تقديمه ، وتأخير ما ينبغي تأخيرهُ ، هو ما يسمى بالرتب أو الأصول التي أشار إليها النحاة في كتبهم ، ولا يجوز العدول عنها إلا في إطار القاعدة النحوية (٣) ، وهو ما يعرف بجواز تقديم المتأخر ، وتأخير المتقدم ، وهي حالات معدودة ، يذكرها النحاة في كل باب من أبواب النحو . وقد سمي ابن الأثير هذا النوع من التقديم الذي يختل به المعنى ويضطرب بالمعاطلة المعنوية .

وهذه المعاطلة التي أشار إليها ابن الأثير ، وتتردد كثيراً في كتب البلاغيين ، ليست في حقيقتها إلا خروجاً عما تقتضيه قواعد النحو ، وهو

---

(١) ورد هذا البيت منفرداً في " شرح ديوان الفرزدق " ، وقال شارح الديوان في الهامش : " هذا البيت لم يرد في أصول الديوان ، ولكنه ورد في عدة مراجع موثق بها شاهد التعقيد المعنوي ، وقد قالوا فيه : إنه من قصيدة له من الطويل يمدح بها إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي خال هشام بن عبد الملك ، ولكني لم أجده في قصيدة ما ؛ فلعلها ضاعت ، أو لعل البيت أهمل من بين أبيات القصيدة على فرض وجودها ، على أن رواة الديوان لم يذكروا قصيدة باقية نصوا على أنه مدح بها إبراهيم بن هشام هذا " .

انظر : شرح ديوان الفرزدق . تحقيق عبد الله إسماعيل الصاوي ١٠٨ وهامشها ، وقد ورد في " شرح الديوان " " مملك " بالرفع .

(٢) المثل السائر ٣٠٦/١ .

(٣) يذهب النحاة مثلاً إلى أن المبتدأ رتبة التقدم ، والخبر رتبة التأخر عن المبتدأ ، ويجوز تقديمه إذا أمن

اللبس ، يقول ابن مالك : والأصل في الأخبار أن تؤخرا وجوزوا التقديم إذا لا ضرراً

انظر : شرح ابن عقيل ٢٢٧/١ وما بعدها .

خروج يصعب معه فهم المعنى الذى يريده المتكلم ، وقد ساق ابن الأثير عدداً من الأبيات الشعرية المختلفة ، يقول : « ومن هذا النحو - يقصد المعازلة المعنوية - قول الآخر :

فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ خَطِّ بَهْجَتِهَا      كَأَنَّ قَفْرًا رُسُومَهَا قَلَمًا <sup>(١)</sup>

فإنه قدم خبر كأن عليها ، وهو قوله " خط " ، وهذا وأمثاله لا يجوز قياس عليه ، والأصل فى هذا البيت : " فأصبحت بعد بهجتها قفراً ، كأن قلماً خط رسومها " ، إلا أنه على تلك الحالة الأولى فى الشعر مختل مضطرب .

ويسوق مثلاً آخر فيقول : « ومما يجرى هذا المجرى قول الفرزدق :

إِلَى مَلِكٍ مَا أُمَةٌ مِنْ مُحَارِبٍ      أَبُوهُ ، وَلَا كَانَتْ كُتَيْبٌ تُصَاهِرُهُ <sup>(٢)</sup>

وهو يريد إلى ملك أبوه ما أمه من محارب ، وهذا أقبح من الأول ، وأكثر اختلالاً وعلى هذا النحو ورد قول الفرزدق أيضاً :

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمْلَكًا      أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهُ .

ومعنى هذا البيت : وما مثله فى الناس حى يقاربه ، إلا مملكا أبو أمه أبوه <sup>(٣)</sup> .

إن كل لغة من اللغات التى يعرفها البشر ، لها نظام فى نظم ألفاظها ، وقد يختلف النظام من لغة إلى أخرى لاختلاف اللغات . وهذا أمر طبيعى ؛

(١) لسان العرب ( خطط ) ١١٩٨ / ٢ .

(٢) من قصيدة يمدح فيها الوليد بن عبد الملك ، مطلعها :

- كَمْ مِنْ مُنَادٍ ، وَالشَّرِيفَانِ دُونَهُ      إِلَى اللَّهِ تَشْكِي ، وَالْوَلِيدِ مَفَاقِرُهُ .

ديوان الفرزدق ٢٥٠ / ١

قيل إنه أراد بالشريفين : الشريف والشرف ، مفاقره : وجوه فقره ، وقيل هى جمع فقر على غير القياس .

(٣) المثل السائر ٢٢٠ / ٢ - ٢٢٢ .

لأن مرده إلى أبناء الجماعة اللغوية . والتركيب اللغوى فى اللغة العربية، يجب أن يتوفر فيه شيئان ؛ لكى يسودى الغرض الذى يريده المتكلم ؛ الأول - أن ترتب فيه الألفاظ ترتيباً يتفق مع قواعد النحو؛ ذلك أن اللغة ليست ضمناً لألفاظ ، أو جمعاً لمفردات دون وعى ؛ (( فالحقيقة أنه لا توجد لغة واحدة ، تسير فى ترتيب الكلمات على حرية مطلقة ، كما لا توجد لغة واحدة ، ترتيب الكلمات فيها جامد لا يتحرك <sup>(١)</sup> )) ؛ ولذلك لا يجوز أن نقول : " قَدْ مُحَمَّدٌ عَنْ " ، أو " ضَرَبَ يَلْعَبُ فَوْقَ " ، أو " فى محمد البيت " أو ما شابه ذلك ، على اعتبار أنها تراكيب لغوية ؛ لأنها تراكيب لم توضع الوضع الذى يقتضيه النحو ، يقول الجرجانى : (( قالوا - يقصد البلاغيين - إن الفصاحة لا تظهر فى أفراد الكلمات ، وإنما تظهر بالضم على طريقة مخصوصة ، فقولهم : بالضم ، لا يصح أن يراد به النطق باللفظة بعد اللفظة من غير اتصال يكون بين معنييهما ؛ لأنه لو جاز أن يكون لمجرد ضم اللفظ إلى اللفظ تأثير فى الفصاحة ، لكان ينبغى إذا قيل : " ضحك خرج " أن يحدث من ضم " خرج " إلى ضحك فصاحة ، وإذا بطل ذلك ، لم يبق إلا أن يكون المعنى فى ضم الكلمة إلى الكلمة ، وتوخذ معنى من معانى النحو فيما بينهما <sup>(٢)</sup> )) .

والثانى - يتمثل فى وقوع التركيب - بعد مراعاة قواعد النحو فى ترتيب ألفاظه - على معنى يفهمه السامع أو القارئ ، فقد يكون التركيب صحيحاً نحواً ، ولكنه يفتقد إلى المنطقية فى معناه ، وقد سمي سيبويه

---

(١) اللغة ، لفندريس ١٨٧ .

وانظر : فى اللغة والفكر ، للدكتور عثمان أمين ٢٠ ، والعربية والغموض ، للدكتور حلمى خليل ٨٥ .

(٢) دلائل الإعجاز ، صححه محمد رشيد رضا ٣١ .

هذا النوع بالمستقيم الكذب ، نحو : " حملت الجبل " و " شربت ماء البحر <sup>(١)</sup> ؛ فهو مستقيم من حيث النحو ، كذب من حيث المعنى .

وإذا فالعلاقة بين الوحدات اللغوية داخل التركيب اللغوى يجب أن تخضع لمنطق اللغة ، ومنطق العقل ، ليتحقق الترابط بينها من حيث الشكل والمضمون ؛ الشكل الذى يفرضه قانون اللغة ، والمضمون الذى يرتضيه المجتمع ، أو لا يخرج عن المعقول ، ومن هنا ذهب د . تمام حسان إلى أن التركيب اللغوى يجب أن يكون بين وحداته تماسك transitivity ، وتوافق concord ، وتأثير سياقى regimen أو coherance <sup>(٢)</sup> .

والأبيات التى أوردها ابن الأثير تحت عنوان " المعازلة المعنوية " ، لا تعدو أن تكون تراكيب لغوية غير نحوية antigrammatical construction وإن كان المعنى الذى يريده صاحبها يمكن فهمه ، وهو فهم لا يتحقق إلا بعد طول التفكير ورشح الجبين . ولعله يبادر أن الاعتداء على النحو أو الخروج على قانون اللغة ، هو الذى قبح هذه التراكيب ، وأدى إلى غموض معانيها ؛ ولذا يرى الدكتور تمام حسان أن « الخروج عن جادة التراكيب القياسية للغة ، يؤدي إلى الغموض ، ولا يقع التسامح فيه إلا بالنسبة إلى المجانين والشعراء <sup>(٣)</sup> » ، أما أن يترك لهم الحبل على الغارب ؛ يفعلون فى اللغة ما يشاءون ، وينحرفون عن سننها متعمدين أو غير متعمدين ، فذلك شئء ياباه الذوق اللغوى ، وقد وصف ابن الأثير نفسه هذه الأبيات ، بأنها خارجة عن أن تكون كلاماً ؛ « إذ المقصود من الكلام إنما هو الإيضاح والإبانة وإفهام المعنى ، فإذا ذهب هذا الوصف المقصود ، ذهب المراد به ؛ ولا

(١) انظر : الكتاب ٢٦/١ .

(٢) مناهج البحث فى اللغة ٢٠٣ .

(٣) الأصول ، للدكتور تمام حسان ٧٩ - ٨٠ .



فرق عند ذلك بينه وبين غيره من اللغات ، كالفارسية والرومية وغيرهما <sup>(١)</sup> .

وتعني لنا - هاهنا - فكرة تتصل بهذا النوع من التراكيب التي تختل لغة ، ولكنها تؤدى معنى ، وهى أنه إذا كانت اللغة أصواتا يصدرها صاحبها عن وعى وفكر ، فإن هناك حالات يفقد فيها الإنسان وعيه وفكره ، ويختل توازن نفسه ، وهى ما يسميها الباحث بحالات الطرب الإنساني <sup>(٢)</sup> ، أو "حالات اللاوعى الإنساني" ، وقد تصدر عن الإنسان فى هذه الحالات تراكيب لغوية يمكن نسبتها إلى الحالة الإنسانية نفسها ، فنطلق عليها " تراكيب اللاوعى " ، أو " لغة اللاوعى " وهذه التراكيب لابد أن تكون خارجة عن معايير اللغة وقوانينها ؛ لأن اللغة - فى التقدير الحق - إن هى إلا تصوير للحالة التى يكون عليها الإنسان ، ومن ثم يكون اختلال العقل وفقدان التوازن النفسى ، إيذاناً باختلال اللغة الصادرة عن هذا المتكلم . ويبدو هذا بجلاء فى اللغة المنطوقة ، ويختفى - أو يكاد - فى اللغة المكتوبة ؛ ذلك أن الكلام

---

(١) . تجدر الإشارة إلى أن هناك كتباً ألّفت لبيان ما يجوز للشاعر فى الضرورة ، منها :

- ما يجوز للشاعر فى الضرورة ، للقرآن القيروانى تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ، والدكتور صلاح الدين الهادى - القاهرة ١٩٨١ .

- ضرائر الشعر ، لآين عصفور - تحقيق السيد إبراهيم محمد - دار الأندلس ١٩٨٠ .

(٢) الطرب فى اللغة خفة تصيب الرجل لشدة الفرح أو لشدة الجزع ، يقول ابن قتيبة فى باب معرفة ما يضعه الناس غير موضعه : (( ومن ذلك الطرب ، يذهب الناس إلى أنه فى الفرح دون الجزع ، وليس كذلك ، وإنما الطرب خفة تصيب الرجل لشدة السرور أو لشدة الجزع ، قال الشاعر ، وهو النابغة الجعدي :

وَأَرَانِي طَرِبًا فِي إِثْرِهِمْ      طَرِبَ الْوَالِي أَوْ كَالْمُخْتَلِ .

وقال آخر :

فَقُلْنَ لَقَدْ بَكَيْتَ فَقُلْتَ كَلًّا      وَهَلْ يَكْبِي مِنَ الطَّرِبِ الْجَلِيدُ

انظر : أدب الكاتب ، لابن قتيبة ، تحقيق محمد الدالى ٢٢ - ٢٣ .

شيء والكتابة شيء آخر <sup>(١)</sup> ، ولا يمكن للمكتوب أن يصور المنطوق تصويراً دقيقاً ، مهما بلغ الكاتب من حذق وبراعة تصوير ؛ وأنى للكاتب ذلك ، ومن المنطوق ما لا يمكن كتابته ! ، يقول جون ليونز : « قلم يخترع بعد نظام للكتابة ، يمدنا بما يمثل كل الخصائص المميزة للكلام <sup>(٢)</sup> » ؛ ولذا ذهب بلومفيلد إلى أن « الكتابة ليست هي اللغة ؛ إنها لا تربو أن تكون محاولة لتسجيل الكلام المنطوق بواسطة علامات مرئية <sup>(٣)</sup> » . ويؤكد ذلك إجماع العلماء على أن الكلام سابق على الكتابة في تاريخ البشرية ، « أما الكتابة فهي ظاهرة حضارية لها أهميتها <sup>(٤)</sup> » ، بل إن فندريس يرى أن أصل الكتابة قريب منا نسبياً <sup>(٥)</sup> .

والأبيات التي ذكرها ابن الأثير ، لو ثبت أن أصحابها كانوا في حالات اللاوعي ، فقالوا ما قالوا على النحو الواردة عليه تراكيبيهم ، لكان كلامهم مستساغاً <sup>(٦)</sup> ، ولكن ليس بين أيدينا دليل على ذلك ، على الرغم من أن البيت

---

(١) انظر : أصول تراثية ، للدكتور كريم حسام الدين ٨٣ .

(٢) اللغة ، لجون ليونز - ترجمة مصطفى التوني ٩٤ .

(3) Bloomfield, Language P. 21 .

وانظر : اللغة ، لجون ليونز - ترجمة مصطفى التوني ٩٢ .

ومدخل إلى علم اللغة ، للدكتور محمود فهمي حجازي ٣١ - ٣٢ .

(٤) مدخل إلى علم اللغة ، الدكتور محمود فهمي حجازي ٣١ - ٣٢ .

(٥) انظر : اللغة ، لفندريس ٣٨٤ .

(٦) تجدر الإشارة إلى أن تراكيبي اللاوعي لا يحق لنا أن نصفها بالخطأ ، ونردها على صاحبها ؛ لأن منهج البحث في اللغة يجب أن يقوم على أساس دراسة ما هو كائن ، والحكم عليه ، لا دراسة ما يجب أن يكون ، فالواقع اللغوي يفرض نفسه ، أو هكذا يجب أن يكون . وهذه التراكيبي لها وجودها ، ولكن المعول عليه في ذلك ، الحالة التي يكون عليها الإنسان وهو يأتي بهذه التراكيبي ، وهذا يمكن إدراكه - غالباً - في اللغة المنطوقة . وقد يأتي المتكلم بهذا النوع من التراكيبي في كلامه ، فإذا سجل له غيره كلامه كتابة ، أعاد صياغة الكلام ، لأن الكتابة مرحلة تالية للكلام ، ولذا يندر وجود هذه التراكيبي في كلام مكتوب .

الأول (١) يقترب كثيراً من أن يكون تعبيراً عن حالة طرب إنسانى .

وقد حاول ابن الأثير أن يقيد دور النحو فى التراكيب اللغوية ، على الرغم من دعوته الكاتب إلى معرفة النحو والصرف ، فذهب إلى أن الجهل بالنحو لا يقدح فى فصاحة الكلام وبلاغته ، ولا يقلل من شأن الأديب ومكانته، يقول : « ومع هذا فينبغى لك أن تعلم أن الجهل بالنحو ، لا يقدح فى فصاحة ولا بلاغة ، ولكنه يقدح فى الجاهل به نفسه ؛ لأنه رسوم قوم تواضعوا عليه ، وهم الناطقون باللغة ، فوجب اتباعهم (٢) » . ويحاول ابن الأثير أن يعضد رأيه هذا بدليل ، فيقول : « والدليل على ذلك أن الشاعر لم ينظم شعره ، وغرضه منه رفع الفاعل ونصب المفعول أو ما جرى مجراهما ؛ وإنما غرضه إيراد المعنى الحسن فى اللفظ الحسن ، المتصفين بصفة الفصاحة والبلاغة ؛ ولهذا لم يكن النحو قادحاً فى حسن الكلام (٣) » .

### الإعراب ودلالة التركيب :

وقد ذهب ابن الأثير إلى أن أكثر الكلام لا يحتاج إلى إعراب لوضوح الدلالة عليه ، والقليل من الكلام هو الذى يجب إعرابه ؛ ليتضح معناه ، يقول : « ومع هذا ، فإنه وإن احتيج إليه - يعنى إلى الإعراب - فى بعض الكلام دون بعض لضرورة الإفهام ، فإن الواضع لم يخص منه شيئاً بالوضع ، بل جعل الوضع عاماً ، وإلا فإذا نظرنا إلى ضرورته وأقسامه المدونة ، وجدنا أكثرها غير محتاج إليه فى إفهام المعانى ، ألا ترى أنك لو أمرت رجلاً

---

(١) البيت هو : فَأَصْبَحْتَ بَعْدَ خَطِّ بَهْجَتِهَا كَأَنَّ قَفْرًا رُسُومَهَا قَلَمًا

(٢) المثل السائر ٤٩/١ .

وقد أطلق ابن الأثير النحو وأراد الإعراب ، وسوضح هذه المسألة فى الصفحات التالية .

(٣) المثل السائر ٤٩/١ .

بالقيام فقلت له : " قوم " بإثبات الواو ، ولم تجزم لما اختل من فهم ذلك شيء ، وكذلك الشرط ، لو قلت : " إن تقوم أقوم " ولم تجزم ، لكان المعنى مفهوما . والفضلات كلها تجرى هذا المجرى كالحال ، والتمييز ، والاستثناء ، فإذا قلت : " جاء زيد راكباً " ، و " ما فى السماء قدر راحة سحاب " ، و " قام القوم إلا زيد " فلزمت السكون فى ذلك كله ، ولم تُبيّن إعراباً ، لما توقف الفهم على نصب الراكب ، والسحاب ، ولا على نصب زيد . وهكذا يقال فى المجرورات ، وفى المفعول فيه ، والمفعول له ، والمفعول معه ، وفى المبتدأ والخبر ، وغير ذلك من أقسام آخر ، لا حاجة إلى ذكرها <sup>(١)</sup> .

وكلام ابن الأثير فيه إشارة إلى ما لا يحتاج إلى إعراب من الكلام لوضوح معناه ؛ ويذكر ابن الأثير الحالات التى تستوجب الإعراب لغموض المعنى بدونه ، ووقوع التركيب على عدد من الاحتمالات ، يقول : «لكن قد خرج عن هذه الأمثلة <sup>(٢)</sup> ما لا يفهم إلا بقيود تقيده ؛ وإنما يقع ذلك فى الذى تدل صيغته الواحدة على معان مختلفة ، ولنضرب لذلك مثلاً يوضحه ، فنقول : اعلم أن من أقسام الفاعل والمفعول ، ما لا يفهم إلا بعلامة ، كتقديم المفعول على الفاعل ، فإنه إذا لم يكن ثم علامة تبين أحدهما من الآخر ، أشكل الأمر <sup>(٣)</sup> ، كقولك : " ضرب زيد عمرو " بالوقف عليهما ، ويكون زيد هو المضروب ، فإنك إذا لم تتصب زيدا وترفع عمرا ، لا يفهم ما أردت <sup>(٤)</sup> ،

---

(١) المثل السائر ٤١/١ .

(٢) الأمثلة هى : " قوم " ، و " جاء زيد راكباً " ، و " ما فى السماء قدر راحة سحاب " ، و " قام القوم إلا زيد " .

(٣) فى المثل السائر " وإلا أشكل الأمر " ، والسياق يقتضى حذف " وإلا " ، أو يقدر بجواب الشرط كما اشار المحققان .

(٤) فى المثل السائر " وإلا لا يفهم ما أردت " ، والسياق يقتضى حذف " وإلا " .

وعلى هذا ورد قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وكذلك لو قال القائل : ما أحسنُ زيدٌ ، ولم يبين الإعراب في ذلك ، لما علمنا غرضه منه ؛ إذ يحتمل أن يريد به التعجب من حسنه ، أو يريد به الاستفهام عن أى شىء منه أحسن ، ويحتمل أن يريد الإخبار بنفى الإحسان عنه ، ولو بين الإعراب في ذلك ، فقال : ما أحسنَ زيدًا ، وما أحسنَ زيدٌ ؟ وما أحسنَ زيدٌ ، علمنا غرضه ، وفهمنا مغزى كلامه ؛ لانفراد كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة بما يعرف به من الإعراب <sup>(٢)</sup> .

وما ذهب إليه ابن الأثير ، هو مذهب جمهور النحاة الذين يرون أن الإعراب دخل الكلام للفصل بين المعانى المشككة ، يقول الزجاجي : « إن الأسماء لما كانت تعتورها المعانى ، فتكون فاعلة ، ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها ، ولم تكن فى صورها وأبنيئها أدلة على هذه المعانى ، بل كانت مشتركة - جعلت حركات الإعراب فيها تتبّع عن هذه المعانى ، فقالوا : ضَرَبَ زيدٌ عمروً فدلوا برفع زيد على أن الفعل له ، وينصب عمرو على أن الفعل واقع به - وقالوا : ضَرِبَ زيدٌ ، فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد ، على أن الفعل لما لم يُسمَّ فاعله ، وأن المفعول قد ناب منابه ، وقالوا : هذا غلامُ زيدٍ ، فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه ، وكذلك سائر المعانى ؛ جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا فى كلامهم ، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك ، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه ، وتكون الحركات دالة على المعانى <sup>(٣)</sup> .

(١) سورة فاطر ٢٨/٣٥ .

(٢) المثل السائر ٤٢/١ .

(٣) الإيضاح فى علل النحو ، تحقيق مازن المبارك ٦٩ - ٧٠ .



وقد عنى الدكتور إبراهيم أنيس من المحدثين بقضية الإعراب عناية كبيرة ، فأفرد لها فى كتابه " من أسرار اللغة " فصلاً سماه " قصة الإعراب " . وواضح من العنوان استتكار الدكتور أنيس هذا الاهتمام الكبير الذى أولاه القدماء لهذه المسألة ، يقول : « ومع أن الإعراب ليس فى حقيقته إلا ناحية متواضعة من نواحي اللغة ، فقد ملك على الناس شعورهم ، وعدّوه مظهر ثقافتهم ومهارتهم الكلامية ، يتنافسون فى إتقانه ، ويخضعون أقوال الأدباء لميزانه ، فليس الفصحى فى رأيهم إلا من راعى قواعده ، وأخذ نفسه باتباع أصوله ونظامه <sup>(١)</sup> » . ويرى الدكتور أنيس أن الإعراب لم يكن سليقة لغوية ، وإنما هو صفة من صفات اللغة النموذجية الأدبية ، ولم يكن الإعراب من معالم الكلام العربى فى أحاديث الناس ولهجات خطابهم <sup>(٢)</sup> .

وبالنظر المتأمل إلى ما ذهب إليه ابن الأثير والقدماء ، من أن الإعراب دخل الكلام للفصل بين المعانى المختلفة ، التى يمكن أن تفهم من عبارة واحدة ، مثل : " ما أحسن زيد " نلاحظ أن المعانى الثلاثة التى تؤديها هذه العبارة ، وهى التعجب ، والاستفهام ، والنفى - لها طرق فى الأداء مختلفة ، ففي حال التعجب ، طبيعى أن تبدو علامات الدهشة والتعجب على الوجه ، وحركات اليدين ، وأسارير الوجه ، وكذلك كيفية الأداء الصوتى . وهذه العلامات وحدها ، كقيلة بإيصال معنى التعجب إلى السامع ، سواء كانت العبارة " ما أحسن زيد " ، أو ما أحسن زيدا ، أو ما أحسن زيداً ؛ « فاللغة العربية مثل أية لغة فى العالم ، إنما تفهم بسياق الكلام ، دون حاجة إلى إعراب أو منطق <sup>(٣)</sup> » . وما قيل فى التعجب يقال فى الاستفهام والنفى ؛ فإن لكل معنى حركات عضوية ، وكيفية فى الأداء الصوتى ، تختلف عن الآخر .

(١) من أسرار اللغة ١٩٨ .

(٢) من أسرار اللغة ٢٠٣ . وانظر : فى اللهجات العربية ٨٤ .

(٣) الإعراب ظاهرة جمالية ، للدكتور عبد الحميد إبراهيم ١٦١ .

لكن ابن الأثير ، ومن ذهب مذهبه ، كان ينظر - فيما يبدو لى - إلى اللغة المكتوبة لا المنطوقة ؛ لأن المكتوب لا تظهر فيه كيفية الأداء الصوتى ، أو الوضع الجسمانى للمتكلم وغيرها من الأشياء التى تعين على إيصال المعنى ، فالعبرة المكتوبة إذاً يمكن أن تحتل عدداً من المعانى ، والحركات الإعرابية هى إحدى الوسائل ، التى تعين على إزالة اللبس فى المكتوب من الكلام ، وتقف بالقارئ على المعنى المراد من قبل الكاتب .

وفى رأينا أن مسألة الإعراب ليست متعلقة بتوضيح المعنى ، بقدر ما هى متعلقة بنظام لغوى يجب أن يسير عليه أو يلتزمه أبناء الجماعة اللغوية جميعاً ، والنظام أحد أشكال الجمال ، والناس مولعون منذ القدم بالجمال فى صوره المختلفة ، ومن هنا كان الإعراب ، والنحو عامة ، نظاماً جميلاً حرص القدماء على التزامه . يؤكد رأينا هذا ما ورد من روايات فى وضع النحو العربى ، فالرواية <sup>(١)</sup> التى تشير إلى أن أبا الأسود الدؤلى سمع قارئاً يقرأ : ﴿ ..... أن الله بى من المشركين ورسوله ﴾ <sup>(٢)</sup> بخفض رسوله ، فوضع النحو لذلك - لا تخلو من غرابة ، لأنه محال أن يفهم مؤمن من هذه القراءة أن الله يبرأ من رسوله ، فالمشركون فى كفة ، والرسول ﷺ فى كفة أخرى ، وهذا أمر لا يخفى على مؤمن ، فكيف يمكن تفسير الآية بعطف الرسول على المشركين .

كذلك فإن الرواية التى تذكر أن قوماً جاءوا عبد الله بن زياد ، فقال أحدهم : أصلحك الله : مات أبانا وترك بنوه ! ، وأن عبد الله بن زياد قال : على بابى الأسود ، ضع العربية <sup>(٣)</sup> - يتضح منها أن المعنى يمكن فهمه دون

(١) انظر : أخبار النحويين البصريين ، للسيرافى ٣٥ .

(٢) سورة التوبة ٣/٩ .

(٣) أخبار النحويين البصريين للسيرافى ٣٥ .

حاجة إلى أن يقول المتكلم : " مات أبونا وترك بنيه " ؛ ولا نشك أبداً أن ابن زياد فهم مراد المتكلم ، أما دعوته أبا الأسود الدؤلى ليضع قواعد علم النحو ، فليس لغموض المعنى عنده ، وإنما لحفظ النظام اللغوى الذى تسير عليه الجماعة اللغوية ؛ ذلك أن خروج بعض أبناء اللغة على هذا النظام يعد قبيحاً.

غير أننا ، فى الوقت نفسه ، لا ننكر هذه الروايات التى وردت فى نشأة النحو العربى ، فقد أنكرها الدكتور إبراهيم أنيس ، واعتبرها قصصاً مسلية ، يقول : « يجب أن تعد هذه الروايات مجرد قصص مسلية ظريفة <sup>(١)</sup> » ؛ فهذه الروايات تمثل دعوة للحفاظ على النظام اللغوى الذى ارتضته الجماعة اللغوية ، وقد أدرك ابن الأثير هذا الجانب فى قوله : « ومع هذا ، فينبغى لك أن تعلم أن الجهل بالنحو ، لا يقدح فى فصاحة ولا بلاغة ، ولكنه يقدح فى الجاهل به نفسه ؛ لأنه رسوم قوم تواضعوا عليه ، وهم الناطقون باللغة ، فوجب اتباعهم <sup>(٢)</sup> » .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن ابن الأثير جعل النحو مرادفاً للإعراب ، وهذه نظرة ضيقة إلى النحو ؛ ومن ثم فقد كان عبد القاهر الجرجانى أثقب رؤية ، وأبعد نظراً فى فهمه للنحو ؛ ذلك أن التراكيب النحوية التى تتصف بالفصاحة والبلاغة عند الجرجانى ، لا يمكن أن تخرج فى نظمها عن معانى النحو وقواعده ، ولذلك فإن « النظم فى جوهره هو النحو فى أحكامه ؛ لا من حيث الصحة والفساد فحسب ، بل من حيث المزية والفضل <sup>(٣)</sup> » ، وأى فصاحة ، وأى بلاغة يمكن الوقوف عليها عند جاهل بالنحو ! ، ثم كيف يتأتى

(١) من أسرار اللغة ٢٤٧ .

(٢) المثل السائر ٤٩/١ .

(٣) أثر النحاة فى البحث البلاغى ، للدكتور عبد القادر حسين ٣٦٨ ، ٣٨٧ .

لمن لا يعرف مواقع الكلم ، فيرفع ما حقه النصب ، وينصب ما يجب جره - كيف يتأتى لهذا أن يأتى بكلام يتصف بفصاحة و بلاغة ! ، وقد كان أبو الأسود الدؤلى يقول : « إني أجد للحن غمراً - أى رائحة كريهة - كغمير اللحم <sup>(١)</sup> » .

وكذلك يتساءل الدكتور عبد الحكيم راضى : « كيف تختلف المعايير ليصبح البليغ خلافاً للصحيح ، مع أن الشائع هو استمداد الجميع من مادة واحدة ، هي القول العربى فى أنقى صورهِ وأبلغها ، ثم كيف ذلك ، وقد وصف القرآن الكريم - كتاب العربية الأكبر - بأنه بلغ إلى حد الإعجاز ، وبأنه جارٍ ، فى نفس الوقت ، على نمط قواعدهم وسلامة لغتهم <sup>(٢)</sup> » .

وقد أخذ الدكتور أحمد سليمان ياقوت على ابن الأثير فصله النحو عن البلاغة ذاهباً إلى أن « ابن الأثير لم ينتفع بالدراسات الأصيلة الجادة القيمة لعبد القاهر الجرجانى ، وكانت وفاته سنة أربع وسبعين وأربعمائة ، أى قبل وفاة ابن الأثير بثلاث وستين ومائة سنة ، على وجه التقريب <sup>(٣)</sup> » .

إن الإعراب ، وإن كان نظاماً لغوياً جميلاً ارتضته الجماعة اللغوية ، وليس هناك علة موجبة لاستخدامه فى الكلام - يجب أن يلتزمه المتكلم ، سواء كان أدبياً أو إنساناً عادياً ؛ لأنه يزين الكلام باعتباره نظاماً والنظام - كما قلنا - أحد أشكال الجمال ، ومن هنا فإذا كان المتكلم يفتقر إلى هذا الجمال ، فإن كلامه نفسه يكون معيباً ، مهما تضمن من صور فنية ، كتلك التى ذكرها ابن الأثير فى كتابه " المثل السائر " .

---

(١) أخبار النحويين البصريين ، للسيرافى ٤٣ .

(٢) نظرية اللغة فى النقد الأدبى ، للدكتور عبد الحكيم راضى ٢٠ .

(٣) النحو والنحاة عند ابن الأثير ، للدكتور أحمد سليمان ياقوت ٩ .

ولقد كان النحو العربى من إعراب وغيره ، حافظاً للسان العربى من الزلل ، عندما اختلط العرب بغيرهم من الأمم ، وامتزج اللسان العربى باللسان العجمى ؛ ولن يبقى على هذه اللغة ، ويحفظ لها خصائصها وتميزها عن اللغات الأخرى ، سوى الحفاظ على النحو العربى ؛ إذ إنه قانون هذه اللغة ، واللغة - أى لغة - بغير قانون تستحيل أشتاتاً مبعثرة من اللهجات ، فتفقد اللغة وحدتها ، ويفقد الناطقون بها - تبعاً لذلك - وحدتهم وتماسكهم .

### أقسام التركيب :

يريد ابن الأثير - فيما يبدو - أن يفرّق بين مستويات للتركيب اللغوى ، فالمستوى الأدنى للتركيب اللغوى يبدأ بمرحلة الصحة فى العبارة ، وجريانها على قواعد النحو ، ويكون التركيب - حينئذ - مجرد وسيلة لإيصال أفكار المتكلم ، وقد سُمى فندريس هذا النوع من الكلام باللغة المنطقية (١) .

ويأبى ابن الأثير أن يقف الأديب عند هذا المستوى من التراكيب المقصور على حد البيان . أما المستوى الأعلى للتراكيب فهو المستوى الفنى الذى يتصف به أرباب الفصاحة والبلاغة ، وهو مستوى يهدف إلى التوصيل والتأثير ؛ توصيل الأفكار مع تأثير المتكلم ، وتأثر المستمع بهذه التراكيب، وما تحمله من معان ؛ لما تحويه من فنون البلاغة المختلفة ، التى جعل ابن الأثير يعددها فى كتابه . وقد سُمى فندريس هذه التراكيب باللغة الانفعالية التى لا تقف عند حد التوصيل ؛ لأن الإنسان « لا يتكلم ليصوغ أفكاراً فحسب، بل يتكلم أيضاً ليؤثر فى أمثاله ، وليعبر عن حساسيته (٢) » . ويبدو أن حرص ابن الأثير على هذا المستوى من التراكيب اللغوية ، هو الذى جعله يقلل من شأن الأولى ، التى تقف عند مجرد السير على قواعد

(١) اللغة ، لفندريس ١٨٣ .

(٢) اللغة ، لفندريس ١٨٢ .



النحو ، حتى لقد عاب النحاة أنفسهم ، وجعلهم على الطرف الآخر ، قائلاً :  
« النحاة لا فتياء لهم في مواقع الفصاحة والبلاغة ، ولا عندهم معرفة بأسرارها  
من حيث إنهم نحاة <sup>(١)</sup> » .

والحقيقة أنه لا توجد جماعة من الجماعات اللغوية ، تقف عند مستوى  
واحد في استعمالها للغة ، وإنما تتدرج مستويات التركيب اللغوي تدرجاً  
يحمل في ثناياه دليلاً على تفاوت أبناء اللغة الواحدة في سلوكهم اللغوي ،  
وتعاملهم مع مفردات ألفاظها ، وافتتانههم في نظمها ، يقول برند شبلنر :  
« ومن الوجهة النظرية فإنه لا بد من وجود فروق بين النظام اللغوي  
(المعيار) ، وظواهر الاستعمال اللغوي (ظواهر الأداء) <sup>(٢)</sup> » .

وقد أدرك ابن الأثير هذا التفاوت بين التراكيب اللغوية لاختلاف  
المتكلمين ، يقول : « واعلم أن تفاوت التفاضل يقع في تركيب الألفاظ أكثر  
مما يقع في مفرداتها ؛ لأن التركيب أعسر وأشق ؛ ألا ترى أن ألفاظ القرآن  
الكريم ، من حيث انفرادها ، قد استعملها العرب ومن بعدهم ، ومع ذلك فإنه  
يفوق جميع كلامهم ويعلو عليه ، وليس ذلك إلا لفضيلة التركيب <sup>(٣)</sup> » .  
واختلاف التراكيب اللغوية ، إما أن يكون اختلافاً في ترتيب الوحدات اللغوية  
المكونة للتركيب تقديماً وتأخيراً ، وإما أن يكون اختلافاً في اختيار الوحدات  
اللغوية نفسها ، حيث يرى الكاتب أو المتكلم أن وحدة لغوية أفضل من وحدة  
أخرى في أداء المعنى ، أو أن وحدة أكثر تعبيراً وتأثيراً ؛ تعبيراً عن حالته ،

---

(١) المثل السائر ١٣/٣ .

(٢) علم اللغة والدراسات الأدبية ، لبرند شبلنر . ترجمة الدكتور محمود جاد الرب ٦٨ .

(٣) المثل السائر ١٦٦/١ ويكاد القدماء يجمعون على أن إعجاز القرآن الكريم ، يكمن في نظمه الذي

فاق النظم العربي كله .

وتأثيراً في سامعه أو قارئه . فالمعنى يفرض على المتكلم الهيئة التي يجب أن يكون عليها التركيب ، ليكون تعبيراً صحيحاً أو صادقاً عن المعنى .

وقد أدرك ابن الأثير وجوب أن يكون المعنى الكامن وراء كل تركيب لغوى ، معبراً عن الحالة التي يكون عليها المتكلم ، ولذلك عاب النحاة في أنهم يأتون بأمثلة للتدليل على القواعد التي يضعونها في اللغة - أمثلة لا تكاد تعبر عن حالة يمر بها الإنسان ، يقول : « وأما ما يمثل به النحاة من قول القائل : " والله لأقومنَّ " ، فإنه مثال نحوى يضرب للجواز ، وإلا فإذا قال القائل : " والله لأقومنَّ " وأكدته ، كان ذلك لغواً ؛ لأنه ليس في قيامه من الأمر العزيز ، ولا من الأمر العسير ما يحتاج إلى تأكيد ، بل لو قال : " والله لأقومن إليك " مُهذَّداً لكان ذلك واقعاً في موقعه <sup>(١)</sup> . »

إن ابن الأثير على وعى بأن التركيب اللغوى يجب أن يكون على النحو الذى يفرضه المعنى . أو بعبارة أدق يجب أن يكون السياق اللغوى وما يحمله من دلالة يفهمها السامع متسقاً مع سياق الحال ، وما يفرضه الموقف . فالقيام - مجرد القيام - لا يلقى فيه القائم عناء يستوجب التأكيد ، لكنه إن كان قياماً لأداء مهمة شاقة عسيرة ، تدعو السامع إلى الشك في قدرة المتكلم على أدائها مثلاً ، وجب - هاهنا - أن يؤكد المتكلم كلامه إثباتاً لذاته وقدرته ، ونفياً لشك السامع .

وقد حاول ابن الأثير استشفاف الحالة ، ومعايشة الموقف من خلال الملابس الداخلية للتركيب اللغوى ، فقد عرض لقوله تعالى : ﴿ فلما أن أَرَادَ أَنْ يَبْطِشَ بِالَّذِي هُوَ عَدُوٌّ لَهُمَا قَالَ يَا مُوسَى أَتُرِيدُ أَنْ نَمُنَ بِمَا قَتَلْتَ نَفْسًا

(١) المثل الستر ٢/ ٢٤٠ .

بالأمر<sup>(١)</sup>. ثم قال: «فقله تعالى: ﴿فلما أن أَرَادَ أَنْ يَبْطِشَ﴾ بتكرير " أن مرتين دليل على أن موسى - عليه السلام - لم تكن مسارعته إلى قتل الثانی كما كانت مسارعته إلى قتل الأول ، بل كان عنه إبطاء في بسط يده إليه ، فعبر القرآن عن ذلك في قوله تعالى: ﴿فلما أن أَرَادَ أَنْ يَبْطِشَ﴾<sup>(٢)</sup>.

وقد رد ابن الأثير على النحاة الذين يرون أن " الأولى زائدة ، وإذا أسقطت كان المعنى سواءً ، فقال: « ولاشك أنهم - يقصد النحاة - وجدوا " أن " ترد بعد " لما " وقبل الفعل في القرآن الكريم ، وفي كلام فصحاء العرب ، فظنوا أن المعنى بوجودها كالمعنى إذا أسقطت ، فقالوا : هذه زائدة ، وليس الأمر كذلك ، بل إذا وردت " لما " ، وورد الفعل بعدها بإسقاط " أن " ، دل ذلك على الفور ، وإذا لم تسقط لم يدلنا ذلك على أن الفعل كان على الفور ، وإنما فيه تراخ وإبطاء<sup>(٣)</sup> » .

إنها نظرة ثاقبة من ابن الأثير أن يربط بين مكونات التركيب اللغوي وما وراءها من مواقف وأحوال ، حتى لكاننا نرى الحدث رأى العين . وأزعم أن ابن الأثير ، من خلال تحليله هذا ، يدعو الكاتب إلى أن تكون تراكيبه بالغة الدقة ، في تصوير الحالة التي ينسج على منوالها عبارته .

وعد ذهب ابن الأثير إلى أن التركيب اللغوي ينقسم - من حيث دلالاته على المعنى - ثلاثة أقسام ، يقول : « ولا يخلو تأويل المعنى من ثلاثة أقسام: إما أن يفهم منه شيء واحد لا يحتمل غيره ، وإما أن يفهم منه الشيء

(١) سورة القصص ١٩/٢٨ .

(٢) المثل السائر ١٣/٣ .

(٣) المثل السائر ١٣/٣ .

وغيره وتلك الغيرية إما أن تكون ضدّاً ، أو لا تكون ضدّاً ، وليس لنا قسم رابع <sup>(١)</sup> .

أما القسم الأول ، فلم يذكر له ابن الأثير أمثلة ؛ إذ إن الأصل - في رأينا - أن يدل التركيب على معنى واحد ، وما جاء على الأصل لا يسأل عن علة مجيئه عليه : واكتفى ابن الأثير بالإشارة إلى أنه - أي القسم الأول - « يقع عليه أكثر الأشعار ، ويجرى في الدقة واللطافة مجرى القسمين الآخرين <sup>(٢)</sup> » .

وأما القسم الثاني ، وهو ما دل على معنيين ضدين ، فقد أورد له ابن الأثير أمثلة من الأحاديث النبوية والشعر ، ذاهباً إلى أن هذا القسم : « قليل الوقوع جداً ، وهو من أظرف التاويلات المعنوية ؛ لأن دلالة اللفظ على المعنى وضده أغرب من دلالاته على المعنى وغيره مما ليس بضده <sup>(٣)</sup> » . ومن أمثلته في الأحاديث النبوية ، قول النبي ﷺ « صلاة في مسجدي هذا ، خير من ألف صلاة في غيره من المساجد ، إلا المسجد الحرام <sup>(٤)</sup> » . والمعنيان الضدان عند ابن الأثير : « أحدهما - أن المسجد الحرام أفضل من مسجد رسول الله ﷺ ، والآخر - أن مسجد رسول الله ﷺ أفضل من المسجد الحرام ، أي أن صلاة واحدة فيه لا تفضل ألف صلاة في المسجد

---

(١) المثل السائر ٦٤/١ .

(٢) المثل السائر ٦٤/١ .

(٣) المثل السائر ٦٤/١ .

(٤) ورد هذا الحديث في " سنن الدارمي " باب فضل الصلاة في مسجد النبي ﷺ ، هكذا : حدثنا

حجاج بن منهال بن عيينة عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ - قال : « صلاة في

مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام » .

انظر : سنن الدارمي ٣٣٠/١ .

الحرام ، بل تفضل ما دونهما بخلاف المساجد الباقية ، فإن ألف صلاة فيها تقصر عن صلاة واحدة فيه <sup>(١)</sup> .

وهذان المعنيان الضدان اللذان أشار إليهما ابن الأثير ، لا وجود لهما؛ إذ ليست هناك مفاضلة بين مسجد رسول الله ﷺ والمسجد الحرام ، إنما المفاضلة بين مسجد الرسول ﷺ وما سواه من المساجد ، وقد نفى الرسول أن يكون لمسجده هذا الفضل على المسجد الحرام ، وهذا النفي لا يعنى إثبات الفضل للمسجد الحرام على المسجد النبوى ، ولا يعنى ، كما ذهب ابن الأثير ، أن الصلاة فى المسجد النبوى تفضل ما دون الألف فى المسجد الحرام ؛ إذ ليس العدد هنا - وهو الألف - مقصوداً لذاته ، وإنما هو من باب إظهار فضل الصلاة فى المسجد النبوى ؛ ليحرص كل مسلم على الصلاة فيه ، وزيارة الرسول ﷺ وإلا فهل الصلاة فى المسجد النبوى لا تفضل ألفاً وخمسين صلاة فى غيره من المساجد <sup>(٢)</sup> ؟

ويورد ابن الأثير حديثاً آخر يحتمل معنيين ضدين ، يقول : « ومثله ورد فى الحديث النبوى أيضاً ، وذلك أنه ذكر شريح الحضرمى عند النبى ﷺ فقال : " لَا يَتَوَسَّدُ الْقُرْآنَ " <sup>(٣)</sup> ، وهذا يحتمل مدحاً وذماً ؛ أما المدح فالمراد به أنه لا ينام الليل عن القرآن فيكون القرآن متوسداً معه ، لم يتهدج

---

(١) المثل السائر ٦٤/١ .

(٢) يؤكد رأى هذا أننا نقول فى العامة : " فلان أحسن من فلان مائة مرة " ، أو نقول : " فلان أحسن من ألف واحد زى فلان " ؛ ولا شك فى أن العدد هنا غير مقصود لذاته .

(٣) ورد فى كتاب " أسد الغابة " ، روى سلمان بن بلال وابن المبارك عن يونس الزهرى عن السائب بن يزيد ، قال : ذكر شريح الحضرمى عند رسول الله ﷺ - فقال : ذلك رجل لا يتوسد القرآن " أسد الغابة ، لعز الدين بن الأثير ٥١٨/٢ .

وانظر : النهاية فى غريب الحديث والأثر ، لمجد الدين أبى السعادات بن الأثير ١٨٣/٥ .



به ، وأما الذم فالمراد به أنه لا يحفظ من القرآن شيئاً ، فإذا نام لم يتوسد مع القرآن ، وهذان التأويلان من الأضداد <sup>(١)</sup> .

ومن المستبعد جداً ، بل من المحال ، أن يكون النبي ﷺ - قاصداً المعنيين الضدين اللذين أشار إليهما ابن الأثير ؛ إذ إنه يعد بديهياً أن المتكلم يريد توصيل معنى بعينه إلى السامع ، ومن ثم فإن هذين المعنيين الضدين يمكن ردهما بسهولة إلى عدم الوقوف على سياق الموقف أو الملابسات ، التي أحاطت بكلام النبي . وإبنى ، في الوقت نفسه ، لأشك أن يكون صحابة رسول الله - ﷺ - قد فهموا المعنيين الضدين ، بل إننى أؤكد أن الصحابة لم يفهموا إلا معنى واحداً ؛ لأن كيفية الأداء الصوتي لها دورها كذلك في إبراز المعنى ، وقوله ﷺ - عن شريح الحضرمي : " لا يتوسد القرآن " يأخذ شكلاً نطقياً في حال المدح ، يختلف عنه تماماً في حال الذم ، لكن العبارة المكتوبة لا تتقل لنا هذا الشكل النطقى ، ومن هنا يقع اللبس عند القارئ ، وهو يحاول الوقوف على المعنى الذى يريده المتكلم ، فيكون التأويل <sup>(٢)</sup> . وعلى الرغم من ذهاب ابن الأثير إلى أن هذا القسم من تأويل المعنى قليل الوقوع جداً ، فإنه يراه كثير الوقوع فى الأحاديث النبوية <sup>(٣)</sup> .

ومما ساقه ابن الأثير من أمثلة لهذا القسم من الشعر ، قول أبى الطيب المتنبى فى قصيدة يمدح بها كافوراً :

---

(١) المثل السائر ٦٤/١ ، وقد أورد هذين المعنيين الضدين مجد الدين أبو السعادات بن الأثير .  
انظر : النهاية ١٨٣/٥ .

(٢) تجدر الإشارة هنا إلى أن عز الدين بن الأثير ذكر فى ترجمته ، أن شريحاً كان من أفاضل أصحاب النبي ﷺ ثم ذكر كلام النبي عن أن شريحاً لا يتوسد القرآن .

(٣) المثل السائر ٦٤/١ .

وَأَظْلَمُ أَهْلِ الظُّلَمِ مَنْ بَاتَ حَاسِداً وَمَنْ بَاتَ فِي نِعْمَائِهِ يَتَقَلَّبُ (١)

يقول ابن الأثير : « وهذا البيت يستخرج منه معنيان ضدان : أحدهما - أن المتنعم عليه يحسد المتنعم ، والآخر - أن المتنعم يحسد المتنعم عليه (٢) » .

وهذا البيت يمكن الوقوف على معنى واحد له بالنظر إلى الأبيات السابقة عليه ، واللاحقة به ، والمعنى العام للقصيدة ، وقد ذكر ابن الأثير نفسه بيتاً للمتنبى يحتمل مدحاً وذمّاً ؛ بل إنه يكون أقرب إلى الذم إذا أخذ بمفرده ، يقول ابن الأثير : « وكذلك ورد قوله أيضاً من قصيدة يمدحه :

فَإِنْ نَلْتُ مَا أَمَلْتُ مِنْكَ قَرِيْماً شَرِبْتُ بِمَاءِ يُعْجِزُ الطَّيْرَ وَرْدُهُ (٣)

فإن هذا البيت يحتمل مدحاً وذمّاً ، وإذا أخذ بمفرده من غير نظر إلى ما قبله ، فإنه يكون بالذم أولى منه بالمدح ، لأنه يتضمن وصف نواله بالبعد والشذوذ . وصدر البيت مفتوح بإن الشرطية ، وقد أجيب بلفظة " رب " التي معناها التقليل ؛ أي لست من نوالك على يقين ، فإن نلته ، فربما وصلت إلى مورد لا يصل إليه الطير لبعده . وإذا نظرنا إلى ما قبل هذا البيت دل على المدح خاصة لارتباطه بالمعنى الذي قبله (٤) » .  
وهذا البيت الذي ذكره ابن الأثير ، وهو :

(١) من قصيدة مطلعها :

أَغَالِبُ فِيكَ الشُّوقَ ، وَالشُّوقُ أَغْلَبُ وَأَعْجَبُ مِنْ ذَا الْهَجْرِ ، وَالْوَصْلُ أَعْجَبُ .

ورواية الديوان :

وَأَظْلَمُ أَهْلِ الظُّلَمِ مَنْ بَاتَ حَاسِداً لِمَنْ بَاتَ فِي نِعْمَائِهِ يَتَقَلَّبُ

ديوان المتنبى ٤٦٩ .

(٢) المثل السائر ٦٥/١ .

(٣) من قصيدة يمدح بها كافوراً ، مطلعها :

أَوْدُ مِنَ الْآيَامِ مَا لَا تَوْدُهُ وَأَشْكُو إِلَيْهَا يَتَنَا وَهِيَ جُنْدُهُ

انظر : ديوان المتنبى ٤٥٦ .

(٤) المثل السائر ٦٥/١ .

وَأَظْلَمُ أَهْلِ الظُّلْمِ مَنْ بَاتَ حَاسِداً وَمَنْ بَاتَ فِي نِعْمَائِهِ يَتَّقَلُّبُ .

ورد في قصيدة للمتنبى يمدح فيها كافوراً ، وقد ذكر في الأبيات السابقة على هذا البيت مباشرة أن حَسَّادَ كافور يريدون به السوء ، ولكن الله يدفعه عنه ، وأنهم - مع ذلك - إذا طلبوا عطاياه أُعْطُوا ، يقول المتنبى :

يُرِيدُ بِكَ الْحَسَّادُ مَا اللَّهُ دَافِعٌ

وَسَمَرُ الْعَوَالِي ، وَالْحَدِيدُ الْمَذْرَبُ (١)

وَدُونَ الَّذِي يَتَغُونُ مَا لَوْ تَخَلَّصُوا

إِلَى الْمَوْتِ مِنْهُ عِشْتَ ، وَالطُّفْلُ أَشْتَبُ (٢)

إِذَا طَلَبُوا جَذْوَاكَ أُعْطُوا ، وَحَكَمُوا

وَإِنْ طَلَبُوا الْفَضْلَ الَّذِي فِيكَ خِيَبُوا (٣)

ويتبين لنا من خلال هذه الأبيات أن المقصود بالبيت الذي أشار إليه ابن الأثير هو أن الْمُتَنَعِّمَ عَلَيْهِ يحسد الْمُتَنَعِّمَ ، والمُنْعَمُ هنا هو كافور الإخشيدي ، والمُنْعَمُ عليه حُسَّادُه .

وإذا فربط المعاني الجزئية بالمعنى الكلى للنص ، يلعب دوره في الوقوف على هذه المعاني الجزئية بدقة ، ولذلك يجب التحذير من النظرة الجزئية ، القائمة على تمزيق النص اللغوي ، ومحاولة الحكم على كل جزء منفرداً .

---

(١) المذرب : المحدد ، يعنى به السيوف ، أى يريد بك حسادك السوء والله يدفعه عنك والرماح والسيوف .

(٢) يغون : يطلبون . والمعنى : دون ما يطلبون من زوال ملكك أهوال فلر تخلصوا منها إلى الموت لبقيت أنت وشابت أطفالهم من شدة ما يرون .

(٣) الجدوى : العطية ، حكموا : جعل لهم الحكم فى ذلك .

وأما القسم الثالث ، وهو ما دلّ على معنيين غير ضدين ، فقد ذهب ابن الأثير إلى أنه أكثر وقوعاً من الثانى ، وأقل وقوعاً من الأول ، وهو مادلّ على معنى واحد . وقد ذكر ابن الأثير أمثلة له من القرآن الكريم ، وأقوال الرسول ﷺ والأبيات الشعرية .

وعرض ابن الأثير لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> ثم قال : « فإن هذا له وجهان من التأويل : أحدهما : القتل الحقيقى الذى هو معروف ، والآخر : هو القتل المجازى ، وهو الإكباب على المعاصى ، فإن الإنسان إذا أكب على المعاصى ، قتل نفسه فى الآخرة <sup>(٢)</sup> » .

وهذان الوجهان من المعنى اللذان أشار إليهما ابن الأثير ، لا يمكن القول بأنهما معنيان متوازيان ، بحيث يجب قصر دلالة التركيب على أحدهما ، وإنما هما معنيان متقاطعان ، يحتملها التركيب ؛ بل إنه يمكن اعتبارهما شكلين لمعنى واحد ، فالآية تنهى عن قتل النفس بكل شكل يمكن أن يرد عليه هذا القتل ، من إزهاق للروح ، أو إذلال للنفس ، أو غير ذلك . وإذا كان التركيب فى القسم الثانى لا يمكن أن يحتمل - عندى - معنيين ضدين ، فإنه هنا يمكن أن يحتمل المعنيين المشار إليهما .

وليس من شك فى أن احتمال التركيب غير واحد من المعنى ، دليل على ثرائه من ناحية ، وقدرة السامع على الوقوف على كل معطيات التركيب وظلاله من ناحية أخرى . وليس أدل على ذلك من ذهب ابن الأثير إلى أن التركيب قد يشتمل على ثلاثة أوجه من التأويل ، يقول : « ومن ذلك ما ورد فى الأدعية النبوية ، فإنه ﷺ دعا على رجل من المشركين فقال :

(١) سورة النساء ٢٩/٤ .

(٢) المثل السائر ٦٦/١ .

" اللهم اقطع أثره " (١) ، وهذا يحتمل ثلاثة أوجه من التأويل : الأول - أنه دعا عليه بالزمانة ؛ لأنه إذا زمن لا يستطيع أن يمشى على الأرض ؛ فينقطع حينئذ أثره . الوجه الثانى - أنه دعا عليه بالألا يكون له نسل من بعده ولا عقب . الوجه الثالث - أنه دعا عليه بالألا يكون له أثر من الآثار مطلقاً ، وهو ألا يفعل فعلاً يبقى أثره من بعده كائناً ما كان ، من عقب ، أو بناء ، أو غراس ، أو غير ذلك (٢) .

والوجه الثالث الذى ذكره ابن الأثير ، يشتمل على الوجهين الآخرين ، فالمعنى الأول شكل من أشكال قطع الأثر ، وكذا المعنى الثانى ، أما الثالث فهو قطع الأثر بكل شكل يمكن أن يكون عليه . فدعاء النبى - ﷺ - معناه ألا يكون لهذا الرجل ذكر بين الناس ؛ أما الأسباب المؤدية إلى ذلك ، فهى ظلال المعانى التى يمكن استشفافها من الدعاء النبوى .

ومن الأمثلة النبوية التى ساقها ابن الأثير قول النبى - ﷺ - - لأزواجه: " أطولكن يداً ، أسرعكن لحوقاً بى " ، يقول ابن الأثير : (( فلما مات صلوات الله عليه وسلم - جعلن يطاولن بين أيديهن ؛ حتى ينظرن أيتهن أطول يداً ، ثم كانت زينب أسرعهن لحوقاً به ؛ وكانت كثيرة الصدقة

---

(١) ورد فى اللسان : أن النبى ﷺ مربي يديه رجل وهو يصلى ، فقال الرسول : (( قطع صلاتنا ! قطع الله أثره ؛ دعا عليه بالزمانة ؛ لأنه إذا زمن انقطع مشيه فانقطع أثره )) .

انظر : لسان العرب ( أثر ) ٢٥/١ .

(٢) المثل السائر ٦٧/١ - ٦٨ .



فعلمن حينئذ أنه لم يرد الجارحة ، وإنما أراد الصدقة ، فهذا يدل على المعنيين المشار إليهما <sup>(١)</sup> .

والفرق بين المعنيين اللذين أشار إليهما ابن الأثير ، هو فرق ما بين سياقية التعبير واصطلاحيته ؛ ذلك أن " طول اليد " يكون تعبيراً سياقياً ، ومعناه الطول الذى هو ضد القصر ، ويكون تعبيراً اصطلاحياً ، ومعناه الكرم ، أو كثرة التصدق ، وقد شاع هذا التعبير بمعناه الاصطلاحي فى الكلام العربى ، ولا أشك فى أن هذا المعنى الاصطلاحي قد خطر ببال أزواج رسول الله ﷺ .

ويورد ابن الأثير ما روى عن أنس بن مالك - رضى الله عنهما - أنه قال : خدمت رسول الله - ﷺ - عشر سنين ، فلم يقل لشيء فعلته : لم فعلته ؟ ولا لشيء لم أفعله : لم لا فعلته ؟ <sup>(٢)</sup> . ثم يقول : (( وهذا القول يحتمل وجهين من التأويل : أحدهما - وصف رسول الله ﷺ بالصبر على خلق من يصحبه ، والآخر - أنه وصف نفسه بالفطنة والذكاء فيما

---

(١) المثل السائر ١/٦٧ .

وقد ورد هذا الحديث فى صحيح مسلم - كتاب فضائل الصحابة - هكذا : (( حدثنا محمود بن غيلان أبو أحمد ، حدثنا الفضل بن موسى السينانى . أخبرنا طلحة بن يحيى بن طلحة عن عائشة بنت طلحة ، عن عائشة أم المؤمنين ، قالت : قال رسول الله ﷺ : (( أسرعكن لحاقاً بى ، أطولكن يداً . قالت : فكن يتناولن أيتهن أطول يداً . قالت : فكانت أطولنا يداً زينب ؛ لأنها كانت تعمل بيدها)). انظر صحيح مسلم ٤/١٩٠٧ .

(٢) ورد فى كتاب " أسد الغابة " عن أنس بن مالك قال : (( أخذت أم سليم يدي فأتت بى رسول الله ﷺ فقالت يا رسول الله : " هذا ابنى وهو غلام كاتب " ، قال : فخدمته تسع سنين ، فما قال لشيء قط صنعته أسأت ، أو بئس ما صنعت )) . انظر : أسد الغابة ، لعز الدين بن الأثير ١/١٥٢ .

وقد أشار عز الدين بن الأثير إلى أنه قيل : إن أنس بن مالك خدم رسول الله ﷺ عشر سنين ، وقيل : خدمه ثمانياً ، وقيل سبعاً .

يقصده من الأعمال ، كأنه متفطن لما فى نفس رسول الله ﷺ فيفعله من غير حاجة إلى استئذانه <sup>(١)</sup> .

ومن الممكن أن يكون كلام أنس بن مالك - رضى الله عنهما - جزءاً من حوار دار بينه وبين أحد الصحابة ، بل ربما يكون إجابة عن سؤال من أحد الصحابة عن خلق رسول الله - ﷺ - وفى هذه الحال يكون كلام أنس وصفاً لرسول الله - ﷺ - بالحلم والصبر .

ومن الأمثلة الشعرية التى أوردتها ابن الأثير قول الفرزدق :

إِذَا جَعَفَرٌ مَرَّتْ عَلَى هَضْبَةِ الْحِمَى فَقَدْ أَخْزَتِ الْأَحْيَاءَ مِنْهَا قُبُورُهَا <sup>(٢)</sup>

يقول ابن الأثير : « وهذا يدل على معنيين : أحدهما - ذم الأحياء ، والآخر - ذم الأموات . أما ذم الأحياء ، فهو أنهم خذلوا الأموات ، يريد أنهم تلاقوا فى قتالهم وقوماً آخرين ففر الأحياء عنهم ، وأسلموهم ، أو أنهم استتجدوهم فلم ينجدوهم ، وأما ذم الأموات فهو أن لهم مخازى وفضائح ، توجب عاراً وشناراً ، فهم يعدون بها الأحياء ، ويلصقونها بهم <sup>(٣)</sup> » .

والعلامات الإعرابية فى هذا البيت ، تلعب دوراً مهماً فى الوقوف على دلالة واحدة أو معنى واحد للبيت ، وفى حال رفع " الأحياء " يكون المقصود ذم الأحياء ، وفى حال نصبها ورفع " قبورها " يكون المعنى ذم الأموات .

إن الملابس التى تحيط بكل تركيب لغوى ، أو عناصر ما فوق التركيب اللغوى super - sagmenal ، من عناصر صوتية تتلبس التراكيب

(١) المثل السائر ٦٧/١ .

(٢) من قصيدة يهجو فيها بنى جعفر من كلاب بن ربيعة بن صعصعة ، مطلعها :

عَرَفْتُ بِأَعْلَى رَأْسِ الْفَاوِ ، بَعْدَمَا مَضَتْ سَنَةٌ أَيَّامُهَا وَشُهُورُهَا .

الرأس : الرأس ، الفأو : بطن من الأرض تحيط به الجبال . ديوان الفرزدق ٣٦٨/١ .

(٣) المثل السائر ٦٩/١ .

اللغوية ، ولا يمكن تسجيلها بالكتابة العادية كالنبر stress ، والتغيم intonation ، وعناصر غير صوتية كإشارات اليدين ، وتعبيرات الوجه وما إلى ذلك ، ومقامات أو سياقات حالية ، وقرائن إعرابية - إن هذه الملاحظات تؤثر في معنى التركيب تأثيراً كبيراً ، حتى إنه ليتجاذب التركيب الواحد غير واحد من المعاني ؛ بل يتجاذبه الضدان من المعنى كما ذكر ابن الأثير ، وإن كان لا يحتملها في حقيقته .

إن أى تركيب مما ذهب ابن الأثير إلى أنه يحتمل معنيين ضدين ، أو معنيين مختلفين غير ضدين ، يمكن رده إلى معنى واحد - كما سبق أن أشرت - إذا أمكن الإحاطة بالملابسات التى تكتفه ، وإننا لنعزو ما ذهب إليه ابن الأثير إلى أنه يعالج نصوصاً أو تراكيب لغوية مكتوبة لا منطوقة ، والكتابة لا تتقل لنا كيفية الأداء ، ثم إنه لا يحاول الإمام بكل ما يحيط بالتراكيب من أحوال . وتحليل التركيب اللغوى للوقوف على معناه ، يحتاج إلى استحضار المقام الذى قيل فيه ، ولذا دعا الدكتور البدرأوى زهران إلى وجوب تحليل البناء اللغوى من خلال مسرح الحدث الذى دار عليه ؛ للوقوف على حقيقة المعنى الذى يدل عليه هذا البناء اللغوى <sup>(١)</sup> .

والتركيب اللغوى لا يمكن الوقوف على معناه تماماً فى اللغة المكتوبة ، إلا إذا كان كلاماً مستقلاً ، فإذا تعلق معناه بمعانى تراكيب أخرى سابقة عليه أو لاحقة به ، وجب حينئذ النظر إلى المعنى الذى تؤديه التراكيب مجتمعة (النص) ، ويمكن بعد ذلك الوقوف على معنى كل تركيب على حده ؛ ذلك أن المعنى العام - كما أشرت - يفرض على التراكيب معانى معينة ، وفهم معنى التركيب الواحد يكون فى إطار هذا المعنى العام ؛ ولعل هذا هو الذى دعا بعض اللغويين إلى القول بضرورة النظر إلى النص اللغوى كله للوقوف

(١) من قضايا اللغة ، مجلة مجمع اللغة العربية ٥٦ .

على المعنى ؛ ذلك » أن الجملة ليست وحدها التركيب الذى نحدد به المعنى  
determinations gefuge ، وإنما نحدد المعنى أيضاً من خلال النص الكلى  
الذى تتضمن أجزاءه وتتأزر ... فالجمل يتبع بعضها بعضاً وفقاً لنظام سديد،  
بحيث تسهم كل جملة فى فهم الجملة التى تليها فهماً معقولاً ، كما تسهم  
الجملة التالية من ناحية أخرى فى فهم الجمل السابقة عليها فهماً أفضل <sup>(١)</sup> .

وقد أشار ابن الأثير - على الرغم من إغفاله النص أحياناً فى الوقوف  
على معنى التركيب - أشار إلى هذا النوع من التراكيب التى يتوقف فهم  
معناها على فهم معنى السابق عليها من تراكيب واللاحق بها ، وقد سمي هذا  
بمناسبة معنى التركيب لمعنى تقدمه ، أو لمعنى تأخر عنه ، يقول : « فالأول -  
وهو ما كان مناسباً لمعنى تقدمه كقوله تعالى : ﴿ لا تجعلوا دعاء الرسول  
بينكم كدعاء بعضكم بعض ﴾ <sup>(٢)</sup> ، فالدعاء - هاهنا - يدل على  
معنيين : أحدهما - النهى أن يدعى الرسول باسمه ، فيقال : يا محمد ، كما  
يدعو بعضهم بعضاً بأسمائهم ، وإنما يقال له : يا رسول الله ، أو يا نبى الله .  
الآخر - النهى أن يجعلوا حضورهم عنده إذا دعاهم لأمر من الأمور كحضور  
بعضهم عند بعض ، بل يتأديون معه بالآلاف يارقوا مجلسه إلا بإذنه . وهذا هو  
الوجه المراد لمناسبة معنى الآية التى قبله ، وهو قوله تعالى : ﴿ إنما المؤمنون  
الذين آمنوا بالله ورسوله وإذا كانوا معه على أمر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنوه ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وهكذا أمكن الوقوف على معنى واحد لقوله تعالى : ﴿ لا تجعلوا دعاء  
الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعض ﴾ على الرغم من احتمال المعنيين

(١) اللغة والإبداع الأدبي ، للدكتور محمد العبد ٣٦ - ٣٧ .

(٢) سورة النور ٢٤/٦٣ .

(٣) سورة النور ٢٤/٦٢ .



اللذين ذكرهما ابن الأثير ، وذلك لاتفاق أو مناسبة أحد المعنيين لمعنى الآية السابقة. وأما ما كان من المعاني مناسبة لمعنى تأخر عنه ، فمثاله عند ابن الأثير ، قول الشاعر فى أبيات الحماسة :

وَلَوْ كُنْتُ مَوْلَى قَيْسِ عَيْلَانَ لَمْ تَجِدْ عَلَى إِنْسَانٍ مِنَ النَّاسِ دِرْهَمًا  
وَلَكِنِّي مَوْلَى قُضَاعَةَ كُلِّهَا فَلَسْتُ أَبَالِي أَنْ أُدِينَ وَتَغْرَمًا<sup>(١)</sup>

وقد عقب ابن الأثير بقوله : « وإذا نظرنا إلى البيت الأول ، وجدناه يحتمل مدحاً وذماً ، أى أنهم كانوا يغنونه بعطائهم أن يدين ، أو أنه كان يخاف الدين حذراً ألا يقوموا عنه بوفائه ، لكن البيت الثانى حقق أن الأول ذم ، وليس بمدح . فهذا المعنى لا يتحقق فهمه إلا بآخره<sup>(٢)</sup> » .

وإذا فربط التراكيب اللغوية بعضها ببعض يعين على الوقوف على المعنى المراد ، على الرغم من أن البيت الأول الذى أشار ابن الأثير إلى أنه يحتمل المدح والذم - لا يمكن وقفه إلا على أحد هذين المعنيين فى اللغة المنطوقة ، لاختلاف كيفية الأداء الصوتى فى حال المدح عنها فى حال الذم ، غير أن معالجة النصوص مكتوبة - والكتابة هى عناية ابن الأثير ، وشغله الشاغل - تختلف عن معالجتها منطوقة ، كما سبقت الإشارة .

ومما يدخل فى هذا الصدد ما سماه ابن الأثير بالإضمار على شريطة التفسير ، وقد مثل له بقول أبى نواس :

---

(١) من أبيات قالها شقران مولى ملامان من قضاة .

ومعنى البيتين فى ديوان الحماسة : لو كان ولائى فى قيس عيلان ، لم أقترض درهماً من أحد لأنفقه فى سبيل الخير مخافة ألا يردوه عني ؛ ولكن ولائى فى قضاة ، فلا أبالي أن أقترض ما أنفقه فى وجوه البر ؛ لأنهم يؤدون عني ما أقترضه . والمراد من هذا الكلام تفضيل قضاة لجودهم ، وكرمهم على قيس عيلان لبخلهم وإمساكهم . ديوان الحماسة (مختصر من شرح التبريزى) للشيخ محمد عبد القادر سعيد الراجعى ٢١٥ .

(٢) المثل السائر ١/٧٧ .



### سُنَّةُ الْعُشَّاقِ وَاحِدَةٌ فَإِذَا أُحْبِبْتَ فَاسْتَكِنِ (١)

يقول : (( فحذف لفظ الاستكانة ، وذكره في الثانى ، أى : سنة العشاق واحدة وهى الاستكانة ، فإذا أحببت فاستكن (٢) )) .

هذا ، وعلى الرغم من إغفال ابن الأثير لما يلعبه سياق الموقف من دور فى تحديد الدلالة ، فإنه ألمح إلى هذا الدور فى أثناء حديثه عن حذف الفاعل ، والاكتفاء فى الدلالة عليه بذكر الفعل ، وقد مثّل له بقول العرب : " أرسلت " وهم يريدون : جاء المطر ، ولا يذكرون السماء ، يقول ابن الأثير : (( وأما قول العرب " أرسلت " - وهم يريدون أرسلت السماء - فإن هذا يقولونه نظراً إلى الحال ، وقد شاع فيما بينهم أن هذه كلمة تقال عند مجيء المطر ، ولم ترد فى شىء من أشعارهم ، ولا فى كلامهم المنثور ، وإنما يقولها بعضهم لبعض إذا جاء المطر (٣) )) .

وإذا فسياق الموقف أو الحال - على حد عبارة ابن الأثير - هو الذى مكن من الوقوف على معنى قولهم : " أرسلت " . ويؤكد ابن الأثير هذا بقوله : (( وأما " أرسلت " ، فلو لا شاهد الحال ، وإلا لم يجز أن تكون دالة على مجيء المطر ، ولو قيل فى معرض الاستسقاء : " إنا خرجنا نسأل الله ، فلم نزل حتى أرسلت ، لفهم من ذلك أن التى أرسلت هى السماء ، ولا بد فى الكلام من دليل على المحذوف ، وإلا كان لغواً لا يلتفت إليه (٤) )) .

ولكن على الرغم من إدراك ابن الأثير لدور الموقف أو شاهد الحال فى فهم الدلالة فى قولهم : " أرسلت " ، فإنه لا يمكن القول بأن ابن الأثير كان

(١) ديوان أبى نواس ، تحقيق فاجنر ١٣٠/١ .

(٢) المثل السائر ٢/٢٧٦ .

(٣) المثل السائر ٢/٢٨٤ .

(٤) المثل السائر ٢/٢٨٤ .

على وعى بدور الموقف فى الوقوف على معانى التراكيب اللغوية ؛ وذلك لسببين : أولهما - أن رأى ابن الأثير - هنا - جاء فى أثناء حديثه عن حذف الفاعل ، والاكتفاء فى الدلالة عليه بذكر الفعل ، وسياق الموقف لا يقف عند مجرد الدلالة على المحذوف فى التراكيب ، وإنما هو متعلق بكل تركيب ، يصعب الوقوف على معناه من خلال ألفاظه مباشرة ، والسبب الآخر - يتمثل فيما ذهب إليه ابن الأثير من أن التراكيب التى تشتمل على معنيين ضدين كثيرة الوقوع فى الأحاديث النبوية ؛ إذ إن هذه الكثرة التى يشير إليها ابن الأثير مردها إلى عدم وقوفه على الملايسات أو السياقات المقامية التى اكتفت أحاديث الرسول ﷺ .

### التراكيب الاصطلاحية :

وإذا كان التركيب اللغوى يتعين معناه من خلال ما تحمله الألفاظ المكونة له من دلالات ، تجتمع فترشد إلى المعنى بعد مراعاة المقام الذى وردت فيه ، فإن هناك تراكيب لغوية لا يكون لمكوناتها من الألفاظ أثر مباشر فى فهم معانيها ، وهى تلك التى ترد فى حادثة من الحوادث، ثم تصير بعد ذلك أمثالا ، يستخدمها الناس فيما يعن لهم من حوادث تشبه الحوادث التى وردت فيها ؛ أو تلك التى تعرف بالكناية فى الدرس البلاغى .

وقد أشار ابن الأثير إلى هذه الأمثال ، وأوجب على الكاتب معرفتها؛ معرفة ما يحسن منها والاستعانة به فى المكاتبات ، ذاهبا إلى أنه لو لم يكن هناك علم سابق بالحدث المرتبط به المثل ، لأشكل على السامع ؛ ودلل ابن الأثير على هذا بمثل من الأمثال الواردة عن العرب وهو قولهم : " إن يَبْغِ

عَلَيْكَ قَوْمُكَ لَا يَبِغُ عَلَيْكَ الْقَمَرُ " (١) ، وهو مثل يضرب للأمر الظاهر المشهور (٢) ، يقول ابن الأثير : « ومن المعلوم أن قول القائل : " إن يَبِغْ عليك قومك لا يَبِغْ عليك القمر " إذا أخذ على حقيقته ، من غير نظر إلى القرائن المنوطة به ، والأسباب التي قيل من أجلها ، لا يعطى من المعنى ما قد أعطاه المثل ، وذاك أن المثل له مقدمات وأسباب ، قد عرفت ، وصارت مشهورة بين الناس ، معلومة عندهم ، وحيث إن الأمر كذلك ، جاز إيراد هذه اللفظات في التعبير عن المعنى المراد ؛ ولولا تلك المقدمات المعلومـة والأسباب المعروفة لما فهم من قول القائل " إن يَبِغْ عليك قومك لا يَبِغْ عليك القمر " ما ذكرناه من المعنى المقصود ، بل ما كان يفهم من هذا القول معنى مفيد ؛ لأن البغى هو الظلم ، والقمر ليس من شأنه أن يظلم أحداً ، فكان يصير معنى المثل : إن كان يظلمك قومك لا يظلمك القمر ، وهذا الكلام مختل المعنى ليس بمستقيم (٣) . »

وقد ذهب عبد القاهر الجرجاني إلى أن المعنى الذى يقع عليه السامع من خلال مثل هذه الأمثال ، لا يعد معنى مباشراً تدل عليه ألفاظ التركيب ، ولذلك سماه : " معنى المعنى " ؛ لأننا نفهم من اللفظ معنى ، ثم يفضى بنا ذلك المعنى إلى معنى آخر ، أما المعنى فهو الوصول إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده ، أو بعبارة أخرى هو المفهوم من ظاهر اللفظ ، والذي يمكن الوصول

---

(١) ورد هذا المثل فى " مجمع الأمثال " وقد ذكر الميدانى ملبساته ، فقال : قال المفضل بن محمد : بلغنا أن بنى ثعلبة بن سعد بن ضبة فى الجاهلية ، تراهنوا على الشمس والقمر ليلة أربع عشرة ، فقالت طائفة : تطلع الشمس والقمر يرى ، وقال طائفة : بل يغيب القمر قبل أن تطلع الشمس ، فتراضوا برجل جعلوه بينهم ، فقال رجل منهم : إن قومى يغنون على ، فقال العدل : " إن يَبِغْ عليك قومك لا يَبِغْ عليك القمر ، فذهب مثلاً . هذا كلامه . "

انظر : مجمع الأمثال ، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد ٢٨/١ .

(٢) المثل السائر ٥٤/١ - ٥٥ .

(٣) المثل السائر ٥٤/١ - ٥٥ .

إليه بغير واسطة<sup>(١)</sup> . وقد سمي الدكتور كريم حسام الدين هذا النوع من التراكيب بالتعبيرات الاصطلاحية<sup>(٢)</sup> idiomatic expressions ، بل إن المثل - إن شئنا الدقة - يعد أحد أنواع التعبيرات الاصطلاحية ؛ لأنها لا تقف عند المثل بل تتعداه إلى كل (( نمط تعبيرى خاص بلغة من اللغات ، ثابت غير قابل للتغيير ، ويصعب ترجمته إلى لغة أخرى<sup>(٣)</sup> )) . وقد يكون من كلمة واحدة نحو : " قارورة " وهى كناية عن المرأة ، غير أنها تعد تعبيراً اصطلاحياً ، وقد يتألف من كلمتين نحو "سحابة صيف " ، و "قاطع طريق" ، ولعله ملاحظ أن هذه التعبيرات الاصطلاحية ليست أمثالاً .

وفى أثناء الحديث عن الكناية ، عرض ابن الأثير لعدد من التعبيرات الاصطلاحية التى شاع استعمالها فى البيئة العربية كقولهم : " فلان نقى الثوب " ، أى منزله عن العيوب ، وقولهم : " فلان طويل النجاد " ، أى طويل القامة ، واللمس بمعنى الجماع . وهذه التعبيرات الاصطلاحية قائمة على أساس المشابهة ، أو الارتباط ذهنى بين المعنى المباشر للتركيب ، أو اللفظة المفردة - وإن كانت لاتهمنا الآن لأننا بصدد التركيب - والمعنى المراد . لذلك يرى ابن الأثير أن الكنايات كلها قائمة على التمثيل ؛ (( لأن الكناية إنما هى أن تراد الإشارة إلى معنى ، فيوضع لفظ لمعنى آخر ، ويكون ذلك اللفظ مثلاً للمعنى الذى أريدت الإشارة إليه<sup>(٤)</sup> )) . ويرفض ابن الأثير - بناء على هذا - تقسيم الكناية إلى ثلاثة أقسام : تمثيل ، وإرداف ، ومجاورة ؛ لأن هذه الأقسام الثلاثة داخلية فى إطار التمثيل .

---

(١) دلائل الإعجاز ، صححه محمد رشيد رضا ٢٠٢ / ٢٠٣ .

(٢) التعبير الاصطلاحى ، للدكتور كريم حسام الدين ١٥ - ٤٣ .

(٣) هذا هو تعريف التعبير الاصطلاحى عند الدكتور كريم حسام الدين .

(٤) المثل السائر ٥٩/٣ .



وقد ذهب ابن الأثير إلى أن التعبير الاصطلاحي الذي يكون لفظاً مركباً - على حد تعبيره - أى يتألف من مضاف ومضاف إليه ، يكون أكثر وضوحاً فى دلالاته ، لشدة المناسبة بين المكنى والمكنى عنه ؛ أما ما يكون لفظاً مفرداً فإنه أقل وضوحاً لضعف المناسبة ، يقول : « وتكون الشبيهة بين الكناية والمكنى عنه شديدة المناسبة ، ومنه ما يكون دون ذلك فى الشبيهة ، وقد تأملت ذلك ، وحققت النظر فيه ، فوجدت الكناية إذا وردت على طريق اللفظ المفرد لم تكن بتلك الدرجة فى قوة المناسبة والمشابهة ؛ ألا ترى إلى قولهم : " فلان نقى الثوب " ، وقولهم : " اللمس " كناية عن الجماع ، فإن نقاء الثوب أشد مناسبة ، وأوضح شبيهاً ، لأننا إذا قلنا : نقاء الثوب من الدنس كنزاهة العرض من العيوب ، اتضحت المشابهة ، ووجدت المناسبة بين الكناية والمكنى عنه شديدة الملاءمة ، وإذا قلنا اللمس كالجماع لم يكن بتلك الدرجة فى قوة المشابهة <sup>(١)</sup> » .

وإذا كان معنى التعبير الاصطلاحي " فلان نقى الثوب " قائماً على أساس المشابهة ، بين المعنى السياقى للتركيب باعتباره تعبيراً سياقياً ، وهو نظافة الثوب وطهره والمعنى المصطلح عليه ، وهو التنزه عن العيوب - فإن هناك تعبيرات اصطلاحية تقوم معانيها على أساس الارتباط الذهني أو علاقة اللزوم ، وهو ما سماه البلاغيون : الإرداف ، يقول ابن الأثير : « وأما الإرداف فإنه ضرب من اللفظ المركب ، إلا أنه اختص بصفة تخصه ، وهى أن تكون الكناية دليلاً على المكنى عنه ولازمة له ، بخلاف غيرها من الكنايات ؛ ألا ترى أن طول النجاد دليل على طول القامة ، ولازم له ، وكذلك يقال : " فلان عظيم الرماد " ، أى كثير إطعام الطعام ، وعليه ورد قول



الأعرابية في حديث أم زرع في وصف زوجها : " له إيل قليلات المسارح  
كثيرات المبارك ، إذا سمعن صوت المزهري أيقن أنهن هوالك " ، وغرض  
الأعرابية من هذا القول أن تصف زوجها بالجود والكرم ، إلا أنها لم تذكر  
ذلك باللفظ الصريح ، وإنما ذكرته من طريق الكناية على وجه الإرداف الذي  
هو لازم له <sup>(١)</sup> . ويورد ابن الأثير من هذه التعبيرات الاصطلاحية القائمة  
على أساس الإرداف قول عمر بن أبي ربيعة :

بَعِيدَةٌ مَهْوَى الْقُرْطِ إِمَّا لِنَوَقْلِ أَبُوهَا وَإِمَّا عَبْدُ شَمْسٍ وَهَاشِمٌ <sup>(٢)</sup>  
ويقول : « فإن بُعدَ مَهْوَى الْقُرْطِ دليل على طول العنق <sup>(٣)</sup> » ، فمَهْوَى  
القرط لا يكون بعيداً إلا إذا كان العنق طويلاً ، فالعلاقة المنطقية ، والرابط  
الذهني واضح جلي . وما سماه البلاغيون بالإرداف يسميه اللغويون المحدثون  
بالدلالة الضمنية implication ، أو الدلالة اللزومية connotation <sup>(٤)</sup> ،  
وهذه الدلالة الضمنية أو اللزومية قائمة على أساس الربط الذهني أو  
المنطقي بين الأشياء .

وإذا كان غير قليل من الكنايات التي ذكرها ابن الأثير يعد تعابير  
اصطلاحية ، فإن هناك كنايات خارجة عن أن تكون تعابير اصطلاحية .

---

(١) المثل السائر ٦٠/٣ .

(٢) من قصيدة مطلعها :

رَأَيْتُ بِجَنْبِ الْخَيْفِ هِنْدًا فَرَأَيْتُ لَهَا جِيدَ رِثْمٍ زَيْتَةُ الصَّرَائِمِ

شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة . شرحه وقدم له عبد الأعلى مهنا ٣٢٩ .

الخيف : موضع في وادي منى ، الجيد : العنق ، رثم : ظبية ، الصرائم : جمع صريمة ، وهي المكان  
الذي ينقطع عنده الرمل ، وتكون ذات شجر .

(٣) المثل السائر ٦١/٣ .

(٤) التعبير الاصطلاحي ، للدكتور كريم حسام الدين ٩٢ .

يتضح مما سبق أن التعبيرات الاصطلاحية هي تراكيب لغوية تؤدي غالباً وحداتها اللغوية مجتمعة معنى ، وهذا المعنى يفضى إلى معنى آخر ثابت، هو معنى التعبير الاصطلاحى ، وهذا المعنيان السياقى والاصطلاحى يقومان على أحد أساسين : المشابهة ، أو اللزوم . وقد تكون التعابير الاصطلاحية تراكيب لغوية لا تؤدي وحداتها اللغوية مجتمعة معنى له صلة بمعنى التعابير الاصطلاحية ، وإنما ترتبط هذه التراكيب بمواقف معينة وتحمل معنى عاماً، ثم تطلق هذه التراكيب نفسها فى مواقف مشابهة دلالة على المعنى الذى قصد منها أول استخدامها ، ويتضح هذا فى المثال الذى ذكره ابن الأثير " إن يبيع عليك قومك لا يبيع عليك القمر " ، فلا معنى لهذا التركيب ، ولا جدوى من العلاقة الإسنادية أو السياقية بين وحداته اللغوية. وهذان النوعان من التراكيب أو التعابير الاصطلاحية ، لا يعبا المتكلم فيهما إلا بالمعنى الاصطلاحى ، المستقر فى أذهان أبناء الجماعة اللغوية جميعهم.

هذا ، وقد أشار ابن الأثير إشارة لطيفة تدل على نفاذ رؤيته ؛ فقد ذهب إلى أن بعض الكنايات : « لفظها يجوز حملها على جانبى الحقيقة والمجاز<sup>(١)</sup> » . وحمل الكناية على جانب الحقيقة يخرجها عن كونها كناية ، وبذا لا تعد تعبيراً اصطلاحياً ، وإنما تكون تركيباً لغوياً ، يوقف على معناه من خلال العلاقة الإسنادية أو السياقية بين وحداته اللغوية ، أما حمل الكناية على المجاز، فإنه يبقى عليها ويجعلها تعبيراً اصطلاحياً ، ففى قولنا : " فلان نقى الثوب " إذا حُمل على حقيقة لفظه ، كان المعنى أن فلاناً هذا طاهر الثوب نظيفه ، وإذا حمل على الاصطلاح الجمعى ، كان معناه التنزه عن العيوب ، والمُعَوَّل عليه فى هذا الشأن ، هو سياق الموقف ، الذى يقضى بأن يكون التركيب واقعاً على واحد من المعنيين .

---

(١) المثل السائر ٦٣/٣ .

عرض ابن الأثير لقوله تعالى : ﴿ أنزل من السماء ماء فسالت أودية بقدرها فاحتمل السيل زبداً رابياً ﴾ <sup>(١)</sup> ، ثم عقب بقوله : « ..... فإنه يجوز حمل الماء على المطر النازل من السماء وعلى العلم ، وكذلك حمل الأودية على مهابط الأرض وعلى القلوب ، وهكذا يجوز حمل الزبد على الغشاء الرابى الذى تقدمه السيول ، وعلى الضلال ، وليس فى أقسام المجاز شيء يجوز حمله على الطرفين معاً سوى الكناية <sup>(٢)</sup> » . وعلى الرغم من أن ألفاظ الماء ، والأودية ، والزبد ، لا تعد تعابير اصطلاحية ، فإن هذا التمثيل يحقق المبدأ الذى ذهب إليه ابن الأثير ، وهو واقع على التعابير الاصطلاحية ، وأشكال الكناية الأخرى .

وتؤكد الدراسات اللغوية الحديثة أن بعض التعبيرات الاصطلاحية يمكن أن تكون تعبيرات سياقية ، فالتعبيران : " ضرب على يده " ، " وضرب على أذنه " « يمكن أن يكونا تعبيرين سياقيين ، إذا أردنا الضرب على هاتين الجارحتين ، ويمكن أن يكونا تعبيرين اصطلاحيين ، ويكون الأول بمعنى الكف أو المنع ، ويكون الثانى بمعنى منعه السمع أو أنامه ، ويتوقف الأمر هنا على سياق الكلام <sup>(٣)</sup> » . فالملابسات التى تحيط بالتراكيب اللغوية ، تلعب دورها فى تحديد المعانى الاصطلاحية أو السياقية ، لغير قليل من هذه التراكيب .

---

(١) سورة الرعد ١٣/١٧ .

(٢) المثل السائر ٦٣/٣ .

(٣) التعبير الاصطلاحى ، للدكتور كريم حسام الدين ٧٩ - ٨٠ .



## الفصل الثاني

# الأسلوب

- ١- أشكال التركيب اللغوي .
- ٢- مفهوم الأسلوب عند ابن الأثير.
- ٣- عناصر الأسلوب .

- أ- التصوير الصوتي .
- ب- الألفاظ المفردة .
- ج- التركيب .
- د- المجاز .





تبيين لنا فى أثناء الحديث عن التركيب اللغوى ، أنه لا يمكن أن يكون التركيب لغوياً إلا إذا توفر فيه شرطان : أولهما - أن ترتب وحداته اللغوية وفقاً لما يقتضيه قانون اللغة ، وهو علم النحو بأحكامه المختلفة ، والثانى - أن يكون للتركيب معنى يفهمه أبناء الجماعة اللغوية . وإذا خلا أى تركيب من هذين الشرطين أو أحدهما ، خرج عن أن يكون لغوياً .

### أشكال التركيب اللغوى :

ترتيب الوحدات اللغوية لا يقف عند شكل واحد ، وإنما هناك أشكال يمكن ورود التركيب عليها ، وكلها أشكال يجيزها النحو . لكن هناك شكلاً يمكن تسميته بالمعيار أو النمط ، وهو أول أشكال التركيب اللغوى ، ويكون ترتيب الوحدات فيه متعلقاً بما يعرف فى النحو بالرتبة ؛ فالفاعل مثلاً رتبة التقدم على المفعول فى الجملة الفعلية ، وإذا كان هناك مفعولان ، وجب تقديم الفاعل فى المعنى منهما ، إلا إذا أمن اللبس <sup>(١)</sup> . والفاعل والمفعولات يسبقها الفعل رتبة ، وإليه تنسب الجملة الفعلية ، ومثال هذا التركيب قولنا : " أكرم محمد عليا " ، ويمكن تسميته - كما قلنا - بالتركيب المعيارى أو النمطى . وما قيل فى الجملة الفعلية ، يقال فى الجملة الاسمية ، فالمحكوم عليه وهو المبتدأ ، يجب أن يتصدر الكلام ، والحكم وهو الخبر ، يجب أن يتأخر عن المبتدأ ، عدا الحالات التى يتقدم فيها الخبر على المبتدأ وجوباً .

---

(١) يكون هذا فى الجمل التى تبدأ بأفعال تنصب مفعولين من باب " أعطى " ، ومثال تقديم المفعول الأول على الثانى للبس ، قولنا : " أعطيت زيدا عمراً " ، ومثال ما أمن فيه اللبس ، ويجوز تقديم الثانى على الأول ، قولنا : " أعطيت محمداً كتاباً " ، وفى المثال الأول يجوز أن يكون كل مفعول آخذاً ومأخوذاً ، أما الثانى فالآخذ أو الفاعل فى المعنى هو محمد أو المفعول الأول ، والمأخوذ هو الكتاب أو المفعول الثانى . انظر : شرح ابن عقيل ١٢٤/٢ - ١٢٥ .

إن هذا الشكل المعياري أو الترتيب النمطي هو النظام اللغوي العام ،  
الذي يمكن من خلاله أن يتم الاتصال بين أبناء الجماعة اللغوية العربية ، غير  
أن عملية الاتصال لا تقف عند هذا النمط ، وإنما يكون هناك انحراف عنه<sup>(١)</sup> ،  
واستخدام أنماط أخرى في إطار قانون اللغة ، وهو انحراف مقصود به غالباً  
مخاطبة العقل والعاطفة ، وهذا الانحراف هو ما يطلق عليه الأسلوب .  
فالأسلوب إذاً هو تركيب لغوي غير نمطي ، ولا تقف خصائصه عند مجرد  
الانحراف القائم على ترتيب الوحدات اللغوية ، وإنما له خصائص أخرى  
كثيرة ، منها اختيار هذه الوحدات اختياراً مؤثراً ، وأشياء أخرى تتضح لنا في  
أثناء عرضنا للأسلوب عند ابن الأثير .

### الأسلوب عند ابن الأثير :

لا يقف ابن الأثير بالتركيب اللغوي عند مجرد مراعاة ما يقتضيه علم  
النحو في ترتيب الكلمات ، ووقوع التركيب كله بعد ذلك على معنى من  
المعاني ؛ فذلك هو أدنى درجات التراكيب اللغوية ، التي يُعَوَّل عليها في  
تأليف الكلام ، والتي يستطيعها كل متكلم من أبناء اللغة ؛ لأنها ، كما سبقت  
الإشارة ، تراكيب نمطية معيارية - وإنما يذهب إلى أنه ليست غاية الكلام  
مجرد توصيل الفكرة ، وإنما التوصيل والتأثير القائم على استغلال كل  
إمكانات اللغة ، ولا يتحقق الثاني إلا إذا اتصف الكلام بوصفي الفصاحة  
والبلاغة ، بل إنه يرى أنه إذا خلا الكلام من هذين الوصفين لم يكن شيئاً ،

---

(١) ذهب الدكتور صلاح فضل إلى أن بعض الباحثين يستعملون معادلاً بلاغياً قديماً لكلمة الانحراف  
وهو العدول ، ويلجئون أحياناً إلى كلمة ذات إجماع مكاني واضح هي " الانزياح " تفادياً للإجماع  
الأخلاقي لكلمة الانحراف . انظر : بلاغة الخطاب وعلم النص ٦٣ .

يقول : « والمعول عليه في تأليف الكلام من المنثور والمنظوم إنما هو حسنه وطلاوته ، فإذا ذهب ذلك عنه فليس بشيء »<sup>(١)</sup> .

وقد فرق ابن الأثير - بناء على ذلك - بين النحوى الذى يهتم بتحقيق النمطية أو المعيارية فى التراكيب اللغوية والبيانى ، أو صاحب علم البيان ، الذى يُعنى بما وراء المعيارية ، وهو اللغة الأدبية ، يقول : « ..... فموضوع علم البيان هو الفصاحة والبلاغة ، وصاحبه يسأل عن أحوالهما اللفظية والمعنوية ، وهو والنحوى يشتركان فى أن النحوى ينظر فى دلالة الألفاظ على المعانى من جهة الوضع اللغوى ، وتلك دلالة عامة ، وصاحب علم البيان ينظر فى فضيلة تلك الدلالة وهى دلالة خاصة ، والمراد أن يكون على هيئة مخصوصة من الحسن ، وذلك أمر وراء النحو والإعراب »<sup>(٢)</sup> .

وليس من شك فى أن فضيلة تلك الدلالة التى أشار إليها ابن الأثير ترجع إلى المتكلم نفسه ، والمتكلمون يتفاوتون فيما بينهم فى قدراتهم الفردية فى التعبير عن المعانى المختلفة ، ولذا يرى الدكتور تمام حسان أن الأسلوب هو : « اختيار استعمال إحدى الطرق الممكنة للتعبير ، حين يكون كل هذه الطرق صالحا لأداء المعنى »<sup>(٣)</sup> . إنه طريقة التعبير عن الفكر من خلال اللغة كما ترى المدرسة الفرنسية<sup>(٤)</sup> . فالأسلوب إذاً هو خاصية من خواص الأديب ، أما التركيب اللغوى المعيارى فهو متعلق بالنظام اللغوى العام .

والفرق بين الداليتين العامة المتصلة بالنحو ، والخاصة المتعلقة بالبيان - اللتين أشار إليهما ابن الأثير - هو فرق ما بين التركيب اللغوى

(١) المثل السائر ٧٦/٢ .

(٢) المثل السائر ٣٧/١ .

(٣) الأصول ٣١٢ .

(٤) انظر : علم الأسلوب وصلته بعلم اللغة ، للدكتور صلاح فضل ٤٨ .

المعيارى ، والأسلوب ، أو هو فرق ما بين اللغة فى خصائصها النحوية ، واللغة فى استعمالها من حيث الخصائص الفردية ، وما يتصل به من جوانب فنية ، يمتاز بها متكلم أو كاتب عن آخر . ويؤكد برند شبلنر هذا بقوله : « ومن الواضح وجود فرق فى الاستعمال بين أن يتحدث الإنسان عن أسلوب لغة ما كالألمانية ، وبين أن يتحدث عن أسلوب مؤلف معين كتوماس مان Thasmann ، حيث يكون المقصود فى الحالة الأولى الخصائص النحوية والقاموسية لتلك اللغة التى بها تتميز لغة ما عن لغة أخرى ، أما فى الحالة الثانية ، فإن المقصود إنما هو خصائص السلوك اللغوى للمؤلف مع اهتمام بالصفات الجمالية والاتصالية <sup>(١)</sup> . ولذا يرى لوبك W. Meyer Lubke أن « علم الأسلوبيات هو دراسة اللغة باعتبارها فناً ، ولكى نستطيع ذلك فإن الإنسان عليه أن يكون له إحساس الفنان ، وموهبة الغوص أو الذوبان فى مشاعر الآخرين إلى أقصى حد <sup>(٢)</sup> » .

إن الأسلوب عند ابن الأثير ، هو قدرة الكاتب أو الشاعر على دغدغة المشاعر الإنسانية ، من خلال ما تشتمل عليه اللغة من وسائل فنية ، يمكن الاستعانة بها فى إحداث هذا التأثير ، يقول ابن الأثير : « فالعبارة عن المعانى هى التى تخلق بها القول <sup>(٣)</sup> » ؛ ولذا ذهب إلى أن المفاضلة بين كلام وآخر ، ترجع إلى اختصاص أحدهما بفنى الفصاحة والبلاغة دون الآخر ، أو تفوق أحدهما على الآخر ، وإن كانا مشتملين على فنون القول المختلفة ، يقول : « ومن المعلوم أن الكلام لا يختص بمزية من الحسن ،

---

(١) علم اللغة والدراسات الأدبية ، ترجمة الدكتور محمود جاد الرب ٢٨/٢٧ .

(2) S. Ullmann, Language and Style. P. 99 .

أورد أولمان هذه العبارة فى معنى الكتاب بالفرنسية ، ثم قام بترجمتها إلى الإنجليزية فى الهامش ، وقمت بترجمتها من النص المكتوب بالإنجليزية .

(٣) المثل السائر ٩٨/١ .



حتى تتصف ألفاظه ومعانيه بوصفين ؛ هما : الفصاحة والبلاغة ، فثبت بهذا أن النظر إنما هو في هذين الوصفين ، اللذين هما الأصل في المفاضلة بين الألفاظ والمعاني على اتفاقهما واختلافهما ، فمتى وجدا في أحد الكلامين دون الآخر ، أو كانا أخص به من الآخر ، حكم له بالفضل <sup>(١)</sup> .

وابن الأثير لا يدعو الأديب إلى استغلال الوسائل الفنية استغلالاً شكلياً ، حرصاً منه - من الأديب - على تزيين الكلام ، وإنما يدعو إلى أن تكون هذه الصور الفنية خيوطاً في النسيج اللغوي ، ولذلك نراه في مجال الحديث عن التجنيس ينكر كثيراً من أبيات أبي تمام واصفا إياها بأنها من « الغث البارد المتكلف » <sup>(٢)</sup> ، وأنها من الكريه المستقل . وقد حذر برند شبلنر من إغراق المتكلم أو الكاتب في استخدام الأجناس البلاغية المختلفة لتزيين الكلام ، فقد يؤدي ذلك إلى الوقوف بالأسلوب عند مجرد الشكل الذي قد يكون فيه تشويه لنسق الأداء اللغوي ، ورأى أن المحسنات البديعية ، أو ألوان البيان المختلفة تكون لها أهميتها الكبرى إذا فهمت على أنها نظام جمالي واستدلالي يوضع تحت تصرف المؤلف ليعطى بها تأثيراً معيناً عند جمهوره <sup>(٣)</sup> .

وإذا كان بعض العلماء يرون أن الأسلوب هو انحراف عن المعيار اللغوي ، فإن ابن الأثير تناول بالتحليل التقديم والتأخير ، والالتفات وغير ذلك من ظواهر ، يبدو فيها الانحراف بجلاء ، غير أنه انحراف ، كما قلنا ، يجرى في إطار ما يجيزه قانون اللغة . وقد أشرت في الفصل السابق إلى استقباح ابن الأثير للتراكيب اللغوية ، التي لم يلتزم أصحابها بما يفرضه عليهم قانون لغتهم ، وإن كانت معانيها مما يمكن الوقوف

(١) المثل السائر ٢٧٠/٣ .

(٢) المثل السائر ٦٥/١ .

(٣) انظر : علم اللغة والدراسات الأدبية ١٧٢/١٧٣ .

عليه، وذلك فيما سماه ابن الأثير بالمعازلة المعنوية ؛ فليس الانحراف عند ابن الأثير خروجاً عن قانون اللغة ، أو تمرداً عليه ، ولذلك يقول الدكتور شكرى عياد: « فمخالفة القواعد فى اللغة الفنية لا يمكن أن تجرى بدون ضابط <sup>(١)</sup> » ، ويقول : « فالقول بأن الانحراف يعنى مخالفة القواعد قول غير صحيح <sup>(٢)</sup> ».

غير أننا نرى أن من صور الانحراف - الانحراف الخاضع لقانون اللغة - ما لا يكون معه التركيب اللغوى أسلوبياً ؛ لأنه انحراف آلى ، إن جازت التسمية ، والناظر إلى واقع الاستعمال اللغوى ، يرى أنه نادراً ما يلتزم المتكلم أو الكاتب بالمعيار اللغوى أو التشكيل النمطى ؛ إذ إنه يكاد يكون معياراً تعليمياً فى المقام الأول ، يلتزمه الناشئة من أبناء اللغة فى أول عهدهم بها ، ثم لا يلبثون بعد أن يستقر هذا المعيار بشكل تجريدى فى أذهانهم - أن ينحرفوا عنه فى مجال التطبيق ، حتى لو لم يكن هناك هدف من الكلام سوى توصيل الأفكار ، كما هو الحال فيما يعرف باللغة العلمية ، التى لا تهدف إلا إلى نقل معلومات علمية دقيقة ، لا يلتزم فيها الكاتب بمعيارية التركيب كل التزام .

وإذا فلو كان الأسلوب مجرد انحراف ، لكان أكثر التراكيب اللغوية أساليب ، وهذه مغالطة بالطبع ؛ لأن الأسلوب انحراف خاضع للتحليل الفنى ، أو هو انحراف مقصود فى مقابل الانحراف الآلى الذى يقع فى الكلام دون قصد ، يقول الدكتور سعد مصلوح : « ليس كل انحراف جديراً بأن يعد خاصة أسلوبية هامة ، بل لابد لذلك من انتظام الانحراف فى علاقاته

(١) اللغة والإبداع : مبادئ علم الأسلوب العربى ٨٣ .

(٢) اللغة والإبداع : مبادئ علم الأسلوب العربى ٨٥ .

بالسياق<sup>(١)</sup> . وقد بدا من خلال تحليل ابن الأثير لصور التقديم والتأخير وغيرها - كما ستوضح - أن الانحراف فيها انحراف فنى مقصود من جانب المتكلم ، وقد وقف ابن الأثير على أن التقديم إما أن يكون للاختصاص وهو جانب معنوى ، وإما أن يكون لمراعاة النظم السجعى ، وهو جانب فنى . وكان ابن الأثير بذلك يرفض أن يكون الانحراف فى ترتيب الكلمات انحرافاً ألياً ، لا يحقق فائدة معنوية أو فنية .

هذا ، وقد ذهب بعض العلماء إلى أن الأسلوب هو ظواهر معينة داخل نص أدبى سواء كان منطوقاً أو مكتوباً<sup>(٢)</sup> ، يمكن من خلالها الوقوف على الخصائص الفردية لكل كاتب . ومن خلال قراءة " المثل السائر " يتضح لنا أن ابن الأثير لا يقوم برصد خصائص شعر شاعر بعينه ، أو خصائص الكتابة لناثر ، وإنما يضع بين يدى مؤلف الكلام الخصائص الفنية العامة ، ليأخذ منها كل قدر جهده .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن ابن الأثير استخدم كلمة الأسلوب بمعنى المشابهة أو المثلية ، فهو يقول مثلاً : « وقد ورد على هذا الأسلوب من كلام النبى ﷺ شيء كثير أيضاً<sup>(٣)</sup> » ، ويقول : « وعلى هذا الأسلوب جاء قول بعض المتأخرين<sup>(٤)</sup> » ، ويقول فى موضع ثالث « وعلى هذا الأسلوب ورد قول أبى الطيب المتنبى ....<sup>(٥)</sup> » . وكلمة الأسلوب فى هذه النصوص يمكن أن نستبدل بها كلمة النحو أو الطريقة . وقد استخدم ابن الأثير كلمات " النهج " و " القبيل " و " المجرى " ، وهى كلمات مرادفة للأسلوب ، يقول ابن الأثير :

(١) الأسلوب : دراسة لغوية إحصائية ١٠٥ .

(٢) انظر : علم اللغة والدراسات الأدبية ، ليرند شبلنر ٥٣ .

(٣) المثل السائر ٢١٠/١ .

(٤) المثل السائر ٢٦٦/١ .

(٥) المثل السائر ٨٧/٣ .

« ومما يجرى على هذا النهج <sup>(١)</sup> » ، ويقول : « ومن هذا القبيل قول بعضهم <sup>(٢)</sup> » ويقول : « ومما يجرى هذا المجرى .... <sup>(٣)</sup> » . وإذا فاستخدم كلمة الأسلوب بمفهومها في الدراسات اللغوية الحديثة لم يذُرْ بخلد ابن الأثير .

## عناصر الأسلوب :

إن أى تركيب لغوى عند ابن الأثير ، يجب أن يتصف بوصفى الفصاحة والبلاغة ، بما فيهما من وسائل تضيف إلى الكلام جمالاً . والفصاحة عند ابن الأثير خاصة بالألفاظ المفردة ، أما البلاغة فمتعلقة بالتركيب ، يقول ابن الأثير : « ويفرق بينها وبين الفصاحة من وجه آخر غير الخاص والعام ، وهو أنها لا تكون إلا فى اللفظ والمعنى ، بشرط التركيب ، فإن اللفظة الواحدة لا يطلق عليها اسم البلاغة ويطلق عليها اسم الفصاحة ؛ إذ يوجد فيها الوصف المختص بالفصاحة ، وهو الحسن ، وأما وصف البلاغة فلا يوجد فيها ؛ لخلوها من المعنى المفيد الذى ينتظم كلاماً <sup>(٤)</sup> » .

وبناء على هذا تكون الدراسة الأسلوبية عند ابن الأثير قائمة على مستويين : مستوى الكلمة المفردة ، ومستوى التركيب ؛ وهذا ما ذهب إليه فندريس فى قوله : « والانفعالية فى اللغة تعبر عن نفسها على وجه العموم بصورتين : باختيار الكلمات ، وبالمكان الذى يخصص لها فى الجملة ، يعنى أن معنى اللغة الانفعالية الأساسيين هما : المفردات والتنظيم <sup>(٥)</sup> » .

(١) المثل السائر ٨٧/٣ .

(٢) المثل السائر ٨٧/٣ .

(٣) المثل السائر ٩٥/٣ .

(٤) المثل السائر ٩٤/١ .

(٥) اللغة لفندريس ١٨٦ .

وقد أضاف بعض المحدثين مستوى ثالثاً لا يقل أهمية عن هذين المستويين ، وهو المستوى الصوتي « الذي يبحث في وظيفة المحاكاة الصوتية وغيرها من الظواهر التعبيرية <sup>(١)</sup> ». وقد أشار ابن الأثير إلى هذا الجانب الصوتي في بعض النصوص ، في أثناء حديثه عن حسن اللفظة المفردة ، فقد ذهب إلى أن هاء السكت تضاف إلى بعض الكلمات فتريدها حسناً ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَوْتَىٰ كِتَابَهُ بَيْمِينَهُ ، فَيَقُولُ هَٰؤُلَاءِ مَآءٌ وَكِتَابِي ، إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مَلَأْتُ حِسَابِي ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ثم قال : ﴿ مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِي ، هَلْكَ عَنِّي سُلْطَانِي ﴾ <sup>(٣)</sup> ، يقول ابن الأثير : « فإن الأصل في هذه الألفاظ كتابي ، وحسابي ، ومالي ، وسلطاني ، فلما أضيفت الهاء إليها ، وتسمى هاء السكت ، أضافت إليها حسناً زائداً على حسنها ، وكستها لطافة ولباقة <sup>(٤)</sup> » .

وليس الجمال هنا - في رأينا - في الألفاظ المفردة ، وإنما الجمال يكمن في روعة التصوير ، تصوير الموقف من خلال التصوير الصوتي أو الرمزية الصوتية ؛ ذلك أن هاء السكت تكون بامتداد النفس مع حركة الصوت الأخير للكلمة ، وإذا كان لنا أن نتخيل هذا الموقف المصيري يوم القيامة ، وهو موقف يفوق الخيال بالطبع ، لأدركنا أن الناس يلهثون ، ويذهبون ويجيئون ؛ كلٌّ مشغول بأمر نفسه ، وإذا تكلم الإنسان بعد هذا الجهد الجهيد ، فإنه يسكت هنيهة ، يلتقط أنفاسه ، ثم يعاود الكلام وهكذا . وقد نقلت لنا هذه الهاء هذا الموقف ، حتى إننا لنكاد نراه بأعين الرأس .

---

(١) علم الأسلوب وصلته بعلم اللغة ، للدكتور صلاح فضل ٥٦ .

(٢) سورة الحاقة ١٩/٦٩ - ٢٠ .

(٣) سورة الحاقة ٦٩ / ٢٨ - ٢٩ .

(٤) المثل السائر ١٦٧/١ - ١٦٨ .



غير أنه يكاد يكون مقررأ ، أن التصوير الصوتى لا يمكن الوقوف عليه تماماً فى الكتابة ؛ لأنه متعلق بالنطق وكيفيته ، أما لمحله فى الكتابة ، فذلك يرجع غالباً إلى الاتطباع الذاتى للقارئ ؛ ولذلك ذهب سوسير إلى أن الجانب الصوتى وما يتصل به من تصوير أو رمزية غير وارد من الناحية اللغوية العلمية ، وفيه تكلف غير قليل (١) .

ويؤكد ليوزف شتريلكا أن الجانب الصوتى حظى باهتمام غير واحد من العلماء ، وكانت بحوثهم مثمرة ، يقول : « جاء ديل هايمس فتناول بالدراسة ، بصفة أساسية ، دور الملامح الصوتية بما هى عناصر مكونة للأساليب الأدبية ، وطبق ديفيد ميسون مناهج تحليل الموضوعات على البحوث الصوتية . وقد تعددت البحوث التى تناولت الناحية الصوتية ، وهى فى أغلبها - من الناحية المنهجية النقدية - بحوث مثمرة مفيدة ، وقد كثرت هذه البحوث حتى إنه لم يعد من الممكن حصرها (٢) » .

وبعد عرضنا للتصوير الصوتى الذى يعد واحداً من عناصر الأسلوب عند ابن الأثير ، نعالج الآن العناصر الأخرى ، وهى : الألفاظ المفردة ، والتركيب ، والمجاز .

### أولاً : الألفاظ المفردة :

نظر ابن الأثير إلى اللفظة المفردة بوصفها وحدة معجمية ذات دلالة مرة ، وباعتبارها وحدة صرفية لها وزن صرفى مرة أخرى ، وفى كلتا الحالتين كان ينظر إليها من جهة الحسن والقبح ، فاللفظة عنده إما أن تكون

---

(١) نقلاً عن ليوزف شتريلكا : الأسلوب الأدبى ، ترجمة مصطفى ماهر ٧٦ .

(٢) الأسلوب الأدبى ، لليوزف شتريلكا ٧٦ .

حسنة ، وإما أن تكون قبيحة ، دون اهتمام - فى الغالب - بالنصوص المختلفة التى ترد فيها اللفظة .

وقد ذهب شيخ البلاغيين القدماء إلى « أن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هى ألفاظ مفردة ، ولا من حيث هى كلم مفردة ، وأن الألفاظ تثبت لها الفضيلة ، وخلافها ، فى ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التى تليها ، أو ما أشبه ذلك ، مما لا تعلق له بصريح اللفظ <sup>(١)</sup> » . والجرجاني أقرب فى فهمه لدور اللفظة فى الأسلوب من ابن الأثير ؛ لأن رأى الجرجاني فى اللفظة المفردة ، قائم على أساس المفارقة بين الألفاظ ، والاستعمالات المختلفة لها ، أما ابن الأثير فرأيه قائم أصلاً على أساس المفاضلة المطلقة بين الألفاظ ، فهناك ألفاظ قبيحة مطلقاً ، وأخرى حسنة وبعضٌ مما يناظرها مما له نفس الدلالة قبيح .

إن اللفظة المفردة فى الدراسات الأسلوبية هى اختيار مقصود من مجموعٍ مباحٍ للمستخدمين جميعاً ، يقوم على أساس المناسبة ، والشحنة التى يمكن أن تحتملها فى النص الذى ترد فيه ؛ ولذلك يرى جرينجر « أنه يوجد إلى جانب دلالة الرمز Code دلالة أخرى تسمى دلالة " ما تحت الرمز " ..... وهناك إلى جانبها دلالة ثالثة يمكن أن تسمى دلالة ما فوق الرمز <sup>(٢)</sup> » .

ذهب ابن الأثير إلى أن الألفاظ المترادفة يكون بعضها حسناً ، وبعضها الآخر قبيحاً ، وقد سبق أن أشرت إلى هذا فى أثناء الحديث عن المفاضلة بين

---

(١) دلائل الإعجاز ، صححه محمد رشيد رضا ٢٨ .

وانظر : اسرار البلاغة ، تعليق أحمد مصطفى المراعى ٨ - ٩ .

(٢) نقلاً عن الأسلوب والأسلوبية ، للدكتور أحمد درويش ٦٢ .

وتجدر الإشارة إلى أن البحث لم يفرق بين هاتين الدالتين تفرقة حاسمة .

الألفاظ المترادفة . وقد بنى ابن الأثير مذهبه في المفاضلة على أساسين : أحدهما - الذوق ، والآخر - تركيب اللفظة مع غيرها من اللفظات . والمعيار الثاني هو الأقرب إلى الدرس الأسلوبى القائم على التحليل الفنى للعمل الأدبى شعراً أو نثراً ، أما المعيار الأول ، إن جاز اعتباره معياراً ، وهو الذوق ، فهو يقوم على الاتطباع الذاتى ، أو الرؤية الخاصة التى لا يجوز فرضها أو تعميم آثارها على مستعملى اللغة ، ولذا دعا الدكتور سعد مصلوح إلى استبدال المعايير الموضوعية لتحليل النص الأدبى بتلك المعايير الذاتية التى يشيع استخدامها فى نقد الأدب (١) .

والذوق عند ابن الأثير أساسه حاسة السمع ؛ « لأن الألفاظ داخلية فى حيز الأصوات ، فالذى يستلذه السمع منها ، ويميل إليه هو الحسن ، والذى يكرهه ، وينفر عنه هو القبيح ؛ ألا ترى أن السمع يستلذ صوت البلبل من الطير ، وصوت الشحرور ، ويميل إليهما ، ويكره صوت الغراب ، وينفر عنه ، وكذلك يكره نهيق الحمار ، ولا يجد ذلك فى صهيل الفرس ؟ والألفاظ جارية هذا المجرى (٢) » .

ويبرهن ابن الأثير على مذهبه بقوله : « فإنه لا خلاف فى أن لفظة "المزنة" و " الديمة " حسنة يستلذها السمع ، وأن لفظة " البُعاق " قبيحة يكرها السمع . وهذه اللفظات الثلاثة من صفة المطر ، وهى تدل على معنى واحد ، ومع هذا فإنك ترى لفظتى " المزنة " و " الديمة " وما جرى مجراها مألوفة الاستعمال ، وترى لفظ البعاق وما جرى مجراه متروكاً لا يستعمل ، وإن استعمل ، فإنما يستعمله جاهل بحقيقة الفصاحة ، أو من ذوقه غير سليم ، لا

(١) انظر : الأسلوب : دراسة لغوية إحصائية ١٨ .

(٢) المثل السائر ٩١/١ .

جرم أنه ذم وقدح فيه ، ولم يلتفت إليه ، وإن كان عربياً محضاً من الجاهلية الأقدمين <sup>(١)</sup> .

وهذا حكم وتَحَكُّم من ابن الأثير ، فكلمة " البُعَاق " ، وإن كانت قبيحة كريهة كما يرى هو نفسه ، يمكن أن توظف في سياق لغوي يتطلب هذا القبح الذي تحتمله هذه اللفظة ؛ كذلك فإنه يمكن استغلالها في إحداث السجع في كلام منثور ، أو إقامة الوزن في كلام منظوم ، ومن ثم فلا مسوغ لأن يتهم ابن الأثير مخالفه بأن " ذوقه غير سليم " ، بل لقد وصف مخالفه بأنهم " جهال " ؛ إذ يقول : « وقد رأيت جماعة من الجهَّال إذا قيل لأحدهم : إن هذه اللفظة حسنة ، وهذه قبيحة ، أنكر ذلك ، وقال : كل الألفاظ حسن ، والواضع لم يضع إلا حسناً . ومن يبلغ جهله إلى أن لا يفرق بين لفظة الغُصْن ولفظة الغُسْلُوج ، وبين لفظة المُدَامَة ولفظة الإسْفِنْط ، وبين لفظة السيف ، ولفظة الخَنْشَلِيل ، وبين لفظة " الأسد " ولفظة " الفَدْوْكَس " فلا ينبغي أن يخاطب بخطاب ، ولا يجاوب ، بل يترك وشأنه <sup>(٢)</sup> . »

ويمكن تفنيد مذهب ابن الأثير في استقباحه ألفاظ البُعَاق ، والغُسْلُوج ، والإسْفِنْط ، والخَنْشَلِيل ، والفَدْوْكَس ، وغيرها من خلال آرائه هو نفسه في بعض الألفاظ التي يمجهها السمع ، وذلك من خلال الحاجة التي دارت بينه وبين أحد المتفلسفين ، على حد تعبيره ، يقول ابن الأثير : « وحضر عندي في بعض الأيام رجل متفلسف ، فجرى ذكر القرآن الكريم ، فأخذت في وصفه ، وذكر ما اشتملت عليه ألفاظه ومعانيه من الفصاحة والبلاغة ، فقال ذلك الرجل : وأي فصاحة هناك وهو يقول : ﴿ تلك إذا قسمة

(١) المثل السائر ٩١/١ - ٩٢ .

(٢) المثل السائر ١٧٠/١ .

ضيبي ﴿<sup>(١)</sup>﴾ فهل في لفظة ضيبي من الحسن ما يوصف؟ وقد رد ابن الأثير بقوله : (( وهذه اللفظة التي أنكرتها في القرآن وهي لفظة ضيبي ، فإنها في موضعها لا يسد غيرها مسدها ، ألا ترى أن السورة كلها التي هي سورة النجم مسجوعة على حرف الياء <sup>(٢)</sup> ، فقال تعالى : ﴿ والنجم إذا هوى ، ما ضل صاحبكم وما غوى ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وكذلك إلى آخر السورة ، فلما ذكرت الأصنام وقسمة الأولاد ، وما كان يزعمه الكفار قال : ﴿ ألکم الذکر وله الأنثی تلك إذا قسمة ضيبي ﴾ <sup>(٤)</sup> ، فجاءت اللفظة على الحرف المسجوع الذي جاءت السورة جميعها عليه ، وغيرها لا يسد مسدها في مكانها <sup>(٥)</sup> )) .

ويقول ابن الأثير مخاطباً الرجل المتفلسف : (( وإذا نزلنا معك أيها المعاند على ما تريد ، قلنا : إن غير هذه اللفظة أحسن منها ، ولكنها في هذا الموضع لا ترد ملائمة لأخواتها ، ولا مناسبة ، لأنها تكون خارجة عن حرف السورة . وسأبين ذلك فأقول - والكلام لابن الأثير - إذا جئنا بلفظة في معنى هذه اللفظة قلنا : قسمة جائرة ، أو ظالمة . ولا شك أن " جائرة " أو " ظالمة " أحسن من " ضيبي " إلا أنا إذا نظمنا الكلام ، فقلنا : ألکم الذکر وله الأنثی ، تلك إذا قسمة ظالمة ، لم يكن النظم كالنظم الأول ، وصار الكلام

---

(١) سورة النجم ٢٢/٥٣ .

(٢) اعترض المحققان على هذا ، بقولهما : « يبدو أن ابن الأثير نظر إلى الحرف المكتوب ، والعبرة في هذا بالحرف المنطوق ، وهو هاءنا الألف المقصورة » ، وأتفق معهما في هذا .

انظر : المثل السائر ١٧٧/١ (هامش ٢٨) .

(٣) سورة النجم ١/٥٣ - ٢ .

(٤) سورة النجم ٥٣ / ٢١ - ٢٢ .

(٥) المثل السائر ١٧٧/١ .



كالشيء المعوز الذي يحتاج إلى تمام. وهذا لا يخفى على من له ذوق ومعرفة  
بنظم الكلام <sup>(١)</sup> .

وإذا كان ابن الأثير قد أقر بأن لفظتي " جائرة " و " ظالمة " أحسن من  
لفظة " ضيزى " ، وأن النظم القرآني اقتضى الأخيرة ليتحقق السجع ، ولا  
يختل الإيقاع الصوتي ، فماذا يمكن أن يكون رأى ابن الأثير في ألفاظ البُعاق ،  
و الفَدْوَكْس ، والخَنْشَلِيل وغيرها إذا اقتضى سياق لغوي أحدها ليتحقق السجع  
في النثر ، أو ليستقيم الوزن والقافية في الشعر ؟

غير أننا نضيف - هاهنا - أن استخدام هذه الكلمة لا يقف عند هذا  
الحد من إقامة السجع ، وإنما يتجاوزه إلى دلالة أخرى ؛ إذ إن الظلال التي  
تلقبها هذه اللفظة دون أن يدرك السامع معناها ظلال كثيفة معتمة ، فاللفظة  
عند نطقها تتفر منها الأذن ، وكأن هذا إرهاب بوجوب أن تتفر النفس مما  
تحتمله من دلالات تدور كلها حول الظلم والجور ، والسلب . ولعل هذا هو  
الذي جعل الرجل الذي حاجَّ ابن الأثير لا يرى فيها حسناً لما ألقته على نفسه  
من ظلال حالكة ، وهذا لا يؤخذ عليه ، وإنما يؤخذ أنه حكم عليها من حيث  
هي لفظة مفردة ، ولو أنه فكر وتدبر في حكمة هذا الاستخدام القرآني لأدرك  
أن وراءه سرّاً ، فالفطرة السليمة التي اشمازت من اللفظة عند سماعها ،  
عليها أن تشمئز وتتفر مما تحتمله من دلالات ؛ إذ لا يجوز أن يكون هناك  
إدبار من السمع ، وإقبال من النفس .

ويذكرنا هذا بما أورده السيوطي في " المزهر " ، من أن رجلاً ممن  
يؤمنون بالمناسبة بين الألفاظ ودلالاتها ، وكان يقول إنه يعرف مناسبة الألفاظ  
لمعانيها - سئل عن مسمى " إذغاغ " وهي بالفارسية " الحجر " فقال : أجد فيه

(١) المثل السائر ١/ ١٧٧ .

يبسا شديداً ، وأراه الحجر <sup>(١)</sup> . ولكن هذا لا يعنى أننا نؤمن بوجود صلة بين اللفظة ودلالاتها ، ولكن نؤمن بإمكان استغلال الإيحاء الصوتى ، أو السمعى للفظه استغلالاً فنياً .

وعلى الرغم من استقبح ابن الأثير لعدد من الألفاظ بشكل مطلق ، فإنه كان أحياناً يستقبح اللفظة فى سياق ، ويستحسنها هى نفسها فى سياق آخر ، وهو بهذا يقترب من التحليل الفنى القائم على أساس معطيات النص الأدبى . ويتضح ذلك من خلال مفاضلته بين لفظتى " العسل " و " الشهد " ، يقول ابن الأثير : « وعلى هذا ورد قول الأعرج من أبيات الحماسة :

نَحْنُ بَتُّو الْمَوْتِ إِذَا الْمَوْتُ نَزَلَ      لَا عَارَ بِالْمَوْتِ إِذَا حُمَّ الْأَجَلُ  
الْمَوْتُ أَحَلَّى عِنْدَنَا مِنَ الْعَسَلِ <sup>(٢)</sup>

وقال أبو الطيب المتنبى :

إِذَا بِي مَشَتْ، حَفَّتْ عَلَى كُلِّ سَابِحٍ

رِجَالٌ، كَأَنَّ الْمَوْتَ فِي فَمِهَا شَهْدُ <sup>(٣)</sup>

فهاتان لفظتان هما " العسل " و " الشهد " ، كلاهما حسن مستعمل ، لا يشك فى حسنه واستعماله ، وقد وردت لفظة " العسل " فى القرآن دون لفظة

---

(١) انظر : المزهر للسيوطى ٤٧/١ ، وانظر : من اسرار اللغة ، للدكتور إبراهيم أنيس ١٤٢ .

وقد أفرد الدكتور إبراهيم أنيس فى كتابه : " دلالة الألفاظ " فصلاً يتحدث فيه عن استيحاء الدلالة من الألفاظ ، وقد قام بطرح عدد من الألفاظ على طلاب كلية دار العلوم ليقتضوا على دلالتها من خلال ما توحى به اللفظة . وقد تبين للدكتور أنيس أن هناك اتفاقاً بين عدد من الطلاب فى استيحاء الدلالة الأصلية واتفاقاً بين بعضهم فى استيحاء دلالة أخرى . انظر : دلالة الألفاظ ٧٥ - ٨٩ .

(٢) ديوان الحماسة شرح التبريزى ١٠٣/١ - ١٠٤ .

(٣) ديوان المتنبى بشرح العكبرى ، ضبطه مصطفى السقا وآخرون ٣٧٤/١ .

" الشهد " لأنها أحسن منها ، ومع هذا فإن لفظة " الشهد " وردت في بيت أبي الطيب فجاءت أحسن من لفظة " العسل " في بيت الأعرج <sup>(١)</sup> .

وقد استحسن ابن الأثير لفظة العسل في الاستخدام القرآني ، واستقبحها في أبيات الأعرج ، وهذا وحده كافٍ لبيان دور السياق في اللفظة الواحدة ، على الرغم من أن ابن الأثير لم يذكر ذلك ، ولم يحلل الأبيات فنياً . وسبب استقباح لفظة العسل - كما سبق أن أشرنا في أثناء حديثنا عن المفاضلة بين المترادفات - هو ارتباط اللفظة في الاستعمال القرآني بالحديث عن أهل الجنة؛ إذ هو شراب لهم ، وهو كذلك شفاء للناس ، أما استعمالها في الشعر فقد أبعدنا عن هذه المعاني .

هذا ، وقد ذهب ابن الأثير في أثناء حديثه عن المنافرة بين الألفاظ في السبك - إلى أن اللفظة التي تجيء من مضعف ثلاثي على وزن فاعل بفك الإدغام ، تكون قلقة نافرة عن موضعها ، ويسوق لذلك مثالا بقول المتنبي :

فَلَا يُبْرَمُ الْأَمْرُ الَّذِي هُوَ حَالِلٌ وَلَا يُحْلَلُ الْأَمْرُ الَّذِي هُوَ يُبْرَمُ <sup>(٢)</sup>

يقول ابن الأثير : « فلفظة حالل نافرة عن موضعها ، وكانت له مندوحة عنها ؛ لأنه لو استعمل عوضاً عنها ناقض ، فقال :

فَلَا يُبْرَمُ الْأَمْرُ الَّذِي هُوَ نَاقِضٌ وَلَا يُنْقَضُ الْأَمْرُ الَّذِي هُوَ مُبْرَمٌ  
لجاءت اللفظة قارئة في مكانها غير قلقة ولا نافرة <sup>(٣)</sup> .

---

(١) المثل السائر ١/١٦٥ .

(٢) من قصيدة يمدح فيها عبد الرحمن بن العباس بن أبي الإصبع الكاتب ، مطلعها :

نَرَى عِظَمًا بِالتَّيْنِ ، وَالصُّدُءُ أَعْظَمُ وَتَتَّهَمُ الْوَاشِينَ وَالذَّمْعُ مِنْهُمْ

ديوان المتنبي ص ١١٤ .

(٣) المثل السائر ١/٣١٦ .

ويذكر ابن الأثير سبب استقباحه لفظة " حالل " ، وإيثاره لفظة " ناقض " ،  
عليها ، بقوله : « وهذه اللفظة التي هي حالل " وما يجرى مجراها قبيحة  
الاستعمال [ لعله ] <sup>(١)</sup> ، وهي فك الإدغام في الفعل الثلاثي ، ونقله إلى اسم  
الفاعل ، وعلى هذا فلا يحسن أن يقال : بَلَّ الثوب فهو بالل ، ولا سَلَّ السيف  
فهو سالل ، ولا أن يقال هَمَّ بالأمر فهو هامم ، ولا خَطَّ الكتاب فهي خاطط ،  
ولا حَنَّ إلى كذا فهو حائن <sup>(٢)</sup> » .

وكلام ابن الأثير ، وإن كان لا يخلو من وجاهة ، لا يمكن قبوله على  
عمومه ؛ ذلك أن الشعر كلام مقيد بالوزن والقافية ، والشاعر يجوز له ما لا  
يجوز لغيره ، وقد أشار العلماء إلى هذه الجائزات أو الضرورات ، وقد أشار  
ابن الأثير نفسه إليها <sup>(٣)</sup> . والذي سَوَّغ لابن الأثير - هنا - أن يعترض بهذا  
الاعتراض أن هناك كلمة تقوم مقام الكلمة المُستقبَّحة دون إخلال بالوزن .

وقد أشار ابن الأثير إلى ما تلعبه المشتركات اللفظية من دور في فنية  
العمل الأدبي ، يقول : « وكذلك يحتاج - أي مؤلف الكلام - إلى معرفة  
الأسماء المشتركة ليستعين بها على استعمال التجنيس في كلامه » . والتجنيس  
عند ابن الأثير هو المشترك اللفظي ، يقول : « وحيقته - يقصد التجنيس -  
أن يكون اللفظ واحداً والمعنى مختلفاً ، وعلى هذا فإنه هو اللفظ المشترك وما  
عداه فليس من التجنيس الحقيقي في شيء <sup>(٤)</sup> » . وقد دفع هذا ابن الأثير إلى  
أن يقسم التجنيس سبعة أقسام مشبهة <sup>(٥)</sup> ، وقد أفاض ابن الأثير في الحديث  
عن التجنيس الحقيقي ، وذكر أمثلة كثيرة له ، منها مثالان : أحدهما - من

---

(١) زيادة يطلبها النص ( المحققان ) .

(٢) المثل السائر ١/٣١٧ .

(٣) المثل السائر ٣/٤٩ .

(٤) المثل السائر ١/٢٦٢ .

(٥) المثل السائر ١/٢٦٢ .

القرآن الكريم ، والثانى - من الأخبار النبوية ، أما بقية الأمثلة فكانت من الشعر العربى . وقد عرض هذه الأمثلة دون تعقيب عليها أو تحليل لها ، واكتفى بالإشارة إلى اللفظ المشترك وبيان معنييه فى كل مثال وبخاصة الشواهد الشعرية ، وكان الآية القرآنية ، والخبر النبوى من الوضوح بحيث لا يحتاج القارئ إلى شرح اللفظ المشترك فيهما ؛ فقد عرض ابن الأثير لقوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وعقب بقوله : « وليس فى القرآن الكريم سوى هذه الآية فاعرفها <sup>(٢)</sup> » . وفيما يبدو لنا أن التجنيس فى الآية لا يقف عند مجرد دلالة كلمة " الساعة " على يوم القيامة ، والحياة الدنيا ، وإنما التجنيس له دور معنوى يتمثل فى إحداث المفارقة المعنوية بين دلالتى الكلمة ، فهذه ساعة ، وتلك ساعة ، ولكن إحداها ساعة لهو وعبث وفرح ورغد من العيش ، والثانية ساعة حساب وعقاب ونار محرقة . لقد حَمَلَ السياق الكلمة شحنات معنوية ما كانت لتظهر لنا إذا انفردت وسلخت من السياق .

أما المثال النبوى ، فيقول ابن الأثير : « ويروى فى الأخبار النبوية أن الصحابة نازعوا جرير بن عبد الله البجلي زمامه ، فقال رسول الله ﷺ : «خَلُّوا بَيْنَ جَرِيرٍ وَالْجَرِيرِ أَيْ دَعُوا زِمَامَهُ» <sup>(٣)</sup> » ، وواضح أن كلام النبى ﷺ هو أمر للصحابة فيه شيء من اللطف ، ولم يكن هذا اللطف ليتحقق إلا بهذا التجنيس الطريف .

والأبيات الشعرية التى ذكرها ابن الأثير يمكن تحليلها على هذا النحو الذى يربط بين الشكل والمضمون ، أو البناء اللفظى والمعنى الكامن وراءه .

(١) سورة الروم ٣٠ / ٥٥ .

(٢) المثل السائر ١ / ٢٦٣ .

(٣) المثل السائر ١ / ٣٦٣ .



ولا يقف التجنيس القائم على الألفاظ المشتركة عند مجرد كونه وسيلة جمالية شكلية في الكلام ، وإنما يلعب دوراً معنوياً مؤثراً في السياقات اللغوية المختلفة ، ويتضح هذا بجلاء في " التورية " ، وقد سماها ابن الأثير "المغالطات المعنوية" وهي النوع العشرون من أنواع تأليف الألفاظ (١) ، فالتورية أو المغالطات المعنوية تقوم على أساس استغلال معاني اللفظة الواحدة استغلالاً يوحى للسامع أو القارئ من خلال سياق الكلام بدلالة ، وحقيقة ما يريد المتكلم دلالة أخرى ، ويكون في ذلك من التضليل ما يحقق للمتكلم غايته .

وقد ذكر ابن الأثير عدداً من هذه المغالطات المعنوية الطريفة ، فيقول : ((وكذلك ورد بعض قول العراقيين يهجو رجلاً كان على مذهب أحمد بن حنبل - رضى الله عنه - ثم انتقل إلى مذهب أبي حنيفة - رضى الله عنه ، ثم انتقل إلى مذهب الشافعي - رضى الله عنه :

مَنْ مَبْلَغٌ عَنِّي الْوَجِيهَ رِسَالَةً      وَإِنْ كَانَ لَا تُجْدِي لَدَيْهِ الرِّسَائِلُ  
تَمَذَّهَبْتَ لِلنُّعْمَانِ بَعْدَ ابْنِ حَنْبَلٍ      وَفَارَقْتَهُ ، إِذْ أَعْوَزَتْكَ الْمَائِلُ  
وَمَا اخْتَرْتَ رَأْيَ الشَّافِعِيِّ تَدْيِيئًا      وَلَكِنَّمَا تَهْوَى الَّذِي مِنْهُ حَاصِلُ  
وَعَمَّا قَلِيلٍ ، أَنْتَ - لِأَشْكُ صَائِرٍ      إِلَى مَالِكٍ ، فَافْطِنْ لِمَا أَنَا قَائِلُ

ومالك هو مالك بن أنس صاحب المذهب - رضى الله عنه - ومالك هو خازن النار ، وهذه مغالطة لطيفة (٢) . ويبدو من الأبيات أن المعنى الأقرب إلى الذهن هو مالك بن أنس - رضى الله عنه - والمعنى المقصود هو صيرورة هذا الرجل إلى مذهبه - رضى الله عنه -

(١) ذكر ابن الأثير في مقاله الأولى " في الصناعة اللفظية " قسمين : القسم الأول في اللفظة المفردة ،

والقسم الثاني في الألفاظ المركبة ، وقد جعل المغالطات المعنوية نوعاً من أنواع هذا القسم .

(٢) المثل السائر ٧٧/٣ - ٧٨ .

أما المعنى الآخر - وهو مالك خازن النار - فهو بعيد ، وإن كان السياق يحتمله.

وقد ذهب ابن الأثير إلى أن استخدام العامة لفظة بمعنى غير معناها الموضوعية له في أصل اللغة وإطلاقهم إياها على ما يستقبح ذكره من الأشياء أو المعاني يجعلها سخيفة ، وأن مؤلف الكلام عليه ألا يستخدمها في كلام بمعناها الأصلية ولا بالمعنى الذي آلت إليه عند العامة ، ومثل لذلك بكلمة "الصرم" التي تعنى في أصل الوضع القطع ، وصارت تطلق على السنة العامة على المحل المخصوص من الحيوان دون غيره .

وقد سبق أن عالجنا هذه القضية في أثناء حديثنا عن تطور دلالة الألفاظ<sup>(١)</sup> ، وقد كان مذهبنا أنه لا يجوز رفض استعمال الألفاظ الفصيحة بسبب تحول دلالاتها على السنة العامة كما يرى ابن الأثير ، فالأديب - في رأينا - له أن يستعمل هذه الألفاظ بمعانيها الأصلية ، بل إن عليه - على مذهبنا - أن يستعمل هذه الألفاظ بمعانيها العامية في خطاب عامي ، فالعامة والخاصة ليس بينهما برزخ ، وإنما هم في حالة التحام دائم ، التحام تفرضه عليهم أمور حياتهم ، وكثير من الكلمات الفصيحة قابلة لأن تتغير معانيها على السنة العامة ، وكثير من الكلمات العامية كلمات فصيحة في الأصل سواء كانت تستخدم بنفس المعاني الفصيحة ، أو تغيرت عنها إلى معاني أخر .

وقد أنكر ابن الأثير استعمال عدد من الألفاظ لأنها مبتذلة بين العامة ، وإن لم يغيروا دلالاتها . وقد اضطرب ابن الأثير في المعيار الذي يمكن من خلاله الوقوف على هذه الألفاظ في اللغة ، يقول : (( وفي هذا

(١) انظر : الفصل الثاني " تطور دلالة الألفاظ " .

القسم (١) نظر عندي ؛ لأنه إن كان عبارة عما يكثر تداوله بين العامة ، فإن من الكثير المتداول بينهم ألفاظاً فصيحة كالسما ، والأرض ، والنار ، والماء ، والحجر ، والطين ، وأشباه ذلك . وقد نطق بها القرآن الكريم في مواضع كثيرة منه ، جاءت في كلام الفصحاء نظماً ونثراً . والذي تَرَجَّحَ في نظري أن المراد بالمبتذل من هذا القسم إنما هو الألفاظ السخيفة الضعيفة سواء تداولها العامة أو الخاصة (٢) .

وقد ساق ابن الأثير عدداً من الألفاظ المبتذلة ، يقول : (( مما جاء منه قول أبي الطيب المتنبي :

وَمَلْمُومَةٌ سَيْفِيَّةٌ رَبْعِيَّةٌ يَصِيحُ الْخَصَى فِيهَا صِيَاخُ اللَّقَالِقِ (٣)

فإن لفظة اللقالق مبتذلة بين العامة جداً (٤) ، وكذلك ألفاظ الأجر ، و"مَنْدَف" ، والزَّاج ، والشَّاطِر ، والشَّاطِرَة ، والشُّطَار والشُّطَارَة (٥) .

---

(١) قسم ابن الأثير المبتذل من الألفاظ قسمين : أولهما - ما كان من الألفاظ دالاً على معنى وضع له في أصل اللغة فغيرته العامة وجعلته دالاً على معنى آخر ، وهو ضربان : أولهما - ما يكره ذكره ، والثاني - ما لا يستقبح ذكره . أما القسم الثاني فهو ما لم تغيره العامة عن وضعه وهو الذي نتحدث عنه الآن .

(٢) المثل السائر ١/١٩٩ .

(٣) من قصيدة يمدح فيها سيف الدولة ، مطلعها :

تَذَكَّرْتُ مَا بَيْنَ الْعَذِيبِ وَبَارِقٍ مَجَرُّ عَوَالِينَا وَمَجَرِّ السَّوَابِقِ

العذيب وبارق : موضعان بظاهر الكوفة ، العوالى : الرماح ، والسوابق : الخيل .

الملمومة : الكتبية المجتمعة ، وسيفية : منسوبة إلى سيف الدولة ، وربعية : منسوبة إلى ربعة وهي قبيلة سيف الدولة .

اللقالق : جمع لَقَلَق ، وهو الطائر المعروف عند الفلاح المصرى بأبى قردان .

انظر : ديوان المتنبي ، شرح العكبري ٢/٣٢٥ .

(٤) المثل السائر ١/١٩٩ .

(٥) المثل السائر ١/٢٠٠ - ٢٠١ .

وقد وصف ابن الأثير هذه الألفاظ بأنها سخيصة ضعيفة سواء تداولتها العامة أو الخاصة ، وهذا السخف أساسه - عنده - الذوق ؛ لأن الألفاظ فصيحة وليست عامية ، وهذا الحكم يمثل انطبعا ذاتياً لابن الأثير تجاه هذه الألفاظ ، ولا يمكن تعميمه ، لأن هذه الألفاظ يمكن أن يكون لها شحنات عاطفية عند مستعمليها ، ولا يمكن الوقوف على هذه العلاقة الخاصة بين الأديب واللفظة إلا من خلال استقراء تام لإبداعه الأدبي .

وقد ذهب ابن الأثير إلى أن الألفاظ التي تداول استعمالها الأول والآخر من أبناء اللغة يحسن استعمالها مطلقاً ، أما الألفاظ التي استخدمها القدماء ، وصارت غريبة عند المحدثين ولم يكن لها حظ الاستعمال فقد اضطرب ابن الأثير في الحكم عليها ؛ فتارة يستحسن ، وتارة يستهجن ، فقد ورد كثير من هذه الألفاظ في القرآن الكريم ، والسنة النبوية ؛ ولذا فهو لا يدعو إلى استخدامها أو تركها ، وإنما يكتفى بالقول بأنها لم تكن وحشية عند القدماء ، وإن كانت في عصره وحشية غريبة (١) .

وقد أورد ابن الأثير عدداً من الألفاظ الوحشية الغليظة المتوعدة - كما يرى هو نفسه - التي جاءت في أبيات شعرية نحو " جَحِيش " و " اطلَّخَم " و " ذَهَارِيس " و " جَفَخَ " وغيرها من الألفاظ التي يرى ابن الأثير أنه يعاب استخدامها ، وعنده أن الفصاحة لا تعنى استخدام ما يعز فهمه من الألفاظ، وتبعد دلالاته ، يقول : « وقد رأيت جماعة من مُدَّعِي هذه الصناعة يعتقدون أن الكلام الفصيح هو الذى يعز فهمه ، ويبعد متناوله ، وإذا رأوا كلاماً وحشياً غامض الألفاظ يعجبون به ، ويصفونه بالفصاحة ، وهو بالضد من ذلك ؛ لأن الفصاحة هي الظهور والبيان ، لا الغموض والخفاء (٢) » .

(١) انظر : المثل السائر ١٧٦/١ .

(٢) المثل السائر ١٨٥/١ .



وقد ذهب بعض المحدثين إلى أن استخدام المفردات الغريبة دلالتها ، أو المهجور استعمالها ، والتي يغيب معناها عن السامع أو القارئ ولا يعرفها إلا الخاصة - يؤدي إلى غموض في معنى التراكيب اللغوية المشتملة عليها <sup>(١)</sup>.

وموقف ابن الأثير من الألفاظ التي تغيرت دلالاتها على السنة العامة ، وصارت تطلق على القبيح من المعاني ، وتلك التي شاعت على ألسنتهم فأصبحت مبتذلة ، وإن لم تتغير دلالتها - هذا الموقف يقدم لنا رؤية فنية في مجال الدراسات الأسلوبية تقوم على أساس أن تكون هناك بينونة كاملة بين لغة الكتابة الفنية وما سواها من لغات ، وأن تحتل هذه اللغة الفنية أقصى موقع تجتمع فيه الخصائص المميزة لها من ألفاظ وتراكيب وغير ذلك ، وألا تتزحزح يوماً عن هذا الموقع إلى مواقع أخرى تقل فيها خصائصها الفنية ، ويشركها غيرها من المستويات ، عامي وغيره ، بخصائصه أو ببعضها مما قد يسىء إليها وينحدر بها .

ويعكس لنا موقف ابن الأثير نزعة إلى السلفية في استخدام الألفاظ وانتقائها وتخليصها مما يعلق بها من معانٍ غير معانيها ، حتى إنه ليستغنى عن اللفظة ، وهي فصيحة أصلاً ، لتحولها إلى معنى غير معناها ، أو كثرة تردها على السنة العوام ، يقول الدكتور شكرى عياد : (( فالتشدد في قبول المفردات الفصيحة فقط ، واستعمالها بالطريقة المأثورة ، واقتناص كلمة غريبة هنا أو هناك ، أو التسامح في استعمال كلمات عامية لا أصل لها في الفصيح ، وأخرى توسع فيها العامة بطريق من طرق المجاز ، وتعتمد ذلك أحياناً ، أو الميل إلى بعض المفردات التي سكها المترجمون وإن كان غيرها يمكن أن يغنى عنها - كل تلك سمات أسلوبية تعكس مواقف الكُتَّاب نحو

---

(١) العربية والغموض ، للدكتور حلمي خليل ١٤١ .



قضايا ثقافية واجتماعية وسياسية ؛ مواقف نحو السلفية ، أو الصراع الطبقي.. إلخ<sup>(١)</sup> .

ورفض ابن الأثير للألفاظ الوحشية المتوعدة التي استخدمها القدماء، وصارت غريبة عند المحدثين في عصره - يدل على الروح المعاصرة التي تربط بين اللغة والعصر الذي تستخدم فيه ؛ فكل عصر له مفرداته التي تعبر عن روحه ، بل إن كل عصر له مفردات تصلح له ، ولا تصلح لغيره، فكثير من ألفاظ العصر الجاهلي - كما أشار ابن الأثير - تعد وحشية وعرة ، يعز فهمها؛ ولذا فإن استخدامها يعد ضرباً من الحذقة . وبهذا تكون سلفية ابن الأثير سلفية مرنة ؛ تدعو إلى استخدام الألفاظ العربية وانتقاء ما يناسب العصر منها دون ابتذال أو مغالاة .

هذا ، وقد ذهب ابن الأثير إلى أن الألفاظ الحسنة إذا ركبت ، إما أن يزيد بها التركيب حسناً ، وإما أن يذهب عنها هذا الحسن ، يقول : « .... فإن الألفاظ إذا كانت حسناً في حال انفرادها ، فإن استعمالها في حال ، يزيد بها حسناً على حسنها ، أو يذهب الحسن عنها<sup>(٢)</sup> » .

وقد أورد ابن الأثير بعض الألفاظ التي تحسن في تركيب ، وتقبح في آخر ، وكان المعيار في ذلك هو المقارنة بين اللفظة في التركيب القرآني ، وفي غيره من التراكيب ، شعراً أو نثراً ، فإذا جاءت اللفظة في شعر أو غيره ، على غير النسق الذي وردت عليه هي نفسها في القرآن الكريم ، كانت قبيحة، يقول ابن الأثير : « جاءت لفظة واحدة في آية من القرآن ، وبيت من الشعر فجاءت في القرآن جزلة متينة ، وفي الشعر ركيكة ضعيفة فأثر فيها التركيب هذين الوصفين الضدين ، أما الآية فهي قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا طَعِمْتُمْ

(١) اللغة والإبداع : مبادئ علم الأسلوب العربي ٦٨ .

(٢) المثل السائر ٢٢/٣ .

فأششروا ولا مستأنسين لحديث ، إن ذلكم كان يؤذى النبي فيستحي منكم ، والله لا يستحي من الحق ﴿١﴾ ، وأما بيت الشعر فهو قول أبي الطيب المتنبى :

تَلَذُّ لَهُ الْمُرُوءَةُ ، وَهِيَ تُؤْذِي وَمَنْ يَعْشَقُ يَلْذُّ لَهُ الْغَرَامُ (٢)

وهذا البيت من أبيات المعاني الشريفة ، إلا أن لفظة " تؤذى " قد جاءت فيه وفي الآية من القرآن ، فحطت من قدر البيت لضعف تركيبها ، وحسن موقعها في تركيب الآية ، ..... وقد جاءت هذه اللفظة بعينها في الحديث النبوى ، وأضيف إليها كاف الخطاب ، فأزال ما بها من الضعف والركة ، وذلك أن اشتكى النبي ﷺ ، فجاء جبريل عليه السلام ورقاه ، فقال : " باسم الله أرقبك من كل داء يؤذيك (٣) " .

وذكر ابن الأثير سبب حسن لفظة " يؤذى " في الآية ، وقبحها في بيت المتنبى بقوله : « وهذه اللفظة التي هي تؤذى إذا جاءت في الكلام ، فينبغي أن تكون مندرجة مع ما يأتى ، متعلقة به كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ذَلِكَ كَانَ يُوْذَى النَّبَى ﴾ وقد جاءت في قول المتنبى منقطعة . ألا ترى أنه قال : تَلَذُّ لَهُ المروءة وهي تؤذى ، ثم قال : " ومن يعشق يلذ له الغرام " فجاء بكلام مستأنف (٤) . »

---

(١) سورة الأحزاب ٥٣/٣٣ .

(٢) من قصيدة مطلعها :

فَوَادَّ مَا تُسَلِّيهِ الْمَدَامُ وَعُمُرٌ مِثْلُ مَا تَهَبُّ اللَّثَامُ

ديوان المتنبى ١٠٣ .

(٣) المثل السائر ١٦٧/١ .

(٤) المثل السائر ١٦٧/١ .

ويبدو أن ابن الأثير غاب عنه في هذا الموضع باب من أبواب البلاغة كبير ، وهو الحذف <sup>(١)</sup> ، فالشاعر - هنا - حذف المفعول ، وهو معلوم لنا من سياق البيت ، هذا من جهة ، ومن ناحية أخرى فقد ورد في القرآن الكريم أفعال كثيرة حذفت مفعولاتها ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى ، وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وقوله سبحانه : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ﴾ <sup>(٣)</sup> وقوله : ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى ، وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى ، وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى ﴾ <sup>(٤)</sup> ، وغير ذلك كثير في القرآن . فماذا يمكن أن يقول ابن الأثير في مثل هذه الأفعال ؟

وذهب ابن الأثير إلى أن الجار والمجرور ( لى ) - ويسميه لفظة - يجب أن يكون متعلقاً بما بعده ، يقول : « وكذلك ورد في القرآن الكريم : ﴿ إِنْ هَذَا أَخَى لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَجَّةً ، وَلِيَ نَجَّةً وَاحِدَةً ﴾ <sup>(٥)</sup> ، فلفظة ( لى ) أيضاً مثل لفظة ( يؤذى ) ، وقد جاءت في الآية مندرجة متعلقة بما بعدها ، وإذا جاءت منقطعة ، لا تجيء لائقة ، كقول أبي الطيب أيضاً :

تَمْسِي الْأَمَاتِي صَرَغَى دُونَ مَبْلَغِهِ فَمَا يَقُولُ لِشَيْءٍ لَيْتَ ذَلِكَ لِي <sup>(٦)</sup>

(١) تجدر الإشارة إلى أن ابن الأثير تناول في مقاله الثانية التي خصصها للحديث عن الصناعة المعنوية - فن الإيجاز ، وهو النوع الخامس عشر ، والإيجاز يكون بالحذف وغيره ، وقد أفاض في الحديث عن الإيجاز بالحذف ، وهو ينقسم قسمين : حذف الجمل ، وحذف المفردات . وحذف المفعول من حذف المفردات . انظر : المثل السائر ٢/٢١٩ .

(٢) سورة النجم ٥٣/٤٣ - ٤٤ .

(٣) سورة الليل ٩٢/٥ .

(٤) سورة الضحى ٩٣/٦ - ٧ - ٨ .

(٥) سورة ص ٣٨/٢٣ .

(٦) من قصيدة مطلعها :

أَجَابَ دَمْعِي وَمَا الدَّاعِي مِوَى طَلَّلِ دَعَا فَلْبَاهُ قَبْلَ الرُّكْبِ وَالْإِبِلِ

ديوان المتنبي ٥٦٠

وربما وقع بعض الجهال فى هذا الموضع ، فأدخل فيه ما ليس منه ،  
كقول أبى الطيب :

مَا أَجْدَرَ الْأَيَّامَ وَاللَّيَالَى بِأَنْ تَقُولَ مَا لَهُ وَمَا لِي <sup>(١)</sup>

فإن لفظة " لى " هاهنا قد وردت بعد " ما " وقبلها " ما له " ثم قال " وما لى " فجاء الكلام على نسق واحد ، ولو جاءت لفظة " لى " هاهنا كما جاءت فى البيت الأول ، لكانت منقطعة عن النظير والشبيه ، فكان يعلوها الضعف والركة <sup>(٢)</sup> .

ومجىء الجار والمجرور " لى " متعلقاً بما بعده أو غير متعلق ، لا أثر له فى استعماله ، ولا علاقة له بحسن أو قبح ، فإذا قال قائل : " هذا الكتاب لى " لا نشعر أبداً بقبح فى هذا الاستعمال ، لكن الاستعمال القرآنى - كما سبق أن أشرت - هو المعيار الذى يعول عليه فى هذا الصدد ، فما كان على نسق الأداء القرآنى كان حسناً ، وما خالف كان قبيحاً عند ابن الأثير . وليس هذا بغريب على ابن الأثير ، فقد عدل عن رأيه فى غير موضع ، لتعارضه مع ما ورد فى كتاب الله عز وجل <sup>(٣)</sup> .

وقد ذهب ابن الأثير إلى أن اختلاف صيغ الألفاظ ، يلعب دوراً فى استحسانها أو استقباحها ، فقد تأتى اللفظة حسنة على هيئة ، وتأتى قبيحة إذا نقلت إلى هيئة أخرى ، يقول : « أما اختلاف صيغ الألفاظ ، فإنها إذا نقلت من هيئة إلى هيئة ، كنقلها مثلاً من وزن من الأوزان إلى وزن آخر ، وإن كانت اللفظة واحدة ، أو كنقلها من صيغة الاسم إلى صيغة الفعل ، أو من صيغة الفعل إلى صيغة الاسم ، أو كنقلها من الماضى إلى المستقبل ، أو

(١) هذا البيت مطلع قصيدة يمدح فيها نفسه ويذكر خروجه للصيد .

انظر : ديوان المتنبى ٥٦٠

(٢) المثل السائر ١/١٦٨ .

(٣) أشرنا إلى هذه المواضع فى التمهيد، ص ٣٩ (هامش ١) .

من المستقبل إلى الماضي ، أو من الواحد إلى التثنية أو إلى الجمع ، أو إلى النسب ، أو إلى غير ذلك - انتقل قبحها صار حسناً ، وحسنها صار قبحاً <sup>(١)</sup> .

وقد ذكر ابن الأثير عدداً من هذه الألفاظ التي تحسن في ثوب وتقبح في آخر ، منها :

### أولاً - نقل اللفظة من صيغة الاسم إلى صيغة الفعل :

ذهب ابن الأثير إلى أن كلمة خَوَدَ ، وهي تعني المرأة الناعمة كلمة حسنة على هذه الهيئة ، فإذا نقلت إلى الفعل " خَوَدَ " وهي بمعنى أسرع في سيره كانت قبيحة ، ولذلك استقبحها في قول أبي تمام :

وإِلَى بَنِي عَبْدِ الْكَرِيمِ تَوَاهَقَتْ رَتَكَ النَّعَامِ رَأَى الظُّلَامَ فَخَوَدَا <sup>(٢)</sup>  
غير أن ابن الأثير يرى أن استعمال " خَوَدَ " استعمالاً مجازياً يخفف من قبح الكلمة ، ويمثل لذلك بقول بعض شعراء الحماسة :

أَقُولُ لِنَفْسِي حِينَ خَوَدَ رَأَاهَا رُوَيْدَكَ لَمَّا تُشْفِقِي حِينَ مُشْفَقِي  
رُوَيْدَكَ حَتَّى تَنْظُرِي عَمَّ تَنْجَلِي غِيَابَهُ هَذَا الْبَارِقِ الْمُتَأَلَّقِ <sup>(٣)</sup>

(١) المثل السائر ١/٢٩٣ - ٢٩٤ .

(٢) من قصيدة يمدح فيها أحمد بن عبد الكريم الطائي الحمصي ، مطلعها :

يَا دَارُ ! دَارَ عَلَيْكَ إِرْهَامُ النَّدَى وَاهْتَزَّ رَوْضُكَ فِي الثَّرَى فَتَرَأَدَا

شرح ديوان أبي تمام ٢٣٢ .

دار : هنا طاف ، الإرهام : المطرة الصغيرة القطرة ، ترأد : تأود واهتز .

وتواهقت : تابعت في السير ، رتك النعام : سيرها ، التخويد : ضرب من سير النعام .

(٣) هذان البيتان من أربعة أبيات منسوبة إلى رجل من بني أسد قالها في يوم اليمامة .

وقد ورد في الديوان " مكانك " موضع " رويدك " في البيتين ، و " عماية " بدلا من " غيابة " و " العارض " بدلا من " البارق " .

انظر : ديوان الحماسة ( مختصر من شرح العلامة التبريزي ) للشيخ محمد عبد القادر سعيد الرافعي ١٠٢ . وخَوَدَ رَأَاهَا : أى فزعمت .



يقول ابن الأثير : « والرأى : النعام ، والمراد به - هاهنا - أن نفسه فرت وفزعت ، وشبه ذلك بإسراع النعام فى فراره وفزعه ؛ ولما أورده على حكم المجاز ، خف بعض القبح الذى على لفظة خود ، وهذا يدرك بالذوق الصحيح <sup>(١)</sup> » .

### ثانيا - نقل الكلمة من زمن إلى زمن :

ذهب ابن الأثير إلى أن هناك أفعالا يحسن مجيئها فى زمن دون زمن ، ويمثل لذلك بالفعلين " ودَّعَ و " ودَّرَ " وهما بمعنى واحد ، يقول : « ومن هذا النوع لفظة " ودع " وهى فعل ماض ثلاثى لا يتقل بها اللسان ، ومع ذلك فلا تستعمل على صيغتها الماضية إلا جاءت غير مستحسنة ، ولكنها تستعمل مستقبلة ، وعلى صيغة الأمر ، فتجىء حسنة . أما الأمر ، فكقوله تعالى : ﴿ ... يَخُوضُوا وَيَلْعَبُوا ﴾ ولم تأت فى القرآن إلا على هذه الصيغة <sup>(٢)</sup> » . وأما استعمالها مستقبلة ، فقد مثل له ابن الأثير بقول أبى الطيب المتنبى :

تَشَقُّكُمْ بِقَتَاهَا كُلُّ سَلْهَبَةٍ وَالضَّرْبُ يَأْخُذُ مِنْكُمْ فَوْقَ مَا يَدَّعُ <sup>(٣)</sup>

أما ما استشهد به ابن الأثير من كتاب الله - عز وجل - فهو فى غير موضعه ؛ لأن الآية هى : ﴿ فَذَرِهِمْ يَخُوضُوا وَيَلْعَبُوا ﴾ <sup>(٤)</sup> ، وقد جاء بهذا شاهداً على الفعل " ودع " ، وسبب اللبس كما أشار محققا " المثل السائر " هو

(١) المثل السائر ٢٩٤/١ .

(٢) المثل السائر ٢٩٥/١ .

(٣) من قصيدة يمدح فيها سيف الدولة ، مطلعها :

غَيْرِى بِأَكْثَرِ هَذَا النَّاسِ يَنْخَدِعُ    إِنْ قَاتَلُوا جَبْنُوا ، أَوْ حَدَّثُوا شَجَعُوا

شرح ديوان المتنبى ، للعكبرى ، ضبطه وصححه مصطفى السقا وآخرون ٢٣٠/٢

والبيت فى الديوان : تَشَقُّكُمْ بِقَتَاهَا كُلُّ سَلْهَبَةٍ وَالضَّرْبُ يَأْخُذُ مِنْكُمْ فَوْقَ مَا يَدَّعُ

السَّلهَبَةُ : الطويلة من الخيل .

(٤) سورة الزخرف ٨٣/٤٣ .

اتفاق اللفظين فى المعنى <sup>(١)</sup> ، وكذلك - فى رأينا - حديثه عن الفعل " وذر " فى نفس الصفحة التى تحدث فيها عن " ودع " .

وأما استعمال الماضى لهذا الفعل " ودع " فهو قبيح عند ابن الأثير ، يقول : « وأما الماضى من هذه اللفظة فلم يستعمل إلا شاذاً ، ولا حسن له ، كقول أبى العتاهية :

أَثَرُوا فَلَمْ يَدْخُلُوا قُبُورَهُمْ      شَيْئًا مِنَ الثَّرْوَةِ الَّتِي جَمَعُوا  
وَكَانَ مَا قَدَّمُوا لِأَنْفُسِهِمْ      أَعْظَمَ نَفْعًا مِنَ الَّذِي وَدَّعُوا

وهذا غير حسن فى الاستعمال ، ولا عليه من الطلاوة شيء <sup>(٢)</sup> .

وقد ورد هذا الفعل " ودع " فى القرآن الكريم فى زمن الماضى ، فى قوله تعالى : ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ ، وَمَا قَلَى ﴾ <sup>(٣)</sup> ، حيث قرئ :

﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، هذا من جهة ، ومن جهة ثانية فقد ذهب العلماء إلى أن العرب استغنت فى استعمالها بالفعل " وذر " عن " ودع " <sup>(٥)</sup> .

ويشير ابن الأثير إلى أن الفعل " وَذَرَ " كالفعل " وَدَعَ " فى استعماله ، يقول : « وكذلك لفظه " وذر " ، فإنها لا تستعمل ماضية ، وتستعمل على

---

(١) المثل السائر ٢٩٥/١ .

(٢) المثل السائر ٢٩٥/١ .

(٣) سورة الضحى ٣/٩٣ .

(٤) ذكر ابن خالويه أن القراءة بالتخفيف مروية عن النبى ﷺ .

انظر : إعراب ثلاثين سورة ١١٧ .

ويقول أبو حيان الأندلسى : « وقرأ الجمهور ما ودَّعَكَ بتشديد الدال ، وعروة بن الزبير ، وابنه هشام ، وأبو حيوة ، وأبو بحرية ، وابن أبى عيلة بخفها ، أى : ما تركك » .

انظر : البحر المحيط لأبى حيان الأندلسى ٤٨٥/٨ ، وتفسير البيضاوى ٢٥٨/٣ .

(٥) البحر المحيط ، لأبى حيان الأندلسى ٤٨٥/٨ .

صيغة الأمر ، كقوله تعالى : ﴿ ذرهم ذرياً أكلوا ويتمتعوا ﴾ <sup>(١)</sup> وتستعمل مستقبلية أيضاً كقوله تعالى : ﴿ سأصليه سقر ، وما أدرك ما سقر ، لا تبقى ولا تذر ﴾ <sup>(٢)</sup> ، فهي لم ترد في القرآن إلا على هاتين الصيغتين ، وكذلك في فصيح الكلام غير القرآن . وأما إذا جاءت على صيغة الماضي فإنها لا تستعمل . وهي أقبح من لفظة " ودع " ؛ لأن لفظة ودع قد استعملت ماضية ، وهذه لم تستعمل <sup>(٣)</sup> .

### ثالثاً - النقل من المفرد إلى المثنى أو الجمع :

ذهب ابن الأثير إلى أن هناك ألفاظاً يحسن استعمالها مفردة غير مثناة ولا مجموعة ، وأخرى يحسن استعمالها مجموعة غير مفردة ، ومرد ذلك عنده إلى الذوق الصحيح ، فمثال ما يحسن مفرداً ، ويقبح مثنى ، لفظة " الأخذع " فهي حسنة رائقة عند ابن الأثير في قوله الصمّة بن عبد الله ، من شعراء الحماسة <sup>(٤)</sup> :

تَلَقَّتْ نَحْوَ الْحَيِّ حَتَّى وَجَدْتُنِي      وَجِغْتُ مِنَ الْإِصْغَاءِ لَيْتاً وَأَخْذَعَا <sup>(٥)</sup>  
وهي قبيحة مستكرهة في قول أبي تمام <sup>(٦)</sup> :

(١) سورة الحجر ٣/١٥ .

(٢) سورة المدثر ٢٦/٧٤ - ٢٧ - ٢٨ .

(٣) المثل السائر ٢٩٥/١ - ٢٩٦ .

(٤) المثل السائر ٢٩٦/١ .

(٥) من أبيات مطلعها :

خَنَنْتُ إِلَى رَثَا وَنَفْسُكَ بَاعَدَتْ      مَزَارَكَ مِنْ رَثَا وَشِعْبَاكُمَا مَعَا

ديوان الحماسة : شرح التبريزي ٦١/٢

الليت : صفحة العنق ، والأخذع : عرق فيها ، والإصغاء : الميل .

(٦) المثل السائر ٢٩٦/١ .

يَا دَهْرُ قَوْمٍ مِنْ أَخْذَعَيْكَ فَقَدْ أَضْجَعْتَ هَذَا الْأَنَامَ مِنْ خَرَقِكَ<sup>(١)</sup>

يقول ابن الأثير : « وليس سبب ذلك إلا أنها جاءت مُوحَّدة في أحدهما ، مثناة في الآخر ، وكانت حسنة في حالة الإفراد ، مستكرهة في حالة النثنية ، وإلا فاللفظة واحدة ، وإنما اختلف صيغتها فعل بها ما ترى<sup>(٢)</sup> » .

والملاحظ - ها هنا - أن ابن الأثير قد تأثر بعبد القاهر الجرجاني ، وقد أشار محققا " المثل السائر " إلى هذا ، فقد عرض عبد القاهر لهذين البيتين ، وذهب إلى استحسان لفظة الأخدع مفردة واستقباحها مثناة ، ولم يشر ابن الأثير لرأى الجرجاني .

وذهب ابن الأثير إلى أن لفظة " الأرض " لا يحسن استعمالها إلا مفردة ، وأنها لم ترد في القرآن إلا مفردة ، فإذا ذكرت السماء مجموعة جيء بها مفردة معها في كل موضع من القرآن ، ولما أريد أن يؤتى بها مجموعة قيل : " ومن الأرض مثلهن " في قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾<sup>(٣)</sup> ( سورة الطلاق ١٢/٦٥ ) . وهذا رأى صائب ، وفي رأينا أنه لا يحسن لأديب أن يستخدم كلمة الأرض مجموعة إلا إذا اضطرته قافية

---

(١) من قصيدة يمدح فيها ابا الحسين محمد بن الهيثم بن شبانة ويهنيه بالعافية ، مطلعها :

كَانَتْ صُرُوفُ الزَّمَانِ مِنْ فَرَقِكَ      وَآكَتْ أَهْلُ الْإِعْدَامِ فِي وَرَقِكَ

الصروف : الأحداث ، الفرق : الجزع وهنا المرض ، آكت : هنا اطمأن وسكن ، وورقك : كناية عن الشراء والخير .

ديوان أبي تمام . شرحه إيليا الحاوي ٣٩٠ . واليت في الديوان بدون " من " في الشطر الأول .

(٢) المثل السائر ٢٩٦/١ - ٢٩٧ .

(٣) المثل السائر ٢٩٩/١ . وتجدر الإشارة إلى أن كلمة أرض تجمع على : "أَرْضُونَ" و "أَرَاضٍ" : "أَرُوضٌ" . انظر : المعجم الوسيط ( أرض ) ١٤/١ .

ويرى ابن الأثير أن كلمة ( البَقعة ) مفردة أحسن منها مجموعة ،  
وعليه ورد الاستعمال القرآنى كما فى قوله تعالى: ﴿ فلما آتاهما نودى من  
شاطئ الواد الأيمن فى البقعة المباركة من الشجرة أن يا موسى إني أنا الله <sup>(١)</sup> ، ويرى  
أنه إذا جمعت فالأولى أن تكون مضافة كقولنا بقاع الأرض أو ما جرى  
مجراها <sup>(٢)</sup> .

ويذكر ابن الأثير أن لفظة " طَيْف " لم تستعمل إلا مفردة ، لأن  
جمعها، وهو طُيُوف، جمع قبيح ، وهذا بخلاف كلمة " ضَيْف " ، وهى كلمة  
" طيف " عِدَّة ووزناً ، التى تستعمل مفردة ومجموعة ، وكلاهما فى الاستعمال  
حسن رائق. ولم يورد ابن الأثير أمثلة تؤكد رأيه ، وإنما اكتفى بأن قال:  
« والذوق السليم هو الحاكم فى الفرق بين هاتين اللفظتين وما يجرى  
مجراها <sup>(٣)</sup> » .

وعرض ابن الأثير للألفاظ التى تقبح مفردة ، وتحسن مجموعة،  
فيقول: «.... وكذلك وردت لفظة " رجا " بالقصر ، والرجا : الجانب، فإنها لم  
تستعمل موحدة وإنما استعملت مجموعة كقوله تعالى : ﴿ والملىك على أرجائها  
ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية ﴾ <sup>(٤)</sup> . فلما وردت هذه اللفظة مجموعة ،  
ألبسها الجمع ثوباً من الحسن لم يكن لها فى حال كونها مَوْحَّدة ، وقد تستعمل  
موحدة بشرط الإضافة كقولنا : رجا البئر <sup>(٥)</sup> » .

---

(١) سورة القصص ٣٠/٢٨ .

(٢) انظر : المثل السائر ٢٩٩/١ .

(٣) المثل السائر ٢٩٩/١ .

(٤) سورة الحاقة ١٧ / ٦٩ .

(٥) المثل السائر ٢٩٨/١ .



ويذهب ابن الأثير إلى أن الجموع التي تقع على لفظ واحد ، تتفاوت فيما بينها ، فيكون بعضها حسناً ، وبعضها قبيحاً ، يقول : « وما يذكر في هذا الباب أنه يقال : " سهم صائب " فإذا جمع الجمع الحسن الذي يعذب في الفم قيل : سهام صَوَائِب ، وصَائِيَّات ، وصَيِّب ، فإذا جمع الجمع الذي يقبح قيل : " سِهَام صَيِّب " على وزن كُتِب ، قال أبو نواس :

مَا أَحَلَّ اللَّهُ مَا صَنَعْتَ      عَيْنُهُ تِلْكَ الْعَشِيَّةُ بِي  
قَتَلْتَ إِنْسَانَهَا كِبْدِي      بِسِهَامٍ لِلرَّدَى صَيِّبِ<sup>(١)</sup>

فقوله " سهام صُيِّب " من اللفظ الذي ينبو عنه السمع ، ويحيد عنه اللسان<sup>(٢)</sup> . « وليس للشاعر مندوحة عن استعمال هذا الجمع ، كما أنه لا يتقل على اللسان ، ولكنه ذوق ابن الأثير .

ويشير ابن الأثير إلى أن جموع الكلمة الواحدة قد تختلف استعمالاتها ، يقول : « ومن المجموع ما يختلف استعماله ، وإن كان متفقاً في لفظة واحدة ، كالعين الناظرة ، وعين الناس ، وهو النبيه فيهم ، فإن العين الناظرة تجمع على " عيون " ، وعين الناس تجمع على " أعيان " ، وهذا يرجع إلى الاستحسان لا إلى جواز الوضع اللغوي<sup>(٣)</sup> . « ولذلك يأخذ ابن الأثير على المتنبى قوله :

---

(١) من قصيدة مطلعها :

يَا بَنِي خِمَالَةِ الْحَطَبِ      خَرَبِي مِنْ طَيْكُمُ خَرَبِي !

ديوان أبو نواس ٧٩ .

ولم أعر على البيت الأول في الديوان ، أما البيت الثاني فقد ورد هكذا :

قَدْ رَمَتْ أَلْحَاطُهُ كِبْدِي      بِسِهَامٍ لِلرَّدَى صَيِّبِ

(٢) المثل السائر ١/٣٠٠ - ٣٠١ .

(٣) المثل السائر ١/٣٠١ - ٣٠٢ .

وَالْقَوْمُ فِي أَغْيَانِهِمْ خَزَرُ وَالْخَيْلُ فِي أَغْيَانِهَا قَبْلُ (١)

يقول ابن الأثير : « فجمع العين الناضرة على أعيان ، وكان الذوق يأبى ذلك ، ولا تجد له على اللسان حلاوة ، وإن كان جائزاً (٢) » .

وهذه الفكرة التي يشير إليها ابن الأثير في جموع الكلمة الواحدة لا علاقة لها بالذوق أصلاً ، وإنما هي قائمة على أساس رتابة الاستخدام التي توحي بأن كل جمع خاص بالدلالة التي يقع عليها مفردة فقط ، فتبدو هذه الجموع كأنها غير واقعة على لفظة واحدة . واستقبح ابن الأثير استخدام جمع مكان الجمع الشائع ، مرده إلى خروج المتكلم أو الكاتب عما ارتضاه أبناء اللغة وشاع على ألسنتهم ، فالمخالفة أو الخروج - مجرد الخروج - عن الاستعمال الشائع - هو المستقبح ، وإن كان جائزاً كما أشار ابن الأثير .

ويرى ابن الأثير أن المصادر يحسن استعمالها مفردة ، وأما الجمع فمستقبح ، يقول : « وأما جمع المصادر ، فإنه لا يجيء حسناً والإفراد فيه هو الحسن ، ومما جاء من المصادر مجموعاً ، قول عنتره :

فَإِنْ يَبْرَأَ فَلَمْ أَنْفِثْ عَلَيْهِ وَإِنْ يَفْقَدُ فَحَقٌّ لَهُ الْفُقُودُ (٣)

(١) من قصيدة يمدح فيها عضد الدولة ، مطلعها :

أَنْثَلْتُ فَإِنَّا أَيُّهَا الطَّلُّ نَبْكِي ، وَتُرْزَمُ تَحْتَنَا الْإِبِلُ

أنثت : كن ثالثاً ، ترزم : نحن . يقول : نحو نبكى أيها الطلل ، والإبل تحت تحتنا ، كأنها تبكى فكن أنت ثالثاً لنا بالبكاء معنا .

ديوان المتنبي ٥٤٩ .

والخزر : ضيق العيون ، والقَبْلُ : إقبال إحدى العينين على الأخرى .

(٢) المثل السائر ٣٠٢/١ .

(٣) من أبيات يصور فيها هجوم قبيلته بني عبس على بني عمرو بن الهجيم ، وقتلها إياهم قتالاً شديداً

ويذكر رميه رجلاً منهم يقال له جُرَيْهٌ ، وكان رجلاً شديداً البأس رئيساً ، ومطلع الأبيات :

تَرَكْتُ جُرَيْهَ الْعَمْرِىَ فِيهِ شَدِيدُ الْعَبْرِ مُعْتَدِلٌ شَدِيدُ

انظر : شرح ديوان عنتره ٤٠ .

قوله : " الفُقُود " جمع مصدر من قولنا : قَقَدَ ، يَقْقُدُ قَقْدًا . واستعمال مثل هذه اللفظة غير سائغ ولا لذيق ، وإن كان جائزا <sup>(١)</sup> .

واستعمال المصادر مجموعة لا يختلف عن استعمالها مفردة ، ومن ثم فالأولى استعمالها مفردة ، فالجمع يفيد الكثرة ، والمصدر يدل على الحدث ، وجمع المصدر لا يفيد كثرة الحدث ، وإذا فلا طائل تحت جمع المصادر .

وفكرة اختلاف صيغ الألفاظ وتفضيل إحداها على الأخرى ، فكرة سبق إليها شيخ البلاغيين القدماء عبدالقاهر الجرجاني ، وتأثر به ابن الأثير . غير أن ابن الأثير توسع في هذه الفكرة ، وأضاف إليها ، وعرض لها أمثلة كثيرة جداً . والمفاضلة بين الصيغ المختلفة تقوم عند ابن الأثير على أساس الذوق ، ففي حديثه عن استقباح الفعل " خَوَذَ " ، يقول : « وهذا يدرك بالذوق الصحيح <sup>(٢)</sup> » ، وفي كلامه عن استحسان لفظة " الأخدع " مفردة ، واستقباحها مثناة ، يقول : « ومن هذا النوع ألفاظ يعدل عن استعمالها من غير دليل يقوم على العدول عنها ، ولا يستفتى في ذلك إلا الذوق السليم <sup>(٣)</sup> » ، وبعد إظهاره المفارقة بين لفظتي " ضَيْفٌ " و " طَيْفٌ " وجمعيهما ، يقول : « والذوق السليم هو الحاكم في الفرق بين هاتين اللفظتين ، وما جرى مجراهما <sup>(٤)</sup> » ، ويعلل ابن الأثير استقباحه جمع المصادر فيقول : « ونحن في استعمال ما نستعمله من الألفاظ واقفون مع الحسن لا مع الجواز . وهذا كله يرجع إلى حاكم الذوق السليم ، فإن صاحب هذه الصناعة يصرف

(١) المثل السائر ٢٩٩/١ .

(٢) المثل السائر ٢٩٤/١ .

(٣) المثل السائر ٢٩٧/١ .

(٤) المثل السائر ٢٩٩/١ .

الألفاظ بضروب التصريف ، فما عَذِبَ في فمه منها استعمله ، وما لَفَظَهُ فمه تركه <sup>(١)</sup> .

وهذا المعيار ، وهو الذوق ، لا يعتد به بعض اللغويين ممن لا يروقهـم جعل الانطباعات الذاتية معياراً في تحليل الأعمال الأدبية ، ولذلك دعا الدكتور سعد مصلوح إلى وجوب استبدال المعايير الموضوعية لتحليل النص الأدبي بتلك المعايير الذاتية ، ويرى أن « دارس الأدب لا ينبغي أن يكون مجرد قارئ متذوق ، بل يجب أن يكون قارئاً متذوقاً حين يشاء ، ودارساً محلاً حين يشاء . والفرق بين الأمرين ، هو فرق ما بين ذاتية المتلقى وموضوعية الباحث <sup>(٢)</sup> » .

وقد أدى هذا الاتجاه إلى ظهور الإحصاء في الدراسات اللغوية باعتباره طريقة موضوعية لتحليل الأعمال الأدبية ، ولو فرض هذا المنهج الإحصائي على ابن الأثير لأوجب عليه أن يقوم بإحصاء الألفاظ التي حكم على المفرد منها بالحسن ، وعلى الجمع بالقبح ، أو العكس للوقوف على نسبة ورود المفرد إلى الجمع ، وإطلاق الحكم بعد ذلك .

غير أننا نود أن نشير إلى أن الأعمال الأدبية وبخاصة الشعر ، لا تخضع مفرداتها للإحصاء خضوعاً كاملاً ، فالشعر له ضروراته ، وإذا كان للشاعر أن يصرف الممنوع من الصرف ، ويمنع المنصرف ، ويمد المقصور ، ويقصر الممدود ، وهي أشياء لا تجوز للنثر - فلا غرابة أن يستعمل جمعاً للفظه ، وإن كان غير شائع الاستعمال ، أو وزناً لفعل ، أو ما شاكل ذلك ، فإنها استعمالات جائزة ، ويمكن أن يلجأ إليها الشاعر مضطراً ، ويكون الإحصاء حينئذ مضللاً أو غير دقيق .

---

(١) المثل السائر ١/ ٣٠٠ .

(٢) الأسلوب : دراسة لغوية إحصائية ١١ .

وإذا كان الذوق هو المعيار الذى أقام عليه ابن الأثير أحكامه، فإنه يمثل إطاراً عاماً لأحكام ابن الأثير ؛ إذ إنه يقيس أحياناً على ما ورد فى كتاب الله عز وجل ، وما ورد من أحاديث نبوية . وبعض أحكامه قائم على أساس الخروج عن الشائع ، ومخالفة الجماعة اللغوية فى نظمها .

هذا ، وقد أدخل ابن الأثير فى هذا الباب الأوزان ، فهو يرى أن هناك أوزاناً تحسن الكلمات التى ترد عليها أحياناً ، وتقبح أحياناً ، يقول : « وأعجب من ذلك أنك ترى وزناً واحداً من الألفاظ ، فتارة تجد مفردة حسناً ، وتارة تجد جمعه حسناً ، وتارة تجدهما جميعاً حسنين <sup>(١)</sup> » .

ويسوق ابن الأثير أمثلة مدلاً بها على مذهبه ، فيقول : « فالأول نحو "خَبْرُور" وهو فرخ الحَبَارَى ، فإن هذه اللفظة يحسن مفردها لا مجموعها ، لأن جمعها على "حَبَارِير" ، وكذلك "طَنْبُور" و "طَنْابِير" ، و "عَرْقُوب" و "عَرَاقِيب" . وأما الثانى فنحو "بُهْلُول" و "بَهَالِيل" ، و "لَهْمُوم" و "لَهَامِيم" وهذا ضد الأول . وأما الثالث فنحو "جُمُهور" و "جَمَاهِير" و "عَرْجُون" و "عراجين" <sup>(٢)</sup> . ولا نرى فرقا بين "خَبْرُور" و "بُهْلُول" ، فالأولى حسنة عند ابن الأثير ، والثانية قبيحة ، وكذا لا فرق بين "حبارير" و "بَهَالِيل" وإن كانت الأولى قبيحة ، والثانية حسنة على مذهبه أيضاً .

ويذهب ابن الأثير إلى أن هناك أوزاناً يغلب على الكلمات التى ترد عليها أن تكون حسنة ، ومن هذه الأوزان "إَفْعَوْعَل" يقول : « وأما فعل وافعوعل فإننا نقول : أعشَبَ المكان ، فإذا كثر عشبه قلنا : "إِعْشَوْشَبَ" .

(١) المثل السائر ٣٠٢/١ .

(٢) المثل السائر ٣٠٢/١ .



لفظة " افوعل " للتكثير . على أنى استقرت هذه اللفظة فى كثير من الألفاظ، فوجدتها عذبة طيبة ، على تكرار حروفها ، كقولنا : اخشوشن المكان واغرورقت العين ، واحلولى الطعم وأشباهها <sup>(١)</sup> .

وقد أشار ابن الأثير إلى أن حكمه قائم على الاستقراء ، يتضح ذلك فى قوله : (( على أنى استقرت )) ، والاستقراء من المعايير المهمة فى الحكم على الأعمال الأدبية . أما الوزن " افوعل " فلا يفصح ابن الأثير عن سبب استحسانه للكلمات التى ترد عليه ، بل إنه يلمح إلى أن هذا الوزن توفر له عامل قبح ، وذلك فى قوله : (( فوجدتها عذبة طيبة ، على تكرار حروفها )) . وعندى أن تكرار عين هذا الوزن هو سبب سلاسة الكلمات التى ترد عليه ، ويؤكد ذلك أن ما جاء على فعل كان سلساً نحو زلزل ، ووسوس وقهقهه ، وعسّس وما شاكل ذلك . فهذا الفعل تكون لامه الأولى من جنس فائه ، ولامه الثانية من جنس عينه .

ومن الأوزان المستحسنة عند ابن الأثير ( فُعَلَة ) ، يقول : (( وأما فُعَلَة نحو هُمَزَة ، لُمَزَة ، وَجُتْمَة ، وَنُومَة ، وَلُكْنَة ، وَلُحْنَة ، وأشباه ذلك ، فالغالب على هذه اللفظة أن تكون حسنة <sup>(٢)</sup> )) . ويرى ابن الأثير أن ما يأتى على وزن " فُعَل " مسكن الوسط يكون حسناً، فإذا حُرِّك أو ثَقُلَ الوسط ، جاء بعض الألفاظ عليه حسناً ، وجاء بعضها قبيحاً ، يقول : (( فمن ذلك لفظة التُّلْت والرُّبُع ... إلى العُشْر ، فإن الجميع على وزن واحد ، وإذا ثقلنا أوساطها فقلنا: ثُلْت ورُبُع وخُمُس وكذلك على عَشْر ، فإن الحسن من ذلك جميعه ثلاثة وهى التُّلْت ، والخُمُس ، والسُدُس والباقي وهو الرُّبُع والسَّبْع

(١) المثل السائر ٣٠٤/١ .

(٢) المثل السائر ٣٠٤/١ .

والتَّمُنُّ والتَّسُّعُ والعَشْرُ ، ليس كالأول في حسنه . هذا ، والجميع على وزن واحد ، وصيغة واحدة ، والجميع حسن في الاستعمال قبل أن يتقل وسطه ، ولما تقل صار بعضه حسناً وبعضه غير حسن <sup>(١)</sup> .

ويعرض ابن الأثير لأبنية الماضي المجرد الثلاثي وهي فَعَلَ ، وفَعَّلَ ، وفَعَّلَ ، وأسماء فاعليها ، وما يستحسن من هذه الأسماء ، يقول : « أما فَعَلَ ( بفتح الفاء والعين ) فليس له إلا اسم واحد أيضاً ، وهو " فاعل " لا غير ، ولا يقع فيه اختلاف . وكذلك فَعَّلَ ( بفتح الفاء وضم العين ) فليس له إلا اسم واحد أيضاً وهو " فَعِيل " ولا يقع فيه اختلاف إلا ما شذ . لكن فَعِلَ ( بفتح الفاء وكسر العين ) يقع في اسم فاعله الاختلاف استحساناً واستقباحاً ؛ لأن له ثلاثة أوزان ، نحو " فاعِل " و " فَعِل " و " فَعْلَان " تقول منه : حمد " فهو " حَامِد " و " حَمْدٌ " و " حَمْدَان " . وقد جاء على وزنه " فَرِح " تقول منه فَرِحَ زيد فهو " فَرِحٌ " وهو الأحسن ، ولا يحسن أن يقال " فَارِح " ولا " فَرَحَان " وإن كان جائزاً ، لكن " فَرَحَان " أحسن من " فَارِح " وقد وردت هذه اللفظة في القرآن الكريم فلم تستعمل إلا على " فَرِح " لا غير ، كقوله تعالى : ﴿ كل حزب بما لديهم فرحون ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وكقوله تعالى : ﴿ إن الله لا يحب الفرحين ﴾ <sup>(٣)</sup> وإذا كان الفعل " فَرِح " ، يحسن منه " فَرِحٌ " فإن الفعل " غَضِبَ يحسن منه غَضِبَان " لا غاضب ولا غَضِيبٌ <sup>(٤)</sup> .

(١) المثل السائر ١/٣٠٣ .

(٢) سورة الروم ٣٠/٣٢ .

(٣) سورة القصص ٢٨/٧٦ .

(٤) المثل السائر ١/٣٠٣ - ٣٠٤ .

وأول ما يلاحظ على كلام ابن الأثير وفكرته التي أشار إليها ، أنه اتبع مذهب بعض النحاة الذين خلطوا اسم الفاعل بغيره من المشتقات : كصيغ المبالغة ، والصفة المشبهة ، فاسم الفاعل عند هؤلاء الخالطين يأتي من فعل متعدياً كان أو لازماً ، وإن كان مجيئه من اللازم قليلاً ، ويأتي من فعل كذلك ويأتي على أوزان " فاعل " و " فعل " و فعل ، و فعلاًن ، و فعيل <sup>(١)</sup> .

أما اسم الفاعل عند من يفرقون بينه وبين غيره من المشتقات ، فهو ما اشتق من فعل لمن قام به كضارب ، ومكرم ، وهو من الثلاثي على وزن فاعل غالباً كضارب التي أشرنا إليها ، ومن غير الثلاثي على زنة مضارعه بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة ، وكسر ما قبل الآخر كمكرم السابق ذكرها <sup>(٢)</sup> . وقياساً على هذا ، فإن فعل التي ذهب ابن الأثير إلى أن اسم الفاعل منها يكون على " فعيل " لا يأتي منها اسم فاعل ، وإنما يجيء منها الصفة المشبهة باسم الفاعل ، فالصفة المشبهة يغلب بناؤها من لازم باب فرح ، ومن باب شرف ، ولذلك فإن كلمات عظيم ، وكريم ، وشريف ، لا تعد أسماء فاعلين ، وإنما هي صفات مشبهة بها .

وتجدر الإشارة إلى أن فعل لا يأتي منه فعيل وحسب ، كما ادعى ابن الأثير في قوله : « وكذلك " فعل " ( بفتح الفاء وضم العين ) فليس له إلا اسم واحد أيضاً وهو فعيل » - وإنما تأتي منه الصفة المشبهة على فعل ، مثل : حسن فهو حسن ؛ وفاعل مثل : طهر فهو طاهر ، وفعال مثل : جبن فهو جبان ، ... إلخ .

(١) انظر : شرح ابن عقيل ٣/ ١٣٤ - ١٣٩ .

(٢) انظر : شذور الذهب . لابن هشام ٣٨٥ .

وأما " فرح " التي ذهب ابن الأثير إلى أنها اسم فاعل من فرح ، فهي صفة مشبهة باسم الفاعل ، وكذلك غضبان صفة مشبهة كغطشان وصنديان . وإذا فمفاضلة ابن الأثير بين هذه الكلمات باعتبارها أسماء فاعلين لا يمكن قبوله على هذا الاعتبار ، أما المفاضلة في ذاتها ، فلا شك أن هناك صيغة تفضل أخرى ، كما بدا ذلك في فرح وغضبان ، وذلك من خلال شيوع استعمال كل صيغة .

ومفاضلة ابن الأثير بين الألفاظ التي ترد على وزن واحد واستحسانه بعضها ، واستقبحه بعضها الآخر يقوم على أساس الذوق أيضاً ، ولا يرى دليلاً يمكن أن يرد إليه حسن لفظة أو قبحها غير الذوق ، يقول : « وهذا لا يحكم فيه غير الذوق السليم ، فإنه لا يمكن أن يقام عليه دليل <sup>(١)</sup> » . غير أنه مع هذا يشير إلى أنه أطلق هذه الأحكام على الألفاظ بعد استقرارها ، يقول : « وهذا أخذته بالاستقراء ، وفي اللغة مواضع كثيرة هكذا لا يمكن استقصاؤها <sup>(٢)</sup> » .

## ثانياً - التركيب :

إذا كان اختيار الكلمات وانتقاؤها يعد عنصراً مهماً في الدراسة الأسلوبية ، فإن ترتيب هذه الكلمات أو نظمها داخل التركيب اللغوي لا يقل أهمية عن اختيارها ، بل ربما يكون أكثر أهمية ، فهناك أشكال كثيرة ، إلى جانب الشكل النمطي أو المعياري ، يمكن أن يرد عليها التركيب اللغوي ، وهذا التعدد لا يمكن الوقوف به عند دلالاته الكمية ، وإنما يتجاوزها إلى دلالة أخرى ، وهي الدلالة الفنية ، التي تجعل لكل شكل ظلالاً ، قد تكون كثيفة ، وقد تكون رقيقة - كل هذا يمكن إدراكه من خلال تحليل تفاعل المعنى

(١) المثل السائر ١/٣٠٤ .

(٢) المثل السائر ١/٣٠٤ .

والعاطفة والشكل اللغوي المعبر عنهما ، يقول الدكتور صلاح فضل : (( فإن ترتيب الكلمات هو المظهر الرئيسى بالجملة العادية ليجرى على نظامها عشرات التحويلات ، فإنه يعطينا فكرة واضحة عن التوزيعات المختلفة التى يقدمها توزيع الوحدات بعناصرها العديدة . ولا يمكن أن تكون هذه التوزيعات دون جدوى . وربما يكون من المثمر على المستوى البلاغى أن نقيم تمييزاً بين النظام العقلى والنظام العاطفى للكلمات ؛ فالفرق بين الجملتين مثل " امرأة جميلة " ، و " جميلة هذه المرأة " ، يستجيب لذلك التمييز فعلاً <sup>(١)</sup> .

وإذا كان لنا أن نحاول التمييز بين هاتين الجملتين ، فإن الجملة الثانية: " جميلة هذه المرأة تسجل إعجاباً وانبهاراً بجمال هذه المرأة ، أما الأولى - وإن كانت غير صحيحة نحواً <sup>(٢)</sup> - فإنها تقرر مجرد تقرير جمال المرأة. الجملة الثانية تشير إلى تعلق بهذا الجمال ورغبة فى صاحبتة ، وأما الأولى فبعيدة عن ذلك. كلمة جميلة فى الجملة الثانية أكثر ثراء منها فى الجملة الأولى ، حتى لكان المرأة اشتملت على كل صفات الجمال فى الجملة الثانية ، وحوث بعض هذا الجمال فى الأولى. كل هذه الظلال والمعانى يمكن الوقوف عليها من خلال هذين الشكلين اللغويين المختلفين فى تقديم الكلمات وتأخيرها فحسب .

وتقديم الوحدات اللغوية داخل التركيب اللغوى وتأخيرها ، وعلاقة ذلك بالمعنى وغيره ، يعد من المباحث المهمة فى الدرس البلاغى ، وقد أفرد ابن الأثير ثمانى عشرة صفحة فى مقالته الثانية <sup>(٣)</sup> للتقديم والتأخير ، يقول:

---

(١) بلاغة الخطاب وعلم النص ٨٦ .

(٢) لا يجوز الابتداء بالنكرة فى الجملة الاسمية إلا إذا كان هناك مسوغ لذلك ، وهذه الجملة " امرأة جميلة " لا مسوغ فيها للابتداء بكلمة " امرأة " وهى نكرة .

(٣) تجدر الإشارة إلى أن ابن الأثير قسم " المثل السائر " إلى مقدمة ومقالتين ؛ الأولى : فى الصناعة اللفظية والثانية : فى الصناعة المعنوية .



«وهذا باب طويل عريض ، يشتمل على أسرار دقيقة ، منها ما استخرجته أنا ، ومنها ما وجدته في أقوال علماء البيان ، وهو ضربان : الأول - يختص بدلالة الألفاظ على المعانى ، ولو أُخِّرَ المُقَدِّمُ أو قدم المؤخر لتغير المعنى ، والثانى - يختص بدرجة التقديم فى الذكر لاختصاصه بما يوجب له ذلك ، ولو أُخِّرَ لما تغير المعنى . فأما الضرب الأول ، فإنه ينقسم إلى قسمين : أحدهما - يكون التقديم فيه هو الأبلغ ، والآخر - يكون التأخير فيه هو الأبلغ (١) .»

ويتضح من هذا النص أن التقديم والتأخير عند ابن الأثير ثلاثة أنواع :

الأول : نوع يتعلق بصحة التركيب اللغوى وفساده أو خطئه ، وهو القسم الثانى من الضرب الأول الذى يكون فيه التأخير هو الأبلغ على مذهب ابن الأثير ، وقد سبق أن أشرنا إليه فى أثناء حديثنا عن خصائص التركيب اللغوى ، وذهبنا إلى أنه ليس هناك بليغ وأبلغ فى هذه التراكيب ؛ لأن الصواب والخطأ هما الحاكم عليهما ، وكذلك فإن صواب التراكيب اللغوية يكون بتقديم ما حقه التقديم ، وتأخير ما حقه التأخير ، إذ ليس التأخير فى كل الأحوال هو الذى يؤدى إلى سلامة التركيب (٢) .

الثانى : نوع يتعلق بالترتيب المنطقى للمعانى وليس للكلمات وهو الضرب الثانى ، يقول ابن الأثير : « ومن هذا الضرب تقديم الأكثر على الأقل كقوله تعالى : ﴿ ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا ، فمنهم ظالم لنفسه ، ومنهم مقتصد ، ومنهم سابق بالخيرات ﴾ (٣) وإنما قدم الظالم لنفسه

(١) المثل السائر ٢/ ٢١٠ .

(٢) انظر : الفصل السابق " التركيب اللغوى والمعنى " ص ١٦٢ ، وما بعدها .

(٣) سورة فاطر ٣٥/ ٣٢ .

للإيدان بكثرتة ، وأن معظم الخلق عليه ، ثم أتى بعده بالمقتصدين ،  
فقدم الأكثر وبعده الأوسط ، ثم الأقل آخرًا . ولو عكست القضية لكان  
المعنى أيضاً واقعا في موقعه ؛ لأنه يكون قد روعى فيه تقديم  
الأفضل فالأفضل <sup>(١)</sup> .

الثالث : نوع يتعلق بأغراض فنية في التركيب اللغوي ، وهو القسم الأول من  
الضرب الأول ، الذي يكون التقديم فيه هو الأبلغ ، ويكون بتقديم ما  
حقه التأخير رتبة لأغراض يقصدها المتكلم أو الكاتب ، ويقف عليها  
السامع أو القارئ . وهذا النوع من التقديم والتأخير هو الذي حظى  
بعناية كبيرة من العلماء القدامى ، سواء كان لغويين أو بلاغيين ، وله  
الآن مكانة في الدراسات اللغوية الحديثة وبخاصة الدراسة الأسلوبية،  
يقول الدكتور محمد العبد : « التقديم والتأخير من صميم البحث  
الأسلوبي على مستوى التراكيب <sup>(٢)</sup> » .

ويذهب فندريس إلى أن اللغة الانفعالية ، وهي اللغة الفنية ، تتحقق  
فنيته من خلال ترتيب الكلمات داخل التركيب اللغوي ، وهذا الترتيب متعلق  
بالتقديم والتأخير ، يقول فندريس : « والانفعالية في اللغة تعبر عن نفسها على  
وجه العموم بصورتين باختيار الكلمات ، وبالمكان الذي يخصص لها في  
الجملة ، يعنى أن معنى اللغة الانفعالية الأساسيين هما : المفردات  
والتنظيم <sup>(٣)</sup> » .

وقد ذكر ابن الأثير أنواع الوحدات اللغوية التي يمكن تقديمها ، يقول :  
« فأما القسم الذي يكون التقديم فيه هو الأبلغ ، فكتقديم المفعول على

(١) المثل السائر ٢/ ٢٢٤ .

(٢) اللغة والإبداع الأدبي ١٣ .

(٣) اللغة لفندريس ١٨٦ .

الفعل ، وتقديم الخبر على المبتدأ ، وتقديم الظرف أو الحال أو الاستثناء على العامل <sup>(١)</sup> . والتقديم - كما يبدو من كلام ابن الأثير - يكون في الجملة الاسمية والفعلية ، وليس من شك في أن التقديم الذي يقصده ابن الأثير هو التقديم الجائز ؛ إذ إن هناك حالات يجب فيها تقديم الخبر على المبتدأ <sup>(٢)</sup> ، وأخرى يجب فيها تقديم المفعول على الفعل <sup>(٣)</sup> . وهذه الحالات لا يعنيها ابن الأثير ، فهي خارجة عن هذا الباب .

وقد نظر ابن الأثير إلى التقديم على اعتبار المعنى وما يناسبه ويؤديه، والشكل التنظيمي وما يقتضيه ، لذلك ذهب إلى أن التقديم يرد على وجهين ، يقول : « والذي عندي فيه ، أنه - يقصد التقديم - يستعمل على وجهين : أحدهما - الاختصاص ، والآخر - مراعاة نظم الكلام ، وذاك أن يكون نظمه

---

(١) المثل السائر ٢/٢١٠ .

(٢) ذكر النحاة أربعة مواضع يجب فيها تقديم الخبر على المبتدأ وهي :

أولاً : أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوغ إلا تقدم الخبر ، والخبر ظرف أو جار ومجرور ، نحو : "عندك رجل " و " في الدار امرأة " .

ثانياً : أن يشتمل على ضمير يعود على شيء في الخبر ، نحو : " في الدار صاحبها " .

ثالثاً : أن يكون الخبر له صدر الكلام ، نحو : " أين زيد " .

رابعاً : أن يكون المبتدأ محصوراً ، نحو : " إنما في الدار زيد " ، و " ما في الدار إلا زيد " .

انظر : شرح ابن عقيل ١/٢٤٠ - ٢٤٣ .

(٣) يجب تقديم المفعول على فعله في الحالات الآتية :

أولاً : أن يكون المفعول من الأشياء التي يجب لها التصدر : كاسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ، وكم الخبرية .

ثانياً : أن يكون المفعول ضميراً منفصلاً في غير باب سلبه وخلتيه ، اللذين يجوز فيهما الفصل لوصل مع التأخر .

ثالثاً : أن يكون العامل في المفعول واقعا في جواب أما ، وليس هناك ما يفصل بين أما والفعل من معمولاته سوى هذا المفعول . شرح ابن عقيل ٢/٩٧ ( هامش ١ ) .

لا يحسن إلا بالتقديم ، وإذا أخر المقدم ذهب ذلك الحسن ، وهذا الوجه أبلغ وأؤكد من الاختصاص <sup>(١)</sup> .

### أولاً - الاختصاص :

ساق ابن الأثير عدداً من الأمثلة التي يكون تقديم بعض الوحدات فيها للاختصاص ، وهذه الأمثلة لا تقف على تقديم وحدة بعينها ، وإنما تتعدد صور التقديم ، فيقدم المفعول على الفعل والخبر على المبتدأ ، وغير ذلك .

#### ١ - تقديم المفعول على الفعل :

يقول ابن الأثير : « فمن ذلك تقديم المفعول على الفعل ، كقولك : زيداً ضربت ، وضربت زيداً ، فإن في قولك : " زيداً ضربت " تخصيصاً له بالضرب دون غيره ، وذلك بخلاف قولك " ضربت زيداً " ، لأنك إذا قدمت الفعل ، كنت بالخيار في إيقاعه على أى مفعول شئت بأن تقول : ضربت خالداً أو بكراً أو غيرهما ، وإذا أخرته لزم الاختصاص للمفعول <sup>(٢)</sup> . »

ويسوق مثالا من القرآن ، فيقول : « فأما الأول الذى هو الاختصاص فنحو قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِى أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ، ولقد أوحى إليك وإلى الذين من قبلك لئن أشركت ليحبطن عملك . ولتكونن من الخاسرين . بل الله فاعبد وكن من الشاكرين ﴾ <sup>(٣)</sup> ، فإنه إنما قال : " بل الله فاعبد " ، ولم يقل : " بل اعبد الله " ؛ لأنه إذا تقدم وجب اختصاص العبادة به دون غيره ، ولو قال : بل اعبد ، لجاز إيقاع الفعل على أى مفعول شاء <sup>(٤)</sup> . »

(١) المثل السائر ٢/ ٢١١ .

(٢) المثل السائر ٢/ ٢١٠ - ٢١١ .

(٣) سورة الزمر ٣٩ / ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ .

(٤) المثل السائر ٢/ ٢١٢ .

وهذه الآية الكريمة تشير إلى الصراع بين النبي ﷺ والكفار ، فهو يدعوهم إلى عبادة الله - عز وجل ، وهم يأمرونه بعبادة غيره ، وهذه المساومة لا يمكن قطعها إلا بتخصيص الله بالعبادة ، وقصرها عليه سبحانه ، وقد أشارت سورة الكافرون إلى هذه المساومة ، والتقديم في الآية يشير إلى اختصاص الله وحده بالعبادة ، وتفرده بالألوهية ، ونفى أن يكون هناك شريك له . فالمعاني التي تشير إليها الآية تفرض هذا التقديم ، أما إذا كان الخطاب للمؤمنين بالدعوة إلى الإيمان أو التقوى فلا حاجة إلى تقديم لفظ الجلالة على الفعل المتضمن معنى التقوى أو غيره - وإن جاز ذلك - لأنه انتفى سلفاً أن يكون هناك شك من جانب المؤمنين في وقف الطاعة والتقوى على الله وحده ، كقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ ، وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لَغَدٍ ، وَاتَّقُوا اللَّهَ ، إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ (١) .

وإذا فإذا كان هناك شك في اشتراك المتقدم من المفاعيل مع غيره ، في الحكم الذي يدل عليه الفعل ، قدم المتكلم المفعول ، فإذا لم يكن هناك شك فلا قيمة للتقديم ، وما جدوى أن يقول قائل : " محمداً أكرمت " ولم يزره سوى محمد مثلاً ؟ بل ما جدوى تخصيص محمد بالإكرام ، وقصر هذا التكريم عليه وحده ؟ إنه قد يوحى ببخل المتكلم مثلاً . فالتخصيص إذاً يمثل إطاراً عاماً لتقديم المفعولات على الأفعال ، والتقديم له ظلال أخرى ، وهي مكانة هذا المكرم في نفس المكرم ، بل إنه - أي التقديم - يوحى بأن لمحمد هذا شأنًا ومنزلة في بني قومه ، وظلال أخرى يمكن استشفافها من خلال دراسة تطبيقية - كما بيّنا في الآية الكريمة .



ويمكن قياس قول ابن الأثير : " زيدا ضربت " على هذا ؛ إذ ليست هناك فائدة من تخصيص زيد بالضرب ، إذا لم يكن هناك متصارع مع المتكلم إلا هذا المسمى زيدا ، ثم إن كان هناك غير زيد ، فإن تخصيص زيد قد يدل على ضعف المتكلم لأنه لم يستطع التغلب إلا على هذا الزيد . وإذا فالتقديم هنا لا يمكن حصره أو وقفه على دلالة الاختصاص ، وإن كانت هذه الدلالة واردة بل هي أكثر الدلالات وروداً على ذهن السامع أو القارئ . وإنما قد يدل على زهو المتكلم بضربه زيدا القوي ، وفي هذا إظهار لفتوته وبطولته . وهذه الدلالات تمثل ما وراء الاختصاص .

## ٢ - تقديم الحال على صاحبها :

يذهب ابن الأثير إلى أن الحال تتقدم على صاحبها للاختصاص أيضاً ، يقول : « وأما تقديم الحال ، فكقولك : " جاء راكباً زيد " ، وهذا بخلاف قولك : " جاء زيد راكباً " ؛ إذ يحتمل أن يكون ضاحكاً ، أو ماشياً ، أو غير ذلك <sup>(١)</sup> . »

وتقديم الحال على صاحبها لا يعنى تخصيص صاحب الحال بها بقدر ما يعنى اهتمام المتكلم بالحالة أو الكيفية التى جاء عليها زيد . فإذا قال قائل مثلاً : " جاء ضاحكاً زيد " فإن التقديم هنا يعكس سعادة المتكلم نفسه ؛ إذ شغله ضحك زيد على زيد نفسه ، وإذا قال : " جاء حزينا زيد " ، فإنه - أى التقديم - يشير إلى تأثر المتكلم وحزنه لحزن زيد . وهكذا لا يمكن فصل عاطفة المتكلم عن كلامه ، ويمكننا قياساً على هذا تحليل كثير من التراكيب اللغوية التى تقدمت الأحوال فيها على أصحابها .

(١) المثل السائر ٢/٢١٩ .

### ٣ - تقديم المستثنى على المستثنى منه :

ذهب ابن الأثير إلى أن المستثنى يتقدم على المستثنى منه للتخصيص ، ويسوق لذلك مثلاً ، فيقول : « وأما الاستثناء فجاء هذا المجرى ، نحو قولك : " ما قام إلا زيداً أحد " ، أو " ما قام أحد إلا زيداً والكلام على ذلك كالقوله على ما سبق <sup>(١)</sup> » . ويقصد بعبارته الأخيرة أن التقديم للتخصيص .

والمثال الذى ساقه ابن الأثير مثال نحوى ، ويبدو أنه قد استدرج فى هذا ، فالنحاة لا يسوقون هذا المثال للتدليل على تخصيص المستثنى ، وإنما يأتون به إشارة إلى إحدى حالتى تقدم المستثنى على المستثنى منه ، وهى تقدم المستثنى إذا كان الكلام غير موجب ، ففى هذه الحال يجوز نصبه على الاستثناء ، وهو المختار عند النحاة ، ويجوز رفعه ، كقولهم : " مالى إلا أخوك ناصر " <sup>(٢)</sup> . وإذا تقدم المستثنى بقصد تخصيصه ، فلا بد أن يكون متفرداً فى الحدث الدال عليه الفعل ، وأما القيام - مجرد القيام - فلا مزية فيه لزيد على عمرو ، ومن ثم فلا قيمة لتخصيص زيد بالقيام دون غيره ، ومن هنا يقف هذا المثال عند كونه مثلاً نحوياً ؛ هذا بخلاف قولنا : " ما نجح أو ما فاز إلا زيداً أحد " ، فإن تخصيص زيد بالنجاح أو بالفوز دليل على جده ومهارته وذكائه ، .... إلخ .

### ٤ - تقديم الخبر على المبتدأ :

ذهب ابن الأثير إلى أن الخبر يتقدم على المبتدأ لإفادة تخصيص المبتدأ بهذا الخبر ، وإثبات هذا الخبر على المبتدأ وحده ، يقول : « وكذلك تقديم خبر المبتدأ عليه ، كقولك : زيد قائم ، وقائم زيد ، فقولك : " قائم زيد " قد أثبت له

(١) المثل السائر ٣١٩/١ .

(٢) شرح ابن عقيل ٢١٦/٢ - ٢١٧ .

القيام دون غيره ، وقولك : زيد قائم ، أنت بالخيار فى إثبات القيام له ، ونفيه عنه بأن تقول : ضارب ، أو جالس ، أو غير ذلك <sup>(١)</sup> .

وما قلناه فى تحليلنا لتقديم المستثنى على المستثنى منه نقوله هاهنا ، فقد وقع ابن الأثير أسيراً للأمثلة النحوية ، فتقديم الخبر - هنا - وهو " قائم " على المبتدأ " زيد " لا قيمة له ، لأن إثبات القيام وتخصيصه به كعدمه ، فليس فى القيام ذاته فضل يدعو المتكلم إلى إثباته وحده ، وقصره على المبتدأ " زيد " .

#### ه - تقديم الجار والمجرور :

يرى ابن الأثير أن الجار والمجرور يتقدم فى الكلام للتخصيص ، وقد بدا لنا فى أثناء مطالعة آراء ابن الأثير ، أنه خلط الظرف بالجار والمجرور ، وأطلق عليهما معاً الظرف ، يقول : « وهكذا يجرى الحكم فى تقديم الظرف ، كقولك : إن إلى مصير هذا الأمر ، وقولك إن مصير هذا الأمر إلى ؛ إذ يحتتمل إيقاع الكلام بعد الظرف على غيرك ، فيقال : إلى زيد ، أو عمرو أو غيرهما <sup>(٢)</sup> » .

وخبر إن وهو " إلى " جار ومجرور وليس ظرفاً ، ويبدو أن ابن الأثير جعل النوع جنساً ، فالجار والمجرور والظرف يمثلان نوعين لشبه الجملة ، وقد أطلق ابن الأثير كلمة " الظرف " على الجار والمجرور والظرف ، ولعله يقصد بالظرف شبه الجملة . وتقديم الجار والمجرور - هنا - يفيد تخصيص المتكلم نفسه دون غيره بالأمر الذى يشير إليه ، وفى هذا التقديم دلالة على خطورة هذا الأمر وأهميته ، وثقة المتكلم بنفسه ، وإظهار مكانته بين الناس ،

(١) المثل السائر ٢/٢١١ .

(٢) المثل السائر ٢/٢١٦ - ٢١٧ .

وقد ذهب ابن الأثير إلى أن تقديم شبه الجملة له حالتان ؛ حالة يكون فيها الكلام مثبتاً ، والأخرى يكون فيها منقياً ، يقول : « وأما تقديم الظرف - يقصد الجار والمجرور - فإنه إذا كان الكلام مقصوداً به للإثبات ، فإن تقديمه أولى من تأخيرهِ ، وفائدته إسناد الكلام الواقع بعده إلى صاحب الظرف دون غيره . فإذا أريد بالكلام النفي فيحسن فيه تقديم الظرف وتأخيرهِ ، وكلا هذين الأمرين له موضع يختص به ، فأما تقديمه في النفي ، فإنه يقصد به تفضيل المنفى عنه على غيره ، وأما تأخيرهِ ، فإنه يقصد به النفي أصلاً من غير تفضيل (١) » .

ويسوق ابن الأثير أمثلة لهذين النوعين ، يقول : « فأما الأول - وهو تقديم الظرف في الإثبات - فكقولك في الصورة المقدمة : إن إلى مصير هذا الأمر ، ولو أردت الظرف - يقصد الجار والمجرور - فقلت : إن مصير هذا الأمر إلى ، لم يعط من المعنى ما أعطاه الأول ، وذلك أن الأول دل على أن مصير هذا الأمر ليس إلا إليك ، وذلك بخلاف الثاني ؛ إذ يحتمل أن توقع الكلام بعد الظرف على غيرك ، فيقال : إلى زيد ، أو عمرو ، أو غيرهما (٢) » .

وقد أشار ابن الأثير إلى ما ورد في القرآن الكريم من هذا النوع ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا إِنبَأْنِيَابَهُمْ ثُمَّ إِنَّا عَلَيْنَا حِسَابُهُمْ ﴾ (٣) ، وعقب قائلاً : « فإنه إنما قدم الظرفين - هاهنا - في قوله " له الملك وله الحمد " ليدل بتقديمهما على اختصاص الملك والحمد لله لا لغيره (٤) » .

(١) المثل السائر ٢/٢١٧ .

(٢) المثل السائر ٢/٢١٧ .

(٣) سورة الغاشية ٨٨/٢٥ - ٢٦ .

(٤) المثل السائر ٢/٢١٧ .

ولا يمكن - فى رأينا - الوقوف بالتقديم فى الآيتين السابقتين عند مجرد تخصيص الله - عز وجل - بحساب الكافرين ورجوعهم إليه وحده ، وتخصيصه بالملك والحمد ، وإنما هناك ظلال أخرى يمكن الوقوف عليها ، فى قوله تعالى : ﴿ إِن إِلَيْنَا يَأْتِيهِمْ ، ثُمَّ إِن عَلَيْنَا حِسَابُهُمْ ﴾ نستشعر نبرة تهديد ووعيد ، أبرزها هذا البناء اللفظى الذى تقدم فى الجار والمجرور على اسم إن " ؛ وفى قوله : " له الملك وله الحمد " نستشعر عظمة القائل سبحانه ، وطلاقة قدرته وهيمته على هذا الكون ... إلخ .

وأما النوع الثانى وهو تقديم الجار والمجرور فى النفى ، فيقول عنه ابن الأثير : « وأما الثانى - وهو تأخير الظرف وتقديمه فى النفى - فنحو قوله تعالى : ﴿ آلم ، ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> . فإنه إنما أخر الظرف فى الأول لأن القصد فى إيلاء حرف النفى الريب ، نفى الريب عنه ، وإثبات أنه حق وصدق ، لا باطل وكذب ، كما كان المشركون يدعون ، ولو قدم الظرف لقصد أن كتاباً أخر فيه الريب لا فيه ، كما قصد فى قوله تعالى : ﴿ فِيهَا غَوْلٌ ﴾ فتأخر الظرف يقتضى النفى أصلاً من غير تفضيل ، وتقديمه يقتضى تفضيل المنفى عنه ، وهو خمر الجنة على غيرها من خمر الدنيا - أى ليس فيها ما فى غيرها من الغول ، وهذا مثل قولنا : لا عيب فى الدار ، وقولنا : لا فيها عيب فالأول نفى العيب عن الدار فقط ، والثانى تفضيل لها على غيرها ، أى ليس فيها ما فى غيرها من العيب <sup>(٣)</sup> . »

(١) سورة البقرة ٢/٢٢١ .

(٢) سورة الصافات ٣٧/٤٧ .

(٣) المثل السائر ٢/٢١٩ .



وهذا النوع من التقديم الذى جعل ابن الأثير يفتن فى التفريق بين التقديم فيه والتأخير ، يمكن رده إلى الاختصاص ، ففى قوله تعالى : ﴿ ذلك الكتاب لا ريب فيه ﴾ لو قدم الجار والمجرور فقال : " لا فيه ريب " لكان ذلك تخصيصاً للقرآن الكريم بنفى الريب عنه وحده دون الكتب السماوية . الأخرى ، يقول الدكتور عبد القادر حسين : « ولأجل أن التقديم يفيد التخصيص ، لم يلجأ إلى التقديم فى قوله تعالى : ﴿ لا ريب فيه ﴾ ؛ لأن التقديم يفسد المعنى ؛ إذ إنه لو قال بدلاً من الآية ( لا فيه ريب ) لأفاد التخصيص ، أى نفى الريب عن القرآن وحده ، وإثبات الريب لساير كتب الله الأخرى ، وهو فساد بيّن ، وتشكيك فى الكتب المقدسة كما نزلت من عند الله <sup>(١)</sup> . »

ويتضح لنا من خلال الأمثلة التى ساقها ابن الأثير لأحد وجهى التقديم عنده ، وهو الاختصاص ، أن تقديم بعض الوحدات اللغوية على بعض داخل التركيب اللغوى ؛ كتقديم المفعول على الفعل والفاعل ، وتقديم الحال على صاحبها ، والمستثنى على المستثنى منه ، وتقديم الخبر على المبتدأ فى الجملة الاسمية ، يلعب دوراً فى إظهار الكثافة الدلالية للتركيب ، وإن كان ابن الأثير قد جعل لهذا التقديم إطاراً عاماً وهو الاختصاص .

وقد تأثر ابن الأثير فى هذه الفكرة - فكرة الاختصاص - بالزمخشري ، وإن عابه فى قصره التقديم على مجرد الاختصاص ؛ إذ إن التقديم عند ابن الأثير يكون للاختصاص ، ومراعاة نظم الكلام ، يقول : « وقال علماء البيان ، ومنهم الزمخشري - رحمه الله - : إن تقديم هذه الصورة المذكورة

---

(١) فن البلاغة ١١١ .

إنما هو للاختصاص وليس كذلك ، والذي عندي أنه يستعمل على وجهين:  
أحدهما - الاختصاص ، والآخر - مراعاة نظم الكلام <sup>(١)</sup> .

وعلى الرغم من أن سيبويه كان هو أول من حاول تفسير هذه المسألة،  
فإن ابن الأثير لم يتأثر به في رأيه ، فقد ذهب سيبويه إلى أن التقديم يقع في  
الكلام للعناية بالمتقدم ذكره والاهتمام به ، فهو يقول في باب الفاعل الذي  
يتعداه فعله إلى مفعول : « وذلك قولك : ضرب عبد الله زيدا ، فعبد الله  
ارتفع هنا كما ارتفع في ذهب ... ، فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى  
اللفظ كما جرى في الأول ، وذلك قولك : ضرب زيدا عبد الله ، لأنك إنما  
أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه ، وإن  
كان مؤخراً في اللفظ ، فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدماً ، وهو عربى  
جيد كثير ، كأنهم إنما يقدمون الذى بيانه أهم لهم ، وهم ببيانه أعنى ، وإن  
كانا جميعاً يَهْمَانِهِمْ وَيَعْنِيَانِهِمْ <sup>(٢)</sup> » .

وقد ذهب ابن جنى إلى أبعد مما ذهب إليه سيبويه ، فعنده أن تقديم  
المفعول ، له حالات تدل كل حالة فيها على درجة اهتمام المتكلم به وعنايته،  
« فتقديم المفعول على الفاعل هو أدنى درجات عناية المتكلم به ، كقولنا :  
ضرب عمراً زيداً ، فإذا قدموه على الفعل والفاعل دل ذلك على شدة العناية،  
نحو : عمراً ضرب زيداً ، فإذا جاءوا به مجيئاً ينافى كونه فضلة ، وجعلوه  
رب الجملة نحو : " عمرو ضرب زيداً " كان هذا زيادة في شدة العناية ، فإذا  
جاءوا به مبتدأ ، وحذفوا ضميره ونووه فقالوا : " عمرو ضرب زيداً " كانت  
هذه أرقى درجات العناية وأشدّها <sup>(٣)</sup> » .

(١) المثل السائر ٢/٢١١ .

(٢) الكتاب ١/٣٤ .

(٣) المحاسب ١/٦٥ .

وقد أخذ شيخ البلاغيين القدماء على سيبويه تفسيره التقديم بمجرد العناية بالمقَدَّم والاهتمام به ، يقول : « واعلم أنا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئاً غير العناية والاهتمام ، قال صاحب الكتاب - يقصد سيبويه - وهو يذكر الفاعل والمفعول : كأنهم يقدمون الذى بيانه أهم لهم ، وهم بشأنه أعنى ، وإن كنا جميعاً يهمانهم ، ويعنيانهم ، وكذلك صنعوا فى سائر الأبواب . ولا جرم أن ذلك قد ذهب بهم عن معرفة البلاغة ، ومنعهم أن يعرفوا مقاديرها <sup>(١)</sup> » .

وتفسير سيبويه وابن جنى لتقديم الكلمات بعضها على بعض فى التراكيب اللغوية تفسير نفسى للحدث الكلامى ، فالأقرب إلى النفس ، وهو ما يشغلها ، يكون أسرع فى الخروج على اللسان ، فالمقدم لفظاً عند سيبويه له مرشحاته النفسية التى لا يمكن إغفالها بل يجب الوقوف عليها .

وأما اعتراض عبد القاهر الجرجانى على تفسير سيبويه فمرده إلى تجميد سيبويه لكل صور التقديم ، وصبه إياها فى قالب واحد وهو العناية والاهتمام ، وعدم تحليل الأشكال المختلفة للتقديم تحليلاً بلاغياً ، يقف بالسامع على أسرار لغة العرب ؛ ويبدو ذلك فى قول الجرجانى : « وكذلك صنعوا فى سائر الأبواب » .

غير أنه يمكن أن يكون ما ذكره سيبويه إطاراً عاماً لصور التقديم كلها ، ويكون البحث عن دوافع هذه العناية والاهتمام فى كل تركيب تحليلاً فنياً . والتخصيص الذى أشار إليه البلاغيون لا يعدو أن يكون دافعاً من دوافع عناية المتكلم بالمقدم ، ولكن يبدو أن البلاغيين راقتهم فكرة الاختصاص ، فجعلوا يحللون صور التقديم فى إطارها ، وتبعهم فى ذلك ابن الأثير ، غير أنه انفرد بأن جعل للتقديم فى الكلام غرضاً آخر - إلى جانب الاختصاص - وهو مراعاة نظم الكلام .

(١) دلائل الإعجاز ، تعليق محمود محمد شاكر ١٠٧ .

## ثانيا - مراعاة نظم الكلام :

ذهب ابن الأثير إلى التقديم لا يكون لفائدة تخصيص المقدم دائماً ، بل يمكن أن يقع في الكلام لحسن النظم السجعي ، ويسوق لذلك أمثلة ، منها قوله تعالى : ﴿ إياك نعبد وإياك نستعين ﴾ يقول : « وقد ذكر الزمخشري في تفسيره أن التقديم في هذا الموضع قصد به الاختصاص <sup>(١)</sup> ، وإنما قدم لمكان نظم الكلام ، لأنه لو قال : نعبدك ونستعينك ، لم يكن له من الحسن ما لقوله : ﴿ إياك نعبد وإياك نستعين ﴾ . ألا ترى أنه تقدم قوله تعالى : ﴿ الحمد لله رب العالمين ، الرحمن الرحيم ، مالك يوم الدين ﴾ فجاء بعد ذلك قوله : ﴿ إياك نعبد وإياك نستعين ﴾ ، وذلك لمراعاة حسن النظم السجعي الذي هو على حرف النون ، ولو قال : نعبدك ونستعينك لذهبت تلك الطلاوة وزال ذاك الحسن . وهذا غير خاف على أحد من الناس ، فضلاً عن أرباب البيان <sup>(٢)</sup> . »

ويكاد ابن الأثير ينفرد بهذا الرأي في تفسير هذه الآية ﴿ إياك نعبد وإياك نستعين ﴾ ، فالبلاغيون على أن تقديم المفعول للتخصيص - تخصيص المولى سبحانه بالعبادة دون غيره .

وإذا فتقدّم المفعول في الآية وتكراره يفيد التخصيص كما ذكر الزمخشري ، ولا مسوغ لما ذهب إليه ابن الأثير من أن التقديم ليس للاختصاص ، واعتراضه على الزمخشري بناء على ذلك ، وقد أشار هو نفسه إلى أن تقدم المفعول على الفعل والفاعل يكون للاختصاص . وفي الوقت نفسه فإن بناء الآية على هذا النحو حقق حسن النظم السجعي - كما أشار ابن

(١) قال الزمخشري في أثناء تفسيره قوله تعالى : ﴿ إياك نعبد وإياك نستعين ﴾ "وتقديم المفعول لقصد الاختصاص .... والمعنى نخصك بالعبادة ، ونخصك بطلب المعونة " . انظر : الكشاف ١/٦١ - ٦٢ .

(٢) المثل السائر ٢/٢١٢ .

الأثير ، ولذلك يمكن أن تتحقق الغايتان اللتان أشار إليهما ابن الأثير معاً في تركيب واحد ، وليس بشرط أن يقتصر التركيب المشتمل على تقديم وتأخير ، على إحدى هاتين الغايتين : الاختصاص ، أو حسن النظم .

ويؤكد رأينا في دلالة التقديم على الاختصاص وحسن النظم معاً، رأى ابن الأثير في قوله تعالى : ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ، إلى ربها ناظرة ﴾ <sup>(١)</sup> حيث يقول : « وقد استعمل تقديم الظرف في القرآن الكريم كقوله تعالى : ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ، إلى ربها ناظرة ﴾ أى تنظر إلى ربها دون غيره ، فتقديم الظرف - هاهنا - ليس للاختصاص ، وإنما هو كالذى أشرت إليه في تقديم المفعول ، وأنه لم يقدم للاختصاص ، وإنما قدم من أجل نظم الكلام <sup>(٢)</sup> . وإذا كان ابن الأثير ينفى أن يكون التقديم هنا للاختصاص ، فقد أثبت هو نفسه أن التقديم للاختصاص في قوله : « أى تنظر إلى ربها دون غيره <sup>(٣)</sup> » ، وبذلك يحقق التقديم الغايتين : الاختصاص ، وحسن النظم السجعى .

وما ذهب إليه ابن الأثير في قوله تعالى : ﴿ والتفت الساق بالساق ، إلى ربك يومئذ المساق ﴾ <sup>(٤)</sup> من أن التقديم في هذه الآيات : « روعى فيه حسن النظم ، لا الاختصاص في تقديم الظرف <sup>(٥)</sup> » ، لا يثبت على المحك ، فالآيات فيها تخصيص ووعد ووعيد ، وقد تحقق حسن النظم السجعى إلى جانب ذلك .

---

(١) سورة القيامة ٦٧/٧٥ - ٦٨ .

(٢) المثل السائر ٢١٧/٢ - ٢١٨ .

(٣) أشار محققا المثل السائر إلى مناقضة ابن الأثير نفسه في هذا الكلام .

انظر : المثل السائر ٢١٨/٢ .

(٤) سورة القيامة ٢٩/٧٥ - ٣٠ .

(٥) المثل السائر ٢١٨/٢ .



ويسوق ابن الأثير أمثلة أخرى للتقديم المقصود به حسن النظم ، يقول :  
« وعلى نحو منه ورد قوله تعالى : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى ، فَلَمَّا لَا تَخَفْ  
إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى ﴾ <sup>(١)</sup> ، وتقدير الكلام ، فأوجس موسى في نفسه خيفة ، وإنما  
قدم المفعول على الفاعل ، وفصل بين الفعل والفاعل بالمفعول وبحرف الجر ؛  
قصداً لتحسين النظم <sup>(٢)</sup> . »

ويعرض ابن الأثير لقوله تعالى : ﴿ خَذُوهُ فَعْلُوهُ ، ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ ﴾ <sup>(٣)</sup>  
ويقول : « فإن تقديم الجحيم على التصليية ، وإن كان فيه تقديم المفعول على  
الفعل ، إلا أنه لم يكن هاهنا للاختصاص وإنما هو للفضيلة السجعية ، ولا  
مراء في أن هذا النظام على هذه الصورة أحسن من أن لو قيل : خذوه فغلوه  
ثم صلوه الجحيم ... ولفظة الجحيم هاهنا في هذه الآية أولى بالاستعمال من  
غيرها ، لأنها جاءت ملائمة لنظم الكلام ، ألا ترى أن من أسماء النار  
السعير ، ولظى ، وجهنم ، ولو وضع بعض هذه الأسماء مكان الجحيم لما كان  
له من الطلاوة والحسن ما للجحيم ، والمقصود بذكر الجحيم إنما هو النار ،  
أي صلوه النار ، وهكذا يقال في ﴿ ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعاً  
فَاسْلُكُوهُ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، فإنه لم يقدم السلسلة على السلك للاختصاص ، وإنما قدمت  
لمكان نظم الكلام <sup>(٥)</sup> . »

(١) سورة طه ٦٧/٢٠ - ٦٨ .

(٢) المثل السائر ٢١٢/٢ .

(٣) سورة الحاقة ٦٩/٣٠ - ٣١ .

(٤) سورة الحاقة ٦٩ / ٣٢ .

(٥) المثل السائر ٢١٣/٢ - ٢١٤ .

وحسن النظم فى قوله تعالى : ﴿ خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ﴾ اقتضى شيئين عند ابن الأثير : أحدهما - تقديم المفعول وهو الجحيم على الفعل والفاعل ، والآخر - اختيار كلمة الجحيم دون غيرها من أسماء النار ، فالتقديم حقق إيقاعاً موسيقياً بالسجع ، واختيار كلمة " الجحيم " حقق حسناً يبدو فى ترتيل هذه الآيات .

ومن أمثلة تقديم المفعول التى ذكرها ابن الأثير ، قوله تعالى : ﴿ فاما اليتيم فلا تقهر ، واما السائل فلا تهر ﴾ <sup>(١)</sup> ، يقول فى هذا التقديم : « وإنما قدم المفعول لمكان حسن النظم السجعى <sup>(٢)</sup> » ، والمفعول فى الآيتين مقدم وجوباً عند النحاة ؛ لأن العامل فيه واقع فى جواب أما ، وليس معنا ما يفصل بين أما والفعل من معمولاته سوى هذا المفعول <sup>(٣)</sup> .

وحسن النظم عند ابن الأثير لا يقف عند مجرد تحقيق السجع فى الكلام ، وإنما يتجاوزه إلى تحقيق التناسق بين التراكيب اللغوية ، يقول ابن الأثير : « ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فإذا هم مظلمون ، والشمس تجري لمستقر لها ، ذلك تقدير العزيز العليم ، والقمر قدرناه منازل حتى عاد كالعرجون القديم ﴾ <sup>(٤)</sup> ، فقوله : ﴿ والقمر قدرناه منازل ﴾ ليس تقديم المفعول فيه على الفعل من باب الاختصاص ، وإنما هو من باب مراعاة نظم الكلام ، فإنه قال : ﴿ والليل نسلخ منه النهار ﴾ ثم قال ﴿ والشمس تجري ﴾ فاقتضى حسن النظم أن يقول ﴿ والقمر قدرناه ﴾ ليكون الجميع على نسق

(١) سورة الضحى ٩٣ / ٩ - ١٠ .

(٢) المثل السائر ٢ / ٢١٤ .

(٣) انظر : شرح ابن عقيل ٩٧ / ٢ .

(٤) سورة يس ٣٦ / ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ .

واحد فى النظم ، ولو قال : وقد رنا القمر منازل لما كان بتلك الصورة فى الحسن <sup>(١)</sup> .

وإذا فحسن النظم لا يقف عند مجرد مراعاة السجع بين الآيات القرآنية ، أو أن تكون الفواصل القرآنية على حرف واحد ، وإنما حسن النظم يقتضى عند ابن الأثير التناسق بين التراكيب اللغوية ، فيما يمكن أن نسميه بحسن النظم التوافقى .

هذا ، وقد عرض ابن الأثير لبعض صور التقديم والتأخير ، ولم ينسبها إلى الاختصاص ، أو مراعاة نظم الكلام ، وإنما قام بتحليلها ، وبيان فائدة التقديم فيها رابطاً ذلك بالمعنى الدالة عليه هذه التراكيب ، فهو يعرض لقوله تعالى : ﴿ وَظَنُوا أَنَّهُم مَّانَعَتِهِمْ حَصُونُهُم مِّنَ اللَّهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ثم يقول : « فإنه إنما قال ذلك ولم يقل : وظنوا أن حصونهم تمنعهم ، أو مانعتهم ؛ لأن فى تقديم الخبر الذى هو مانعتهم على المبتدأ الذى هو حصونهم دليلاً على فرط اعتقادهم فى حصانتها وزيادة وثوقهم بمنعها إياهم . وفى تصويب ضميرهم اسماً لأن ، وإسناد الجملة إليه ، دليل على تقديرهم فى أنفسهم أنهم فى عزة وامتناع لا يبالى معها بقصد قاصد ، ولا تَعَرُّضٍ مُّتَعَرِّضٍ ، وليس شىء من ذلك فى قولك : وظنوا أن حصونهم مانعتهم من الله <sup>(٣)</sup> . »

وهذا تحليل فيه براعة من ابن الأثير ، إذا لم يكن مأخوذاً عن غيره ؛ إذ كان من الممكن أن تتخذ الآية نُسْقاً أخرى ، نحو : " وظنوا أن حصونهم مانعتهم " ، أو " وظنوا أنه مانعتهم حصونهم " ، وتكون الهاء فى أنه للشأن ، ولكن الأداء القرآنى فى تقديم " مانعتهم " على حصونهم وإلحاق ضمير يعود

(١) المثل السائر ٢/٢١٤ .

(٢) سورة الحشر ٢/٥٩ .

(٣) المثل السائر ٢/٢١٥ .

عليهم في " أنهم " والإخبار عنه بقوله : " مانعتهم حصونهم " - دليل على الثقة القوية بالعزة والامتناع ، وتكرار الضمير " هم " ثلاث مرات في " أنهم " ، و " مانعتهم " ، و " حصونهم " فيه تأكيد لهذه المنعة .

وعرض ابن الأثير لقوله تعالى : ﴿ أَرَاغِبَ أَنْتَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ ﴾ ذاهباً إلى أنه قدم الخبر على المبتدأ " ( و لم يقل : أَنْتَ رَاغِبٌ ؛ لأنه كان أهم عنده ، وهو به شديد العناية <sup>(١)</sup> ) ، ثم يفسر هذا التقديم - على مذهبه - بقوله : ( وفي ذلك ضرب من التعجب والإنكار لرغبة إبراهيم عن آلهته ، وأن آلهته لا ينبغي أن يرغب عنها ، وهذا بخلاف ما لو قال : أَنْتَ رَاغِبٌ عَنْ آلِهَتِي <sup>(٢)</sup> ) .

وهذه الآية ليس فيها تقديم وتأخير عند جمهور النحاة ، ذلك أن الوصف إذا اعتمد على استفهام - كما في الآية - أو نفي ورفع اسماً ظاهراً ، أو ضميراً منفصلاً ، أعرب هذا الوصف مبتدأ ، والاسم الظاهر ، أو الضمير المنفصل فاعلاً سد مسد الخبر ، ولذلك يقول ابن مالك في الألفية :

وأول مبتدأ ، والثاني فاعل أغنى في " أسارِ ذان " <sup>(٣)</sup>

وقد منع النحاة أن يكون الوصف خبراً مقدماً ، والضمير المنفصل مبتدأ مؤخراً ؛ ( إذ لو جعلت " راغب " خبراً مقدماً و " أنت " مبتدأ مؤخراً ، للزم عليه الفصل بين " راغب " وما يتعلق به وهو قوله " عن آلهتي " بأجنبي وهو أنت ؛ لأن المبتدأ بالنسبة للخبر أجنبي منه ؛ إذ لا عمل للخبر فيه على الصحيح ، ولا يلزم شيء من ذلك إذا جعلت " أنت " فاعلاً ، لأن الفاعل بالنظر إلى العامل فيه ليس أجنبياً منه <sup>(٤)</sup> ) .

(١) المثل السائر ٢/٢١٥ .

(٢) المثل السائر ٢/٢١٥ .

(٣) شرح ابن عقيل ١/١٨٨ - ١٨٩ .

(٤) شرح ابن عقيل ١/١٩٢ - ١٩٣ (هامش ١) .

ويتناول ابن الأثير بالتحليل قوله تعالى : ﴿ واقرب الوعد الحق فإذا هي  
شاخصة أبصار الذين كفروا ﴾ <sup>(١)</sup> فيقول : « فإنه إنما قال ذلك ، ولم يقل : فإذا  
أبصار الذين كفروا شاخصة لأمرين : أما الأول - فلو قال : فإذا أبصار  
الذين كفروا شاخصة ، لجاز أن يضع موضع شاخصة غيره ، فيقول :  
"حائرة" أو "مطموسة" أو غير ذلك ، فلما قدم الضمير اختص الشخص  
بالأبصار دون غيرها . وأما الثاني - فإنه لما أراد أن الشخص خاص بهم  
دون غيرهم دل عليه بتقديم الضمير أولاً ، ثم بصاحبه ثانياً ، كأنه قال : فإذا  
هو شاخصون ، لأنه أخصر بحذف الضمير من الكلام <sup>(٢)</sup> » .

وقد لعب البناء اللفظي بوقوع " هي " بعد " إذا " ثم شاخصة التي هي  
خبر في الأصل للأبصار ، و " الأبصار " بتأخيرها عن خبرها - لعب دوره  
في بيان المفاجأة التي تنتظر الكافرين المذنبين ، وإبراز ذهولهم ، ما يترتب  
على ذلك من حسرة وندم ، وفي هذا نذير لكل متكبر لا يؤمن بالله واليوم  
الآخر .

\* \* \*

وإذا كان العدول عن الترتيب النمطي أو المعياري للوحدات اللغوية  
داخل التركيب اللغوي يلعب دوراً في إبراز الكثافة الدلالية للتركيب اللغوي  
بالإضافة إلى تحقيق فنيته ، فإن العدول عن ضمير إلى ضمير ، وعن زمن  
إلى زمن فيما يعرف بالالتفات يبرز هذه الكثافة .

والالتفات من الأبواب التي عنى بها ابن الأثير كثيراً ، حتى لقد جعله  
« خلاصة علم البيان التي حولها يدندن ، وإليها تستند البلاغة ، وعنهما

(١) سورة الأنبياء ٩٧/٢١ .

(٢) المثل السائر ٢١٦/٢ .



يعنن<sup>(١)</sup> . وذهب إلى أنه مما اختصت به العربية دون غيرها . وقد أشار الدكتور صلاح فضل إلى مكانة الالتفات في الدراسات الأسلوبية بقوله : « وقد رصدت البلاغة العربية في أسعد لفتاتها الأسلوبية بعض مظاهر هذه المرونة في أشكال محددة ، منها الالتفات الذي يعتمد على تغيير الضمير دون اختلاف المضمير<sup>(٢)</sup> » .

والالتفات عند ابن الأثير « من التفات الإنسان عن يمينه وشماله ، فهو يقبل بوجهه تارة كذا ، وتارة كذا<sup>(٣)</sup> » ، وهو في الاصطلاح : « الانتقال من صيغة إلى صيغة كانتقال من خطاب حاضر إلى غائب ، أو من خطاب غائب إلى حاضر ، أو من فعل ماضٍ إلى مستقبل ، أو من مستقبل إلى ماضٍ ، أو غير ذلك<sup>(٤)</sup> » .

وقد عرض ابن الأثير لآراء سابقيه من البلاغيين ذاهباً إلى أنهم لم يقفوا على أسرار البلاغية ، وحقيقة استعمال العرب إياه ، ويخص بالذكر الزمخشري الذي ذهب إلى أن الالتفات يستعمل للتفنن في الكلام ، والانتقال من أسلوب إلى أسلوب ، نظرية لنشاط السامع ، وإيقاظاً للإصغاء إليه<sup>(٥)</sup> . وقد فند ابن الأثير رأى الزمخشري من جهتين : الأولى - أن القول بأن

---

(١) المثل السائر ١٦٧/٢ .

(٢) شفرات النص ١٤ .

(٣) المثل السائر ١٦٧/٢ .

(٤) المثل السائر ١٦٨/٢ .

(٥) انظر : المثل السائر ١٦٩/٢ ، وقد أورد الزمخشري هذا الرأي في أثناء تفسيره لقوله تعالى : ﴿ إياك نعبد وإياك نستعين ﴾ ، حيث يقول : « ( فإن قلت : لم عدل عن لفظ الغيبة إلى لفظ الخطاب ، قلت : هذا يسمى الالتفات في علم البيان ، قد يكون من الغيبة إلى الخطاب ، ومن الخطاب إلى الغيبة ومن الغيبة إلى التكلم ... وذلك على عادة افتنانهم في الكلام وتصرفهم فيه ، ولأن الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب ، كان ذلك أحسن نظرية لنشاط السامع وإيقاظاً للإصغاء إليه ، من إجرائه على أسلوب واحد ) » . انظر : الكشف ١/٦٢ - ٦٤ .

الانتقال من أسلوب إلى أسلوب يكون تطريةً لنشاط السامع يعد قدحاً في الكلام لا وصفاً له ؛ لأنه لو كان حسناً لما ملّ ، والأخرى - أن الانتقال لا يكون إلا لفائدة اقتضته ، غير أنها لا تحد بحد ، ولا تضبط بضابط <sup>(١)</sup> .

وإذا كان ابن الأثير قد أخذ على الزمخشري مذهبه في تفسير ظاهرة الالتفات في الكلام العربي ، فإنه لم يشر إلى أن ابن جنى هو أول من قتش عن أسرار هذه الظاهرة ، واستطاع أن يحل نماذج غير قليلة مما ورد من نصوص مشتملة على هذا اللون البلاغي ، بل إن اعتراض ابن الأثير على الزمخشري هو نفسه اعتراض ابن جنى على سابقيه من البلاغيين ، يقول ابن جنى : « وليس ينبغي أن يقتصر في ذكر الانتقال من الخطاب إلى الغيبة ، ومن الغيبة إلى الخطاب بما عادةً تؤسّط أهل النظر أن يفعلوه ، وهو قولهم : إن فيه ضرباً من الاتساع في اللغة لانتقاله من لفظ إلى لفظ . هذا ينبغي أن يقال ، إذا عرى الموضع من غرض معتمد وسرّ على مثله تتعدّد اليد <sup>(٢)</sup> » .

وقد كان العلماء السابقون على ابن جنى يكتفون من أسرار الالتفات بمجرد شرحه وبيان موضعه ، وإذا زادوا على ذلك جعلوا حكمة العرب فيه أنها تتوسع في كلامها تارة ، وأنه يزيح عن السامع ملل رتابة الكلام تارة أخرى <sup>(٣)</sup> .

---

(١) المثل السائر ١٦٩/٢ .

(٢) المحتسب ١٤٥/١ .

(٣) انظر على سبيل المثال :

- الصاحبي ٣٥٢ ، ٣٥٧ .

- الصناعتين ٤٣٨ - ٤٣٩ .

ولم يسلم ابن الأثير من نقد العلوى إياه وانتصاره لمذهب الزمخشري، يقول العلوى : « وما ذكره الزمخشري لا غبار على وجهه ، وهو قول سديد ، يشير إلى مقاصد البلاغة ، ويعتضد بتصرف أهل الخطاب ، ومن مارس طرفاً من علوم الفصاحة لاح له على القرب أن ما قاله الزمخشري قوى من جهة النظر ، يدرك كنهه النظر ، ويتقاعد عن فهمه الأغمار ... فإن ما أراده الزمخشري معنى يليق بالبلاغة ، ويزيدها قوة ، وما ذكره ابن الأثير ردّ إلى عماية ، وقول ليس له حاصل ، ولا يدرك له نهاية ، وما عابه إلا أنه لم يطلع على أغواره ، ولا أحاط بكنهه ودقيق أسرارهِ <sup>(١)</sup> » .

ويبدو أن العلوى لم يُقدِّم ما قدمه ابن الأثير وابن جنى قبله من تحليلات قيمة لصور الالتفات المختلفة ، وجعل يردد كلام الزمخشري من أن الالتفات يأتي نظرية للسامع ، وتنشيطاً له ، متهماً ابن الأثير في هذا الصدد بأنه " لم يطلع على أغواره ، ولا أحاط بكنهه ، ودقيق أسرارهِ " ، وإذا كان كل انتقال من صيغة إلى صيغة غرضه تنشيط السامع ، فما هي الأغوار والأسرار التي يشير إليها العلوى ؟ ثم إنه إذا لم يكن هناك سبب للالتفات سوى مجرد التنشيط والتطرية ، لكان ذلك عبثاً في استخدام اللغة ، ولجاز لكل متكلم أو كاتب أن يلتفت في أى موضع .

وقد عرض ابن الأثير للصور المختلفة التي يرد عليها الالتفات في الضمائر والأفعال ؛ ففي الضمائر يكون الانتقال من ضمير المتكلم إلى المخاطب أو الغائب ، ومن ضمير المخاطب إلى الغائب أو المتكلم ، ومن ضمير الغائب إلى المخاطب ، ويكون من ضمير الغائب إلى المتكلم ثم من المتكلم إلى الغائب ثانية . وفي الأفعال يكون الالتفات عن الفعل الماضى إلى

المضارع أو المستقبل ، وعن المضارع إلى الماضي ، ويكون عن الفعل المضارع إلى الأمر ، وعن الماضي إلى فعل الأمر .

أما الالتفات في الضمائر فقد أورد له ابن الأثير ستة أنواع :

أولاً - الالتفات عن ضمير المتكلم إلى ضمير المخاطب :

ويمثل له ابن الأثير بقوله تعالى : ﴿ وما لي لا أعبد الذي فطرني وإليه ترجعون ﴾ <sup>(١)</sup> ويرى أن الأصل في السياق : " وما لكم لا تعبدون الذي فطركم " بدليل قوله تعالى ﴿ وإليه ترجعون ﴾ ؛ لأنه لو لم يقصد ذلك لقال : "الذي فطرني وإليه أرجع " ويفسر ابن الأثير الالتفات هنا بقوله : (( وإنما صرف الكلام عن خطاب نفسه إلى خطابهم لأنه أبرز الكلام لهم في معرض المناصحة ، وهو يريد مناصحتهم ليتلطف بهم ويداريهم ، لأن ذلك أدخل في إمحاص النصيح ، حيث لا يريد لهم إلا ما يريد لنفسه <sup>(٢)</sup> )) .

وهذا الالتفات يشير إلى أدب الحوار من جانب المؤمنين مع الكفار ، أو ما يجب أن يكون عليه الحوار بين المهتدين والضالين ، أو بين المصلحين وعوام الناس عامة ، من تلطف ، وإقامة للحجة دون تجريح ، وإدخال مضمون النصيحة إلى النفس دون إهانة أو إشعار المنصوح بالنقص .

ثانياً - الالتفات عن المتكلم إلى الغائب :

ويسوق له ابن الأثير مثلاً بقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ، لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ، يُحْيِي وَيُمِيتُ ، فَأَمَّا نُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيُّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَأْمُرُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ ، وَاتَّبِعُوا أَمْرَهُمْ تَهْتَدُوا ﴾ <sup>(٣)</sup> حيث ورد

(١) سورة يس ٢٢ / ٣٦ .

(٢) المثل السائر ١٧٣ / ٢ .

(٣) سورة الأعراف ١٥٨ / ٧ .

فى الآفة : ﴿ إنى رسول الله ﴾ ثم قال : ﴿ فآمنوا بالله ورسوله ﴾ ، ولم يقل : "فآمنوا بالله وبى " ، وبرى ابن الأثر أن النبى ﷺ قد انتقل من الحديث عن نفسه إلى صيغة الغائب « لكى تجرى عليه الصفات التى أجريت عليه ، وليعلم أن الذى وجب الإيمان به والاتباع له هو هذا الشخص الموصوف بأنه النبى الأمى الذى يؤمن بالله وبكلماته كائناً من كان ، أنا أو غيرى ، إظهاراً للنصفة وبعداً من التعصب لنفسه (١) » .

والالتفات فى هذه الآيات يبين لنا أخلاق الأنبياء فى الدعوة إلى ربهم ، فالرسول ﷺ يقرر أولاً أنه رسول الله بإضافة كلمة " رسول " إلى لفظ الجلالة ، ثم إذا دعاهم إلى الإيمان بالله رباً وبه رسولاً ، أضاف نفسه من خلال كلمة رسول إلى ربه تواضعاً لله عز وجل ، وتوقيراً له . كذلك فإن حديث الإنسان عن نفسه مباشرة بنعمة اختصه الله بها قد يثير حفيظة الناس عليه حقداً وحسداً ، ويكون ذلك مدعاة لإدبارهم عنه ، فما بالناس وقد اختص النبى ﷺ بأعظم النعم ، وهى الرسالة والدعوة إلى الله عز وجل .

### ثالثاً - الالتفات عن ضمير المُخاطَب إلى ضمير الغائب :

ومن أمثلته عند ابن الأثير ، قوله تعالى : ﴿ هو الذى يسيركم فى البر والبحر حتى إذا كنتم فى الفلك وجرت بهم برح طيبة وفرحوا بها ، جاءتها مريح عاصف ، وجاءهم الموج من كل مكان ، وظنوا أنهم أحيط بهم ، دعوا الله مخلصين له الدين لئن أنجيتنا من هذه لنكونن من الشاكرين ﴾ (٢) ، وبرى أن لهذا الالتفات فائدة ، « وهى أنه ذكر لغيرهم حالهم ليعجبهم منها كالمخبر لهم ، ويستدعى منهم الإنكار عليهم (٣) » .

(١) المثل السائر ١٧٩/٢ .

(٢) سورة يونس ٢٢/١٠ .

(٣) المثل السائر ١٧٨/٢ .



والالتفات هنا يظهر لنا المفارقة في الخطاب بين حالى النعمة والنقمة ،  
ففى حال النعمة يكون الخطاب مباشراً ؛ إذ إن فيه إسعاداً للنفس ، وفى حال  
النقمة يكون الخطاب غير مباشر ، تخفيفاً عن نفوس السامعين من جهة ،  
وتحذيراً لهم مما يمكن أن يقع عليهم من ضرر من جهة أخرى . وهكذا يجب  
أن يكون التحذير والتقويم . ويقاس على هذا قوله تعالى : ﴿ إن هذه أمكم  
أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون ، وتقطعوا أمرهم بينهم كل إلينا راجعون ﴾ (١) .

#### رابعاً - الالتفات عن ضمير الغائب إلى المتكلم :

ويضرب له مثلاً بقوله تعالى : ﴿ ثم استوى إلى السماء وهى دخان فقال لها  
والأرض اتبعا طوعاً أو كرها ، قالتا أتينا طائعين ، فقضاهن سبع سموات فى يومين ، وأوحى فى  
كل سماء أمرها ، وزينا السماء الدنيا بمصابيح وحفظاً ، ذلك تقدير العزيز العليم ﴾ (٢) .  
يقول ابن الأثير محلاً الالتفات فى الآيات : « وهذا رجوع من الغيبة إلى  
خطاب النفس ، فإنه قال : " وزينا " بعد قوله : " ثم استوى " ، وقوله :  
" فقضاهن " ، و " أوحى " والفائدة فى ذلك أن طائفة من الناس غير  
المتشرعين يعتقدون أن النجوم ليست فى سماء الدنيا ، وأنها ليست حفظاً ولا  
رجوماً ، فلما صار الكلام إلى هاهنا ، عدل به عن خطاب الغائب إلى خطاب  
النفس ، لأنه مهم من مهمات الاعتقاد ، وفيه تكذيب للفرقة المكذبة المعتقدة  
بطلانه (٣) . » . وكان الالتفات عن الغائب إلى الحاضر أو المتكلم يكون لتأكيد  
ما ينسبه المتكلم إلى نفسه من معنى ، وعلى هذا فالتعبير بضمير المتكلم أقوى  
من ضمير الغائب فيما يكون فيه شك من جانب السامع .

(١) سورة الأنبياء ٩٢/٢١ - ٩٣ .

(٢) سورة فصلت ١١/٤١ - ١٢ .

(٣) المثل السائر ١٧٣/٢ .

#### خامسا - الالتفات عن الغائب إلى المخاطب :

ومثاله عند ابن الأثير قوله تعالى : ﴿ وقالوا اتخذ الرحمن ولداً ، لقد جئتم شيئاً إذا ﴾ <sup>(١)</sup> يقول ابن الأثير محلاً الالتفات هنا : « وإنما قيل لقد جئتم ، وهو خطاب للحاضر بعد قوله : " وقالوا " وهو خطاب للغائب لفائدة حسنة ، وهى زيادة التسجيل عليهم بالجرأة على الله تعالى ، والتعرض لسخطه وتوبييه لهم على عظم ما قالوه ، وكأنه يخاطب قوماً حاضرين بين يديه منكراً عليهم ، وموبخاً لهم <sup>(٢)</sup> » . وقد أصاب ابن الأثير فى تحليله ، ذلك أن أشد أنواع الذم والتوبيخ للإنسان ما كان فى حضرته ووجوده ، واستحضارهم من خلال ضمير المخاطب دليل على شدة غضب الله عليهم ، ومهانتهم عنده .

أما الالتفات عن زمن إلى زمن آخر فى الأفعال ، فقد أورد له ابن الأثير أربع صور ، وهى :

#### أولاً - الالتفات عن الماضى إلى المستقبل :

يذهب ابن الأثير إلى أنه ليس كل تحول عن الماضى إلى المستقبل يعد التفاتاً بالمفهوم الفنى ، ولذلك يرى أن عطف المستقبل على الماضى ينقسم إلى ضربين : « أحدهما - بلاغى ، وهو إخبار عن ماض بمستقبل .... ، والآخر - غير بلاغى ، وليس إخباراً بمستقبل عن ماض ، وإنما هو مستقبل دل على معنى مستقبل غير ماض ، ويراد به أن ذلك الفعل مستمر الوجود لم يمض <sup>(٣)</sup> » . ويمثل للنوع الثانى بقوله تعالى : ﴿ إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله ﴾ <sup>(٤)</sup> ، ويرى أنه عطف المستقبل على الماضى ؛ لأن كفرهم كان

(١) سورة مريم ١٩ / ٨٨ - ٨٩ .

(٢) المثل السائر ١٧١ / ٢ .

(٣) المثل السائر ١٨١ / ٢ .

(٤) سورة الحج ٢٢ / ٢٥ .

ووجد ، ولم يستجدوا بعده كقراً ثانياً ، وصدهم متجدد على الأيام لم يمض كونه ، وإنما هو مستمر يستأنف كل حين <sup>(١)</sup> ، فالفعل المضارع " ويصدون " لم يستخدم للدلالة على شيء وقع وانقضى أثره ، وإنما هو يدل على استمرار هذا الصد في كل زمان إلى يوم القيامة ، ولذلك أخرج ابن الأثير هذا الضرب من الالتفات الفني أو الأسلوبى .

وأما الضرب الأول الذى يكون عطف المستقبل فيه على الماضى بلاغياً ، فإن فائدته عند ابن الأثير - أنه « يوضح الحال التى يقع فيها ، ويستحضر تلك الصورة ، حتى كأن السامع يشاهدها ، وليس كذلك الفعل الماضى <sup>(٢)</sup> » . والاستحضار والتخيل يقعان فيها معاً ، فالمستقبل أشد تخيلاً لاستحضار صورة الفعل ، حتى كأن السامع ينظر إلى فاعلها فى حال وجود الفعل .

ويمثل ابن الأثير لهذا النوع بقوله تعالى : ﴿ والله الذى أرسل الرياح فتسير سحاباً فسفناه إلى بلد ميت ، فأحيينا به الأرض بعد موتها كذلك النشور ﴾ <sup>(٣)</sup> ، ويرى أن قيمة الالتفات هنا تتمثل فى حكاية الحال التى تقع فيها إشارة الريح السُّحُب ، واستحضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة <sup>(٤)</sup> ، فالالتفات هنا يعنى الوقوف عند الحدث الدال عليه الفعل المستقبل أو المضارع وقفة تأمل وتدبر للمعاني ، وظلال المعانى التى يشير إليها الاستخدام .

---

(١) انظر : المثل السائر ١٨٤/٢ .

(٢) المثل السائر ١٨١/٢ .

(٣) سورة فاطر ٣٥ / ٩ .

(٤) انظر : المثل السائر ١٨١/٢ .

ويسوق ابن الأثير مثلاً آخر ؛ فقد ورد عن الزبير بن العوام - رضى الله عنه - أنه لقي عبيدة بن سعيد بن العاصي في غزوة بدر وهو - أى ابن العاص - على فرس وعليه لآمة كاملة لا يرى منها إلا عيناه ، وهو يقول : "أنا أبو ذات الكتوس " ، يقول الزبير : " وفي يدي غنزة أطعن بها في عينه ، فوق ؛ وأطأ برجلي على خده ، حتى خرجت الغنزة متعققة " (١) . يقول ابن الأثير : (( فقله " أطعن بها في عينه فأطأ برجلي " معدول به عن لفظ الماضي إلى المستقبل ، ليمثل للسامع الصورة التي فعل فيها ما فعل من الإقدام والجرأة على مثل ذلك الفارس المستلثم (٢) )) .

والالتفات هنا لا يمكن أن نقف به عند مجرد تمثيل الصورة للسامع واستحضارها ، وإنما هناك فائدة أخرى أكثر ثراء وهي مرتبطة بالمتكلم ، إنه شعور بالسعادة يمتلك جوانج المتكلم لدوره البطولي في الغزوة ، حتى إنه ليتمنى أن يعيش هذه اللحظات مدى حياته ، وكل إنسان يتمنى أن تدوم ساعات سعادته ، فالاستحضار هنا أكثر لصوقاً بالمتكلم منه بالسامع .

#### ثانياً - الالتفات عن المستقبل إلى الماضي :

يرى ابن الأثير أن الإخبار عن المستقبل بالماضي أبلغ وأؤكد في تحقيق الفعل وإيجاده ؛ لأن الفعل الماضي يعطى من المعنى أنه قد كان ووجد ، وإنما يفعل ذلك إذا كان الفعل المستقبل من الأشياء العظيمة التي يستعظم وجودها ، ويمثل له ابن الأثير بقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَفْخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمِنْ فِي الْأَرْضِ ﴾ (٣) ، ثم يقول : (( فإنه إنما قال " ففزع " بلفظ

---

(١) انظر : المثل السائر ٢ / ١٨٢ .

واللآمة : الدرع ، والغنزة : نصف الرمح ، وفيها سنان كسنان الرمح ، وملتوية .

(٢) المثل السائر ٢ / ١٨٢ .

(٣) سورة النمل ٢٧ / ٨٧ .

الماضى بعد قوله : " ينفخ " وهو مستقبل للإشعار بتحقيق الفرع ، وأنه كائن لا محالة ؛ لأن الفعل الماضى يدل على وجود الفعل وكونه مقطوعاً به <sup>(١)</sup> .

ويعرض ابن الأثير لقوله تعالى : ﴿ ويوم نسير الجبال ، وترى الأرض باسرة ، وحشرناهم فلم تغادر منهم أحداً ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ويعقب قائلاً : « وإنما قيل : " وحشرناهم " ماضياً بعد " نسير " و " ترى " - وهما مستقبلان - للدلالة على أن حشرهم قبل التسيير والبروز ، ليشهدوا تلك الأحوال ، كأنه قال : وحشرناهم قبل ذلك ؛ لأن الحشر هو المهم ، لأن من الناس من ينكره كالفلاسفة وغيرهم ، ومن أجل ذلك ذكر بلفظ الماضى <sup>(٣)</sup> . »

وإذا فالالتفات أو الانتقال من المستقبل إلى الماضى ، يكون تأكيداً من جانب المتكلم فيما يمكن أن يشك السامع فى صدق حدوثه ، وقد يكون تثبيتاً لقلب السامع وطمأنينة له كما فى قوله تعالى : ﴿ قد أفلح المؤمنون ﴾ <sup>(٤)</sup> .

ثالثاً - الالتفات عن المضارع ( المستقبل ) إلى الأمر :

ذهب ابن الأثير إلى أن المتكلم قد يخاطب سامعه بصيغة المستقبل قاصداً تعظيمه وإجلاله ، وقد يخاطبه بصيغة الأمر استهانة به ، وقلة عناية ، يقول : « فما جاء منه قوله تعالى : ﴿ يا هود ما جئنا بينة ، وما نحن بماركى آلهتنا عن قولك ، وما نحن لك بمؤمنين ، إن نقول إلا اعتراك بعض آلهتنا بسوء ، قال إني أشهد الله واشهدوا أنى برىء مما تشركون ﴾ <sup>(٥)</sup> . »

(١) المثل السائر ١٨٥/٢ .

(٢) المثل السائر ١٨٦/٢ .

(٣) المثل السائر ١٨٦/٢ .

(٤) سورة المؤمنون ١/٢٣ .

(٥) سورة هود ١١/٥٣ - ٥٤ .



ويعلق ابن الأثير على الالتفات في الآيات بقوله : « فإنه إنما قال "أشهد الله واشهدوا" ولم يقل وأشهدكم ليكون موازياً له وبمعناه ، لأن إشهد الله على البراءة من الشرك صحيح ثابت ، وأما إشهدهم فما هو إلا تهاون بهم ، ودلالة على قلة المبالاة بأمرهم ... كما يقول الرجل لمن يبس الثرى بينه وبينه " اشهد على أنى أحبك " تهكماً به ، واستهانة بحاله <sup>(١)</sup> » .

ويبدو لنا أن هذا المعنى خاص بالفعل شهد ؛ إذ لم يورد ابن الأثير أمثلة إلا هذا المثال ، غير أن استعمال الأمر للتوبيخ أو الاستهانة بالمخاطب وارد في اللغة ؛ إذ يمكنك أن تقول لمن يخلف الوعد أو النسيئة : " تذكر يوم الحفل ! " مثلاً .

#### رابعاً - الالتفات عن الفعل الماضى إلى الأمر :

يرى ابن الأثير أن الانتقال من الماضى إلى الأمر يكون تأكيداً لما أجرى عليه الأمر لكان العناية بتحقيقه ، كقوله تعالى : ﴿ قل أمر ربي بالقسط ، وأقيموا وجوهكم عند كل مسجد وادعوه مخلصين له الدين ﴾ <sup>(٢)</sup> . يقول ابن الأثير : « وكان تقدير الكلام : أمر ربي بالقسط وبإقامة وجوهكم عند كل مسجد ، فعدل عن ذلك إلى فعل الأمر للعناية بتوكيده في نفوسهم ، فإن الصلاة من أوكد فرائض الله على عباده ، ثم أتبعها بالإخلاص الذى هو عمل القلب ؛ إذ عمل الجوارح لا يصح إلا بإخلاص النية <sup>(٣)</sup> » . فالأمر بالصلاة في الآية جاء مباشراً لأهميتها ومكانتها عند الأمر بها سبحانه .

\* \* \*

(١) المثل السائر ٢/ ١٨٠ .

(٢) سورة الأعراف ٧/ ٢٩ .

(٣) المثل السائر ٢/ ١٨٠ .

ويدخل فى دراسة الالتفات حديث الإنسان عن نفسه باستخدام ضمير المُخاطَب ، وهو ما يعرف بالتجريد ، ولا فرق بينه وبين الالتفات عن ضمير المتكلم إلى المُخاطَب - وهو أحد أشكال الالتفات - أن المتكلم هنا لا يستخدم ضمير المتكلم ثم ينتقل منه إلى المُخاطَب ، وإنما يكون كلامه كله باستخدام ضمير المُخاطَب .

ويعد التجريد من الالتفات الطيبة للدراسات البلاغية القديمة ، وقد أسهم العلماء القدماء بحديثهم عن التجريد إسهاماً كبيراً فى مجال الدراسات الأسلوبية الحديثة . ويعرفه ابن الأثير بأنه (( إخلاص الخطاب لغيرك ، وأنت تريد به نفسك ، لا المخاطب نفسه ، لأن أصله فى وضع اللغة من " جردت السيف " إذا نزعت من غمده ، و " جردت فلاناً " إذا نزع ثيابه <sup>(١)</sup> )) .

والتحول من الحديث عن النفس إلى الحديث عن الغير مع إجراء الكلام على المتكلم وصرفه إليه ، له فوائد ؛ إذ لا يمكن أن يكون انتقالاً بلا مسوغ ، وهذه الفوائد تجتمع فى فائدتين عند ابن الأثير : (( فالأولى - طلب التوسع فى الكلام ، فإنه إذا كان ظاهره خطاباً لغيرك ، وباطنه خطاباً لنفسك ، فإن ذلك من باب التوسع ، وأظن أنه شئ اختصت به اللغة العربية دون غيرها من اللغات . والفائدة الثانية وهى الأبلغ ؛ وذلك أنه يتمكن المخاطب من إجراء الأوصاف المقصودة من مدح أو غيره على نفسه ، إذ يكون مخاطباً بها غيره ، ليكون أعذر وأبرأ من العهدة فيما قبله ، غير محجور عليه <sup>(٢)</sup> )) .

والفائدة الأولى التى ذكرها ابن الأثير لا تقدم رؤية فى مجال الدراسات الأسلوبية ؛ إذ إنها من باب ما تقتضيه القسمة العقلية ، فإذا كان للمتكلم أن

(١) المثل السائر ١٥٩/٢ .

(٢) المثل السائر ١٦٠/٢ .

يعبر عن نفسه بطريقتين : طريقة مباشرة باستخدام ضمير المتكلم ، وطريقة غير مباشرة باستعمال ضمير المخاطب ، فذلك توسع في استخدام اللغة من جانب المتكلمين ، خاصة إذا كان أبناء اللغات الأخرى لا يملكون من وسائل التعبير عن النفس إلا استخدام ضمائر المتكلمين .

غير أن البحث عن أسباب إظهار المتكلم الحديث عن نفسه باستخدام صيغة الغائب أو المخاطب ، يمكن أن يوقف الأسلوبى على أسرار وخبايا . ولذلك ذهب ابن الأثير إلى أن الفائدة الثانية ، وهى الأقرب إلى الدرس الأسلوبى ، هى الأبلغ لأنها تقوم على تحليل هذا النوع من الاستخدام ، وإن كان ابن الأثير قد حدد سلفاً أسباب الاستخدام ، فهى تبيح للمتكلم أن يتحدث عن نفسه مادحاً ، وأن يصف نفسه بما يشاء من حسن الأخلاق ، وجميل السمائل متجنباً بذلك ما يمكن أن يوجه إليه من نقد ، أو وصم بالغرور ، والإعجاب بالنفس .

وقد قسم ابن الأثير التجريد قسمين : أحدهما - تجريد محض ، والآخر - تجريد غير محض . والتجريد المحض عند ابن الأثير أن يأتى المتكلم بكلام هو خطاب لغيره ، وهو يريد به نفسه ، وأما القسم الآخر ، وهو التجريد غير المحض ، فهو أن يخاطب المتكلم نفسه . ويشير ابن الأثير إلى الفرق بين القسمين فيقول : « وبين هذا القسم - يقصد الثانى - والذى قبله فرق ظاهر ، وذاك أولى بأن يسمى تجريداً ؛ لأن التجريد لائق به ، وهذا - يقصد التجريد غير المحض - هو نصف تجريد ؛ لأنك لم تجرد به عن نفسك شيئاً ، وإنما خاطبت نفسك بنفسك ، كأنك فصلتها عنك وهى منك <sup>(١)</sup> » .

وقد اعترض الدكتور عبد القادر حسين على ما سماه ابن الأثير بنصف التجريد قائلاً : « أما القسم الثانى فهو التجريد غير المحض ، وهو خطاب

(١) المثل السائر ١٦٣/٢ .

لنفسك لا لغيرك ، وهذا عند ابن الأثير هو نصف التجريد ولا ندرى ما الذى منعه من ذكر بقية الأقسام من ربع التجريد ، وثمانه وعشره إلى ما شاء الله وما لم يشأ <sup>(١)</sup> .

وفى رأينا أنه يجب الوقوف على ما سماه ابن الأثير بالتجريد المحض فى هذا الباب ؛ لأن هناك فرقاً كبيراً بين القسمين اللذين أشار إليهما ابن الأثير . ولذا يجب تحديد المصطلح والوقوف به على معنى واضح ، والقسم الثانى الذى ذكره ابن الأثير يمكن إدخاله فى باب الاستعارة . ومما أورده ابن الأثير استشهاداً على القسم الثانى قول عمرو بن الإطنابة :

أَقُولُ لَهَا وَقَدْ جَشَّاتُ وَجَاشَتَ رُوَيْدُكَ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

يمكن اعتباره استعارة ، فالشاعر يجعل من نفسه إنساناً يخاطبه، ويأمره بالصبر فى ساحة الوغى؛ فإما نصر يستوجب الثناء عليه، وإما شهادة تريحه.

وقد أشار ابن الأثير إلى أن أبا على الفارسى ، فيما رواه عنه ابن جنى <sup>(٢)</sup> قال بهذا النوع الثانى فى أثناء حديثه عن التجريد ، وذهب إلى أنه أصاب فيه، غير أن أبا على لم يقف بالتجريد عند هذا النوع ، وإنما ذكر نوعاً آخر ، وهو قولهم : « لئن لقيت فلاناً لتلقين به الأسد ، ولئن سألتك لتسألن منه البحر " ذاهباً - أعنى أبا على - إلى أنهم يقصدون هو عينه " الأسد " ، وهو عينه البحر ، لا أن هناك شيئاً منفصلاً عنه ، أو متميزاً منه . وحجة الفارسى فى ذلك أن العرب تعتقد أن فى الإنسان معنى كامناً فيه كأنه حقيقته ومحصوله ، فتخرج ذلك المعنى إلى ألفاظها مجرداً من الإنسان كأنه غيره ، وهو هو عينه <sup>(٣)</sup> .

(١) أثر النحاة فى البحث البلاغى ٣٣٤ .

(٢) انظر : الخصائص ٤٧٣/٢ - ٤٧٤ .

(٣) المثل السائر ١٦٤/٢ .

وقد فند ابن الأثير رأى أبى على الفارسى من جهتين : الأولى - أن قولهم " لئن لقيت فلاناً لتلقين به الأسد ، ولئن سألتك لتسألن منه البحر " يعد تشبيهاً مضمراً الأداة ؛ إذ يحسن تقدير أداة التشبيه فيه . والثانية - أن القول باعتقاد العرب أن فى الإنسان معنى كامناً فيه كأنه حقيقة ومحصولة ، وإخراجها ذلك المعنى إلى ألفاظها مجرداً من الإنسان كأنه غيره وهو هو ، ينتقض بقولنا : " لئن رأيت الأسد لترين منه هضبة ، ولئن لقيته لتلقين منه الموت ، يقول ابن الأثير : « فإن الصورة التى أوردتها فى الإنسان ، وزعم أن العرب تعتقد أن ذلك معنى كامن فيه ، قد أوردنا مثلها فى الأسد ، فتخصيصه ذلك بالإنسان باطل ، وكلا الصورتين ليس بتجريد ، وإنما هو تشبيه مضمراً الأداة <sup>(١)</sup> » .

وقد أخذ الدكتور عبد القادر حسين على ابن الأثير نقده أبا على الفارسى فيما ذهب إليه من آراء متعلقة بالتجريد ، يقول : « والحقيقة أن ما ذكره ابن الأثير فى نقده للتجريد عند الفارسى فيه من التشدد بالألفاظ والتسكع على أبواب المعانى ، الكثير من غير طائل ، الأمر الذى لا يحتمله الفن البلاغى <sup>(٢)</sup> » .

وكلام الدكتور عبد القادر حسين لا يثبت على المحك ؛ إذ إنه يحتمل شيئاً غير قليل من التعسف ، وإذا كان الفن البلاغى لا يحتمل نقد ابن الأثير لأبى على الفارسى ، فهل يحتمل هذا الفن رأى أبى على فى التجريد ، وما ذهب إليه من أن العرب تعتقد أن فى الإنسان معنى كامناً فيه كأنه حقيقة ، وأنها تخرج ذلك المعنى إلى ألفاظها مجرداً من الإنسان كأنه غيره ، وهو هو عينه؟! .

---

(١) المثل السائر ١٦٥/٢ .

(٢) أثر النحاة فى البحث البلاغى ٣٣٤ .



أما القسم الأول وهو التجريد المحض الذى أشار إليه ابن الأثير ، فهو الذى يمكن أن يعتد به فى الدرس الأسلوبى ، ومثل له ابن الأثير بما قاله "الحيص بيص " فى مطلع قصيدته :

إِلَامَ يَرَاكَ الْمَجْدُ فِي زِيِّ شَاعِرٍ      وَقَدْ نَحَلَتْ شَوْقًا أَفْرُوعُ الْمَنَابِرِ  
كَتَمْتَ بَغِيْبِ الشَّعْرِ حِلْمًا وَحِكْمَةً      بِبَعْضِهِمَا يَتَقَادُ صَعْبُ الْمَقَاخِرِ  
أَمَّا وَأَبِيكَ الْخَيْرِ إِنَّكَ فَارِسُ الْـ      مَقَالٍ وَمُخَيِّ الدَّارِسَاتِ الْغَوَايِرِ  
وَإِنَّكَ أَعْيَيْتَ الْمَسَامِعَ وَالنُّهَى      بِقَوْلِكَ عَمَّا فِي بُطُونِ الدَّقَائِرِ

وعلق قائلاً : « فهذا من محاسن التجريد ؛ ألا ترى أنه أجرى الخطاب على غيره ، وهو يريد نفسه ، كى يتمكن من ذكر ما ذكره من الصفات الفائقة ، وعدَّ ما عدَّه من الفضائل التائهة <sup>(١)</sup> » .

وما ذهب إليه ابن الأثير يقترب من التحليل الفنى ؛ إذ لو خاطب الشاعر نفسه مباشرة بهذه الأوصاف ، لكان ذلك مذموماً عند القارىء . ويمكن أن نضيف إلى هذا ، أن الشاعر أراد ألا تكون أوصافه على لسانه هو وحده ، بل على كل لسان ، ذلك أن من يقرأ هذه الأبيات يكون هو المُخَاطَبُ ، والشاعر مُخَاطَبًا فتجرى عليه - على الشاعر - الأوصاف مباشرة . ويمكن كذلك أن يكون الشاعر قد رأى أن الناس يقرؤون هذه الصفات فيه فيخاطبونه بها ، ويكون هو نفسه لسانهم فى مخاطبة نفسه بها .

وقد عرض ابن الأثير للتجريد الذى يكون غرض المتكلم منه التوسع فى الكلام خالطاً التجريد بالالتفات ، فهو يقول : « وأما ما قصد به التوسع خاصة فكقول الصِّمَّة بن عبد الله من شعراء الحماسة :

خَنَنْتَ إِلَى رِيًّا وَنَفْسُكَ بِاعَدَتِ      مَزَارِكَ مِنْ رِيًّا ، وَشَيْعَبًا كَمَا مَعَا

(١) المثل السائر ١٦١/٢ .

فَمَا حَسَنَ أَنْ تَأْتِيَ الْأَمْرَ طَائِعًا وَتَجْزَعَ أَنْ دَاعِيَ الصَّبَابَةِ أَسْمَعًا<sup>(١)</sup>

وقد ورد بعد هذين البيتين ما يدل على أن المراد بالتجريد فيهما التوسع ؛  
لأنه قال :

وَأَذْكُرُ أَيَّامَ الْحِمَى ثُمَّ أَتَشَى عَلَى كَبْدِي مِنْ خَشْيَةِ أَنْ تَصْدَعَا  
بِنَفْسِي تِلْكَ الْأَرْضَ مَا أَطْيَبَ الرِّبَا وَمَا أَحْسَنَ الْمُصْطَافَ وَالْمُتَرَبَّعَا<sup>(٢)</sup>

ثم يعلق ابن الأثير قائلاً : « فانتقل من الخطاب التجريدي إلى خطاب  
النفس ، ولو استمر على الحالة الأولى لما قضى عليه بالتوسع ، وإن كان  
يقضى عليه بالتجريد البليغ الذي هو الطرف الآخر ، ويتأول بأن غرضه من  
خطاب غيره أن ينفى عن نفسه سمعة الهوى ، ومعرفة العشق ؛ لما فيه من  
الشهرة والغضاضة ، لكن قد زال هذا التأويل بانتقاله عن التجريد أولاً إلى  
خطاب النفس<sup>(٣)</sup> » .

وهذه الأبيات التي أوردها ابن الأثير يمكن اعتبارها شكلاً من أشكال  
الالتفات ، فقد التفت الشاعر عن المخاطب - وإن كان المخاطب هنا هو  
نفسه - إلى الحديث عن النفس باستخدام ضمير المتكلم ، ويجب حينئذ تحليل  
هذا الالتفات تحليلاً فنياً ، فالاختلاف بين الاستخدامين يعكس لنا المفارقة  
النفسية ، أو الاضطراب النفسي الذي يملك الشاعر . إنه ينفى عن نفسه  
سمعة الهوى ، والوقوع أسيراً في شباك العشق ؛ تمهيداً لما يأتي ذكره من  
حنين وشوق إلى الأرض التي نشأ بها ، ولذلك لم ينسب الكلام إلى نفسه  
مباشرة ، وهو ينفى عن نفسه معرفة العشق ، ونسبه إليها وهو يذكر حنينه إلى  
أرضه ، طيبة الربا والمصطاف والمتربع .

(١) ديوان الحماسة ، شرح التبريزي ٦٠/٢ . وفي الديوان حنت بدلا من خنت .

(٢) ديوان الحماسة ، شرح التبريزي ٦٠/٢ .

(٣) المثل السائر ١٦٢/٢ .

وأورد ابن الأثير بيتين للمتنبي ، يرى أن التجريد فيهما من باب التوسع ، وهما قوله :

لَا خَيْلَ عِنْدَكَ تُهْدِيهَا وَلَا مَالٌ      فَلْيُسْعِدِ النُّطْقُ إِن لَّمْ تُسْعِدِ الْحَالُ  
وَأَجْرُ الْأَمِيرِ الَّذِي نُعْمَاهُ فَاجِئَةٌ      بِغَيْرِ قَوْلٍ وَتُعْمَى الْقَوْمُ أَقْوَالُ<sup>(١)</sup>

وعقب قائلاً : « وليس في التجريد المذكور في هذين البيتين ما يدل على وصف النفس ، ولا على تزكيتها بالمديح ، كما ورد في الأبيات الرائية المتقدم ذكرها ، وإنما هو توسيع لا غير<sup>(٢)</sup> ». والمتنبي في هذين البيتين يشير إلى سوء حاله ، وفقره ، وقلة ماله . وخطابه غيره ، بهذه الأوصاف ، وهو يقصد نفسه ، يمثل أو يعكس رغبة خفية في سلخ هذا الإنسان الفقير المعدم عن نفسه الغنية بشاعريتها .

\* \* \*

هذا ، وقد يأتي التركيب اللغوي ملتزماً بالترتيب النمطي أو المعياري ، ولكن يُعْتَرَضُ بين وحداته بمعارضات تضيف إليه شحنات معنوية وعاطفية. والاعتراض عند ابن الأثير هو « كل كلام أدخل فيه لفظ مفرد أو مركب لو سقط لبقى الأول على حاله<sup>(٣)</sup> » ، وقد سماه ابن رشيق الالتفات ، فهو يقول عن الاعتراض تحت عنوان - باب الالتفات - « وهو الاعتراض عند قوم ، وسماه آخرون الاستدراك ، حكاه قدامة ، وسييله أن يكون الشاعر آخذاً في معنى ثم يعرض له غيره ، فيعدل عن الأول إلى الثاني به ، ثم يعود إلى الأول من غير أن يخل في شيء مما يشد الأول<sup>(٤)</sup> » .

(١) من قصيدة في مدح أبي شجاع فاتك المعروف بالجنون ، وهذان البيتان مطلع القصيدة .

انظر : ديوان المتنبي ٤٨٦ . والإسعاد : الإعانة .

(٢) المثل السائر ١٦٢/٢ - ١٦٣ ، والمقصود بالأبيات الرائية هي أبيات " الحيص بيص " التي سبق أن أشرنا إليها .

(٣) المثل السائر ٤٠/٣ .

(٤) العمدة ٤٥/٢ .

وتعريف ابن الأثير للاعتراض ، يمكن الأخذ به من وجهة نظر النحاة الذين يعنون بسلامة التراكيب وصحتها ، ووقعها على دلالات معينة يقف عليها السامع أو القارئ ؛ فإسقاط بعض الكلام منه ، وإن لم يؤثر في الغرض الذى يؤديه الكلام ، يؤثر فى المعنى . لذلك فإن الألفاظ أو الجملة التى تكون معترضة ، يجب أن تكون خيوطاً فى النسيج اللغوى للتراكيب؛ فالجمل المعترضة لا تنسج على منوال غير الذى ينسج عليه الكلام ، وإنما الكلام كله يمثل شحنة عقلية صبت فى قالب لغوى واحد .

ولذلك لا يمكن أن يبقى الكلام على حاله مع إسقاط الاعتراض . ولنا أن نتخيل معانى التراكيب الآتية قبل إسقاط الاعتراض وبعده ، والتراكيب هى: محمد - والله - ناجح ، ومحمد - سبحان الله - ناجح ، ومحمد - وهو المهمل - ناجح ، ومحمد - حفظه الله - ناجح ؛ أو بين هذه التراكيب : زيد - والله - القاتل ، وزيد - والله أعلم - القاتل ، وزيد - لعنه الله - القاتل ، وزيد - كان الله معه - القاتل .

وقد أشار ابن الأثير إلى أن هناك فرقاً بين النظرة النحوية للاعتراض والنظرة البلاغية يقول : « وليس المراد ها هنا من الاعتراض إلا ما يفرق به بين الجيد والردىء ، لا ما يعلم به الجائز وغير الجائز <sup>(١)</sup> » . وذهب إلى أن الجائز من الاعتراض وغير الجائز يؤخذ من كتب العربية ، وهى الكتب الخاصة بموضوعات النحو وأبوابه .

ذهب ابن الأثير إلى أن الاعتراض فى الكلام ينقسم قسمين: أحدهما - لا يأتى فى الكلام إلا لفائدة ، وهو جار مجرى التوكيد ، والآخر - يأتى فى الكلام لغير فائدة ، وهو نوعان: أحدهما - أن يكون دخوله فى الكلام

كخروجه منه، والآخر - هو ما يؤثر في تأليف الكلام نقصاً ، وفي معناه فساداً (١) .

وقد ذهب ابن فارس إلى أن الاعتراض لا يكون إلا لفائدة ، يقول : « ومن سنن العرب أن يعترض بين الكلام وتمامه كلام آخر ، ولا يكون هذا المعترض إلا مفيداً (٢) » .

أما الاعتراض الذي لا يأتي إلا لفائدة عند ابن الأثير فيكون ، وذلك من خلال الأمثلة التي ساقها ابن الأثير ، في الجملة الفعلية والجملة الاسمية ، وجملة القسم وجملة الشرط . ونعرض لهذه الأمثلة وآراء ابن الأثير فيها :

### أولاً - الاعتراض بين عناصر الجملة الفعلية :

١ - الاعتراض بين الفعل والمفعول من ناحية والفاعل في الجملة الفعلية:

يقول ابن الأثير : « ومما ورد من ذلك شعراً قول امرئ القيس :

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ      كَفَانِي - وَلَمْ أَطْلُبْ - قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ  
وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثِّلٍ      وَقَدْ يُذْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤَثِّلُ أُمْتَالِي (٣)

يحلل ابن الأثير الاعتراض بقوله : « تقديره كفاني قليل من المال ، فاعترض بين الفعل والفاعل بقوله : " ولم أطلب " ، وفائدته تحقير المعيشة ، وأنها تحصيل بغير طلب وعناء ، وإنما الذي يحتاج إلى الطلب هو المجد المؤثِّل (٤) » . والاعتراض هنا بقوله : " ولم أطلب " يدل على أن الشاعر يمتلك من المال ما يكفيه في حياته دون عمل أو سعي ، فليست هناك

(١) انظر : المثل السائر ٤١/٣ .

(٢) الصاحبي ٤١٤ .

(٣) من قصيدة مطلعها :

أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي      وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ الْخَالِي .

ديوان امرئ القيس ٣٩ . وقد ورد البيت الأول " فلو " بدلاً من " ولو " والمؤثِّل : الأصيل .

(٤) المثل السائر ٤٣/٣ - ٤٤ .



ضرورة تدعوه إلى العمل والسعى إلا المجد المؤثّل ، فالاعتراض هنا لا يعنى تحقير المعيشة بقدر ما يشير إلى العزيمة القوية، والهمة الصادقة من جانب الشاعر فى تحقيق المجد .

## ٢ - الاعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه وهما مفعولان :

يعرض ابن الأثير لقوله تعالى : ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ - سُبْحَانَهُ - وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ ﴾<sup>(١)</sup> ، ويقول : « وتقديره : ويجعلون لله البنات وهو منزّه عن ذلك ، ولهم ما يشتهون » . ويشير الاعتراض كذلك إلى فداحة الجرم الذى ارتكبه هؤلاء المدعون .

ويعرض ابن الأثير لقول جرير :

وَلَقَدْ أَرَانِي - وَالْجَدِيدُ إِلَى بَلَى فِي مَوَكِبِ طَرْفِ الْحَدِيثِ كِرَامِ<sup>(٢)</sup>

ويقول محلاً الاعتراض : « تقديره فى موكب طرف الحديث ، فاعترض بين المفعولين ، وإنما جاء بهذا الاعتراض تعزياً عما مضى من اللذة وذلك النعيم الذى فاز به من عشرة أولئك الأحباب ، فكأنه قال : ولقد أعهدنى فى كذا وكذا من اللذة وذلك قد مضى وسلف وبلى جديده ، وكذلك كل جديد فإنه إلى بلى<sup>(٣)</sup> » .

---

(١) سورة النحل ٥٧/١٦ .

(٢) من قصيدة يجب فيها الفرزدق ، مطلعها :

سَرَتِ الْهُمُومُ فَبِتْنَ غَيْرَ نِيَامٍ وَأَخُو الْهُمُومِ يَرُومُ كُلَّ مَرَامٍ

شرح ديوان جرير ٤١٧ .

والبيت فى الديوان : وَلَقَدْ أَرَانِي - وَالْجَدِيدُ إِلَى بَلَى لِي فِتْنَةٍ طَرْفِ الْحَدِيثِ كِرَامٍ

(٣) المثل السائر ٤٤/٣ .

## ثانيا - الاعتراض بين عناصر الجملة الاسمية :

لم يورد ابن الأثير أمثلة ، كان الاعتراض فيها بين المبتدأ والخبر ، وإنما أورد مثالين لجملتين اسميتين منسوختين بأن ، وقعت إحداهما بعد لو الشرطية ، وكان الاعتراض فيهما بين اسم إن وخبرها .

عرض، ابن الأثير لقول كثير عزة :

لَوْ أَنَّ الْبَاخِلِينَ - وَأَنْتَ مِنْهُمْ رَأَوْكَ تَعَلَّمُوا مِنْكَ الْمِطَالَ (١)

ثم قال : « فقله : " وأنت منهم " من محمود الاعتراض ونادره ، وفائدته هاهنا التصريح بما هو المراد ، وتقدير هذا الكلام قبل الاعتراض : لو أن الباخلين رأوك ، فاعترض بين اسم إن وهو الباخلين وبين خبرها وهو رأوك بالمبتدأ والخبر الذى هو : وأنت منهم (٢) » . وقد أورد أبو هلال العسكري هذا البيت فى باب الاعتراض دون تعقيب عليه (٣) ، واستشهد به ابن رشيق على ما سماه بالالتفات (٤) .

وهذا الاعتراض الذى ذهب ابن الأثير إلى أنه من محمود الاعتراض ونادره سلب البيت كثيرا من قيمته الفنية - فى رأينا - وذلك لسببين : أولهما - أن الاعتراض هنا ذهب بقيمة الخبر ، وهو قوله : " رأوك .... " ، والآخر - أنه - أى الشاعر - لو قال تلميحاً لو أن الباخلين رأوك تعلموا منك المطالا ، لكان الكلام أكثر طرافة وإثارة لخيال السامع أو القارئ ، وأقوى فى الدلالة على مقصوده .

وأما المثال الآخر فهو قول أبى تمام :

(١) ورد هذا البيت منفرداً بالديوان ، انظر : ديوان كثير عزة ١٥٨ .

(٢) المثل السائر ٤٥/٣ .

(٣) الصناعتين ٤٤١ .

(٤) العمدة ٤٥/٢ .

## وَإِنَّ الْغَنَى لِي - إِنَّ لَحَظْتَ مَطَالِبِي

مِنْ الشَّعْرِ - إِلَّا فِي مَدِيحِكَ - أَطْوَعُ<sup>(١)</sup>

يقول ابن الأثير : « وهذا البيت فيه اعتراضان : الأول - بين اسم إن وخبرها ، تقديره " وإن الغنى أطوع لي من الشعر " ، فاعتراض بين الاسم والخبر بقوله : " إن لحظت مطالبى " . أما الاعتراض الثانى فقوله : " إلا فى مديحك " فجاء بالجملة الاستثنائية مقدمة ، وموضعها التأخير ، فاعتراض بها بين الجملة التى هى خبر إن ، وتقدير البيت بجملة " إن الغنى أطوع من الشعر إن لحظت مطالبى إلا فى مديحك " ، وفائدة قوله إلا فى مديحك ، من الاعتراض الذى اكتسب به الكلام رقة وفائدة حسنة ، والمراد به وصف جود الممدوح بالإسراع ، ووصف خاطر شعره بالإسراع إذا كان فى مدحه خاصة دون غيره ، فهذا الاعتراض يتضمن مدح الممدوح والمادح معاً ، وهو من محاسن ما يجىء فى هذا الموضع <sup>(٢)</sup> » .

وعلى الرغم مما يشتمل عليه البيت من معان لطيفة ، فإن الاعتراضين اللذين أشار إليهما ابن الأثير قبحا هذه المعانى ، وهذا البيت أولى بأن يضم إلى الأبيات التى ذكرها ابن الأثير فى المعازلة المعنوية ؛ إذ إن معناه لا يكاد يفهم ، وهو على هذا النحو من التأليف .

(١) من قصيدة يمدح فيها أبا سعيد محمد بن يوسف الثغرى ، مطلعها :

أَمَّا إِنَّهُ لَوْلَا الْخَلِيطُ الْمَوْدَعُ      وَرَبِّعُ عَفَا مِنْهُ مَصِيفٌ وَمَرْبَعُ

الخليط : السكان المخالطون بعضهم بعضاً ، المودع : هنا المرتحل ، عفا : زالت معاله .

شرح ديوان أبى تمام ٣٠١ .

المعنى : إن الغنى أطوع لى من الشعر ، إلا الشعر الذى أقوله فى مديحك ، فإنه لا يتقدمه شىء فى الطاعة لى .

(٢) المثل السائر ٤٦/٣ .

### ثالثاً - الاعتراض بين عناصر الجملة الشرطية :

أورد ابن الأثير عدداً من الأمثلة من القرآن الكريم والشعر العربي لجمال شرطية اعتراض بين عناصرها ، فمن أمثلة القرآن الكريم يورد قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَنْزِلُ - قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> . ثم يحلله قائلاً : « فهذا الاعتراض بين إذا وجوابها ، لأن تقدير الكلام : " وإذا بدلنا آية مكان آية قالوا إنما أنت مفتر فاعتراض بينهما بقوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَنْزِلُ ﴾ وهو مبتدأ وخبر ، وفائدته إعلام القائلين أن ذلك من الله وليس منه ، وأنه أعلم بذلك منهم <sup>(٢)</sup> » . وهذا الاعتراض فيه إشارة إلى قصور ألتهم عن الوقوف على أسرار ما ينزل الله سبحانه ، وقد كان هذا الاعتراض ترشيحاً للحكم الإلهي الذي ذيلت به الآية ، وهو قوله تعالى : ﴿ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ .

ويورد ابن الأثير من الأمثلة الشعرية قول سنوار بن المضرب السعدي :

فَلَوْ سَأَلْتُ سِرَّاءَ الْحَيِّ سَلَّمِي      عَلَى أَنْ قَدْ تَلَوْنَ بِي زَمَانِي  
لَخَبَّرَهَا ذَوُو أَحْسَابٍ قَوْمِي      وَأَعْدَائِي ، فَكُلُّ قَدْ بِلَانِي <sup>(٣)</sup>

ويعلق قائلاً : « وهذا اعتراض بين لو وجوابها ، وهو من فائق الاعتراض ونادره ، وتقديره : فلو سألت سراة الحي سلمى لخبرها ذوو أحساب قومي وأعدائي ، وفائدة " على أن قد تلون بي زمانى " أى أنهم

(١) سورة النحل ١٦/١٠١ .

(٢) المثل السائر ٤٣/٣ .

(٣) ديوان الحماسة ٣٤/١ .

وسراة الحي : كرامه وأشرافه ، وتَلَوْنَ الزمان : تصاريفه ، والأحساب : جمع حسب وهو ما يعد ويحسب عند التفاخر ، ومعنى قد بلانى يعنى أن كل أحد يشهد له بالفضل وحسن الصنيع ، لا فرق بين عدو وغيره .

يخبرون عنى على تلون الزمان ، يريد تتقل حالاته من خير وشر ،  
وليس من عجمه الزمان ، وأبان عن جوهره ، كغيره ممن لم يعجمه ولا  
أبان عنه <sup>(١)</sup> .

والاعتراض الذى ذكره ابن الأثير فى البيتين السابقين فيه إشارة إلى  
"أصالة معدن الشاعر ؛ تلك الأصالة التى يشهد بها أصدقاؤه من السادة ،  
وأعداؤه على حد سواء ، ولولا هذا الاعتراض ، لأمكن أن يقال : إن الشاعر  
قد يكون سلوكه محموداً فى حال دون حال ، فى الخير دون الشر مثلاً ، لكن  
هذا الاعتراض أزال هذا التوهم ، ودل على حسن بلائه فى كل الأحوال .

#### رابعاً - الاعتراض بين عناصر جملة القسم :

عرض ابن الأثير لقوله تعالى : ﴿ فلا أقسم بمواقع النجوم ، وإنه لقسر لو  
تعلمون عظيم ، إنه لقرآن كريم ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وذهب إلى أن الاعتراض وقع بين  
القسم وهو قوله : " فلا أقسم بمواقع النجوم " وجوابه الذى هو : " إنه لقرآن  
كريم " ويذكر أن فى هذا الاعتراض نفسه اعتراضاً آخر بين الموصوف "قسم"  
وصفته " عظيم " وهو قوله "تعلمون" ، ويرى ابن الأثير أن « فائدة هذا  
الاعتراض بين القسم وجوابه إنما هى تعظيم شأن المقسم به فى نفس السامع ؛  
ألا ترى إلى قوله تعالى : " لو تعلمون " اعتراضاً بين الصفة والموصوف ،  
وذلك الأمر بحيث لو علم وفى حقه من التعظيم <sup>(٣)</sup> .

أما القسم الآخر من قسمي الاعتراض عند ابن الأثير ، فهو ما يأتى  
لغير فائدة ، وهو ضربان : الأول - يكون دخوله فى الكلام كخروجه منه ،  
ولا يكتسب به قبحاً ولا حسناً ، ويكاد يقتصر هذا الضرب على صيغة " لا أبا

(١) المثل السائر ٤٥/٣ .

(٢) سورة الواقعة ٥٦ / ٧٥ - ٧٦ .

(٣) المثل السائر ٤٢/٣ .



لك" ، فكل الأمثلة التي أوردها ابن الأثير لهذا الضرب ، كان الاعتراض فيها بهذه الصيغة ، ويمثل ابن الأثير لهذا النوع بقول زهير <sup>(١)</sup> :

سَمِيتُ تَكَالِيفَ الْحَيَاةِ وَمَنْ يَعِشْ

ثَمَانِينَ حَوْلًا - لَا أَبَالِكَ - يَسَامُ <sup>(٢)</sup>

فالاعتراض في البيت لم يضاف إلى المعنى ، ولو حذف ما أثر حذفه في المعنى .

غير أن ابن الأثير يشير في لمحة فنية إلى أن هذه الصيغة اعترض بها في كلام ، فكان لها فائدة يقول : « وقد وردت هذه اللفظة وهي " لا أباك " في موضع آخر ، فكان للاعتراض بها فائدة حسنة ، كقول أبي همام :

عِتَابِكَ عَنِّي - لَا أَبَالِكَ - وَأَقْصِدِي

فإنه لما كره عتابها ، اعترض بين الأمر والمعطوف عليه بهذه اللفظة على طريق الذم <sup>(٣)</sup> . فالشاعر يدعو محبوبته أن تقصد في عتابها عليه ولومها وشدتها معه ، وقد جاء الاعتراض الدعائي موظفاً لبيان ضيق الشاعر وسأمه مما توجهه إليه محبوبته .

أما الضرب الثاني في هذا القسم فهو الذي يؤثر في الكلام نقصاً وفي المعنى فساداً ، ويمثل له بقول الشاعر :

فَقَدْ وَالشُّكُّ بَيْنَ لِي عَنَاءٍ      بَوْشُكِ فِرَاقِهِمْ صُرْدٌ يَصِيحُ

(١) المثل السائر ٤٧/٣ .

(٢) من معلقته التي مطلعها :

أَمِنْ أُمٍّ أَوْفَى دِمْنَةً ، لَمْ تَكَلِّمْ      بِخَوْمَانَةِ الدَّرَاجِ ، فَالْمَلَّتْ ؟

انظر : شرح القصائد العشر ١٩٧ .

(٣) المثل السائر ٤٧/٣ .

يقول ابن الأثير: « فإن في هذا البيت من ردى الاعتراض ما أذكره لك ، وهو الفصل بين قد والفعل الذى هو يَنْ ، وذلك قبيح لقوة اتصال قد بما تدخل عليه من الأفعال ؛ ألا تراها تعد مع الفعل كالجزم منه ، ولذلك أدخلت عليه اللام المراد بها تأكيد الفعل كقوله تعالى : ﴿ ولقد أوحى إليك وإلى الذين من قبلك ﴾ <sup>(١)</sup> ، وقد فصل في هذا البيت أيضاً بين المبتدأ الذى هو الشك وبين الخبر الذى هو عناء بقوله : " يَنْ لى " ، وفصل بين الفعل الذى هو " يَنْ " وبين فاعله الذى هو " صُرِدَ " بخبر المبتدأ الذى هو عناء ، فجاء معنى البيت كما تراه ، كأنه صورة مشوهة ، قد نقلت أعضاؤها بعضها إلى مكان بعض <sup>(٢)</sup> . »

وقد ذهب ابن الأثير إلى أن هذه الاعتراضات التى تؤدى إلى فساد المعنى ، يعاب عليها الناثر أكثر من الناظم ؛ « ذلك أن الناظم مضطر إلى إقامة ميزان الشعر ، وربما كان مجال الكلام عليه ضيقاً فيلقيه طلب الوزن فى مثل هذه الورطات ، وأما الناثر فلا يضطر إلى إقامة الميزان الشعرى ، بل يكون مجال الكلام عليه واسعاً ، ولهذا إذا اعترض فى كلامه اعتراضاً يفسده ، توجه عليه الإنكار ، وحق عليه الذم <sup>(٣)</sup> . »

\* \* \*

وإذا كان الاعتراض زيادة فى الكلام من غير تكرار للوحدات ، فإن هذه الزيادة يمكن أن تتحقق فى صورة أخرى ، وهى تكرار الوحدات اللغوية تكريراً قد يلعب دوراً فى فنية التركيب ، وقد يكون مجرد زوائد لا قيمة لها.

---

(١) سورة الزمر ٦٥/٣٩ .

(٢) المثل السائر ٤٨/٣ .

(٣) المثل السائر ٤٩/٣ .

وقد تناول ابن الأثير موضوع التكرير بالدراسة ؛ وعلى الرغم من أنه لم يكن هو أول من قام بدراسة هذه الظاهرة ، فقد انفرد ببحثه إياها بحثاً مستفيضاً ، حيث قسمه أقساماً ، وقسم أقسامه ضروباً ، وضروبه فروعاً وهو في كل هذا مفيد - لاشك - من آراء سابقيه من العلماء .

أما الدراسات التي سبقت ابن الأثير ، فيكاد أصحابها يتفقون على أن التكرار يعد من سنن العرب في كلامهم ؛ ولذا ورد في القرآن الكريم ، وهم إنما يكررون إظهاراً للتوكيد والعناية بالأمر ، يقول ابن فارس : « ومن سنن العرب التكرير والإعادة إرادة الإبلاغ بحسب العناية بالأمر <sup>(١)</sup> » ، وقد تبعه في ذلك الثعالبي حيث يقول عن التكرار أو الإعادة : « هي من سنن العرب في إظهار العناية بالأمر <sup>(٢)</sup> » . غير أننا لا نعدم عند ابن رشيق في كتابه "العمدة" محاولات فنية في دراسة التكرار ؛ فقد ذهب إلى أن للتكرار مواضع يحسن فيها ، ومواضع يقبح فيها ، ذاهباً إلى أن هناك أغراضاً أخرى يؤديها التكرار ، منها : التشويق والاستعذاب ، وتعظيم المحكى عنه وما إلى ذلك <sup>(٣)</sup> .

أما ابن الأثير فقد ذهب إلى أن التكرار هو دلالة اللفظ على المعنى مردداً ، وقد حاول التفرقة بينه وبين الإطناب من جهة ، وبينه وبين التطويل من جهة أخرى ، ذاهباً إلى أن التكرار المفيد ، وهو أحد قسمي التكرار عنده من حيث الإفادة ، جزء من الإطناب . والتكرار غير المفيد ، وهو القسم الآخر ، جزء من التطويل ، ولذلك فإن : « كل تكرير يأتي لفائدة فهو إطناب ، وليس كل إطناب تكريراً يأتي لفائدة ... وكل تكرير يأتي لغير فائدة تطويل ،

(١) الصاحبي ٣٤١ .

(٢) فقه اللغة وأسرار العربية ٢٤٩ .

(٣) انظر : العمدة ٧٣/٢ - ٧٤ .

وليس كل تطويل تكريراً يأتي لغير فائدة<sup>(١)</sup> . فالعلاقة بين التكرار والإطناب أو التطويل هي علاقة الجزء بالكل ، أو الخاص بالعام ، أو علاقة النوع بالجنس .

وقد قسم ابن الأثير التكرار قسمين : الأول - يكون في اللفظ والمعنى ، وقد جعل ابن رشيق هذا القسم هو الخذلان بعينه<sup>(٢)</sup> ، والآخر - في المعنى دون اللفظ ، ومثل للأول بقولك لمن تستدعيه : " أسرع أسرع " وللآخر بقولك : " أطعني ولا تعصني " ، فإن الأمر بالطاعة نهى عن المعصية . وذهب إلى أن القسم الأول الذي يكون التكرار فيه في اللفظ والمعنى ، ينقسم إلى ضربين : مفيد وغير مفيد .

### أولاً - المفيد :

يقسمه ابن الأثير إلى فرعين : الأول - أن يكون التكرير في اللفظ والمعنى دالاً على معنى واحد والمقصود به غرضان مختلفان<sup>(٣)</sup> . والآخر - أن يكون التكرير في اللفظ والمعنى دالاً على معنى واحد ، والمقصود به غرض واحد . ويبدو أن ابن الأثير رأى الغرض أخص من المعنى ، فجعل دلالة التكرير في النوع الأول واقعة على معنى واحد ، ودالة على غرضين ، وقد سبق أن فرق عبد القاهر الجرجاني بين المعنى والغرض ، غير أنه ذهب إلى أن الغرض أعم من المعنى ، فالغرض عنده هو الإطار العام للمعاني ، أو هو الفكرة العامة ، يقول الجرجاني : (( لاسبيل إلى أن تجيء إلى معنى بيت شعر ، أو فصل من النثر فتؤديه بعينه وعلى خاصيته ، وصفته بعبارة أخرى حتى يكون المفهوم من هذه هو المفهوم من تلك ، لا يخالفه في صفة

(١) المثل السائر ٢/٣٤٥ .

(٢) العمدة ٢/٧٣ .

(٣) المثل السائر ٣/٥ .

ولا وجه ولا أمر من الأمور ، ولا يغرنك قول الناس : " قد أتى بالمعنى بعينه ، وأخذ معنى كلامه فأدّاه على وجهه ، فإنه تسامح منه ، والمراد أنه أدى الغرض <sup>(١)</sup> " .

ومن أمثلة هذا الفرع عند ابن الأثير ، قوله تعالى : ﴿ قل إنما أمرت أن أعبد الله مخلصاً له الدين وأمرت لأكون أول المسلمين ، قل إنى أخاف إن عصيت ربي عذاب يوم عظيم ، قل الله أعبد مخلصاً له ديني ، فاعبدوا ما شئتم من دونه ﴾ <sup>(٢)</sup> ، يقول ابن الأثير : « فكرر قوله تعالى : ﴿ قل إنى أمرت أن أعبد الله مخلصاً له الدين ﴾ وقوله ﴿ قل الله أعبد مخلصاً له ديني ﴾ . والمراد به غرضان مختلفان ، وذلك أن الأول إخبار بأنه مأمور من جهة الله بالعبادة والإخلاص في دينه ، والثاني إخبار بأنه يخص الله وحده دون غيره بعبادته ، مخلصاً له دينه ، ولدلالته على ذلك قدم المعبود على فعل العبادة في الثاني ، وأخبره في الأول : لأن الكلام أولاً واقع في الفعل نفسه وإيجاده ، وثانياً فيمن يفعل الفعل من أجله ، ولذلك رتب عليه " فاعبدوا ما شئتم من دونه " <sup>(٣)</sup> .

ويذهب ابن الأثير إلى أن قوله تعالى : ﴿ الرحمن الرحيم ﴾ في فاتحة الكتاب من هذا الفرع من التكرار يقول : « فكرر : ﴿ الرحمن الرحيم ﴾ مرتين ، والفائدة في ذلك أن الأول يتعلق بأمر الدنيا ، والثاني بأمر الآخرة <sup>(٤)</sup> » . ولا يمكن - في رأينا - اعتبار لفظتي الرحمن الرحيم من

(١) دلائل الإعجاز ٢٦١ .

(٢) سورة الزمر ٢٩/١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ .

(٣) المثل السائر ٦٠٥/٣ .

(٤) المثل السائر ٨/٣ .



باب التكرار فليس هناك تكرير في اللفظ ، لأن الآية لم ترد على " الرحمن الرحمن " ، ولا " الرحيم الرحيم " .

أما الفرع الثاني من الضرب الأول ، وهو ما دل على معنى واحد ، والمقصود به غرض واحد ، فقد مَثَّلَ له بقوله تعالى : ﴿ قَتَلَ كَيْفَ قَدَرٌ ، ثُمَّ قَتَلَ كَيْفَ قَدَرٌ ﴾ <sup>(١)</sup> ، حيث يدل التركيبان : " قَتَلَ كَيْفَ قَدَرٌ " ، و " ثُمَّ قَتَلَ كَيْفَ قَدَرٌ " على معنى واحد ، أو غرض واحد على مذهب ابن الأثير ، وهو التعجب من تقدير الإنسان .

وقد أدخل ابن الأثير في هذا الباب ما ليس منه ، فقد عرض لقوله تعالى : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ ﴾ <sup>(٢)</sup> ثم قال : « فقوله لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ، يقوم مقام قوله : " ولا يدينون دين الحق " لأن من لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر لا يدين دين الحق ، وإنما كرر - هاهنا - للحض على المأمور بقتالهم ، والتسجيل عليهم بالذم ، ورجمهم بالعظائم ؛ ليكون ذلك أدعى لوجوب قتالهم وحربهم <sup>(٣)</sup> . » وهذه الآية ليس فيها تكرار في اللفظ ، وهو بصدد الحديث عن التكرار في اللفظ والمعنى .

وقد ذهب ابن الأثير إلى أن هذا النوع يدخل فيه قسم لم ينبه إليه أحد ، وهو إضافة المعنى إلى نفسه ، ويكون ذلك في الألفاظ المترادفة ، يقول ابن الأثير : « واعلم أن من هذا النوع قسماً في القرآن الكريم ، واستعمل في فصيح الكلام ، فمنه قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي آيَاتِنَا مُعَاجِزِينَ

(١) سورة المدثر ١٩/٧٤ - ٢٠ .

(٢) سورة التوبة ٢٩/٨ .

(٣) المثل السائر ١١/٣ .

أولئك لهم عذاب من رجز أليم ﴿<sup>(١)</sup> والرجز هو العذاب ، وعليه ورد قول  
أبي تمام :

نَهْوَضُ بِثِقَلِ الْعِبَاءِ مُضْطَلَعٌ بِهِ وَإِنْ عَظُمَتْ فِيهِ الْخُطُوبُ وَجَلَّتِ <sup>(٢)</sup>  
والثقل هو العبء ، والعبء هو الثقل <sup>(٣)</sup> .

وقد حلل ابن الأثير هذه الأمثلة بقوله : « أما الآية فالمراد بقوله  
تعالى : "عذاب من رجز " أى عذاب مضاعف من عذاب ، وأما بيت أبي تمام  
فإنه يتضمن المبالغة فى وصف الممدوح بتحملة للأثقال <sup>(٤)</sup> .

وهذا النوع الذى أشار إليه ابن الأثير ، لا يمكن اعتباره تكريراً فى  
اللفظ ، وإن كان تكريراً فى المعنى ؛ لأن التكرير اللفظى أن يكون اللفظ هو  
هو . لكنها ، على أية حال ، لمحة فنية ذكية يجب تتبعها والوقوف عليها ،  
وتحليل أمثلتها تحليلاً فنياً ، وقد جعل ابن الأثير هذا النوع للتأكيد أيضاً  
والمبالغة .

أما الضرب الثانى من التكرير فى اللفظ والمعنى ، وهو غير المفيد ،  
فقد مثل له ابن الأثير بقول مروان الأصغر :

سَقَى اللَّهَ نَجْدًا ، وَالسَّلَامُ عَلَى نَجْدٍ وَيَا حَبِذَا نَجْدٌ عَلَى النَّأْيِ وَالْبُعْدِ  
نَظَرْتُ إِلَى نَجْدٍ وَبَغْدَادُ ذَوْتُهَا لَعَلَّى أَرَى نَجْدًا ، وَهَيْهَاتَ مِنْ نَجْدٍ

---

(١) سورة سبأ ٣٤ / ٥ .

(٢) من قصيدة يمدح ليخا حبش بن المعافى قاضى نصيبين ورأس عين ، مطلعها :

نَسَأَلُهَا أَيَّ الْمَوَاطِنِ حَلَّتْ وَأَيُّ دِيَارِ أَوْطَنْتَهَا وَأَيَّتِ

شرح ديوان أبى تمام ١٢٧ . وأوطنتها : جعلتها وطناً .

(٣) المثل السائر ١٥/٣ .

(٤) المثل السائر ١٦/٣ .

قال : « وهذا من العي الضعيف ، فإنه كرر ذكر " نجد " في البيت الأول ثلاثاً ، وفي البيت الثاني ثلاثاً ، ومراده في الأول الثناء على نجد ، وفي الثاني أنه تلفت إليها ناظراً من بغداد ، وذلك مرمى بعيد . وهذا المعنى لا يحتاج إلى مثل هذا التكرار <sup>(١)</sup> . » ويرى ابن الأثير أن التكرير في البيت الأول يمكن أن يكون حسناً ؛ « لأنه مقام تشوق وتحزن وموجدة بفراق نجد <sup>(٢)</sup> » .

والتكرار في البيتين لا يمكن اعتباره تكراراً غير مفيد ، كما ذكر ابن الأثير ؛ ذلك أن الشاعر يعبر في البيتين عن شدة شوقه إلى نجد وحبها لها ، ورغبته المتأججة في العودة إليها ، فحب نجد يتملك عليه جوانح نفسه ، ويحوى أقطار ذاته قطراً قطراً ، وما كان ليحبر عن هذا التملك والذوبان إلا أن يكرر اسم " نجد " حتى كأنه لا يفارق اسمها لسانه ، كما لا تفارق هي نفسها نفسه .

ولذا فإن ما ذهب إليه ابن الأثير ، وإن كان قد أشار إلى حسن التكرار في البيت الأول - يدل على قصور أداته في هذا الموضع في الغوص في أعماق الشاعر ، والكشف عن مشاعره .

ويسوق ابن الأثير مثلاً آخر لهذا النوع من التكرار الذي يكون لغير فائدة ، وهو قول أبي نواس :

أَقَمْنَا بِهَا يَوْمًا وَيَوْمًا وَثَالِثًا وَيَوْمًا لَهُ يَوْمُ التَّرَحُّلِ خَامِسُ <sup>(٣)</sup>

---

(١) المثل السائر ٢٣/٣ - ٢٤ .

(٢) المثل السائر ٢٤/٣ .

(٣) هذا البيت من قصيدة مطلعها :

وَدَارِ نَدَامَى عَطَّلُوهَا وَأَذَلُّجُوا بِهَا آثَرَ مِنْهُمْ جَدِيدٌ وَدَارِمٌ

ديوان أبي نواس ٣٦١ .

يقول ابن الأثير : « ومراده من ذلك أنهم أقاموا بها أربعة أيام ، ويا عجباً له أن يأتى بمثل هذا البيت السخيف الدال على العى الفاحش <sup>(١)</sup> . وهذا رأى لابن الأثير غير سديد ، وقد كان حفيماً به ، وهو من يزهو بقدرته على التتقيب والتفتيش ، ويتهم النحاة بسطحية النظرة ، وسذاجة التحليل - كان حفيماً به أن ينعم النظر فى هذا البيت حتى يصل إلى أغواره ، فهذا البيت من إحدى خمريات أبى نواس ، وقد وصف أبو نواس فى خمريته داراً للندامى ظلوا بها ، وهو معهم ، خمسة أيام ؛ يشربون ويمرحون ، وهم فى نشوة وسعادة ، ولاشك فى أن هذه الأيام الخمسة كانت مجرد لحظات عند الشاعر ، ولذلك عندما تحدث عن إقامتهم بهذه الدار ، لم يقل أقمنا بها خمسة أيام ، وإنما جعل يسترجع هذه الأيام يوماً يوماً ، وكأنه يستحضر أحداث كل يوم منها استحضاراً للمتعة ، وشعوراً باللذة ، فأيام السعادة قصيرة ، وعند استحضارها يتلذذ الإنسان بالذكرى ، ويتمنى أن يحيا فيها طويلاً .

ويستقبح ابن الأثير كذلك التكرار فى قول المتنبي <sup>(٢)</sup> :

وَقَلَّلتُ بِالْهَمِّ الَّذِي قَلَّلتُ الْحَشَا      قَلَّلتُ عَيْسٍ كُلُّهُنَّ قَلَّلتُ <sup>(٣)</sup>

وهذه القلائل التى ذكرها المتنبي فى هذا البيت ، واستقبحها ابن الأثير ليست إلا تعبيراً أو تصويراً للقلائل النفسية التى امتلأت بها نفس الشاعر ،

(١) المثل السائر ٢٤/٣ .

(٢) المثل السائر ٢٤/٣ .

(٣) من قصيدة مطلعها :

قِفَا تَرَيَا وَذَقِي فَهَاتَا الْمَخَايِلُ      وَلَا تَخْشِيَا خُلُقًا لِمَا أَنَا قَائِلُ

الودق : المطر ، والمخايل : السحب المنكدة بالمطر ، وهى هنا الدموع ، والخلف : الاسم من الإخلاف ، وهو عدم الوفاء .

يقول لصاحبه : لا تخشيا أن أقول شيئاً ولا أفعله .

ديوان المتنبي ٣٤ .

والعيس : الإبل ، قلائلها : مراعيها .

وظفحت فكان للعيس منها نصيب ، وكان الشاعر بهذا التكرار يزيح عن نفسه أو يلقي بعض ما بداخله من القلاقل ، متخذاً الشعر وسيلته في ذلك .

أما القسم الآخر من قسمي التكرار ، فهو التكرار في المعنى دون اللفظ، وقد قسمه ابن الأثير إلى ضربين : مفيد وغير مفيد ، أما المفيد فهو عند ابن الأثير نوعان : الأول - أن يكون التكرير في المعنى دالاً على معنيين مختلفين، والآخر - أن يكون التكرير دالاً على معنى واحد (١) .

وقد مثل ابن الأثير للنوع الأول بما ورد في حديث حاطب بن أبي بلتعة (٢) في غزوة الفتح مع رسول الله ﷺ ، حيث وقع كتاب في يد رسول الله ﷺ وجَّهه حاطب إلى ناس من المشركين يخبرهم ببعض شأن النبي ؛ فقال حاطب لرسول الله ﷺ مدافعاً عن نفسه : « ..... وما فعلت ذلك كفراً ، ولا ارتداداً عن ديني ، ولا رضا بالكفر بعد الإسلام (٣) » .

يذهب ابن الأثير إلى أن هذا الكلام من التكرار الحسن ، ثم يقول : «وبعض الجاهال يظنه تكريراً لا فائدة فيه ، فإن الكفر والارتداد عن الدين سواء ، وكذلك الرضا بالكفر بعد الإسلام ، وليس كذلك . والذي يدل عليه اللفظ هو أني لم أفعل ذلك وأنا كافر ، أي : باق على الكفر ، ولا مرتدأ ، أي : أني كفرت بعد إسلامي ، ولا رضا بالكفر بعد الإسلام ، أي : ولا إيثاراً لجانب الكفار على جانب المسلمين (٤) » .

---

(١) المثل السائر ٢٥/٣ .

(٢) هو حاطب بن أبي بلتعة من بني خالفة ، بطن من لخم ، وكنيته أبو عبد الله ، وقيل : أبو محمد . وقيل إنه من قُدحج ، وكان حليفاً لبني أسد بن عبد العزى ، ثم للزبير بن العوام ، وقيل : كان مولى لعبد الله بن حميد بن زهير الحارث بن أسد ، وتوفي سنة ثلاثين وصلى عليه عثمان ، وكان عمره خمساً وستين سنة . انظر : أسد الغابة ٤٣١/١ - ٤٣٣ .

(٣) المثل السائر ٢٦/٣ .

(٤) المثل السائر ٢٧/٣ .



وواضح من تحليل ابن الأثير ، أن كل تركيب من التراكيب الثلاثة يحمل معنى مختلفاً عن الآخر ، ومن ثم فليس هناك تكرار فى المعنى ، وبطل تبعاً لذلك أن يكون كلام حاطب شاهداً أو دليلاً على ما ذهب إليه ابن الأثير .

ويذهب ابن الأثير إلى أن دلالة الكلام على معنيين : أحدهما - خاص ، والآخر - عام داخل فى هذا الإطار ، ويمثل له بقوله تعالى : ﴿ وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ <sup>(١)</sup> . وقوله سبحانه : ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى ﴾ <sup>(٢)</sup> وقوله عز وجل : ﴿ فِيهَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرِيَّانٌ ﴾ <sup>(٣)</sup> وقوله تعالى : ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا ﴾ <sup>(٤)</sup> فالفاظ " الخير " ، و " الصلوات " ، و " فاكهة " ، و " الأرض " على الترتيب تمثل معانى عامة ، و " يأمرُونَ بالمعروف وينهون عن المنكر " ، و " الصلاة الوسطى " ، و " نخل وريمان " و " الجبال " تمثل معانى خاصة ؛ لأن المعانى العامة تتضمن هذه المعانى ، فيعد ذكرها تكراراً ، وفائدة ذلك عند ابن الأثير تتمثل فى قوله : فائدة التكرير هاهنا أنه ذكر الخاص بعد العام للتنبيه على فضله <sup>(٥)</sup> .

أما الفرع الثانى من هذا الضرب ، فهو أن يكون التكرار فى المعنى دالاً على معنى واحد لاغير ، ويسوق له ابن الأثير أمثلة منها قوله تعالى :

(١) سورة آل عمران ١٠٤/٣ .

(٢) سورة البقرة ٢٣٨/٢ .

(٣) سورة الرحمن ٦٨/٥٥ .

(٤) سورة الأحزاب ٧٢/٢٣ .

(٥) انظر : المثل السائر ٢٨/٣ .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن مِّنْ أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ أَمْرِ وَإِنْ كُنْتُمْ لَا تَدْرُونَ أُولَٰئِكَ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ لَكُمْ فَاخْذُرْهُمْ ، وَإِنْ تَعَفَّوْا وَتَصَفَّحُوا وَتَغْفِرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ <sup>(١)</sup> ، حيث كرر العفو والصفح والمغفرة - والجميع بمعنى واحد - وفائدته عند ابن الأثير الزيادة في تحسين عفو الوالد عن ولده ، والزوج عن زوجته <sup>(٢)</sup> .

ومن هذا النوع أيضاً قوله تعالى : ﴿ قَالَ إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، يقول ابن الأثير : « فإن البث والحزن بمعنى واحد ، وإنما كررها هاهنا لشدة الخطب النازل به ، وتكاثر سهامه النافذة في قلبه <sup>(٤)</sup> » .

وأما الضرب الثاني من القسم الثاني في تكرير المعنى دون اللفظ فهو غير المفيد . وقد بدا ، من خلال الأمثلة الكثيرة التي ساقها ابن الأثير ، أن هذا الضرب مقصور على الأسماء المترادفة ، فاستعمال المترادفات يعد عند ابن الأثير تكراراً لا فائدة فيه ؛ لأنه لا يضيف إلى المعنى شيئاً ، فمن ذلك قول أبي تمام :

قَسَمَ الزَّمَانُ رُبُوعَهَا بَيْنَ الصَّبَا وَقَبُولِهَا وَدُبُورِهَا أَثْلَاثًا <sup>(٥)</sup>

---

(١) سورة التغابن ١٤/٦٤ .

(٢) انظر : المثل السائر ٣٠/٣ .

(٣) سورة يوسف ٨٦/١٢ .

(٤) المثل السائر ٣٠/٣ .

(٥) من قصيدة يمدح فيها مالك بن طوق ، يستبطنه ، مطلعها :

قَفْ بِالطَّلُولِ الدَّارِسَاتِ عِلَالًا أُمَسَّتْ حِيَالُ قَطِينِهِنَّ رِثَالًا

شرح ديوان أبي تمام ١٣٠

الدارسات : المحركات المعالم ، والريثات : من رث إذا وهن وضعف ، وعلاثا : ترخيم علاثة وهو

سم علم ، والقطين : السكان .

يقول ابن الأثير : « فإن الصبا هي القبول وليس ذلك مثل التكرير في قوله تعالى : ﴿ حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى ﴾ <sup>(١)</sup> ، فيما يرجع إلى تكرير اللفظ والمعنى ، ولا مثل التكرير في قوله تعالى : ﴿ ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف ﴾ فيما يرجع إلى تكرار المعنى دون اللفظ ، وقول أبي تمام الصبا والقبول لا يشتمل إلا على معنى واحد لا غير <sup>(٢)</sup> » .

وقد ذهب ابن الأثير إلى أن التكرار القائم على استعمال المترادفات في الألفاظ يعاب عليه النثر مطلقاً ، أما الناظم فإنه يعاب عليه استعماله في صدور البنيات الشعرية وما والاها ، ولا يعاب عليه في الأعجاز لمكان القافية . ذلك أن الشاعر يكون مضطراً إلى القافية <sup>(٣)</sup> . ومن أمثلة ما لا يعاب على الشاعر استعماله لوروده قافية قول الشاعر :

إِنِّي وَإِنْ كَانَ ابْنُ عَمِّي غَائِبًا      لَمُقَازِفًا مِنْ خَلْفِهِ وَوَرَائِهِ <sup>(٤)</sup>

يقول ابن الأثير : « فإن خلفاً ووراء بمعنى واحد ، وإنما جاز تكرارهما لأنهما قافية <sup>(٥)</sup> » .

ومثال ما يؤخذ على الشاعر استخدامه لوروده في غير القافية قول الحطّية :

---

(١) استشهد ابن الأثير بهذه الآية في أثناء حديثه عن التكرير في المعنى دون اللفظ ( النوع الأول من الضرب الأول لهذا القسم ) . انظر : المثل السائر ٣٠/٣ .

(٢) المثل السائر ٣٥/٣ .

(٣) المثل السائر ٣٦/٣ .

(٤) هذا البيت مطلع ستة أبيات قالها الهذيل بن مشجعة البولاني .

المقاذف : المرامي . ديوان الحماسة ( مختصر من شرح التبريزي ) للشيخ محمد عبد القادر سعيد الرافعي ٢٤٩ . وقد ورد في الديوان أن " وراء " بمعنى قدام .

(٥) المثل السائر ٣٨/٣ .

قَالَتْ أَمَامَهُ لَا تَجْزَعُ فَقُلْتُ لَهَا إِنَّ الْعِزَاءَ وَإِنَّ الصَّبْرَ قَدْ غُلِيَا (١)

يعيب ابن الأثير الشاعر في هذا البيت ؛ (( لأنه كرر العزاء والصبر ؛  
إذ معناهما واحد ، ولم يردا قافية لأن القافية هي الباء (٢) )) .

هذا ، وبالنظر إلى هذا الضرب الثانى من القسم الثانى فى تكرير  
المعنى دون اللفظ ، وهو غير المفيد تبدو لنا ملاحظتان :

الأولى : أن ابن الأثير جعل التكرير بين المترادفات معيباً إذا وقع فى صدر  
البيت أو عجزه دون القافية ، فإذا جاء قافية فهو غير معيب ، وفى  
رأينا أنه لا فرق بين أن يأتى التكرير قافية أو غير قافية ، فإذا  
كانت القافية ضرورة يضطر الشاعر إلى أن يأتى بالتكرار من  
أجلها ، فإن الوزن الشعرى يعد ضرورة كذلك ، ولا فرق بين أن  
يعدل الشاعر عن لفظة ويأتى بأخرى لأن القافية اضطرته إلى ذلك ،  
أو لأن الوزن هو الذى دعاه إليه .

الأخرى : أن ابن الأثير استحسّن المترادفات فى أثناء حديثه عن الضرب  
الأول - وهو المفيد - من ضربى التكرار فى المعنى دون اللفظ ،  
وقد استحسّن ابن الأثير هذه المترادفات فى هذا الضرب ،  
واستقبحها وجعلها غير مفيدة فى الضرب الثانى من التكرار فى  
المعنى ، ولم يحاول أن يوقفنا على أسباب الاستقباح هنا ،  
والاستملاح هناك .

\* \* \*

(١) من قصيدة مطلعها :

طَافَتْ أَمَامَهُ بِالْمُسْكِبَانِ آوَنَةٌ      يَا حُسْنَهُ مِنْ قَوَامٍ مَا وَمُنْتَقِبَا

القَوَام : القامة ، والمنْتَقِب : موضع النقاب . ديوان الخطيئة ١٤ .

(٢) المثل السائر ٣/٣٦ - ٣٧ .

والعدول أو الانحراف عن معيارية التركيب اللغوى ، لا يقف عند التقديم والتأخير ، والالتفات ، والتجريد ، والاعتراض ، والتكرار ، وإنما يكون بالمجاز الذى يخرج بفكرة التركيب من التقرير إلى التعبير .

## ثالثاً - المجاز :

تُعنى الدراسات الأسلوبية بكيفية التعبير عن الفكرة بدلاً من تقريرها فى الاستعمال العادى ، فإذا قلنا : " محمد شجاع " ، ومحمد أسد أو كالأسد ، كان التركيب الأول تقريراً لفكرة الشجاعة ، وكان الثانى تعبيراً عنها ، وهو - أعنى الثانى - انحراف عن المعيار النمطى فى الاستخدام ، ولذلك فإن (( المجاز فى الدراسات الأسلوبية يعد انحرافاً عن الاستخدام العادى للغة المألوفة ، حيث إن الكلمة تستعمل فى غير ما وضعت له فى الأصل <sup>(١)</sup> )) ، يقول الدكتور محمد العبد : (( ..... فإن مباحث علم البيان قد عالجت هذه العلاقة بين اللفظ ومدلوله فى الاستخدام الأدبى الفنى فى ظواهر المجاز والاستعارة والتشبيه ، وهى من ظواهر الانحراف بالدلالة الحقيقية إلى دلالات أخرى مجازية <sup>(٢)</sup> )) .

غير أن ابن الأثير لا يقف بالمجاز عند مجرد استعمال الكلمة فى غير ما وضعت له فى الأصل ، وإنما يشترط أن يكون للكلمة المجازية فائدة فى الكلام ، ومزية تفضل بها على الحقيقة ؛ ولذلك يرى أنه إذا وردت عبارتان تحملان معنى واحداً ، وإحدهما يحمل معناها على وجه الحقيقة ، والأخرى على وجه المجاز ، ولم يكن للعبارة المجازية مزية على نظيرتها ، لم يجز العدول عن العبارة الحقيقية إلى المجازية ؛ إذ لا فائدة من هذا العدول أو الانحراف ، يقول ابن الأثير : (( واعلم أنه إذا

(١) العناصر الأسلوبية فى كتاب المثل السائر ١٨٤ .

(٢) اللغة والإبداع الأدبى ١٤ .



ورد عليك كلام يجوز أن يحمل معناه على طريق الحقيقة وعلى طريق المجاز باختلاف لفظه ، فانظر فإن كان لا مزية لمعناه في حمله على طريق المجاز ، فلا ينبغي أن يحمل إلا على طريق الحقيقة لأنها هي الأصل والمجاز الفرع ، ولا يعدل عن الأصل إلى الفرع إلا لفائدة ، مثال ذلك قول البحرى :

مَهِيْبٌ كَحَدِّ السَّيْفِ لَوْ ضُرِبَتْ بِهِ ذُرًّا أَجَا ظَلَّتْ وَأَعْلَامُهَا وَهَذُ

" ويروى أيضاً " لو ضربت به طُلَى أجَا " جمع طُلِيَّة ، وهي العنق ، فهذا البيت لا يجوز حمله على المجاز لأن الحقيقة أولى به ؛ ألا ترى أن الذُّرًّا جمع ذروة وهي أعلى الشيء ، يقال : ذروة الجبل أعلاه ، والطلَى جمع طلية وهي العنق ، والعنق أعلى الجسد ، ولا فرق بينهما في صفة العلو هنا ، فلا يعدل إذا إلى المجاز ؛ إذ لا مزية له على الحقيقة <sup>(١)</sup> .

وكلام ابن الأثير يحمل بين ثيابه رؤية فنية وضيئة في مجال الدراسات الأسلوبية ، فإذا كان الأسلوب إبداعاً ، وتأثيراً ، فيجب عند ابن الأثير ، من خلال كلامه ، ألا يكون المجاز مجرد انتقال من كلمة إلى كلمة أخرى ، تعد إحداهما في العرف اللغوي حقيقة لاتباطها أزلاً بدلالاتها ، وتعتبر الأخرى في العرف نفسه مجازاً لوقوعها على دلالة أخرى غير التي تقع عليها الأولى ، وإنما ينبغي أن يكون انتقالاً فنياً ، ينبثق من عملية الإبداع ذاتها ، متجاوزاً الأعراف اللغوية ، التي تخضع للمعيارية في أحكامها .

وقد رفض الدكتور إبراهيم أنيس عدداً من المجازات التي لا تمثل انتقالاً فنياً، أو لا تثير دهشة أو غرابة - على حد عبارته - كقولهم :

(١) المثل السائر ١/ ٨٩ .

» حكمت المحكمة ، و " جرى النيل " ، و " طلعت الشمس " ، و " ركب المخاطر <sup>(١)</sup> » .

وإذا فهناك فرق بين المجاز بمفهومه اللغوي العام ، والمجاز بمفهومه الأسلوبى ، وهو فرق ما بين معيارية البحث اللغوى ، وفنية العمل الأدبى ، فالمجاز فى الدرس الأسلوبى مجاز فنى يمتلك بين ثناياه القدرة على إمتاع السامع ، وخلخلة التركيب النفسى له ، وتلك غاية يتلمسها الأسلوبى فى العبارات المجازية ، يقول ابن الأثير : » وأعجب ما فى العبارة المجازية أنها تنقل السامع عن خلقه الطبيعى فى بعض الأحوال حتى إنه ليسمح بها بالبخل ويشجع بها الجبان ، ويحكم بها الطائش ، ويجد المخاطب عند سماعها نشوة كنشوة الخمر ، حتى إذا قطع عنه ذلك الكلام ، أفاق وندم على ما كان منه من بذل مال ، أو ترك عقوبة ، أو إقدام على أمر مهول ، وهذا هو فحوى السحر الحلال ، المستغنى عن إلقاء العصا والحبال <sup>(٢)</sup> » .

وقد ذكر ابن الأثير عدداً من الأبيات المشتملة على مجازات فنية من تشبيهات واستعارات ، اهتزت لها أوتار قلبه طرباً ، فقد أورد قول ديك الجن :

لَمَّا نَظَرْتُ إِلَى عَنْ حَدَقِ الْمَهَا	وَبَسَمْتُ عَنْ مُتَفَتِّحِ النُّوَارِ
وَعَقَدْتُ بَيْنَ قَضِيبِ بَانَ أَهْيَفِ	وَكَثِيبِ رَمْلِ عُقْدَةِ الزُّنَّارِ
عَقَرْتُ خَدَى فِى الثَّرَى لَكَ طَائِعَاً	وَعَزَمْتُ فَيْكِ عَلَى دُخُولِ النَّارِ <sup>(٣)</sup>

(١) فى اللهجات العربية ١٨٤ - ١٩٥ .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن طلعت الشمس لا تعد مجازاً ؛ فقد ذكر القاضى أبو بكر أن التأكيد من علامات الحقيقة ، أما المجاز فلا يؤكد فنحن نقول : طلعت الشمس طلوعاً ، ولا تقول : قالت الشمس قولاً . انظر : الزهر للسيوطى ٣٦٣/١ .

(٢) المثل السائر ٨٩/١ .

(٣) أبيات قالها فى نصرانية . انظر : ديوان ديك الجن ٢١٠ .

ثم عقب قائلا : « وهذه الأبيات لا تجد لها في الحسن شريكا ، ولأن يسمى قائلها شحروراً ، أولى من أن يسمى ديكا <sup>(١)</sup> » . وهذه النشوة التي تملكت جوانح ابن الأثير فذهب إلى ما ذهب إليه من وصف الشاعر بأنه شحرور ، مردها إلى تلك الانحرافات الفنية المشتمل عليها شعره كقوله : " حديق المها " و " مفتاح النوار " ، و " قضيب بان أهيف " ، و " كتيب رمل " ، تلك الانحرافات التي وصل الشاعر من خلالها إلى النموذج - نموذج الجمال في المرأة - ذلك النموذج الذي أفقده صوابه ، وذهب بلبه ، فجعل يغفر وجهه في التراب .

وقد ذهب ابن الأثير إلى أن الانحراف بالمجاز يكون لمشاركة بين المنقول والمنقول إليه في وصف من الأوصاف ، وقد يكون لغير مشاركة ؛ أما الذي يكون لغير مشاركة فهو عنده من باب التوسع في اللغة ، غير أن ابن الأثير لا يستحسن هذا القسم في كل حال ، ولذا قسمه قسمين : أحدهما - ما يرد على وجه الإضافة وهو قبيح عنده ، والآخر - ما يرد على غير وجه الإضافة وهو حسن عنده <sup>(٢)</sup> .

وبناء على هذا التقسيم استقبح ابن الأثير قول أبي نواس :

بُحَّ صَوْتُ الْمَالِ مِمَّا مِنْكَ يَشْكُو وَيَصِيحُ

لأنه ورد على وجه الإضافة ، يقول ابن الأثير : « فقوله : " بح صوت المال " من الكلام النازل بالمرّة ، ومراده من ذلك أن المال يتظلم من إهانتك إياه بالتمزيق ، فالمعنى حسن ، والتعبير عنه قبيح <sup>(٣)</sup> » .

(١) المثل السائر ٢/ ١٠٠ .

(٢) المثل السائر ٢/ ٧٨ - ٨٠ .

(٣) المثل السائر ٢/ ٧٨ .

وقد اعترضت الباحثة رفيقة عبد الله على استقباح ابن الأثير بيت أبي نواس بقولها : (( أما تعليقه على لفظة " بح " التي استخدمها أبو نواس ، فإنها ليست مستقبة كما يزعم ، بل تحوى شيئاً من الإبداع الفنى والعنصر الجمالى الذى تخرج به عن المألوف المعتاد ، كما أن طريقة قياس المناسبة عن طريق عرضها على العبارات المألوفة ، وبيان مدى مفارقتها أو مطابقتها لها، فيه إغفال لخصائص التعبير الأدبى، والحكم المسبق على إخفاقه عندما يخرج عن المألوف بالرغم من أن العدول قد يعد مصدراً من مصادر إبداعه، فعدم إعجاب ابن الأثير به إذن نابع من افتقاد العلاقة بين الطرفين على حد قوله (١) )) .

واستقباح ابن الأثير أو عدم إعجابه ، على حد عبارة الباحثة ، بيت أبي نواس لا يرجع إلى افتقاد العلاقة بين الطرفين كما ترى الباحثة ، وإنما راجع فى المقام الأول إلى ورود الاستعارة هنا على وجه الإضافة ، يؤكد ذلك استحسانه ما ورد من هذا النوع من الاستعارات فى القرآن الكريم على غير وجه الإضافة . هذا ، وقد سبق أن أشرنا إلى أن استقباح ابن الأثير لبيت أبي نواس وتعليقه هذا الاستقباح ، لا يثبت على المحك ؛ لأنه استحسن فى القرآن الكريم نسبة القول إلى السماء والأرض ، ولا فرق عندنا بين استعارة القول للسماء على طريقة الإضافة أو على غيرها ؛ ومن ثم فلا مسوغ لاستملاح ابن الأثير ما ورد على غير وجه الإضافة ، واستقبحه ما ورد على الإضافة، ولكن يبدو أنه لاحظ أن الاستعمال القرآنى لم يرد بالنوع الثانى من الاستعارات الذى يكون على وجه الإضافة ، فاستقبح وروده فى الشعر . وسواء ورد المجاز على وجه الإضافة أو على غيرها ، فإن قدرة هذا المجاز على التأثير فى السامع هى الحاكم على حسنه أو قبحه .

---

(١) العناصر الأسلوبية فى كتاب المثل السائر ١٤٠ .

# الخاتمة





## خاتمة

حاولت هذه الدراسة أن تكشف النقاب عن الفكر اللغوى لعالم بلاغى ، هو ضياء الدين بن الأثير ، فى محاولة - وإن كانت غير مباشرة - للوقوف على الفروق الكامنة ، وراء النظرتين اللغوية بمفهومها الحديث ، والبلاغية للقضية اللغوية . وقد كانت هذه المحاولة من خلال أشهر مؤلفاته ، كتاب "المثل السائر فى أدب الكاتب والشاعر " .

وقد ثبت من خلال هذه الدراسة ، اختلاف ابن الأثير مع اللغويين فى بعض آرائه ، واتفاقه معهم فى بعضها ، وانفراده بآراء لم يقل بها سابق عليه ، ولا لاحق به .

لم يفرد ابن الأثير حديثاً خاصاً لنشأة اللغة - وهى القضية التى شغلت العلماء كثيراً ، عرباً كانوا أو غير عرب - وتعددت فيها نظرياتهم وإنما جاء رأيه فيها ، فى أثناء حديثه عن الحقيقة والمجاز . ولم يحتفل ابن الأثير بدراسة الأصوات اللغوية المفردة كثيراً ، والدراسة الصوتية هى أحد مستويات الدرس اللغوى الحديث ، بل لقد جعل حديث البلاغى عنها مما يؤخذ عليه ؛ ولذا عاب ابن سنان الخفاجى فى إكثاره من الحديث عن الأصوات اللغوية . وقد تبين لنا أن ابن الأثير لم يستخدم كلمة الصوت بمفهومها عند المحدثين ، وإنما استخدمها بمفهومها اللغوى العام ، واستعمل كلمة الحرف للدلالة على الصوت .

وفى أثناء الحديث عن الترادف ، لم يعرض ابن الأثير لأسباب وقوعه فى اللغة ، واختلاف العلماء فيه ؛ فالقضية لم تشغله بوصفها قضية لغوية ، وإنما شغلته من حيث هى أداة فنية . وكذلك المشترك اللفظى ، لم يهتم ابن الأثير إلا بوظيفته فى الكلام ، وعلى الرغم من معالجته أسباب المشترك فى

اللغة ، فإنه كان يقصد من وراء ذلك نسبة المشتركات إلى واضع اللغة . وقد اختلف مفهوم المشترك عند ابن الأثير عن مفهومه عند المحدثين ، فهو عند ابن الأثير اتحاد الأسماء واختلاف المسميات ، سواء كانت هناك صلة مجازية بين هذه المسميات أو لا . أما المحدثون فيشترطون انعدام الصلة المجازية بين المشتركات .

وقد ذهب ابن الأثير ، انطلاقاً من إيمانه بضرورة زيادة المعنى لزيادة المبني ، إلى أن صيغة عليم ليست أقوى من عالم ؛ لأنه ليس في الأولى زيادة مورفيمية عن الثانية ، مخالفاً بذلك جمهور النحاة ، بل لقد ذهب - ربما من باب تأكيد رأيه - إلى أن عالماً أقوى من عليم ؛ لأن الأولى مشتقة من فعل يتعدى ويلزم ، والثانية مشتقة من فعل يلزم ولا يتعدى ، وما كان فعله متردداً بين التعدي واللزوم ، كان أقوى مما ليس كذلك .

وفي مجال الحديث عن تطور دلالة اللفظة ، لم يشر ابن الأثير صراحة إلى تطور الدلالة ، على الرغم من إقراره بأن التطور أمر طبيعي ، محتذياً بذلك حذو سابقيه من العلماء الذين أهملوا هذا الجانب في بحوثهم ، ومختلفاً مع اللغويين المحدثين الذين يعنون بتطور الدلالة ، والوقوف على أسبابه ومظاهره . وقد تناول ابن الأثير ما ورد من ألفاظ داخلية في التطور ، من باب المفاضلة بين المعنيين اللذين تدل عليهما اللفظة ، مختلفاً بذلك مع اللغويين المحدثين ؛ فنظرة ابن الأثير نظرة تقويمية تقوم على أساس القبول والرفض ، وأما نظرة المحدثين فهي نظرة وصفية بحثية ، تصف مجرد الوصف ما آلت إليه اللفظة من تغير .

وفي أثناء الحديث عن ترتيب الوحدات اللغوية داخل التركيب ، ترتيباً يؤدي إلى سلامة المعنى ، قصر ابن الأثير صحة التركيب على التأخير ، ذاهباً إلى أنه - أي التأخير - هو الأبلغ . وهذا قصور في النظرة ؛ إذ ليس

التأخير في كل الأحوال هو الذى يؤدى إلى سلامة التركيب ؛ وترتيب الألفاظ عند المحدثين إنما يكون حسب ما يقتضيه قانون اللغة . وقد عالج ابن الأثير مستويي الاستخدام اللغوى : المعيارى والفنى ، معالجة تقوم على أساس المفاضلة بينهما ؛ ولذلك قلل من قيمة النحو والإعراب ، وهون من شأن النحاة . وهذه المفاضلة لا وجود لها ؛ لأن لكل لغة مستوياتها التى تعبر عن مستخدميها .

وقد أغفل ابن الأثير ما يلعبه سياق الموقف من دور فى الوقوف على معنى التركيب اللغوى ، وقد أدى هذا إلى ما ذهب إليه من وقوع التركيب على معنيين نقيضين ، وقد ذكر له أمثلة غير قليلة ، من كلام الرسول ﷺ ومن الشعر العربى .

وقد تبين لنا فى فصل الدراسة الأسلوبية أن ابن الأثير لم يستخدم كلمة الأسلوب بدلالاتها الاصطلاحية فى الدراسات اللغوية الحديثة ؛ وإنما استخدمها بدلالاتها المعجمية ، فاستخدمها مردافة لكلمات : النهج ، والقبيل ، والمجرى ، وما شاكل ذلك . وقد نظر ابن الأثير إلى بعض الألفاظ المترادفة موضع التحليل الأسلوبى نظرة مجردة ، فاستحسن واستقبح دون نظر إلى السياقات اللغوية التى ترد فيها ، فاستحسن ألفاظ الغصن ، والأسد ، والسيف ، واستقبح العسلوج ، والفدوكس ، والخنشليل ، وهى مرادفات للأولى . والدرس الأسلوبى لا ينظر إلى الألفاظ إلا من خلال سياقاتها ؛ ولذلك فإنه يتجاوز دلالة الرمز أو اللفظ إلى دلالات أخرى كدلالة ما فوق الرمز ، ودلالة ما تحت الرمز .

وقد اتفق ابن الأثير فى غير قليل من آرائه مع الدرس اللغوى الحديث ، فقد اتفق فى أحد رأيه عن المفاضلة بين اللغة العربية واللغات الأخرى ، وهو ما أشرت إليه فى التمهيد ، اتفق مع المحدثين فى أن اللغات كلها تشتمل

على فنى الفصاحة والبلاغة ، وهو ما لا نجده عند كثير من سابقيه . غير أنه لم يكد يتفق مع المحدثين ، حتى اختلف معهم فى رأيه الآخر ، عندما فضّل اللغة العربية على اللغات الأخرى .

وقد ثبت من خلال الدراسة أن دلالة اللفظة المفردة عند ابن الأثير ارتبطت - أول الأمر - بالمحسوسات ، وهذا ما يؤكده الدرس اللغوى الحديث . وقد أدرك ابن الأثير دور السياق اللغوى فى تحديد دلالة اللفظة المفردة بدقة ، فيما سماه بمناسبة المعنى لمعنى تأخر عنه . وقد تنبه إلى ما يلعبه سياق الموقف من دور فى استخدام المترادفات وقد تبين ذلك من خلال لفظتى الرأس والدماع ، اللتين أشار ابن الأثير إلى أن الأولى تستخدم فى مقام مدح ، والأخرى تكون فى مقام ذم . وقد أشارت الدراسة اللغوية إلى ارتباط استخدام المترادفات بالمقامات أو سياقات الحال .

وقد أدرك ابن الأثير أن الشكل البنىوى للصيغة الصرفية ، يجب أن يكون مرتبطاً بحالات الاستخدام اللغوى ؛ ولذلك ذهب إلى أن الصيغة الصرفية ، يجب النظر إليها مرتبطة بالسياقات التى ترد فيها ، فرفض صيغاً صرفية - وإن لم يكن موفقا فى رفضه - وردت فى سياقات غير مؤدية للمعنى الذى يريد المتكلم ، وقَبِلَ أخرى لأدائها المعنى المراد .

وقد أبانت الدراسة عن وقوف ابن الأثير على صعوبة تحديد معنى التركيب اللغوى ، متفقا بذلك مع اللغويين المحدثين الذين يرون أن المعنى يعد المشكلة الجوهرية فى الدراسات اللغوية ، وقد نجم عن ذلك تقسيم ابن الأثير للتركيب اللغوية - من حيث دلالاتها على المعنى - ثلاثة أقسام : قسم يدل على معنى واحد ، وقسم ثان يدل على معنيين ضدين ، وثالث يقع على معنيين مختلفين غير ضدين .



وقد تنبه ابن الأثير إلى وجوب أن يكون المعنى الكامن وراء كل تركيب لغوى ، معبراً عن الحالة التى يكون عليها المتكلم ، أو أن تتحقق منطقية التركيب ؛ ولذا عاب النحاة فى أنهم يأتون بأمثلة ، لا تكاد تعبر عن حالة يمر بها الإنسان ، كقولهم : والله لأقومنَّ وليس فى القيام من الأمر العسير ، ما يحتاج إلى تأكيد . وأدرك ابن الأثير دور السياق اللغوى فى الوقوف على معنى التركيب ، فيما سماه بمناسبة المعنى لمعنى تقدمه ، أو لمعنى تأخر عنه ، وإن كان قد أغفل هذا الدور ، فى غير قليل من التراكيب التى ألبسها معنيين مختلفين .

وفى أثناء معالجة التراكيب التى تعد تعابير اصطلاحية عند المحدثين ، تنبه ابن الأثير إلى العلاقة التى تربط المعنى الاصطلاحي للتركيب بالمعنى السياقى له ، وهى علاقة المشابهة ، وعلاقة الإزداد التى يسميها المحدثون بعلاقة اللزوم أو الارتباط الذهني ، وقد ألمح ابن الأثير إلى جواز أن يكون التركيب تعبيراً اصطلاحياً ، وتعبيراً سياقياً فيما سماه بجواز حمل لفظ الكناية- وكثير من الكنايات تعابير اصطلاحية - على جانبى الحقيقة والمجاز .

وفى أثناء معالجتنا للدراسة الأسلوبية ، تبين لنا أنه على الرغم من أن الأسلوب عند ابن الأثير ، يعنى استغلال كل ما تشتمل عليه اللغة من وسائل فنية ، يمكن الاستعانة بها فى إحداث التأثير فى نفس المتلقى ، فإنه استقبح استغلال هذه الوسائل استغلالاً شكلياً ، تزييناً للكلام ، ولذلك رد كثيراً من أبيات أبى تمام ، المشتملة على محسنات شكلية ، وهو بذلك يتفق مع كثير من المحدثين .

وقد اقترب ابن الأثير كثيراً من التحليل الأسلوبى ، فى أثناء عرضه لتراكيب لغوية خاضعة لهذا التحليل ، ففى حديثه عن التقديم والتأخير ، لم

يقف ابن الأثير عند غاية الاختصاص التي أشار إليها سابقوه ، وإنما ذهب إلى أنه - أعنى التقديم والتأخير - يكون لحسن النظم ، الذي لا يقف بدوره عند مجرد تحقيق السجع في الكلام ، وإنما يتجاوزه إلى تحقيق التناسق بين التراكيب اللغوية . وقد قام ابن الأثير بتحليل غير قليل من التراكيب المشتملة على التقديم والتأخير ، تحليلاً أسلوبياً .

ولم يقنع ابن الأثير في أثناء معالجته للالتفات ، بما ذهب إليه الزمخشري من أن الالتفات يكون تطرية لنشاط السامع ؛ وإنما ذهب إلى أنه يكون لفائدة اقتضته ، وهذه الفائدة عنده ليست واحدة ؛ ولذلك وصفها بأنها لا تحد بحد ولا تضبط بضابط ، وهذا جوهر الدراسات الأسلوبية التي لا تصدر معطيات النص اللغوي ، ولا تحددها سلفاً . وفي حديثه عن التجريد ، لم يقف به عند مجرد التوسع في اللغة ، وإنما تعداه إلى فائدة أخرى ، ولذلك جعلها الأبلغ وهي أنها - وإن كان هذا تحديداً للفائدة - تُمكنُ المتكلم ، من مدح نفسه دون وقوع في دائرة الغرور .

وقد نبّه ابن الأثير في أثناء حديثه عن الاعتراض إلى الفرق بين النظرة النحوية والنظرة البلاغية ، وهو فرق بين معيارية التركيب وفنيته ، تلك الفنية التي تمثل جوهر الدراسات الأسلوبية . وقد فرق ابن الأثير في أثناء حديثه عن العدول عن معيارية التركيب اللغوي بالمجاز ، بين المجاز بمفهومه اللغوي ، والمجاز بمفهومه الأسلوبى ؛ فالمجاز ليس مجرد انتقال من كلمة إلى كلمة أخرى ، تعد إحداهما في العرف اللغوي حقيقة ؛ لارتباطها ألا بدلالاتها ، وتعد الأخرى في العرف نفسه مجازاً ؛ لوقوعها على دلالة غير التي وقعت عليها الأولى ، وإنما ينبغي أن يكون انتقالاً فنياً ، ينبثق من عملية الإبداع ذاتها ، متجاوزاً الأعراف اللغوية التي تخضع للمعيارية في أحكامها .

وإذا كان ابن الأثير قد اختلف مع المحدثين في كثير من آرائه التي تضمنتها هذه الدراسة ، واتفق كذلك في غير قليل من آرائه معهم ، فإنه انفراد ببعض الآراء ، فقد تسبب وجود المشترك اللفظي إلى واضع اللغة ، مخالفاً بذلك آراء سابقيه ولاحقيه في أسباب نشأة المشتركات . وفي حديثه عن زيادة المعاني لزيادة المباني ، قصر هذه القاعدة على الأفعال ، والأسماء المتضمنة معنى الفعلية .

ومما يكاد ينفرد به ابن الأثير ، دعوته الأدباء إلى عدم استعمال الألفاظ الفصيحة ، التي تغيرت دلالاتها على السنة العامة إلى معان قبيحة ، وكأنه بذلك يريد للغة الفنية أن تحتل أقصى موقع تجتمع فيه خصائصها المميزة لها ، وأن تكون هناك بينونة كاملة بينها وبين ما سواها . وهذا يدل على نزعة ابن الأثير إلى السلفية في استخدام الألفاظ ، غير أنها كانت سلفية مرنة ، حيث رفض استعمال الألفاظ الوحشية المتوعدة ، التي استخدمها القدماء ، وصارت غريبة عند المحدثين في عصره .

وقد بدا ابن الأثير متناقضاً مع نفسه في بعض آرائه ، فقد وقع أسير الأمثلة النحوية ، في أثناء تحليله غير واحد من التراكيب المشتمة على التقديم والتأخير ، على الرغم من اتهامه النحاة بالقصور في تحليل الأعمال الأدبية ، وحكمه عليهم بأنه لا فتيا لهم فيما يتعلق بفنى الفصاحة ولا البلاغة .

وقد ذهب ابن الأثير إلى إثبات الصلة بين اللفظ ودلالته مرة ، وإلى نفيها مرة أخرى ، وهذا تناقض شكلي؛ لأنه في حال النفي ، نفى الصلة بين أسماء المحسوسات ودلالاتها ، وفي حال الإثبات ، أثبت الصلة بين نوع من المصادر ودلالته وبذلك يمكن القول بأن القائلين بطبيعة الصلة ، والقائلين بعرفيتها ، لا يمثلان فريقين متناقضين؛ لأن الألفاظ التي نفيت من خلالها الصلة ، ليست هي التي استعان بها المثبتون ، والعكس بالعكس .



# المصادر والمراجع





## أولا - المصادر والمراجع العربية :

### ( الهمزة )

- ١ - أبو على الحاتمي : أفكاره النقدية وتطبيقاته ، للدكتور نبيل نوفل - منشأة المعارف - الإسكندرية .
- ٢ - أثر النحاة في البحث البلاغي ، للدكتور عبد القادر حسين - دار نهضة مصر - القاهرة ١٩٧٠ .
- ٣ - أخبار النحويين البصريين للسيرافي - تحقيق محمد إبراهيم البنا - الطبعة الأولى - دار الاعتصام ، القاهرة ١٩٨٥ .
- ٤ - أسد الغابة في معرفة الصحابة ، لعز الدين بن الأثير - تحقيق محمد إبراهيم البنا وآخرين - دار الشعب ، القاهرة .
- ٥ - أسرار البلاغة ، لعبد القاهر الجرجاني - تعليق أحمد مصطفى المراغي - المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة .
- ٦ - أسس علم اللغة ، لماريوباي - ترجمة الدكتور أحمد مختار عمر - الطبعة الثالثة - عالم الكتب ، القاهرة ١٩٨٧ .
- ٧ - الأسلوب الأدبي ، لليوزف شتريلكا - ترجمة مصطفى ماهر - مجلة فصول - المجلد الخامس - العدد الأول ديسمبر ، ١٩٨٤ .
- ٨ - الأسلوب : دراسة لغوية إحصائية ، للدكتور سعد مصلوح - الطبعة الثانية - دار الفكر العربي ، القاهرة ١٩٨٤ .
- ٩ - أسلوب طه حسين في ضوء الدرس اللغوي الحديث ، للدكتور البدر اوى زهران - دار المعارف ، القاهرة .
- ١٠ - الأسلوب والأسلوبية ، للدكتور أحمد درويش - مجلة فصول - المجلد الخامس - العدد الأول - ديسمبر ، ١٩٨٤ .
- ١١ - أشتات مجتمعات ، للعقاد - الطبعة الخامسة - دار المعارف ، القاهرة .

- ١٢- الأصوات العربية ، للدكتور كمال بشر - مكتبة الشباب - القاهرة ١٩٩٠ .
- ١٣- الأصوات اللغوية ، للدكتور إبراهيم أنيس - الطبعة الثالثة - دار النهضة المصرية - القاهرة ١٩٦١ .
- ١٤- الأصول ، للدكتور تمام - الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- ١٥- أصول تراثية في علم اللغة ، للدكتور كريم حسام الدين - الطبعة الثانية - الأنجلو المصرية - القاهرة ١٩٨٥ .
- ١٦- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، لابن خالويه - مكتبة المتنبى - القاهرة ١٩٤١ .
- ١٧- الإعراب ظاهرة جمالية ، للدكتور عبد الحميد إبراهيم - مجلة مجمع اللغة العربية - الجزء السابع والخمسون ، صفر ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م.
- ١٨- الألسنية : المبادئ والأعلام ، للدكتور ميشال زكريا - الطبعة الثانية - المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت - لبنان ١٩٨٣ .
- ١٩- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لابن الأنباري - تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد - دار الفكر - القاهرة .
- ٢٠- الإيضاح في علل النحو ، للزجاجي - تحقيق مازن المبارك - مكتبة دار العروبة ، ١٩٥٩ .

## ( ب )

- ٢١- البداية والنهاية ، لابن كثير - الطبعة الثالثة - مكتبة المعارف ، بيروت ١٩٨٠ .

- ٢٢- بلاغة الخطاب وعلم النص ، للدكتور صلاح فضل - عالم المعرفة -  
أغسطس ، ١٩٩٢ .

### ( ت )

- ٢٣- تاريخ إيران ، لشاهين مكاربوس - مطبعة المقتطف - القاهرة  
١٨٩٨ .
- ٢٤- تاريخ سنى ملوك الأرض ، لحمزة بن الحسن الأصفهاني - مطبعة  
تاوياني - برلين ١٣٤٠ هـ .
- ٢٥- التراث اللغوى والتقدم الاجتماعى ، للدكتور أحمد عبد الستار  
الجوارى - مجلة مجمع اللغة العربية - الجزء الثانى والخمسون - مايو  
١٩٨٦ .
- ٢٦- تراثنا اللغوى فى حاجة إلى التهذيب والتنقية ، للدكتور رمضان عبد  
التواب - مجلة مجمع اللغة العربية - الجزء الثانى والخمسون - صفر  
١٤٠٤ هـ / نوفمبر ١٩٨٣ م .
- ٢٧- تَخَلَّفَ المسلمون فتخلفت اللغة العربية ، للدكتور عبد الصبور شاهين -  
جريدة الحقيقة - السنة الثانية - العدد ٨٤ - السبت ١٦ من جمادى  
الآخرة ١٤١٠ هـ / ١٣ يناير ١٩٩٠ م .
- ٢٨- التصور اللغوى عند الأصوليين ، للدكتور السيد عبد الغفار - الطبعة  
الأولى - دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية ١٩٨١ .
- ٢٩- التطور اللغوى ومظاهره وقوانينه وعمله ، للدكتور رمضان عبد التواب -  
الطبعة الثانية - الخانجي - القاهرة ١٩٩٠ .
- ٣٠- التعبير الاصطلاحي ، للدكتور كريم حسام الدين - الطبعة الأولى -  
الأنجلو المصرية - القاهرة ١٩٨٥ .

- ٣١- تفسير البحر المحيط ، لأبى حيان الأندلسى - الطبعة الثانية - دار  
الفكر للطباعة والنشر - بيروت - لبنان ١٩٨٣ .
- ٣٢- تفسير ابن كثير - مكتبة التراث - القاهرة .
- ٣٣- تفسير البيضاوى - أنوار التنزيل وأسرار التأويل - المكتبة التجارية  
بمصر .
- ٣٤- تفسير الجلالين - دار المعرفة - بيروت - لبنان .
- ٣٥- تفسير الخازن - دار المعرفة - بيروت - لبنان .

### ( خ )

- ٣٦- الخصائص ، لابن جنى - تحقيق محمد على النجار - الطبعة الثالثة -  
عالم الكتب - بيروت - ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

### ( د )

- ٣٧- دراسات فى فقه اللغة ، للدكتور صبحى الصالح - الطبعة الرابعة -  
دار العلم للملايين - بيروت - لبنان ١٩٨٣ .
- ٣٨- الدرس الدلالى فى خصائص ابن جنى ، للدكتور أحمد سليمان ياقوت -  
الطبعة الأولى - دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية ١٩٨٩ .
- ٣٩- دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجانى ، صححه محمد رشيد رضا -  
دار المعرفة - بيروت - لبنان ١٤٠٢هـ / ١٩٨١م .
- ٤٠- دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجانى - علق عليه محمود محمد  
شاکر - الخانجى - القاهرة ١٩٨٩ .
- ٤١- دلالة الألفاظ ، للدكتور إبراهيم أنيس - الطبعة الخامسة - الأنجلو  
المصرية - القاهرة ١٩٨٤ .



- ٤٢- الدليل الببليوجرافى للقيم الثقافية العربية - مطبوعات مركز تبادل القيم الثقافية - بالقاهرة ١٩٦٥ .
- ٤٣- دور الكلمة فى اللغة ، لأولمان - ترجمة الدكتور كمال بشر - مكتبة الشباب ، القاهرة ١٩٩٢ .
- ٤٤- ديوان أبى نواس - دار بيروت للطباعة والنشر - بيروت - لبنان ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- ٤٥- ديوان امرئ القيس - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - الطبعة الرابعة - دار المعارف - القاهرة .
- ٤٦- ديوان البحتري - دار صعب - بيروت .
- ٤٧- ديوان الحطيئة - شرح أبى سعيد السكرى - دار صادر - بيروت - لبنان ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .
- ٤٨- ديوان الحماسة لأبى تمام - شرح التبريزى - دار القلم - بيروت - لبنان .
- ٤٩- ديوان الحماسة ، لأبى تمام ( مختصر من شرح التبريزى ) - للشيخ محمد عبد القادر سيد الرافعى - مطبعة التوفيق بمصر ١٣٢٢ هـ .
- ٥٠- ديوان ديك الجن - جمع وتحقيق مظهر الحجى - الطبعة الأولى - منشورات وزارة الثقافة - دمشق ١٩٨٧ .
- ٥١- ديوان الفرزدق - دار صادر - بيروت - لبنان .
- ٥٢- ديوان كثير عزة - جمع وشرح الدكتور إحسان عباس - دار الثقافة - بيروت - لبنان ١٣٩١هـ / ١٩٧١م .
- ٥٣- ديوان المتنبى - المكتبة الثقافية - بيروت - لبنان .
- ٥٤- ديوان المتنبى - دار صادر - بيروت .

( س )

- ٥٥- سر صناعة الإعراب ، لابن جنى - تحقيق مصطفى السقا وآخرين ،  
الطبعة الأولى - مصطفى البابى الحلبي وشركاه - القاهرة ،  
١٣٧٤هـ / ١٩٥٤م .
- ٥٦- سنن الدارمى ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .

( ش )

- ٥٧- شذرات الذهب فى أخبار من ذهب ، لابن العماد الحنبلى - الطبعة  
الثانية - دار المسيرة - بيروت - لبنان ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .
- ٥٨- شذور الذهب ، لابن هشام ، تحقيق محمد محيى عبد الحميد ( بدون  
توثيق ) .
- ٥٩- شرح ابن عقيل - تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد - الطبعة  
العشرون - مكتبة التراث - القاهرة ١٩٨٠ .
- ٦٠- شرح ديوان أبى تمام - شرح إيليا الحاوى - الطبعة الأولى - دار  
الكتاب اللبنانى - بيروت - لبنان ١٩٨١ .
- ٦١- شرح ديوان جرير - شرح وتقديم مهدى محمد ناصر الدين - الطبعة  
الأولى - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .
- ٦٢- شرح ديوان عمر بن أبى ربيعة - شرحه وقدم له عبد الأعلى مهنا -  
الطبعة الأولى - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .
- ٦٣- شرح ديوان عنتره - الطبعة الأولى - دار الكتب العلمية - بيروت  
١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- ٦٤- شرح ديوان الفرزدق - تحقيق عبد الله اسماعيل الصاوى - الطبعة  
الأولى - مطبعة الصاوى - القاهرة - ذى الحجة ، ١٣٠٤هـ / ١٩٣٦م .

٦٥- شرح القصائد العشر ، للخطيب التبريزي - تحقيق فخر الدين قباوة -  
الطبعة الرابعة - دار الآفاق الجديدة - بيروت - لبنان ١٤٠٠هـ /  
١٩٨٠م .

٦٦- شرح ديوان المتنبي ، لأبي البقاء العكبري - ضبطه وصححه مصطفى  
السقا وآخرون - دار المعرفة - بيروت ١٩٧٨ .

٦٧- شفرات النص ، للدكتور صلاح فضل - الطبعة الأولى - دار الفكر  
للدراسات والنشر والتوزيع - القاهرة ١٩٩٢ .

### ( ص )

٦٨- الصحابي ، لابن فارس - تحقيق السيد أحمد صقر - الطبعة الرابعة -  
بيروت - لبنان .

٦٩- الصحابي ، لابن فارس - تحقيق السيد أحمد صقر - عيسى البابلي  
الحلبى وشركاه - القاهرة .

٧٠- صحيح مسلم ، دار الكتاب المصري - مطبعة دار إحياء الكتب  
العربية - القاهرة .

٧١- صناعة الكتابة عند ضياء الدين بن الأثير ، للدكتور عبد الواحد الشيخ -  
مؤسسة شباب الجامعة - الإسكندرية ١٩٨٦ .

٧٢- الصناعتين لأبي هلال العسكري - تحقيق مفيد قميحة - الطبعة  
الأولى - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ١٩٨١ .

٧٣- الصورة الأدبية ، للدكتور مصطفى ناصف - دار مصر للطباعة -  
القاهرة ١٩٥٨ .

### ( ط )

٧٤- الطراز ، للعلوى - مكتبة المعارف - الرياض .

( ع )

- ٧٥- العربية ، ليوهان فك - ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب -  
الخانجي - القاهرة ١٩٨٠ .
- ٧٦- العربية والغموض ، للدكتور حلمي خليل - الطبعة الأولى - دار  
المعرفة الجامعية - الإسكندرية ١٩٨٨ .
- ٧٧- علم الأسلوب : مبادئه وإجراءاته ، للدكتور صلاح فضل - الطبعة  
الثانية - الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- ٧٨- علم الأسلوب وصلته بعلم اللغة ، للدكتور صلاح فضل - مجلة  
فصول - المجلد الخامس - العدد الأول - ديسمبر ، ١٩٨٤ .
- ٧٩- علم الدلالة ، للدكتور أحمد مختار عمر - الطبعة الثانية - عالم  
الكتب - القاهرة ١٩٨٨ .
- ٨٠- علم اللغة ، للدكتور علي عبد الواحد وافي - الطبعة التاسعة - دار  
نهضة مصر ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .
- ٨١- علم اللغة الاجتماعي ، لهدسون ترجمة الدكتور محمود عياد - الطبعة  
الثانية - عالم الكتب - القاهرة ١٩٩٠ .
- ٨٢- علم اللغة بين القديم والحديث ، للدكتور عبد الغفار هلال - الطبعة  
الثانية - شبرا - القاهرة ١٩٨٦ .
- ٨٣- علم اللغة العربية ، للدكتور محمود فهمي حجازي - دار الثقافة للنشر  
والتوزيع - القاهرة .
- ٨٤- علم اللغة : مقدمة للقارئ العربي ، للدكتور محمود السعران - دار  
الفكر العربي - القاهرة .
- ٨٥- علم اللغة والدراسات الأدبية ، لبرند شبلنر - ترجمة الدكتور محمود  
جاد الرب - الطبعة الأولى - الدار الفنية للنشر والتوزيع - القاهرة  
١٩٨٧ .

٨٦- العمدة ، لابن رشيق - الطبعة الخامسة - دار الجيل - بيروت - لبنان  
١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

٨٧- العناصر الأسلوبية في كتاب المثل السائر لابن الأثير ، للباحثة رفيقة  
عبدالله رجب - رسالة ماجستير - مكتبة كلية الآداب - جامعة عين  
شمس ، ١٩٨٩ .

٨٨- العين ، للخليل بن أحمد- تحقيق الدكتور عبد الله درويش- بغداد،  
١٩٦٧ .

### ( ف )

٨٩- الفروق في اللغة ، لأبي هلال العسكري - الطبعة الثانية - دار الآفاق  
الجديدة - بيروت ١٩٧٧ .

٩٠- فصول في علم اللغة - لدى سوسير - ترجمة الدكتور أحمد نعيم  
الكراعين- دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية .

٩١- فقه اللغة المقارن ، للدكتور إبراهيم السامرائي - الطبعة الرابعة - دار  
العلم للملايين - بيروت - لبنان ١٩٨٧ .

٩٢- فقه اللغة وأسرار العربية ، للثعالبي- دار مكتبة الحياة - بيروت -  
لبنان.

٩٣- فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور ، للدكتور رجاء عيد - منشأة  
المعارف- الإسكندرية .

٩٤- الفلسفة اللغوية ، لجورجي زيدان- دار الجيل - بيروت - لبنان  
١٩٨٧ .

٩٥- في علم اللغة العام ، للدكتور عبد الصبور شاهين - الطبعة الرابعة -  
مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان ١٩٨٤ .



- ٩٦- فى اللغة والأدب ، للدكتور بيومى مذكور - سلسلة أقرأ - العدد ٣٣٧- دار المعارف - القاهرة ١٩٧١ .
- ٩٧- فى اللغة والفكر ، للدكتور عثمان أمين - معهد البحوث والدراسات العربية- القاهرة ١٩٦٧ .
- ٩٨- فى اللهجات العربية ، للدكتور إبراهيم أنيس - الطبعة السادسة - الأنجلو المصرية - القاهرة ١٩٨٤ .

### ( ك )

- ٩٩- الكتاب ، لسيبويه - تحقيق عبد السلام هارون - الطبعة الثانية - الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ .
- ١٠٠- الكتاب ، لسيبويه - تحقيق عبد السلام هارون - الطبعة الثانية - الخانجي- القاهرة ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
- ١٠١- الكشف ، للزمخشري - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان .
- ١٠٢- كلام العرب : من قضايا اللغة العربية ، للدكتور حسن ظاظا - الطبعة الثانية - دار القلم - دمشق ١٩٩٠ .

### ( ل )

- ١٠٣- لسان العرب ، لابن منظور - دار المعارف - القاهرة .
- ١٠٤- اللغة ، لفندريس - تعريب الدكتور عبد الحميد الدواخلى والدكتور محمد القصاص - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة ١٩٥٠ .
- ١٠٥- اللغة بين العقل والمغامرة ، للدكتور مصطفى مندر - منشأة المعارف - الإسكندرية .

- ١٠٦- اللغة بين القومية والعالمية ، للدكتور إبراهيم أنيس - دار المعارف - القاهرة .
- ١٠٧- اللغة بين المعيارية والوصفية ، للدكتور تمام حسان - دار الثقافة - الدار البيضاء - المغرب ١٩٥٨ .
- ١٠٨- اللغة العربية معناها ومبناها ، للدكتور تمام حسان - دار الثقافة - الدار البيضاء - المغرب ١٩٥٨ .
- ١٠٩- اللغة والإبداع : مبادئ علم الأسلوب العربى ، للدكتور شكرى عياد .

## ( م )

- ١١٠- المثل السائر فى أدب الكاتب والشاعر ، لضياء الدين ابن الأثير - قدمه وعلق عليه الدكتور أحمد الحوقى والدكتور بدوى طبانة - الطبعة الثانية- دار نهضة مصر للطبع والنشر - القاهرة .
- ١١١- المجاز وأثره فى الدرس اللغوى ، للدكتور محمد عبد الجليل ( بدون توثيق ) .
- ١١٢- مجمع الأمثال للميدانى - تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد - الطبعة الثانية - المكتبة التجارية الكبرى - مطبعة السعادة بمصر ، ١٣٧٩هـ/١٩٥٩م .
- ١١٣- المحتسب ، لابن جنى - تحقيق على النجدى ناصف وآخرين - المجلس الأعلى للشنون الإسلامية - القاهرة ١٣٨٦ .
- ١١٤- المزهر للسيوطى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين - عيسى البابلى الحلبي وشركاه .
- ١١٥- مشكلات حياتنا اللغوية ، للأستاذ أمين الخولى - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧ .

- ١١٦- مفهوم النظم عند عبد القاهر الجرجاني : قراءة فى ضوء الأسلوبية ،  
للدكتور نصر حامد أبو زيد - مجلة فصول المجلد الخامس - العدد  
الأول ١٩٨٤ .
- ١١٧- مناهج البحث فى اللغة ، للدكتور تمام حسان - مكتبة الأنجلو  
المصرية - القاهرة ١٩٥٥ .
- ١١٨- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوى ، للدكتور رمضان عبد  
التواب - الطبعة الثانية - الخانجي - القاهرة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- ١١٩- مدخل إلى علم اللغة ، للدكتور محمود فهمى حجازى - الطبعة  
الثانية- دار الثقافة - القاهرة .
- ١٢٠- مدخل إلى اللغة ، للدكتور محمد حسن عبد العزيز - دار الفكر  
العربى - القاهرة ١٩٨٨ .
- ١٢١- معجم المصطلحات اللغوية ، للدكتور رمزى البعلبكي - الطبعة  
الأولى - دار العلم للملايين - بيروت - لبنان ١٩٩٠ .
- ١٢٢- المعجم الوسيط - مجمع اللغة العربية - الطبعة الثالثة .
- ١٢٣- مقدمة ابن خلدون - دار إحياء التراث العربى - بيروت - لبنان .
- ١٢٤- مقدمة فى علوم اللغة ، للدكتور البدرأوى زهران - الطبعة الثانية -  
دار المعارف - القاهرة ١٩٨٦ .
- ١٢٥- من أسرار اللغة ، للدكتور إبراهيم أنيس - الطبعة السابعة - مكتبة  
الأنجلو المصرية - القاهرة ١٩٨٥ .
- ١٢٦- من قضايا اللغة ، للدكتور البدرأوى زهران - مجلة مجمع اللغة  
العربية - الجزء السادس والخمسون ، مايو ١٩٨٥ .

( ن )

- ١٢٧- النحو والنحاة عند ابن الأثير فى المثل السائر ، للدكتور أحمد سليمان  
ياقوت - الطبعة الأولى - دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية  
١٩٨٩ .
- ١٢٨- نظرية اللغة فى النقد الأدبى ، للدكتور عبد الحكيم راضى - مكتبة  
الخانجى - القاهرة .
- ١٢٩- نظرية المعنى فى النقد العربى ، للدكتور مصطفى ناصف - دار  
الأندلس- بيروت - لبنان .
- ١٣٠- النهاية فى غريب الحديث والأثر ، لمجد الدين أبى السعادات بن  
الأثير - تحقيق محمود محمد الطناحى - المكتبة الإسلامية .

## ثانيا - المراجع الأجنبية :

- 1 - Bloomfield, Language . New York, 1966 .
- 2 - Crystal, Linguistics, Penguin Books, 1960 .
- 3 - -----, What is Linguistics ? , London, 1971 .
- 4 - De. Saussure, Course in General Linguistics. New York, 1959 .
- 5 - Potter, Language. Great Bratain. 1960 .
- 6 - Sapir, Culture, Language and Personality. California, 1960.
- 7 - ----- ,Language . New York. 1921 .
- 8 - Ullmann, Language and Style. New York. 1962 .
- 9 - ----- Semantics . New York, 1963 .
- 10 - -----, The Principles of Semantics. Oxford, 1957 .



## فهرس الكتاب

الموضوع	الصفحة
المقدمة :	٩ - ٢٣
استهيد : قضايا تمهيدية :	٢٥ - ٥١
أولا - نشأة اللغة .....	٢٧ - ٣١
ثانيا - الحقيقة والمجاز .....	٣١ - ٤١
ثالثا - المفاضلة بين اللغة العربية واللغات الأخرى ..	٤١ - ٥١
الباب الأول : قضايا اللفظ .....	٥٣ - ١٥٢
الفصل الأول : اللفظ والدلالة .....	٥٥ - ١٢٨
أولا - الصوت اللغوى عند ابن الأثير .....	٥٧ - ٧٢
ثانيا - اللفظ المفرد بين الترادف والاشتراك .....	٧٣ - ٩٨
- رأى ابن الأثير فى الترادف .....	٧٤ - ٨٨
- رأى ابن الأثير فى المشترك اللفظى .....	٨٩ - ٩٨
ثالثا : الصلة بين اللفظ والدلالة .....	٩٨ - ١٠٤
رابعا : العلاقة بين زيادة المبنى والمعنى .....	١٠٤ - ١٢٨
الفصل الثانى : تطور دلالة اللفظ .....	١٢٩ - ١٥٢
أولا : ابن الأثير والتطور .....	١٣١ - ١٣٦
ثانيا : التطور وخصائص اللفظ المفرد .....	١٣٧ - ١٤٧
ثالثا : تطور الدلالة والمشارك اللفظى .....	١٤٧ - ١٥٠
رابعا : تطور الدلالة والمجاز .....	١٥٠ - ١٥٢
الباب الثانى : قضايا التركيب .....	١٥٣ - ٣١٠

## فهرس الكتاب

الصفحة	الموضوع
١٥٥ - ١٩٩	الفصل الأول : التركيب اللغوى والمعنى .....
١٥٧ - ١٦٢	أولا : مشكلة المعنى بين القدماء والمحدثين ورأى ابن الأثير .....
١٦٢ - ١٦٩	ثانيا : خصائص التركيب اللغوى .....
١٦٩ - ١٧٦	ثالثا : الإعراب ودلالة التركيب .....
١٧٦ - ١٩٣	رابعا : أقسام التركيب .....
١٩٣ - ١٩٩	خامسا : التراكيب الاصطلاحية .....
٢٠١ - ٣١٠	الفصل الثانى : الأسلوب .....
٢٠٣ - ٢٠٤	أولا : أشكال التركيب اللغوى .....
٢٠٤ - ٢١٠	ثانيا : مفهوم الأسلوب عند ابن الأثير .....
٢١٠ - ٣١٠	ثالثا : عناصر الأسلوب .....
٢١١ - ٢١٢	١ - التصوير الصوتى .....
٢١٢ - ٢٤٥	٢ - الألفاظ المفردة .....
٢٤٥ - ٣٠٦	٣ - التركيب .....
٣٠٦ - ٣١٠	٤ - المجاز .....
٣١١ - ٣١٩	الخاتمة: .....
٣٢١ - ٣٣٦	المصادر والمراجع: .....
٣٢٣ - ٣٣٥	أولا : المراجع العربية .....
٣٣٦	ثانيا : المراجع الأجنبية .....









# من إصدارات مكتبة الأكرام



Bibliotheca Alexandrina



0918284

تباع كتبنا لدى المكتبات الكبرى : دار المعارف - الأهرام - الأخبار - الهيئة المصرية العامة للكتاب - روزاليوسف ... ودار الأهرام للكتاب ٢٨ شارع الدقي ت : ٣٣٥٩٧١٩